

صالح بلعيد

اللغة الجامعة

منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر

2015

جميع الحقوق محفوظة للخبير

الإيداع القانوني: 4286 – 2015

رقمك: 1 – 34 – 381 – 9931 – 978

المقدمة العامة

إنّه لمن السّعادة أن أنتبه إلى بعض المحاضرات التي أُلقيتُها في السنوات الماضية في مختلف المحافل الوطنية والدّولية، وأعمل على جمعها من مظانها المتفرّقة، وأعيد بعثها من جديد، لما لها من منافع وفوائد. وقلت: لماذا لا تكون هذه المحاضرات في متناول الطّالب؛ يُفيد منها أو يعمل على نقدها، أو يضيف إليها. ومن خلال ذلك عملت على جمعها في عنوان شامل هو **اللّغة الجامعة**.

ولماذا هذا العنوان؟ يأتي استجابة لمحتوى مجمل المحاضرات، وقد دافعت من خلالها على أهميّة وقيمة ورمزية **اللّغة الجامعة** التي تعمل على الاتّساق الجمعي وعلى التّواصل البينيّ دون صعوبة ولا ترجمان. وإنّ كلّ الأمم المتقدّمة تعمل بهذه السّياسة، لما تعلمه من أهمية التّواصل باللّغة الجامعة، أو يمكن أن نسميها اللّغة المشتركة، أو اللّغة القطب؛ لغة الوحدة والألفة والتآلف والتآزر، بل يصل الأمر بأن يصنفونها بلغة الأمن الاجتماعي؛ والأمن في مفهومه العامّ يشكّل الوحدة والتّناسق والاستقرار والعيش في وئام.

وبذا، حاولت في هذا الكتاب الإجابة عن كثير من الأسئلة التي بقيت إجاباتها متذبذبة، وقد التمسْتُ لها إجابات اللّحظة الراهنة، رغم أنّ البعض قد لا يرون فيها الحلول المثلى. وأزعم أنّ الكثير من الإجابات ترجّح الكفّة لصالح اللّغة المشتركة لغة الأمّة، وهي اللّغة الوحيدة التي تتوفّر فيها عوامل السّير إلى المستقبل والوقوف بالندية في عالم التغوّل اللّغوي. ولا سيّما أنّ اللّغة في عصرنا سلاح حاد يمكن أن يُستخدم لحماية الأمّة، كما يمكن أن يُوظّف للإطاحة بها في شباك الأقوياء، وهذا كلّ لا تقع فيه اللّغة المشتركة أو اللّغة القويّة مثل اللّغة العربية الفصيحة لما لها من تاريخ وقوّة وخصوصية وعلمية "... البلدان العربية التي تملك لغة عالمية مشتركة جامعة هي العربية الفصيحة، ولا يحقّ لها تحت أية ذريعة أن تستخدم لغة أجنبية بدل اللّغة الرسمية الدستورية في الإدارة أو التّجارة أو التّعليم العالي أو الحياة العامّة [...] ومن ناحية أخرى، فإنّ البلدان العربية تمتلك عدداً من اللّغات الوطنية

ذات الأمجاد التاريخية والثقافات العريقة كالآشورية والكلدانية والسريانية والآرامية والقبطية والأمازيغية وغيرها، ويتوجب علينا جميعاً صيانتها وتتميتها وتعليمها لأبنائنا بوصفها عناصر جوهرية في تراثنا الخالد وروافد أساسية في ثقافتنا المشتركة. إنَّ تعليم اللغات الوطنية وخاصة في المناطق النيس تُستعمل فيها؛ يحقق غايات تربوية ونفسية وتنموية عديدة، ويُسهم في إرساء السلم الاجتماعي". ومع كلِّ ما يمكن أن يقال، يبقى القول أن يسنده الكلام القاطع والكلام القاطع يأتي من صاحب القرار؛ لأننا نحن ننتج الأفكار، وقد تكون مثالية ولكن إذا لم تظهر بصمات صاحب القرار، فلن تحقق الأفكار موقعها، ولا تأخذ المسألة اللغوية مداها. كما يأتي الكتاب استجابة لبعض الباحثين الذين يرون بأنه لا بدّ من الحديث عن اللغة الجامعة التي تجمع الجزائريين، في هذا الوقت الذي تناثرت لغاتنا، وكلّ يغني على لغته، وكلّ يقول: لغتي هي الأفضل/ لغتي هي الأقدم/ الآن وقت اللغات المنتجة للعلمية/ البقاء للغات الأجنبية... ونروم من الباحثين إخراج مؤلفات في هذا المجال؛ مؤلفات تعمل على إزالة التوترات اللغوية المؤدية إلى حرب اللغات، وهذا بسبب إنزال كلِّ لغة مقامها ومحلّها من التراتب اللغوي، ومن خلال اللغة الأم = اللغة الرسمية، ولغة أم = اللغة المحلية، ومقام اللغات الأجنبية، وهذا كلّ موجود في واقع الاستعمال، والغائب فيه هو مقام كلِّ لغة، ووظيفة كلِّ لغة ودرجات التداخل، ومتى يحصل التبادل اللغوي، وكيف يحصل الاقتراض وما يتعلق بكلِّ قضايا التواصل.

وإنه حان الوقت للنخبة لنقول كلمتها في علاج المسألة اللغوية التي تكاد تصبح مشكلة، ولا نريد أن تكون مشكلة، وبخاصة في هذا الوقت الذي نشهد فيه العولمة تأتي على دحر اللغات الوطنية، وتقضي على الخصوصية، ولا تقرّ إلاّ باللغات التي تقف للنند. لهذا كان العنوان المختار جامعاً للمحاضرات التي نضعها في متناول الباحث والقارئ، ولا نعدم أن يستفيد منها عموم الناس، بل حتى أولئك المنافحين عن اللغة المشتركة التي هي بيتنا.

وعبر تسع (9) محاضرات، أقدم للباحث خريطة عامّة في كيفية التّفعيل داخل اللّغات الوطنية، وكيف يكون العمل على ترقّيها، وجعلها لغة علمية استعمالية تستجيب لمختلف المقامات والمواقع، وتكون اللّغة الجامعة هي تعمل على توحيد الرؤى، وتَصوّر المشاريع، ولا يعني ذلك التّتميط بقدر ما يعني تقليص فجوة النّقائض المؤدّية إلى الحروب الكلامية.

سيجد القارئ عقلانية وموضوعية ومُتعة في قراءة مختلف التّحليل العلمية التي وظّفت في كلّ محاضرة، وسبق أن دافعتُ عنها بقناعة علمية، ولا يعني أنّي على الصّواب، بقدر ما أقول: أعطني البديل النّوعي، فأنا أنتصرُ لرأيك. وعهدي في الطّلبة الباحثين والقادمين على تحصيل فكر الأشياء، والعمل على الإضافة إليها بما بصروا به من علمية معاصرة، لم تكن نحن نتحكّم فيها، وهذا هو المطلوب في كراسي العلم، بأن يضيف اللاحق لعمل السالف ما يعمل على البناء الحضاري وكذلك يفعل الكبار. فما أحوّجنا إلى مشيخة مرجعية تُتجزّ المنهاج، وعلى المريرين تطوير المنهاج؛ بما يتوافق والأرضية المعرفية، وفيها يحصل قياس الحاضر على الحاضر.

كما سيجد القارئ بعض التّكرار، وهذا من طبيعة اعتماد العلوم بعضها على بعض، وكذلك فإنّ هذه المحاضرات من فكر واحد، لا شكّ أن يحصل التّكرار وهي من مقتضيات التّأكيد، وكذلك أعهد نفسي بأنّي ملازم هذه المنهجية بغرض ترسيخ المعلومات لدى الطّلبة والباحثين. وكما يعرف الباحثون بأنّ سلسلة العقد تتشابه، وكلّ العقد يتشكّل من تلك الحبات المتلاحقة والمتّصلة الحلقات، وهي من الصّعوبة أن تميّز بعضها عن بعض. وهكذا بالنّسبة لهذه المحاضرات التي تأتي لتأكيد أهمية اللّغة الجامعة التي هي مركز البحوث اللّغوية في بلدنا، وتحتاج إلى خطاب علم ووعي وتعزيز بالمسألة اللّغوية. وذلك ما قدّمته عبر هذه السّلسلة التي تجرّ بعضها.

ولقد عهدتُ نفسي أن أسيرَ في منهاج تقديم الأفضل والأجود، ودخول سوق المنافسة؛ لأنّ الفكر لا ينصقل ولا ينتج إلّا إذا سائرَ المستجدات، وواصلَ دربَ التّحسّن، وحيثَ الفكر أبعاده، فكلّما ضاقت المساحة اتّسعت الأفكار. إنّ الأفكار هي الحكمة، هي المشعل، وكيف نحمل المشعل، وكيف تتير الأفكار إذا لم نملك آليات التّنوير والتّغيير. عهدي فيكم أيّها الطّلاب، فبكم يأتي الفجر الجديد، وبكم تتمّ الكماليات.

أرجو أنّي وفّقت في اختيار المحاضرات التي احتوتها دفعة هذا الكتاب، وأنّ تكون في خدمة الباحث المُستهي للمزيد، وتشبع نهمه الكبير، وأزعم أن يجد في الكتاب ما يمكن أن يغنيه عن التّطالاب في المؤلفات الأخرى. ولا أدعي الإلمام التّام بالمادة العلمية المُجمّعة؛ بقدر ما أعني الوصول إلى استكناه الحقيقة التي يمكن أن أقول: إنّها من الصعب استكناها، وفريق مختبر الممارسات اللّغوية في الجزائر يعمل على تحقيقها، وإن لم يكن له ذلك فهو ينشدها، وعلى الله فليتوكّل المُتوكّلون.

أ د صالح بلعيد

في تيزي-وزو: 1 مايو 2015.

اللغة الجامعة

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن ينظم المجلس الأعلى للغة العربية هذه الندوة الموسومة (التعدد اللساني، واللغة الجامعة) وقد وقع اختيار هذا العنوان بهدف معالجة القضايا اللسانية التي تُطرح في وقتنا الحالي، على أنها من المسائل العالقة، أو من المسائل التي لم تُقارب مقاربةً علميةً؛ ولم يتطرح فيها أهل الاختصاص الرأي، ولم يقع تبادلُ المشورة في أمثال هذه المسائل اللغوية. ولهذا رأينا ضرورة رفع كلّ لبس عن هذا الأمر، بمناقشة الموضوع مناقشة علمية والاستماع إلى الباحثين الذين سوف يقترحون أفكاراً في المسألة، ويقدمون الحلول المناسبة للعلاج المؤدي إلى خلق انسجام اجتماعي عن طريق اللغة الجامعة التي هي مشغل الجميع.

السادة الحضور: لمناقشة هذا الموضوع فقد لبّي دعوتنا أساتذة ذو الكعب العالي في اختصاصهم، وكان لهم السبق في علاج هذا الموضوع، بل إن بعضهم أنتج أفكاراً هامة تعدّ خريطة طريق لطلاب لهم، وكان لهم الحضور العملي والعلمي في الداخل والخارج، بأنّ كثيراً منهم أثروا اللغة العربية بما قدّموه من جديد يُعلي من قدرهم العلمي في العالم. أساتذة باحثون جاؤونا من البلاد الشقيقة والصديقة، فترحب بهم كلّ الترحاب، ونقول لهم: نزلتم بلكم الثاني، فأنتم الأهل والخلان والأحباب، فنحن بكم مُرحّبون وممنونون.

أيها الحضور الكريم: إنّ موضوع الندوة -كما ترون في المطوية- ذو محاور تسعة، نروم منه الكشف عن ظاهرة التعدّد اللغوي الذي هو سمة معظم اللغات حيث فيها المحكي اليومي والفصيح المكتوب الذي يُستخدم في الأدب والعلم ويسمى هذا (الازدواجية) وهي شبه ظاهرة عامة في لغات كثيرة، كما أنّ ظاهرة الثنائية سمة غالبية في كثير من اللغات، والعربية ليست بدعاً في اللغات؛ حيث نجد فيها هذه الثنائية المتمثلة في المستوى الأدنى للفصيح، والذي يسمى بمستوى الأنس وفيها يلتجئ المتحدث إلى الرّوم والإشمام والاختلاس تيسيراً على النطق، وهذا

المستوى له مقاماته الخاصة، ولذا نجد العامية صورة من الفصيحة المعدلة وأمها الفصحى. كما أن للمستوى العالي (المستوى الانقباضي) له مقاماته، ولا بدّ فيه من مراعاة الحال والمقام ومقتضى المقام.

أيها الباحثون: ما أريد أن أفتي أمامكم، فأنتم أهل الاختصاص، ولكن طفحت بعض الأفكار فأريد الإدلاء بها أمامكم، وهذا بالحديث عن مفاتيح الندوة، والممثلة في:

1- التعدّد اللّساني: إنّ التّعدّد ظاهرة لّسّية شبه عامة تظهر في اللّغات أثناء الأداء الكلامي، وعبره يتمّ نقل الرسالة التي قد يعجز المتكلم عن توصيلها بلسان واحد، وهذا حالة ما تجزئه لغة من اللّغات، ويفنقر إلى مصطلح أو عبارة أو مسكوكة، فيلتجئ إلى لغة ثانية لتبليغ المراد، أو أن يستعمل المجتمع لغتين في وقت واحد بحكم الاستعمار أو الممارسة العفوية للغة من اللّغات، والممارسة الأدبية للغة أخرى. وهكذا نرى سمة التّعدّد اللّساني طاغية في أوطاننا، ولم تشكّل عقدة تخالف بقدر ما كانت سمة اختلاف عاملة على التكامل، وقد تجسّد هذا بصورة جلية مع الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا؛ حيث جاء الفتح بالدين الإسلامي، فبقي الدين وبقيت لغة الدين، وانقسمت أدوار كلّ لغة حسب وظائف كلّ واحدة. وكان ذلك مدعاة للانصهار في مجتمع متآلف عُرف منذ الموحدين والمرابطين وإلى وقتنا الحالي. رُغم ما عرفته بعضُ البلاد المغاربية من دخول اللّغة الإسبانيّة ثمّ التركيّة ثمّ الفرنسيّة، ولكن الانسجام الاجتماعي حصل بين العربيّة والمزيغية بشكل متكامل. ومن هنا فإنّ التّعدّد اللّساني ليس قضية مدعاة للنكران، بل هي من سنن الله، أليس هو القائل: ﴿ومن آياته خلقُ السماوات والأرض واختلافُ السّننكم وألوانكم إنّ في ذلك لآيات للعالمين﴾ الروم 22. والآن لا يمكن نكران هذا التّعدّد اللّغوي الذي يفرض نفسه في إطار العولمة اللّغوية التي تفرض أنماطاً وسلوكاً، كما تفرض لغات حاملة لتلك الأفكار والسلوك، وفعلنا هنا أن يكون نفعياً بحيث نخرج من الهيمنة الأحادية للغة الأجنبية فاللّغات أقطاب؛ فلا يعلى على الإنكليزية في

المعلوماتية، ولا على الألمانية في الفلسفة، ولا على الفرنسية في العلوم السياسية ولا على الإسبانية في علوم البحار، ولا على الروسية في الصناعات الثقيلة، ولا على اليابانية وما تحمله من الميثولوجيا، ولا على الصينية لما تحفل به من تراث... تلكم هو التعدّد اللّغوي النّفعي الذي كان يجب أن يحسب له حساب.

2- اللّغة الجامعة: ونعني بها اللّغة الرّسمية الجامعة، ولها الكثير من الامتيازات، على اعتبار أنّ اللّغة الجامعة هي لغة الأغلبية التي يفهمها الجميع، ولا يقع الخلاف في أولويتها أو في خدمتها، إضافة إلى ما تعطيه من استقرار نفسي وطمأنينة واعتزاز. وتقتضي اللّغة الجامعة سنّ سلّم تراتبي تأخذ كلّ لغة: **رسمية - وطنية - أجنبية** مقامها وموقعها في التدريس والإعلام والإدارة؛ بالاستناد إلى المرجعيات التي تحتكم إليها البلاد. وإذا عدنا إلى فعل الدول المتقدّمة، فنرى أنّها أعطت للغاتها الرّسمية الجامعة أهمية قصوى في التّرقية الداخلية والخارجية بل وتمدّها باستمرار بأسباب النمو والتوسّع، كما أنزلتها المكانة الاجتماعية الأولى في **المدرسة والمحيط والإعلام ومصالح المال**، ولم تُعلّ عليها اللّغات الأجنبية. ولتكن لنا الدول المتقدمة عبرة؛ فبريطانيا تقدّمت بالإصلاحات التي قدّمتها منذ القرن السادس عشر، وجسّدت فيها قوة الدولة البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس وجسّدت بذلك قوة اللّغة الإنكليزية التي أصبحت لغة علمية عالمية لا يُعلى عليها في الوقت الحالي، ولا تحتاج إلى القوانين، وكذلك اللّغة الألمانية التي جسّدت لغة واحدة من ثلاث لغات كانت متداولة، وأنّ فرنسا تحضّرت منذ الثورة الفرنسية التي جسّدت قوّة اليعاقبة les Jacobites في أنّهم أمة فرنسية بلغة فرنسية موحّدة، وهي لغة جزيرة فرنسا، وجسّدها جول فيري Jules Ferry بما استخدمه من علمية وسلطة. وأما الوصفات التي اعتمدتها الدول الفقيرة في آسيا على وجه الخصوص فإنّها اهتمّت بالتّعليم في الدرجة الأولى، بل إنّ ميزانية التربية والتعليم تقرب في بعض البلاد إلى 20% من الميزانية العامة للدولة، وبذلك ارتقت تلك الدول علمياً واجتماعياً، وأضحت تتنافس الدّول المتقدّمة في الصناعة والزراعة. ولم يحصل لها

هذا قبل سنوات الستينيات عندما كانت تعتمد اللغات الأجنبية بديلاً عن لغاتها. أضف إلى ذلك الحراك الشعبي الذي كان يقرّ بأنّ اللغة الوطنية هي جسم الوطن ومُخّه الذي يسير به، وبدون اللغة الرسمية الجامعة يبقى المجتمع يعيش أزمات نفسية داخلية؛ كأنّه منبت عن واقعه ومحيطه، فلا يحسّ المواطن بوطنيته إلّا داخل لغته؛ فاللغة الوطنية هي التي تعطيهِ المواطنة والأمن، بل تعمل على وحدة التّجانس الاجتماعي، ومن هنا وقع تقدّيس اللغة الوطنية باعتبارها مُقوماً اجتماعياً.

ومن خلال هذا نرى وحدة الأمّة من وحدة اللغة، فلا بدّ من اللغة الأمّ لغة مركزية، فهناك تجانس بين الشّخص واللّغة الأمّ، وهذا التّجانس بدوره يولد التّجانس بين أبناء اللغة الواحدة؛ فيتشبهون بعضهم بعضاً، ويختلفون عن الآخرين. إنهم يغدون كما يُقال بالفرنسية Homogènes أما إذا جعلناهم مع أبناء اللّغات الأخرى فإنّ المجموع يغدو Hétérogène أو Disparaitre أي وحدات متفرقة. وهكذا تكون اللغة عامل توحيد الأمّ عامل توحيد الأمّة إذا جسّدت على أرض الواقع، ولن تكون اللغة الأجنبية بديلاً عنها على الإطلاق؛ حيث اللغة الأمّ تتدفّق من الشخص تدفقاً لا ترويضاً، وتعبّر عن المكنون تعبيراً لا تشبيهاً باعتبارها تحمل شحنات خاصة لكلّ مسمى، فتبقى الشّمس مؤنّثة ولو استعملنا الصيغة الفرنسية Le soleil والقمر مذكراً، ولو قلنا بالفرنسية La lune والدار تبقى مذكراً، ولو عبّرنا عنا بصيغة La maison والباب مذكراً ولو قلنا: La porte ... وهكذا دواليك لأنّ المخزون اللّغوي من أنماط جمل اللغة الأمّ صبغت موقع الفكر، ويصعب تغييره بل إنّ التراجع عنه يحتاج إلى تشخّص في الهوية اللغوية. وتبقى اللغة الأمّ لها موقع خاصّ في منظومة الأنماط اللغوية العفوية؛ لأنها أخذت بالعفوية لا بالترويض، وهذا ما يظهر بقوة في حالة الخوف أو الفرح؛ فإنّ الشّخص يعود إلى لغته الأمّ ليعبّر عن الخوف أو الألم أو الفزع دون أن يشعر بذلك. أضف إلى ذلك ما تشكّله اللغة الأمّ (الرّسمية) من انسجام وطني تكاملي يودّي إلى الإحساس بالشّأن العام.

3 — كلمات في اللغة الجامعة: دلت التجارب الناجحة على أنها تحتكم إلى لغة مشتركة، وهي التي تساعد على وحدة الأمة وتماسكها الاجتماعي، وتحقيق تساوي الفرص، وتسريع وتيرة النمو. ولهذا تفضل الكثير من الدول اعتماد لغة جامعة تكون رسمية تعمل على تطويرها والتعامل بها دون غيرها من اللغات، ونقادياً لكل لبس ونفقات، ويقول علي القاسمي "... البلدان العربية التي تمتلك لغة عالمية مشتركة جامعة هي العربية الفصحى، ولا يحق لها تحت أية ذريعة أن تستخدم لغة أجنبية بدل اللغة الرسمية الدستورية في الإدارة أو التجارة أو التعليم العالي أو الحياة العامة، وأن المسؤولين الذين يخالفون نصوص الدستور في هذا الخصوص ينبغي محاسبتهم، ومن ناحية أخرى، فإن البلدان العربية تمتلك عدداً من اللغات الوطنية ذات الأبعاد التاريخية والثقافات العريقة كالأشورية والكلدانية والسريانية والآرامية والقبطية والأمازيغية وغيرها. ويتوجب علينا جميعاً صيانتها وتتميتها وتعليمها لأبنائنا بوصفها عناصر جوهرية في تراثنا الخالد، وروافد أساسية في ثقافتنا المشتركة. إن تعليم اللغات الوطنية وخاصة في المناطق التي تستعمل فيها يحقق غايات تربوية ونفسية وتنموية عديدة، ويسهم في إرساء السلم الاجتماعي¹.

إخواني الأساتذة: إن الدولة/ الأمة هي الدولة القوية وهي التي تعمل على تجسيد اللغة الواحدة لا لغات كونفدرالية جهوية، والهدف هو لغة واحدة لمجتمع واحد فالوحدة في التوحد اللغوي التراتبي، وهذا ما تفعله الدول المركزية التي لها السيادة، ومن هنا فنرى الأمم المتقدمة في العصر الحاضر تولي لغاتها القومية في التربية والتعليم كل الأهمية؛ بغية عدم الوقوع في التشتت الاجتماعي، فاللغة المشتركة (اللغة الرسمية) هي التي تعتمد في التعليم وفي الإعلام وفي الإدارة وهذا كفيل بخلق الانسجام الجماعي، أضف إلى ذلك أن المجتمع الذي لا ينجز نهضة في بلده بلغته الأم لا يجاري العولمة، ولا يطور نفسه، ويبقى يعيش على هامش الحضارة، فهو مجتمع حكم على نفسه بالتبعية والاستبعاد. وأنه لا سبيل جديد للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي إلا باللغة الجامعة فقط، فجميل أن يتحكم

الإنسان في لغتين أو أكثر شرط أن تكون اللغة الأم هي الأساس، ثم تأتي اللغة الثانية/ الثالثة... إذا كانت لغة العلم المعاصر، ولكن الانسجام دائماً يعود إلى اللغة الأم. وهكذا يعدّ التدبير اللغوي/ التربوي للغات (التخطيط) انشغالاً يفرض راهنيته المستمرة، ومن ذلك نرى الدول المتقدمة لا تسمح بالتعامل بغير لغاتها، بل تعمل على خدمة وإعلاء لغتها بما أتت به من جهد، عكس ما نراه ونسمعه عندنا بأنّ اللغة الأجنبية أكثر من ضرورة، وهذا بدعوى أنّ اللغة الرسمية الآن (العربية) لا تُنتج العلوم والمعارف، فلا بدّ من اعتماد اللغات المنتجة للعلوم أو الناقلة للعلوم حيث إنّ العالم الآن ينظر للغة الأجنبية بما تعطيه من ريادة وعلمية وملاحقة الجديد.

أيها الحضور، إنّ ما يطرحه الموضوع، لمن الأهمية بمكان، لنعلم بأنّ العربية والمازيغية في أوطاننا المغاربية عاشتا على قدر من الاحترام، في إطار من التسامح وتبادل الوظائف والأدوار، وذلك ما حقّق توازناً بيئياً لغوياً عمل على التكامل لا التناقص، وظلّ المرّ هادئاً حتى تدخلت إيديولوجيات وعناصر أجنبية بدأت على إثارة بعض القلاقل، وبدأ يظهر الصراع، لكنّه صراع في الأفكار فقط. وفي كلّ هذا، فإنّ اللغة العربية لا بديل لها في اللغة الجامعة بما لها من حمولة فكرية وحضارية وتاريخية ودينية، وهي لغة الأمة/ واللغة الأمّ "لغة الأمّ إزاء اللغات واللهجات الموجودة في كلّ الوطن العربي، وهي المؤهّلة أكثر من غيرها تاريخياً وواقعياً للقيام بهذه الوظيفة. وكلمة (أمة) هنا نستعملها بمفهومها وإيحاءاتها وظلالها الدلالية الخاصة التي تستمدّها من رمزيّتها وحمولتها الحضارية في الثقافة الإسلامية؛ أي بالمفهوم الذي يجعل من الأمة كياناً أوسع واشمل من الدولة أو الشعب أو الوطن في المعجم السياسي العصري²". وبذا فتعلب العربية الدور المركزي في هذه المسألة، فهي اللغة الجامعة بامتياز. ولهذا، فإنّه ليس من المبالغة بمكان عندما جعلت اللغة الرسمية المقرّرة في دستور الجزائر منذ سنة 1963م باعتبارها اللغة الجامعة. ولكن لا يعني أنّ وجود اللغة الرسمية ينفي استعمال

اللغات الوطنية أو اللغات الأجنبية، بقدر ما يعني ما تنصّ عليه كلمة (الرسمية) من تصدّر وحقوق وعلو ورمز وتمثيل.

أيها الإخوة: تجري هذه الندوة ونحن نعيش أجواء احتفائية الجزائر بالذكرى الخمسين لاستعادة الاستقلال، وهذه الذكرى تصطبغ أحياناً بتلك الآلام والتضحيات التي تكبدها الجزائريون من أجل استعادة الهوية اللسانية، وهذا دليل على أنّ الاستقلال لا يعني استعادة الأرض ورفع العلم الوطني، بل يعني كذلك استعادة الهوية اللسانية، باعتبار أنّ اللغة فكر مجسّد، والاهتمام بها يعني الاهتمام بحاملها، والاهتمام بحاملها يعني صيانة ذاكرة الأمة وحفظ تراثها، والعمل على إعطائها بعداً حضارياً يواكب التطوّر العلمي. وهكذا فاللغة وعاء الثقافة، والثقافة روح الأمة وعقلها. وإنّ لغتنا عظيمة فهي هويتنا اللسانية، لغة قُدمى بخصائص عظمى. ولكن هذه اللغة بما تحمله من كلام الله، وبما تمتاز به من مواصفات، وبما أثبتته من قدرة على استيعاب معطيات العصر، نراها تتعثّر في الوقت الراهن في مجال العلوم بسبب فقدان الثقة والأتكال على اللغات الأجنبية. وبجانب هذه اللغة فإنّه وقع الإقرار بوطننة اللغة المازيغية، وهي مكوّن وطني اجتماعي لا يمكن نكرانه، وقد دخلت هذه اللغة في المنظومة التعليمية باعتبارها لغة التراث ولغة الأجداد، وكان علينا المحافظة عليها بمنحها فرص الترقية عبر التدريس والإعلام وكتابة تراثها الشفاهي الذي يندثر باستمرار. ولم يشكّل ذلك عقدة في المخالفة، لأنّ لكلّ لغة مقامها ودورها التي تؤدّيها، مثلما كانت عند السلف، ألم يكن المهدي بن تومرت يدير مملكته بالعربية، ويفتخر بها، وهو يتقن المازيغية، ويلقي بها دروسه المسجدية بها، وكذلك الدّول المازيغية الثلاثة عشرة (13) التي كانت تحكم البلاد المغاربية، ولم يطرح الصّراع اللّغوي بتاتاً، في الوقت الذي عاشت هذه البلاد نعرات حول الأرض ومجاري المياه. ومن هنا نرى التّكامل لا الصّراع في الجانب اللّغوي؛ لأنّ الأجداد حسّموا المسألة من الأبواب التالية:

— باب تراتب لغوي مأخوذ به منذ غابر الزّمان يضع اللّغة العربية في المقام العالي؛ باعتبارها لغة العلم والحضارة والدين، وهي اللّغة الجامعة؛
. باب المازيغية مكوّن داخلي متعدّد، وهو مكمل للتراث الوطني، والمازيغية مازيغيات، فهي آداءات كثيرة تختصّ بها بعض المناطق دون غيرها؛
. باب اللّغات الأجنبية: وهي تلك اللّغات التي يستعان بها في العلوم وفي ترقية اللّغات الوطنية، على أن تكون بصيغة الجمع؛ وقد عرف القدامى ثلاث لغات أجنبية، وأبقوها لغات أجنبية، أخذت منها بعض الألفاظ للتّواصل البيني بين الدخيل والمواطن، وقد أبدعوا أيّما إبداع بإنزالهم كلّ لغة محالها ومجالها الخاصّ الذي سبق لها أن أبدعت في ما مضى من الزّمان، أو تبدع فيه لاحقاً.
إخواني الباحثون: اسمحو لي على هذه الاستفاضة التي علّقتُ بلساني وجالت بخاطري، ووجدتُ هوّى في نفسي، فصّلْتُ في بعض المقامات التي هي من اختصاصكم، وإنّا نروم منكم اقتراح منظومة علمية تكاملية تضع اللّغة الرّسمية الجامعة في المقام العالي؛ باعتبارها اللّغة الجامعة ولغة الأمن الثّقافي والاجتماعي دون هضم حقوق اللّغة الوطنية، ولا الانغلاق دون اللّغات الأجنبية التي هي من النّوافذ التي ننهل منها العلوم المعاصرة، إلى غاية تحقيق العلمية في اللّغة العربية.

الهوامش:

-
- ♥ — كلمة ترحيبية أقيمت بمناسبة الندوة الدولية التي عقدها المجلس الأعلى للغة العربية حول: التّعّدّد اللّساني واللّغة الجامعة. أيام: 3-5 مارس 2012 بفندق جنان الميثاق.
- 1 — علي القاسمي، السياسة الثّقافية في العالم العربي. بيروت: 2012، مكتبة لبنان ناشرون، دار صايغ (بتصرف). ص 69-79.
- 2 — عبد العلي الودغيري، لغة الأمة ولغة الأمّ، عن واقع اللّغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثّقافية. بيروت: 2014، دار الكتب العلمية، ص 4-5.

لغة القرآن تواجه خطر الانقراض*

— المقدمة: أُرْجِي خالصَ الشكرِ والتقدير للمكتب الولائي لمدينة برج بوعريرج (فرع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) على هذه الدعوة الكريمة؛ لأكونُ مُحاضراً في هذه المناسبة العظيمة حول: **اليوم العربي للغة العربية**، والشكر موصول إلى كلِّ من يسهر على خدمة الشأن العام، وبخاصة الاهتمام بالقضية اللغوية؛ فهي مواطنة وأمنٌ لغويٌّ بامتياز، وما أوجبنا إلى التّضحية من أجل الشأن العام. والشكر كلَّ الشكر للمنظمين لفعالية ندوة: **لغة القرآن تواجه خطر الانقراض**. وأسعدُ أكثر وأنا في ولاية العلماء: الرّوائي ابن هدوثة، والموسوعي موسى الأحدي النّويّات، والمجمعي البشير الإبراهيمي... وإذا ذكرتُ الشيخَ البشير؛ فإنّه يتمثّل أمامي ذلك العملاق اللّغوي، وصاحبُ الفصاحة التي عقلها منذ صغره، الإبراهيمي الذي كان عضواً في جمعية العلماء المسلمين، ثمّ أصبح رئيسها. وهذا العالم الفذّ تجري العربية على لسانه وكأنّه يُخرجُ الدررَ من فيه وفي مكتوب قلمه. وكانت له صولاتٌ في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فلا يدخل رحابَ المجمع إلّا وتشرّب إليه الأعناق؛ للاستماع إلى عمق كلامه وبلاغته، كما ترتجّ من صوته القاعة وهو يرتجل كلمةَ الجزائر بعربية صافية مبلّغة؛ لا خطأ ولا عوج ولا تردّد. ويلتقي الإبراهيمي علماء الأزهر والزيتونة، فيبزيهم ولا يقفون في وجهه مخافة اللّحون التي يحدثونها. الشيخُ الإبراهيمي ابن رأس الوادي الذي امتلَكَ ناصيةَ اللغة العربية، وعملَ في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على أن تكون العربية تاجَ لسانِ الجزائريين وعدّها من المقدّساتِ الثلاث التي لا جدالَ فيها: الإسلامُ والعربيةُ والجزائرُ. فهل حصل طموحه يا ترى؟ وهل احترَمَ الخلفُ مجدَ السلف؟

— الموضوع: لغة القرآن تواجه خطر الانقراض. يجب العلمُ أنّ لغة القرآن هي تلك اللغة التي يعود تاريخها إلى إسماعيل (عليه السلام) واللغة التي نزل بها القرآن الكريم، وهي لغة العصر الجاهلي، لغة المدونة العربية، وعصرُ الفصاحة والاحتجاج.

ولقد عرّفت في العصور الأولى مكانةً عالميةً لم تعرفها لغةٌ من اللّغات إلاّ الإنكليزية في هذا العصر، وهذا بتضافر جهودٍ أولى الأمر، وكان العربُ والمستعربةُ يحملون شعاراً: بالعربية نبقى ونرقى، وبدونها نشقى ونعقى وبذلك سادت العربية وانتشرت وكان لها الإشعاع في كلّ القارات خلال قرن فقط. ولكن كان ذلك من الزّمان الماضي، فأين نحن في هذا الوقت الحالي، زمان أتى فيه التّسامحُ اللّغوي على كلّ شيء، فجاعنا التّهديدُ الأممي، انقراض العربية قد يكون في هذا القرن الممكنون. وبذا نشاهد تلاشيها في كثير من الميادين؛ وتراجعها في عديد الأماكن، وهذا راجع لعوامل نفسية وعلمية وعولمية، فلا يمكن أن نقف في نقاط هي معروفة.

وبالنسبة للاحتفاء باللّغات الوطنية فهي سنّة حميدة، وتقرّ بها الأعرافُ في كلّ لغات العالم، والعربية ليست بدعاً من بين اللّغات، فيقع الاحتفاء بها على عدّة جبهات، وهي:

1 — جبهة الاحتفاء بلغة الأمّ *langue maternelle* (بصيغة الإضافة) وهذا يعني تلك اللّغة التي يستعملها الإنسان في محيط بيته، أو في وطنه؛ وقد تكون لغةً وظيفية ضيّقة، ولكن أحياناً نجد لغة أمّ هي اللّغة الأمّ، وهنا تأخذ مجرى اللّغة الرّسمية. ولغات أمّ في الجزائر هي: المازيغيات + الدوارج. ويحتفل العالم بلغة أمّ كلّ 21 فبراير من كلّ سنة.

2 — جبهة الاحتفاء باللّغة الأمّ *Langue officielle* (بصيغة الصفة) وهي تلك اللّغة الجامعة ولغة الدّستور، وقد تكون هي (لغة أمّ واللّغة الأمّ) في ذات الوقت مثلاً يوجد في اللّغات التي لا تعيش الازدواجية اللّغوية، عكس ما هو موجود في العربية = لغة عليا (الفصيحة) ولغة دنيا (الدارجة) أو يمكن أن نطلق عليه المستوى الأوّل هو الفصحى، والمستوى الثاني هو الدارج. وإنّ الألكسو سنّت اليوم العربي للغة العربية وهو 1 مارس من كلّ عام، وهو يوم الاحتفاء باللّغة العربية (اللّغة الأمّ) تمجيداً للعربية التي هي لغة العالمين، ولغة القرآن الكريم، ولغة العرب والمسلمين.

3 — جبهة الاحتفاء باللّغة الأمّ الذي سنّته اليونسكو هو 18 جانفي، وفي هذا اليوم تنظر الأمم المتحدة إلى اللّغات الرّسمية وغير الرّسمية، وتقدّم تقريراً للغات المنقرضة ولتلك اللّغات التي هي في طريق الانقراض، وتشير إلى سبب الانقراض أو للغات التي يكون لها سرّ البقاء والانتشار. وفي أواخر سنة 2012م رأى تقرير الأمم المتحدة أنّ في كلّ قرن تنقرض ما يزيد عن 300 لغة، وتظهر لغات أخرى. وعن طريق الدراسات الاستشرافية تتبّأت تلك الدراسات أنّ القرن الحالي (الواحد والعشرون) تنقرض فيه أكثر من 300 لغة، ومن بينها (اللّغة العربية) ويتأسّف التقرير على هذا الانقراض الذي يحصل للعربية على وجه الخصوص كونها:

— أقدم لغة كونية؛

— لغة التراث الإنساني؛

— أفصح اللّغات وأوسعها على الإطلاق؛

— لغة كتب بها وفيها العربي وغير العربي؛

— لغة الإشعاع العالمي في وقت ما؛

— لغة الدين الإسلامي، وينطق بها حوالي 300 مليون عربي، وأكثر من مليار ونصف من المسلمين يؤدّون بها صلواتهم.

فيستغرب التقرير ما يهدّد العربية من انقراض، كما يستنكر بعض الأفعال التي تحدث من العرب في عدم استعمالها في داخل أوطانهم في التّواصل وفي تدريس العلوم، وعدم دفع المستحقّات المالية للمترجمين العاملين في الأمم المتحدّة، كما يثير غرابة الاحتقار التي تتلقّاها من القائمين عليها في كثير من المحافل، بله الحديث عمّا تلاقيها من تهديد، باعتبارها إحدى اللّغات الستّ المستعملة في مقرّ الأمم المتحدّة. إذاً هل العربية تعيش الخطر؟ وهل بالفعل سوف تنقرض مثلما أشار التقرير؟

بالنسبة للخطر الذي يهدّدها في هذا العصر، فلقد بدأت تظهر ملامح الفساد والهجران اللّغويين يكبران، كما تزداد الخروق وتتّسع، فالخطر يفتح باب الانقراض، والانقراض هو الزوال بعدما كانت العربية موجودة ومستعملة ولغة

عالمية؛ أي العربية سوف يحصل لها الانمحاء وزوال الأثر، ويبقى التاريخ شاهداً بأنها كانت في وقت ما (شيء من التاريخ) ولذا فإنّ العربية في القرن الواحد والعشرين تعيش انتكاسة السقوط والانقراض، وهذا ما أكّدته اليونسكو من خلال الدراسات العلمية حول التوسّع اللّغوي أو الاضمحلال. فهل بالفعل يمسّ الانقراضُ اللّغة العربية؟ وهل تزول لغةٌ نزل بها الروحُ الأمين؟

جاءنا هذا التهديدُ من تلك الدراسات العالمية، والتي تستند إلى توثيق دقيق، وإلى تعميق في البحث، ولا تُبنى هذه الدراسات أفكارها على تخمينات، بل تُبنى على مسلمات حقيقة تصل إلى نتائج حتمية. إذاً نتائجها شبه محققة سلفاً، وبخاصة إذا لم تقع مراجعة لمواطن الانقراض، أو مكامن النقص؛ لأنّ التاريخ ينقل لنا أنّ لغاتٍ انقرضت ولغاتٍ تفتقرت، ثمّ عادت، ولغاتٍ توارت ثمّ عادت، ولغاتٍ شبه ماتت ولكن أصحابها حملوا مهمة إحيائها فعادت، وبخاصة اللّغات الدينية. وليس صعباً ألا يحدث الانقراض في العربية إذا حملنا الهمّ اللّغوي وجعلناه قضية الجميع. فالتهديد قائم وجيد بالنسبة إلينا كي نعمل على التّغيير، أو ربّما ينهض فينا روح التّثوير، ونجعل العربية محلّ التّثوير ونعيدها إلى أصلها التّليد، وبذلك لا يحصل لتقرير اليونسكو التّفيد.

ويذكر لنا التّاريخ بأنّ انقراض اللّغة ممكن، إذا تنازلت الأُمّة عن دينها وتساهلت في نشاطها، وأغفلت سلطاتها، وتسامحت في هويّتها، وهذا ابنُ خلدون يسجّل في كتابه (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر) في أنّ غلبة اللّغة بغلبة أهلها، وأنّ منزلتها بين اللّغات صورةٌ لمنزلة دولتها بين الأمم. وفي الفصل الثّالث والعشرين من المقدّمة يشير بأنّ المغلوب مولع أبداً بالافتداء بالغالب في شعاره وزيّه ونحلته وسائر أحواله وعوائده... وفي الفصل الرابع والعشرين يقول بأنّ الأُمّة إذا غلبت في ملك غيرها أسرع إليها الفناء... إذاً مسألة الفناء تكتبه الأُمّة على نفسها إذا سامها التسوُّس من داخلها، وذهبت في ملك غيرها، وتتصلّت من إنيّتها، وتخلّت عن

لغتها، فذهابُ الأمة في مُلك غيرها يعني ذهاب لغتها، ويعني انقراضها. ويمكن أن يحصل الانقراضُ للأمة بصفة عامة، ولكن لا يحصل الانقراض للدين.

— **قدسية اللغة العربية:** لا قدسية للغة أياً كانت، فالعربية ليست لغةً مقدّسة بينما الدين الإسلامي هو المقدّس، ففي قوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر 9؛ يعني الله حفظ دينه، ولم يحفظ اللغة التي نزل بها الدين لأنّ تبليغ الدين يمكن أن يكون بغير لغة الدين، فهناك عواملُ الترجمة وما يقرب منها، رغم أنّ لغة الدين أكثر تبليغاً من الترجمة، ويُضاف إلى أنّ الدراسات أثبتت أنّ في لغة الدين ما هو ليس عربياً؛ فيذكر مفتي الديار المصرية الدكتور (علي جمعة) أنّ في القرآن الكريم 30 % من الجذور العربية، والباقي من اللغات الأخرى، والقرآن فيه الكثير من الكلمات التي في أصلها ليست عربية ولكنّها تعرّبت. إذاً الله حفظَ الذِّكْرَ وهو القرآن الكريم، ولم يحفظ اللغة العربية. والدليل أنّ الدين الإسلامي يوجد في إيران وفي تركيا وفي أفغانستان وفي البوسنة وفي كثير من الدُّول الآسيوية... دون أن تكون هناك اللغة العربية. ويُضاف إلى هذا أنّ انقراضَ العربية حدّثَ في كثير من الدول: انقراضها من إيران ومن تركيا ومن البوسنة... انقرضت العربية وبقيَ الدينُ الإسلامي، ونفس الشيء انقرضت العربية في إسبانيا بعدما عمّرت ما ينيف عن ثمانية قرون، انقرضت بضياح الفردوس المفقود (الأندلس) إذاً الانقراضُ يوجد في اللغات لا في الأديان. وهذا ما رأيناه في قول ابن خلدون: "إنّ الأمة إذا غلبت وصارت في مُلك غيرها أسرع إليها الفناء..." "المغلوبُ مولعٌ أبداً بالغالب في ملبسه مشربه ومأكله..." وفي بحث للدكتور: ديفيد كريستال David Crystal موسوم: **موت اللغة** The Death of language يرى أنّ أسبابَ انقراض اللغة تكمن في:

— انتشار لغة الغالب (المستعمر)؛

— استفحال ظاهرة الازدواجية؛

— انحدار المستوى اللغوي؛

— عدم الاعتزازِ باللغة الوطنية؛

— تباهي أهل اللغة بلغات الغير، وبخاصة النخبة والمسؤولين؛

— انقراض الحضارة بسبب انقراض اللغة؛

— عدم توظيف اللغة في كل المستويات التعليمية؛

— عدم جعل اللغة شأنًا عامًا؛

— ضعف الترجمة.

وهذه الأشياء الدالة على انقراض أية لغة، نجدها موجودة وثابتة في بلاد العرب؛ ويعني تعانيها اللغة العربية، ونعيشها بشكل دائم، ولذا لا يمكن أن نغطي أعراض الانقراض، فيعني هذا أن العربية تعيش أعراض الانقراض.

— **أعراض الانقراض:** بالفعل نشاهد العربية تعيش مواطن الانحسار والتراجع والانهمام والتسامح والتخلى والتصل... والتي هي باب من أبواب أو أعراض الانقراض، فإذا أمكنني عدّها، وهي كثيرة، ولكن أشيرُ إلى بعضها:

1 — عددُ اللغات التي كانت تُكتب بالحرف العربي وصل إلى ما يقرب من 238 لغة، فانحسرَ هذا العدد في القرن العشرين إلى 38 لغة فقط، وقبل زوال هذا القرن نشهد تنازلاً آخر في أن تلك اللغات المتبقية تتخلى عن هذا الحرف بالتدريج وظهر هذا في تراجع: المازيغيّات والسواحلية والهوسا... عن الحرف العربي في أواخر القرن الماضي، واتّخاذها الحرف اللاتيني، بل نسمع عن تراجع هذا العدد في هذا الوقت، ونحن عن هذا ساكتون أو راضون، ولا أحد منا يهتم هذا التراجع.

2 — تدريس كل العلوم بالعربية قبل حقبة الاستعمار، والآن في عهد الدول العربية الوطنية لا يدرّس بها إلا الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية. فاللغة إذا لم تُدرّس بها العلوم فيعني أنها لغة غير حيّة، ولغة ضيقة أو شبه ميتة فلا يقع الإقبال عليها، وليست لغة جاذبة، علماً أن أول جامعة إفريقية/ عربية (جامعة فاس) وثاني جامعة إفريقية/ عربية (جامعة بجاية) كانتا تدرّسان كل العلوم بالعربية، بل وفي عصر الانحطاط يأتي الغربيون إلى بجاية لتعلم العلوم بالعربية

وكانوا يفتخرون بأنهم يدرسون كتب ابن سينا وهي مكتوبة بالعربية، ويباهون زملاءهم بحمل كتب العرب. فأية جامعة عربية الآن تدرّس كلّ العلوم بالعربية عدا الجامعات الحكومية في سورية. وأما الجامعات الأهلية في سورية فدخلتها هلوسة العولمة على أنّ التدريس بالأجنبيات؛ يعني الرفع من مستوى التّحكّم في العلوم وأن تتقن وتُستعمل اللّغة الأجنبية فأنت رجلٌ معاصر. فالجامعات السّورية الأهلية وعددها كثير تُدرّس الآن العلوم بالفرنسية أو بالإنكليزية، ويشفع لها أنّه تدرّس ببرنامج وطني سوري.

3 — استعمالها في المنظّمات العالمية: وينحصر استعمالها بشكل مُحْتشَم في مقرّ الأمم المتّحدة، وأما في منظّماتها الملحقة فلا تُستعمل العربية بتاتاً. وقد نبّه الأمين العام للأمم المتّحدة (بان كي مون) الدّول العربية إلى عدم استعمال العربية ممثلي الدّول العربية، ويمكن أن تُلغى من اللّغات الستّ المُعتمدة بسبب:

— عدم استعمالها من الوفود العربية، ومن ممثلي الدول العربية؛

— عدم وجود مترجمين أكفأ؛

— عدم وفاء الدول العربية بالتزاماتها المالية تجاه مصاريف اللّغة.

والغريب في الأمر أنّ المنظّمات العربية المختلطة: العرب مع الآسيان + العرب مع أمريكا اللاتينية العرب مع الصينيين لا تستعمل العربية بتاتاً في مراسلاتها ولا في اجتماع اللجان، بل لا تُستعمل العربية - في بعض الأحيان - حتى في الاتّفاقيات، أو على أساس المُعاملة بالمثل، أو أن تتّم الاتّفاقيات باللّغتين. ويُضاف إلى هذا أنّ مؤسسات مختلطة عربية + أجنبية لا تُستعمل فيها العربية، كما أنّ الاتّفاقيات التي تُتجرّز بين الطرفين تُكتب في العادة باللّغات الأجنبية. بل نقرأ في الشّابكة أنّ الوفود العربية تعملُ على استخدام مترجمين من اللّغتين: الفرنسية/ الإنكليزية أثناء تنقّلاتهم بدل أن يعملوا على التّرجمة من اللّغة العربية إلى اللّغات الأجنبية مباشرة أو العكس، فهم يتّخذون الوسيط الذي ينقل لهم إلى اللّغة الأجنبية أولاً. في المغرب العربي ينقلون من اللّغات إلى الفرنسية، في المشرق

ينقلون من اللغات إلى الإنكليزية، وفي قليل من الدول العربية ينقلون إلى اللغة العربية، ولا يقبلون بالترجمة المباشرة. وكأنّ باللّغتين: الفرنسية+ الإنكليزية لغات أمّ، أو من اللّغات الأمّ.

4 — الاعتزازُ اللّغوي: لم يعدّ للعربية محلّ محترم عندنا، بل أصبحت مهزلةً ويُتهكّم بها وبأهلها وبمتعلّميها ومعلّميها. وهذا ما يلمس في المؤسّسات الجامعية التي يوجّه فيها أكفأ الطلبة إلى التخصّصات العلمية التي تتعلّم بالإنكليزية/ الفرنسية، ويوجّه أضعفُ الطلبة إلى العلوم الإنسانية التي تُدرّس بالعربية.

5 — التراجعُ على مستوى تطبيق الدساتير العربية التي تنصّ كلّها على أنّ العربية هي اللّغة الرّسمية. أو العمل بسياسة عدم اجتماع الحثّيات، والانشغال بالملفات الأهمّ؛ فالمسألة اللّغوية ليست من المسائل الهامّة. علماً أنّ الأمم الراقية تفرّغ بشكل سهل وبسيط من خلال مرجعية الدستور، والأمور تسير بشكل واضح.

6 — التّسابقُ وراء تعلّم اللّغات الأجنبيّة واستعمالها داخل الوطن، وأصبحت اللّغات الأجنبيّة شهادة وظيفة بامتياز.

7 — النّخبَةُ العربية: إنكليزية أو فرنسية تتباهي وتتماهى بإتقان إحدى اللّغتين وتعمل على استعمالها في داخل الوطن بقوة، بل تعمل على فرضها على العامّة على أساس أنّها عملةُ الخروج من التّخلّف كما أنّ هذه النّخبَةُ تعلّم أولادها اللّغات الأجنبيّة قبل اللّغة العربية، إنّ لم ترسل أولادها في بعثات علمية إلى تلك الدول ليتشبّعوا بحضارة الغرب.

8 — بعضُ النّخبَة عندنا أصبحت لا يهمّها إلّا نفسها، بل تنتظر إلى موقع القرار على أنّه سبب الرّزق، وأحياناً تزيّن لصاحب القرار ما ليس صواباً، فترى نفسها في ذمّة الحاكم لا في خدمة الصالح العامّ، وهذه النّخبَة/ الفئة المتنفّذة تعمل في بعض الأحيان بسياسة المكيفيلية.

9 — العربية لم تكن ضمن الإصلاحات السّياسية أو الاقتصادية للحكومات، ولا هي ضمن مشاريع الطويلة المدى للحكومات العربية. وعندنا في الجزائر المجلس

الاقتصادي والاجتماعي CNES لم يناقش ولا مرة مسألة اللغة العربية على أساس أنها نواة تقدّم المجتمع (تنمية بشرية) ولم يربط التنمية الاقتصادية بالتنمية البشرية مثلما تفعل الأمم المتقدمة، وأنّ تنمية المجتمع يحصل عن طريق شيئين: استعمال اللغة الوطنية، وتحسين صحة المواطن، وبهما يحصل قيام مجتمع المعرفة، فلا مجتمع معرفة بلغة أجنبية.

10 — التراجع عن سيرورة التعريب بشكل علني، علماً أنّ فشل التعريب كان بسبب عدم تهيئة الظروف المناسبة، لا بسبب اللغة العربية. والآن نشاهد -في بعض الجامعات الوطنية- التراجع عن تدريس المواد الاجتماعية والتي وقع البت فيها بأنّ تدرّس بالعربية، من مثل: الاقتصاد، وعلم النفس، والجغرافية...

11 — التراجع أو التسامح عن استعمالها في الإعلام على جميع مستوياته، وفي التوظيف، وفي المصالح المالية، وفي الإدارة المركزية...

12 — إقامة المؤسسات على ورق: هياكل تختصّ باللغة العربية، فوجود مؤسسات دون أعضاء لا فائدة منها، ووجود مؤسسات بلا صلاحيات لا فائدة منها وإسناد مؤسسات إلى غير المختصّين لا فائدة منها.

13 — التسامح الجمعي؛ فلم تصبح العربية شأنًا عامًا، لتسامح مؤسسات الدولة وتمييع لدور الجمعيات الوطنية، وحصول التنصل التام من المسؤولية، وإسناد كل شيء ناقص أو ضعيف إلى الدولة. وبالفعل نلاحظ غياب فعاليات المجتمع المدني الذي لا يشارك الدولة في تحمل التبعات اللغوية أو النفقة أو العمل بالتطوع، أو في اقتراح الحلول العلمية المناسبة، والمجتمع المدني ما يزال يحمل شعار: للعربية ربّ يحميها.

14 — انحدار المستوى التعليمي، وكلّنا نعلم به، ولا أحد يرفع تقريراً أو ينبّه إلى الخطر القادم من ضعف مستوى البكالوريا عندنا. علماً أنّ البكالوريا هي الشهادة التي يُقاس بها رقي الأمة، فإذا كان مستوى البكالوريا جيّداً، يحصل الاعتراف في الخارج بشهادة البلد، وإلا سوف يخضع المواطن الجزائري/ العربي في البلاد الغربية للامتحان.

وإنّ نظامَ العتبة في المرحلة الثانوية عندنا، وإسكاتَ الثانويين بالتّسامح في عدم إنهاء تطبيق البرنامج الذي تعمل به كلّ الأمم، والوقوف عند عتبة لا تتجاوز نسبة مقبولة ليس من الحلول، وهذا ما أفضى في وطننا إلى ضعف لغوي ملحوظ في دفعات الإصلاح التربوي لعام 2003—2004. وإنّ تردّي مستواها ملحوظ بقوة وهو قياس من أقيسة الحكم على النقائص التي عرفتْها الإصلاحاتُ التربوية، فأين النقاطُ الثلاثُ المنصوص عليها في الإصلاحات:

1/14 — تحسينُ تدريس اللّغة العربية؛

2/14 — النهوضُ بالمازيغية؛

3/14 — الرّفْع من جودة اللّغة الفرنسية.

15 — تجاربٌ ناجحةٌ في بلادها، ومستجلبةٌ إلى بلادنا، دون أن نوفرَ لها جوَّ النّجاح، ونعملُ على تطبيقها عنوةً على أولادنا، ودون نظرية لغوية من واقعنا اللّغوي، ودون مراعاة التّكيف التي تقبلها كلّ النظريات، ودون مراعاة للخصوصيات اللّغوية والاجتماعية والبيئية والإمكانات المادية، وتكون النتيجة الإفلاس، ودون التّعامل بسياسة التّطبيق الجزئي أو الجهوي حتى يتبيّن نجاحها، بل لا نقبل التّراجع عن الفشل؛ لأنّنا لا نعمل بسياسة التّقييم والتّقويم.

16 — عدمُ اعتبار (الأمن اللّغوي) أقوى أو أهمّ من الأمن العسكري ومن الأمن والغذائي؛ لأنّ اللّغة الرسمية انسجام اجتماعي وصمام أمان يخلق التعايش ويفشي السّلم ويخلق التّناغم في التفكير والانسجام في التّسيير والتّكامل في التّدبير. فإذا كان الغذاء متوفراً والتّواصل منعماً لا بدّ أن يحدث التوتّر واللاأمن في البلد. فاللّغة الرّسمية هي سلطة الجميع، ومركزُ الحكم، وهي التي تجمعهم وتعطي لهم الأمان باعتبارها واسطة التّواصل البيني.

17 — عدمُ التّباري في تمكين اللّغات الوطنية مقامها المناسب، وعدم إسناد الجوائز ووضع المشاريع الطويلة النفس في اللّغة العربية. ففي المشروع الوطني للبحوث الجامعية 2014 — 2018 لا إشارة واحدة إلى مشاريع تخصّ ترقية اللّغة العربية، بل لا يوجد ضوء يتعلّق باللّغة العربية بتاتاً، كما أنّ المشروع التّمهيدي كُتب

بالفرنسية، ووقع إهمال العربية، وهي اللغة الرسمية، كما لم يأتِ النصُّ باللغة العلمية الأولى وهي الإنكليزية. فإذا كنّا نخطّط للمستقبل فمن الضروري أن نولي الإنكليزية المكانة الأولى في اللّغات الأجنبية عند أجيالنا القادمة، والانفتاح على اللغة الصينية؛ باعتبار عدد البشر المتكلّم بها، وتواجههم القوي في الوطن العربي، دون أن ننسى اللّغات الشّرقية التي تحمل كنزَ تراثنا، ويحتاج إلى نقله للعربية.

18— عدمُ الاتّعاظ بالتّجارب الناجحة في الدول المتقدّمة التي عملت على ترقية لغتها من مثل: تجربة فرنسا في الاعتزاز بلغتها؛ فمن لويس الخامس عشر Louis X v والذين جاؤوا بعده يعتبرون أنّ الفرنسية هي الجيش والشرطة، إلى جول فيري Jules Ferry الذي سنّ قوانين وغرامات للمحافظة على الفرنسية، وإلى الرئيس ميتران Mitterrand الذي يعتزّ باستعمال الفرنسية وتوسيعها خارج مواطنها بإقامة وزارةٍ للفرانكفونية، وإلى الرئيس جاك شيراك Jack Chirac الذي يعتزّ بجمال حسن استعمال الفرنسية، ويتواصل الاعتزازُ بأن تُغدق فرنسا على من يتعلّم الفرنسية ليكون لها وقع في الخارج، ولتتال وضعاً حسناً أمام الإنكليزية والإسبانية. وتجربة إسرائيل التي أحييت لغتها من الاندثار، فمن (يهودا بني إليعازر) الذي وضع أول قاموس للغة العبرية الحديثة، وكان يستعملها وعائلته دون غيرها من اللّغات وجنّد شباباً يعملون على استعمالها وتعميمها بين اليهود، ورُغم سُخرية الحاخامات فقد نجحَ في إحيائها، ويتواصل العملُ مع يهود الشتات (الدياسبورا) واعتمادهم لغة التلمود التي تجمعهم، وشعارهم: لا حياة لدولة دون لغة وطنية. وإلى التّجربة الناجحة في توحيد ألمانيا ذات 39 ولاية، فعن طريق الأخوين غريم Les frères Grimm اللّذين أنجزا قاموس اللغة الألمانية الموحد وما كانا يسجلانه من حكايات الجدات والأساطير وأحاديث المختصّين، وكلام العامّة والخاصة من مشترك لفظي، توحّدت ألمانية التي كانت ولايات شبه دويلاتٍ متناحرة، وأصبحت دولةً واحدةً عملاقةً وبلغت ألمانيةً واحدة. دون أن نتحدّث عن تجارب اللّغات حديثة جداً جدّاً مثل اللغة الكورية وهي لغة لا يتجاوز عمرها القرن، وكوريا الآن من الدول التي تنافس الغربَ في صناعة النانو. وأما عن اللغة اليابانية والفيتنامية

والهنغارية والصّلافية والمجرية... فكلّ هذه الدول تعتزّ باستعمال لغاتها وتعمل على علميتها والرفع من قيمتها المضافة في الداخل وفي الخارج.

19— ...

— **الحلول:** وأمام هذه العدميات والصّعوبات والمضايقات والنقائص ما العمل؟ أو ما هي الحلول/ المقترحات التي أراها تحلّ مشكلة اللغة العربية، وتعيدها إلى مقامها، وتخرج من تهديد الانقراض؟

فلقد بصّرت بهذه الأفكار، فإليكُمها:

- 1— الاقتداء بما تقوم به الأمم الحيّة، فهي تخضع لغتها الرّسمية للمراجعة لا للتراجع وتحصل المناقشة في منهجية الوصول إلى أسهل طريقة للتّحسين، وفي مراحل التّدرّس أو في الكيفيات المتلى. ولا تكون اللّغة الرّسمية أو الوطنية محلّ جدل بتاتاً.
- 2 — عدم التّشكيك في صلاحية اللّغة العربية لتكون لغة علم؛ فمثلها مثل كلّ اللّغات يمكن أن تصبح لغة العلم إذا وقع الاهتمام بها، وقد تنقرض إذا بقي إهمالها.
- 3 — الاعتزاز باللّغات الوطنية على أساس أنّها صفة التّميّز والوجود، وهي الصورة الفعلية لجبل السّلف بأنّ الخلف على دربهم سائرون ومُضيفون، وأنّ عدم الاعتزاز بالمواطنة اللّغوية يؤدّي إلى الانبطاح، وأنّ التّسامح اللّغوي يؤدّي إلى المحو والانقراض.
- 4 — توسيع دور الجمعيات الثقافية المحلية والوطنية، والعمل بمنهجية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: ربط اللّغة بالدين؛ وما يتمّ به الواجب فهو من الواجب.
- 5 — جعل العربية شأنًا عامًّا، وأنّ الخطر الذي يأتي على لغتنا سيأتي على أشياء أخرى؛

6 — الاهتمام بالمدرسة وبلغة المدرسة، فهي القاعدة، ويحتاج التلميذ أن يتلقّى المعارف الأولى والعلمية باللّغة العربية في المقام الأول، ثمّ يتلقّى اللّغات الوطنية في المقام الثاني، حتى يتشبع التلميذ بقواعد اللّغتين، وعند ذلك لا تراحمة في لغاته قواعد اللّغة الأجنبيّة الأولى، أو قواعد اللّغة الأجنبيّة الثانية؛

7 — تدريس العلوم القاعدية باللّغة العربية، على أن يكون الانفتاح على لغات الأقطاب العالمية في كلّ وحدات التّدرّس في الجامعة، بما فيها الأدب العربي

والعلوم الإنسانية والاجتماعية. وهي دعوة إلى تعدد لغوي في البحث وفي التدريس في الجامعات والمؤسسات العلمية العليا.

8 — التحكم في اللغات الأجنبية على أساس الاستفادة منها، ونقل العلوم منها، لا على أساس خدمتها أو جعلها لغاتٍ مهيمنة. وفي هذه النقطة أن يكون النشاط حثيثاً في الترجمة من وإلى العربية؛ بغية ملاحقة واقع العولمة.

9 — استعمال اللغات الأجنبية بأن يكون التعامل بصيغة النفع والمصلحة فحيث وجدت المصلحة في اللغة الأجنبية سيكون لها محل في تعلمها؛ وهذه هي السياسة التي تعمل بها الأمم الحية، ثم هذا باب من أبواب عدم هيمنة لغة أجنبية على اللغة الرسمية أو على اللغات الوطنية.

10 — التفعيل داخل الجمعيات الثقافية، وجمعيات حماية اللغة العربية بتنشيط الفعاليات العلمية واللغوية والتطوع في المرافق الإدارية؛ بغية التطبيق الفعلي للغة العربية.

11 — مطالبة جامعة الدول العربية ببحث الحكومات العربية على جعل العربية فعلاً وتطبيقاً لغة البلاد العربية بناءً على ما تنصّ عليه الدساتير العربية.

12 — ضرورة مراجعة دور المؤسسات والمجامع اللغوية العاملة على ترقية اللغة العربية في كل البلاد العربية، وإعادة النظر في التقاعس عن أداء دورها التنويري والترقوي، وسكوتها عن الحقوق اللغوية للغة العربية في مواطنها الكثيرة.

13 — ضرورة إدراج الحكومات في مخططاتها التنموية برامج تخص ترقية اللغة العربية واللغات الوطنية، وهذا حسب المشاريع الخماسية المعتمدة في معظم الدول العربية؛

14 — مطالبة البرلمانين بمساءلة المسؤولين عن التردّي اللغوي، وبخاصة في وسائل الإعلام الذي يشهد تدهوراً، ولا يحترم استعمال الدبلجة اللغوية، وعدم الاعتزاز باللغات الوطنية في البرامج التي تقدّم بشكلٍ سافرٍ بالهجين اللغوي الماسخ، لا بالمستوى الثاني للغة العربية الذي يمكن أن نقول إنه مستوى مقبول في بعده العام.

- 15— دعوة الإعلام إلى احترام اللّغات الوطنية، وإنزال الفرنسية/ الإنكليزية منزلة اللّغات الأجنبية وفي أصلهما موجّهتان للجاليات الأجنبية، أو للمواطنين الذين يعيشون في المهجر، ويكون الحدّ من سطوتيهما في التّوسّع والاستعمال، وفي الجرائد التي تظهر بشكلٍ متنامٍ وسريع.
- 16— دعوة الإدارة إلى احترام لغة الشعب واستعمالها في كلّ المواقع. والعمل بالبرمجيات المعرّبة في الوثائق الإدارية.
- 17 — تنشيط الترجمة بشكلٍ واسع، وتشجيع الباحثين في مجال إنتاج المعاجم والكتاب المدرسي. وتقديم مشاريع في تعميم استعمال العربية.
- 18 — تكثيف اللقاءات الوطنية للنظر في مقام اللّغات، وفي كفاءات تطبيق قوانين التّعميم الفعلي للغة الرّسمية واللّغات الوطنية، وفي منهجيات تجسيد الصورة السهلة للتّعليم والتّعلّم.
- 19 — إقامة مزيدٍ من المؤسّسات المختصة لتفعيل العربية من داخلها، وسنّ قوانين قابلة للتطبيق ترتبط بالمتابعة الدائمة لجهاز على أعلى مستوى.
- والنتيجة: حسب مظاهر التّسيّب، فإنّ العربية في طريق الانقراض، ولكنّ هذه المظاهر ليست قدرًا مقدّرًا، أو يستحيل أن تُرفع، بل يمكن أن تُرفع إذا وقع الاهتمام باللّغة العربية، وتجنّد الجميع للتصدّي لهذا الخطر القادم. فنحن جميعاً شركاء في التصدّي للخطر. فلن يحصل الانقراض إذا حصل التّغيير بحسن التّدبير.

♥ — محاضرة أُعدّت لُتلقى في 2 مارس 2013، بالمركب الثقافي (عائشة حداد) ببرج بوعريج بدعوة من المكتب الولائي لفرع جمعية العلماء المُسلمين الجزائريين؛ بمناسبة اليوم العربي للغة العربية.

السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في الجزائر:

الواقع والمأمول.

— المقدمة: إنّه لمن دواعي السرور أن أتلقي الدّعوة الكريمة من مسؤولي مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللّغة العربية، للكتابة في المجلة التي يصدرها هذا المركز. وهي مجلة علمية ترصد الواقع اللّغوي، وتتخصّص في (التّخطيط والسياسة اللّغوية). وإنّ هذا الموضوع جدّ هامّ؛ فيدخل في وحدة السوسiolسانيات) ويفرض نفسه في وقتنا المعاصر، بل في ساحة البحث اللّغوي الديدانتيكي. وتكمن أهميته في الجمع بين موضوعات السّاعة، وهي:

1— السياسة اللّغوية: موضوع كان عندنا من الطّابوهات؛ لأنّه يتعلّق بعمل أصحاب القرار، وكنا نحن لا ننتج الأفكار، فهم يختارون، ونحن مُطبّقون.

2— التّخطيط اللّغوي: موضوع شغل كلّ الشّعوب، بل عملت ما وسعها من أجل وضع ميزان تراتبي لإنزال اللّغات مقامها، فشعوبٌ نجحت، وشعوبٌ أخفقت في التّخطيط.

3— بلد الجزائر: بلدنا عرف الاستعمار، وورث لغةً أجنبية، وله لغة رسمية وظهرت الآن ضرورة إعطاء المازيغية مكانتها في ميدان التّربية. وفي هذا الوقت هناك مناداة كثيرة بضرورة إعادة النّظر في السياسة اللّغوية المُنتهجة.

4— واقع التّعّدّد: لا نكران أنّ الواقع في الاستعمال ظاهرٌ للعيان، ولكن في الرّسمي غير ظاهر، فنجد خطابين: خطاب الاستهلاك يناقض خطاب الاستعمال.

5— إشكالية اللّغة الأمّ؛ وهي مُعضلة أخرى، فماذا نعني باللّغة الأمّ؟ اللّغة العربية الرّسمية، أم الدّوارج؟ أم المازيغيّات. وهذه النّقطة حسّاسة جدّاً؛ نظراً لما تحمله من لبس. وفي الحقيقة فإنّ التّعّدّد اللّساني سوف يعمل على هدّ أو دحر

اللغة الأم، وتحريكها من موقع الصدارة، أو تنال اللغات الأجنبية بعض مكانتها فتطرح إشكاليات كثيرة.

ولهذا، فطرافة الموضوع وحصافته تكمن في كيفية التعامل العلمي مع هذه القضايا، وهل في الإمكان تقديم وصفات علمية آنية لوضع تقارب عقلائي مقبول يُراعي إكراهات العولمة، ويحافظ على الخصوصية ضمن هذا المخاض العولمي. بالفعل يمكن أن نعمل على تقديم مقاربات تمزج بين الواقع على راهنه، فهو مرتهل، وبين الطموح الذي ينتظره المتعلم من مدرسته ومعلمه. ذلك ما أروم البحث فيه، وأعمل على تقديم هذه الأفكار، وأرجو أن تكون إسهاماً من إسهامات باحث جزائري ينشد التغيير، ويحمل الشأن العام، وعهدي نشدان الأفضل.

إنّ الموضوع أعلاه؛ هو مُعطى الواقع، يطرح نفسه، ويبحث عن مقام اللغات الوطنية ضمن المتغيرات التي تفرضها العولمة، والدعوة إلى المحافظة على التعددية اللسانية، على أنّها المخرج المعاصر لتمكين اللغات الموظفة في البلاد ونيل إطارها المناسب، حالة ما يقوم على تخطيط استراتيجية عقلانية تنموية وشمولية متكافئة في مِضمار التخطيط السياسي والتربوي، وذلك بوضع آليات تُراعى فيها مُتطلبات المجتمع، ضمن تلك المتغيرات والتوترات الداخلية، بمراعاة ضرورة الانفتاح على الآخر، وبخاصة إذا كانت اللغات الوطنية فقيرة، وتعيش مرحلة التهيئة. وبذا تُخطّط كلّ الأمم للغاتها واللغات التي تستعملها، ويدخل ذلك في السياسة اللغوية. وهكذا تفعل الأمم الحية، على مدار زمان بمراعاة الأبعاد الثلاثة: المُستعجل/ السريع، ثم المدى المتوسط، ثم المدى البعيد.

وهكذا نعيش -نحن العرب- مخاضاً عسيراً في هذا الوقت، بسبب نقص اعتمادنا على الاستراتيجية العقلانية، ولم تكن لنا التخطيطات السياسية المحكمة ولم يقع الاهتمام باللغة الاختيار، وهي العربية وبسبب ذلك وغيره، فرّضت اللغات الأجنبية نفسها لسدّ الفراغ، وقد حملت قهراً وهيمنة، فأصبحت لغات وطنية بدل العربية، وبقينا نعيش مُضايقات دورية بسبب انعدام/ سوء التخطيط. وأمام ذلك

نتجت تعددية لغوية جديدة، باسم الانفتاح، أو باسم ضرورة تعلّم اللغات الأجنبية ويدّعي البعض بأنها من مُتطلّبات العولمة ومواقع الشّابكة، إضافةً إلى ضعفها العام؛ بسبب ضعف المُعلّم والمنهاج المدرسي، وما يتبع ذلك من خلل في طرائق التّلقين.

ولكن للأسف، بفعل النّكران، وعدم العمل على ترقية اللّغة العربية في مجتمعاتنا العربية، نراها تعيش مُضايقات كثيرة وكبيرة، فنسمع بعض الأصوات المُنادية بضرورة التّغيير في البرامج المدرسية، والخروج من الفكر القديم الذي لم يُثمر على نتيجة وصاحبَ ذلك ما يرتفع من ضرورة التّغيير بناءً على فكر الآخر وهو أحد شعارات الرّبيع العربي، إضافةً إلى ارتفاع مستوى الوعي النّفافي والسّياسي، والدّعوة إلى التّفاعل مع الآخرين، وضرورة المُشاركة في القرار، وفي ظلّ ظهور القوميات من جديد، وخوف أوروبا من اللّغة الإنكليزية التي أصبحت تأكل الكثير من اللّغات وظهور تلك الدراسات التي تنادي بخطر انقراض ما ينيف عن 300 لغة في هذه الألفية، وهذه مسألة جدّ خطيرة؛ لأنّ الدّراسات أكّدت انقراض تلك اللّغات التي لها حضارة وعلم وتاريخ قديم، مثل العربية.

ومن وراء هذا، ظهرت فكرة إحياء اللّغات الوطنيّة على أساس استعادة الهُويات والقوميات المُندثرة هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى، هناك فكرة الأخذ والعطاء والمُثاقفة بين اللّغات؛ للوصول إلى لغات دُنيا مُشتركة؛ تقترب من بعضها البعض لأنّ آليات التّواصل تنبذ كثرة اللّغات، ومن ثمّ التّرجمة، وتسعى للتّقليل من اللّغات المُترجم منها، وكذلك العولمة وما تعرفه من وسائط التّواصل وترغب في تضيق دائرة اللّغات. وهذا نوع من التّتميط في لاحق من الزّمان، وسعيّاً إلى لغة مُشتركة ولم لا العودة إلى العزف على لغة الإسبرنتو، وهكذا نَقُل المصاريف، ويتوحّد المجتمع على لغات قليلات. ومع كلّ هذا وذاك، ما تزال المناداة تعلو بضرورة التّفاعل مع الغير بغية الإفادة والانتفاع، عن طريق التّعّدّد اللّغوي.

وإنه لمن المؤسف كذلك؛ أن يتعلّم التلميذ خلال اثنتي عشرة (12) سنة اللغة العربية، ومن بعدها يخرج دون إتقانها، ولما يعتب الجامعة تظهر إعاقته اللغوية واضحة، فلا يستطيع التكلّم بعربية فصيحة، بله الحديث عن الفصحى التي هي غائبة، ومن هنا نرى طلابنا في شبه شك بأنّ هذه اللغة تُعاني نقصاً في داخلها فيعرفون عن تعلّمها واستعمالها، ويلجؤون إلى اللغات الأجنبية "ساعين بذلك إلى تحقيق المناصب العليا، هاملين الأدب والعلوم الاجتماعية؛ لأنها لا تفي بالمطلوب في هذا العصر. ليعدّ ذلك أكبر مفارقة مُحزنة ومُخزية في آن واحد، حتى أنّ التّواصل في الشبكة الإنترنت لا يتمّ إلّا باللّغات الأجنبية. لقد غرست عقدة النقص في نفوس هؤلاء، وتكوّنت لديهم صورة سيّئة عن لغتهم العربية مُعتبرين إياها لغة شعر وخيال وليست لغة علم وتقدّم وحضارة" (مجلة علوم التّربية، سحام فاطمة (2001) "لماذا لا يتكلّم طلبتنا لغة عربية فصيحة" الرباط، المعاهد العدد 47، ص ص 70-71). وإنّ العربية في هذا الوقت يتطلّب منها أن تكون لغةً فصيحةً مُيسّرةً، ولغةً تدريس في كلّ مراحل التّعليم، وتستعمل في وسائل الإعلام بما يجعلها أرقى من العامية المُبتذلة وهذا من المأمول، ولكن الواقع ليس كذلك. فتحليل الواقع يستدعي منّا تناوله من خلال وظيفة هذه اللغة، ومن خلال الوثائق الرّسمية التي لا تشير إلى التّعديّة اللّسانية التي قد تكون مُضعفة للغات الوطنية ولكن هذا الواقع يجب أن ننظر إليه من خلال وظيفة اللّغات المُستعملة في المُجتمع، وفي الإعلام، وفي الخطاب السّياسي، وفي الوضع الاجتماعي لا الرّمزي "وما تكتسبه كلّ لغة من أهمية بالنسبة للمجموعات التي تتكلّمها، وما يستثمر فيها من مشاعر، وأحياناً من إيديولوجيا، بالإضافة إلى كلّ ما يحدثه تواجد التّعديّة اللّغوي، وتعايش اللّغات في ما بينها من توتر أو صراع جرّاء وجود مدافعين عن لغة دون أخرى، أو بروز رُواد لحركات لغوية تتوخّى تأهيل اللّغة أو تسعى إلى نقلها من موقع التّهميش إلى موقع السّلطة" (مجلة المجلس الأعلى للتّعليم، بورقية

رحمة (2011) "التَّعَدُّ اللُّغوي بين المجتمعي والسياسي" الرابط: المعاهد، عدد (اللغات في المدرسة المغربية) ص 13.

وإذا كان بالإمكان تجاوز الخلل الذي قد يحدثه التوتر الناتج عن التعدد اللغوي والمنطق الاجتماعي الذي يضع هَرَمِيَّة بين اللغات". وأمام هذه الوظيفة الاجتماعية للغات، فإنَّ التَّعَدُّية اللسانية في كلِّ العالم العربي ليست إرثاً، بل هو موروث استعماري، وحالياً يُنظر إليها على أساس ضرورة يفرضها الطُّموح لمواجهة التفتُّح وضغوط العولمة.

1 – تحديد المصطلحات:

1/1 – التخطيط:

— خطّ = يخطّ = الخطّ. خطّط = يُخطّ = الخطّة.

— خطّط = يخطّط = تخطيط. من فعل رباعي: خطّط.

هي مُصطلحات مُتداخلة، ولها بُعدٌ واحدٌ، وهو: مشروع العمل/ الاستراتيجية/ الخطوات/ الإجراءات/ الوسائل/ الخدمات... التي تحقّق بها أهداف المشروع. ونجد فيها مُصطلحات مَسكوكات من مثل: خطّة عمل/ خطّة الأنشطة/ خطّة التّربّيس/ برنامج الدراسة/ خطّة التّكوين/ خطّة كيلر... وهذه كلّها تتحوّ ضمن برنامج مُنظّم لتحقيق أهدافٍ مُسطّرة، وفق مُقتضيات مُعيّنة. كما نجد أحياناً مُصطلحات تتبادل بينها المعاني من مثل: تخطيط المنهاج — تخطيط التّربّيس — تخطيط الديدكتيك — التّخطيط البيداغوجي — تخطيط البرنامج...

وكما قلنا، فإنّه تتداخل المصطلحات الكثيرة في هذا المجال، ولكن يقع التّمييز بينها عند الرّجوع إلى شروح المعاجم. فنقرأ عن (الخطّة) "مجموعة من التّدابير المُحدّدة التي تتخذ من أجل تنفيذ هدف معيّن، وهذا يعني أنّ مفهوم الخطّة يحدّدها عنصران: أولهما وجود هدف أو غاية نريد الوصول إليها. وثانيهما وضع تدابير مُحدّدة ووسائل مرسومة من أجل بلوغ هذا الهدف، فالذي يُميّز الخطّة هو وجود غاية مُحدّدة، ووجود وسائل أيضاً للوصول إلى تلك الغاية. فالتّخطيط إذن هو

محاولة علمية تجريبية للارتفاع بالواقع الذي يعيش فيه الفرد لتحقيق أهداف مُعيّنة في فترة زمنية مُحدّدة" (الفاربي، الغرضاف، آيت موحى، غريب (1994) معجم علوم التّربية مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك، الرباط، مطبعة النّجاح الجديدة (سلسلة علوم التّربية 9-10) ص 268 .

1/ 2- السّياسة اللّغويّة: هي تلك الفلسفة الكبرى التي يحملها الدّستور أو الميثاق في إطار المُحدّدات الكبرى من: هُوية ولغة وحضارة وتاريخ... وهي خلاصة أو مُجمل ما هو ثقافي اجتماعي سياسي اقتصادي جغرافي في مُكوّنات وروافد المجتمع... وبمعنى آخر هي تلك الأبعاد الكبرى التي تُحدّد فيها الاختيارات السّياسية الكبرى المُستمدة من المَرَجِيات الوطنيّة والحضارية والعلمية، وتُوضع في سياسة دستور البلد، وفي موثيقه؛ بغية تحقيق مَعالم المجتمع النّقاّفية وانسجامه واستقراره.

وتحدّد السياسة اللّغوية من قبل سلّطة القرار التي تسمّها من سلّطة الشّعب عن طريق الحوار/ الانتخاب/ الاستشارة... وقد تأتي السّياسة اللّغوية/ التّخطيط اللّغوي عن طريق رجال السّياسة/ النّخبة/ المؤسّسات المَجْمِعيّة/ مؤسّسات التّنمية البشرية/ معاهد الدراسات الاستراتيجية. وفي كوريا الجنوبيّة معاهد تخطيط كبرى يتجاوز عدد الباحثين فيه 70 ألف.

والسياسة اللّغوية في وطننا هي ذلك الاختيار الحرّ الذي حصل في مؤتمر طرابلس؛ بالتّصيص على الهُوية الوطنيّة المُمثّلة في: العربيّة لغتنا، والإسلام ديننا والجزائر وطننا. فكانت اللّغة العربيّة هي اللّغة الوحيدة والرّسمية، وكان الاختيار عن وعي؛ لأنّه عمل على تجاوز الصّراعات والتّوترات التي قد تحصل، وكان ذلك الاختيار؛ ضَمَاناً للتّوافق الاجتماعي حول (اللّغة العربيّة) التي اكتست مشروعيتها التّاريخية والحضارية والعلمية، منذ الممالك البربرية التي فصلت في المسألة اللّغوية بالتّراضي، بإنزال العربيّة المحلّ الأعلى على المازيغيّات. وكانت تلك الممالك هي الضامنة لهذا الاختيار، بل كانت السّلطات الضابطة

regulateurs Etats للاختيار الحرّ، وكان من السّهل جعل التّعَدّد اللّساني أداةً للتّواصل المجتمعي والحضاري، والاندماج في الحياة العملية، ولكنهم لم يفعلوا ومع ذلك لم ينكروا اللسان المحلي حيثما دخل الإسلام.

3/1 – التّخطيط التربوي: هو تجسيد للأهداف الكبرى في السّياسة التّربوية في برامج تربوية؛ باستخدام الكمّ، وعدد سنوات التّطبيق، وتحديد الكلفة المالية وتجهيز الإطار البشري، وتحديد المؤهلات العلمية للمُطبّقين، وتعيين الأجهزة والوسائل. وكذا تحديد المرامي الكيفية تحديداً دقيقاً، لوضع تلك الأهداف الكبرى في السّياسة التّربوية موضع التّطبيق.

إنّ التّخطيط التّربوي لا يخرج من المنهاج والمنهج والطريقة والوسائل والمفردات التي تُوضع في الكتاب، وفي طريقة إعداد المُعلّمين، والمنهجية التي تُتبع في تبليغ المنهاج... ومن التّخطيط التّربوي تتبثق موضوعاتُ الدراسة، وهي كثيرة جداً ويرفدها (علم اللّغة التّطبيقي) وعموده الأساس هو: تعليمات اللّغات. ومن أهدافه:

1 – حلّ المشكلات اللّغوية.

2 – تيسير تعليم اللّغات.

3 – تصحيح الأخطاء.

4 – ترقية الأداء اللّغوي.

5 – حماية اللّغات.

وهذا العلم يبحث في الوسائل التّربوية والمنهجية لتقنيات تعليم اللّغات البشريّة وتعلّمها من مثل: – أصول التّدرّيس – وضع النّصوص اللّغويّة – وضع مناهج التّدرّيس – وضع الامتحانات – علاقة التّعليم بالبيئة الاجتماعيّة... إضافة إلى أنّه يبحث في المكاسب اللّغوية والتقنيات البيداغوجيّة، وما يستلزم في الإعلام والإحصاء والرياضيات وتحليل المحتوى. وغايته:

– رصد المشكلات التّربويّة؛

– إيجاد الطّرائق والمناهج الكفيلة بحلّها؛

— توفير الوسائل اللازمة.

كما يبحث في علوم اللغة من مجالات عديدة، وله طابع اجتماعي، وتحسين مستوى اللغة، وإيجاد الحلول الممكنة لمشاكل المجتمع اللغوية والاتصالية والكتابية وله استقلالية نوعية رغم أنه يستقي معلوماته من علم اللغة العام "يعتبر مجالاً مُستقلاً من مجالات البحث، ونقطة انطلاقها الوعي بالمشاكل التطبيقية في ميدان تدريس اللغات، وتحليل هذه المشاكل. وعلم اللغة العام هو ينبوع الذي يمد علم اللغة التطبيقي بالمعارف اللسانية، وبطرق البحث ومناهجه؛ قصد تحديد الحلول الممكنة" (بوشوك تعليم وتعلم اللغة العربية وثقافتها (1994)، الرباط، الهلال العربية للطباعة والنشر، ص 34.

وإذا جاز لنا أن نضع ترسيمة للعلمين تكون المحصلة كما يلي:

اللسانيات العامة	اللسانيات التطبيقية
تتبع المنهج الوصفي الاستقرائي الوظيفي	تتبع المنهج التجريبي البرغماتي التداولي
تهتم باللغة وحدها	تهتم بالكلام والمتكلم
مستقلة في موضوعها ومناهجها عن بقية العلوم	تعتمد على عدة علوم وتقنيات
لها نظريات ومدارس	ليس لها نظريات ولا مدارس؛ لأنها عملية ميدانية متغيرة
نظرية تجريدية	عملية تجريبية
نتائجها مضبوطة ودقيقة	نتائجها محتملة ومتوقعة بحسب الظروف
تصف الصراع اللغوي ولا تتدخل فيه	تدخل في الصراع وتقدم الحلول وتنتصر وترجح
تنظر إلى اللغة من خلال ماضيها وحاضرها	تنظر إلى اللغة من خلال حاضرها ومستقبلها

ولعلم اللّغة التّطبيقي أوجهٌ مُتعدّدة؛ فمن أوجه نشاطه:

— البرجماتية: تلبية الحاجات المطلوبة؛

— الانتقائية: الاختيار والانتقاء على ضوء النّجاعة؛

— الفعالية: انتقاء المتون الملائمة الأكثر تكراراً في التّواصل؛

— دراسة التّدخلات: تأثير لغة المنشأ/ اللّغات الأجنبيّة.

ومجالات علم اللّغة التّطبيقي كثيرة، وهي بالتراتب:

1— تعليمات اللّغات.

2— التّخطيط اللّغوي.

3— لغة الإعلام.

4— الإعلان التّجاري، وكيفية التّأثير باللّغة.

5— هندسة الاتّصال.

6— كتابة المعاجم.

7— تصميم النّظم الكتابيّة.

8— مُحاربة الأميّة.

9— النّقد الأدبي والتّدوق.

10— التّحليل النّفسي.

11— علاج العيوب النّطقية.

12— جغرافية اللّهجات.

13— برامج الحاسب الإلكتروني ودراسة لغاته.

14— التّرجمة الآليّة.

2— أسئلة التّعددية: إذاً، وكما رأينا، فإنّ التّعدّد ليس إرثاً، ولم يكن مفروضاً

قبل الغزو الفرنسي، بل هو مكتسب في إطار الغزو الاستعماري الذي محا اللّغات

الوطنية، وأبقى على لغته، وبعد الاستقلال أصبح مكسباً ندافع عنه، ونقول: إنّ

الفرنسية غنيمة حرب لا تسامح فيها، بل نقول: إنّ التعددية اللّسانية هو ضرورة

من ضروريات العصر ومن مُتطلبات العولمة. وفي وقتنا الحالي هناك دعوات إلى تعددية لسانية/ لغوية مُصاحبة للتعددية السياسية والثقافية، وتدخل في إطار حقوق الإنسان اللغوية/ حقّ الأقليات/ حقّ اللهجات/ اللغات الوطنية/ حماية اللغات من الانقراض/ حقّ لغة الأم.

ومع ما تحمله التعددية اللسانية من محاسن/ مَضر، بل أمام الإجماع والخطر القادم، لا بدّ أن نطرح أسئلة التعددية، وهي:

- هل التعدّد اللغوي قدرٌ لا مفرّ منه؟
- هل للتعدّد منافع، وما هي؟
- هل للتعدّد مَضرٌ، وما هي؟
- هل هناك تجارب ناجحة، وضمن أية شروط؟
- هل الدّول المُتقدّمة تعمل بسياسة التعددية؟
- هل للتعدّد ضوابط، وما هي؟

وإنّه يمكن أن تحصل تعددية مندمجة مخطّط لها معرفياً وتربوياً ومادياً؛ تُسهم في بناء شخصية المواطن الحديث المُستوعب لمكوّنات ثقافته المحلية، والمنفتح بثقة على الثقافة العالمية. إضافة إلى النظرة الاقتصادية التي يمكن أن تصحب أية تعددية لسانية، وإنّ الاتحاد الأوروبي المُشكّل من 28 دولة تُصادفه مُشكلة كُلفة التّرجمة التي تستهلك نصف ميزانية الاتحاد. واقترح الأعضاء إحياء لغة الإسبرنتو أو اللاتينية أو الإنكليزية لاستعمال إحداها في التّواصل. ووقع الاتفاق مبدئياً على ثلاث لغات فقط في اجتماع البرلمانين: الإنكليزية+ الفرنسية+ الألمانية. على أنّ الجلسات تُدار بـ 24 لغة، فهي كُلفة كبيرة، ويؤدّي في بعض الأحيان إلى سوء الفهم. وكمخرج أولي؛ تمّ اقتراح تدريس كلّ دولة عضوة في الاتحاد لغة/ لغتين أوروبيتين في لاحق من الزّمان؛ بغية أن يحصل الانسجام بين الأوربيين، في الوقت الذي كان هذا مَمْنوعاً في المرحلة الابتدائية على وجه الخصوص، ولكنّ العولمة فرضت نمطاً جديداً، وما كان على الاتحاد إلّا العمل بالسياسة الجديدة.

3 - الوضع اللّغوي في الجزائر: يتّصف الوضع اللّغوي في الجزائر بالقتامة وهو ينذر بالانحدار للمستوى الذي وصلت إليه المدرسة الجزائرية، بعد تلك الإصلاحات التربوية في 2003/2004، ولم تحقّق أهدافها، بل انتكست بسبب تلك الحركات العشوائية التي لم تكن في مستوى إصلاحات سابقة. ولذلك يُلاحظ الآن الكثير من العدميات، والاختلالات التي مسّت القاعدة الجماهيرية في مُستواها اللّغوي، وهذا بسبب:

- غياب تخطيط لغوي/ سياسة لغوية.
- فشل الإصلاحات التربوية لعام 2003/2004.
- زيادة هيمنة الفرنسية باطراد لا مثيل له.
- استفحال ظاهرة عدم إتقان أية لغة مدرسية/ تدهور المستوى اللّغوي.
- انكماش العربية في الآداب والعلوم الإنسانية، فأصبحت لا تُتشد في ذاتها.
- الإقبال على الفرنسية على اعتبار أنّها لغة المستقبل، ولغة العمل والخبز.
- شلل المؤسسات العاملة على ترقية اللّغة العربية.
- مسابرة وسائل الإعلام للرداءة/ فشو الهجين اللّغوي.
- ظاهرة الفسبكة/ التوترة/ اللّوحية/ السمارتقونية/ الشّابكة في نشر الهجين والحرف اللاتيني.

- السرقات العلمية/ الملكية الفكرية دون وازع وضابط أخلاقي.
 - غياب الاستنكار/ غياب الحلول/ غياب من يحمل الشّأن العام.
 - غياب القرار السياسي الذي يحدّد من مجموع هذه السلوكات.
- فإذا عرفنا هذا الواقع المُهتري في الجزائر، فهو لا يختلف في البلاد العربية الأخرى، رغم أنّنا نجد تفاوتاً بينها. وعلى العموم، عن طريق هذا التّشخيص نكون قد عرفنا مواطن الداء، فهل نملك مواصفات الدواء؟ إنّ الوصفة تكمن في تبني طريقة تعليمية جديدة؛ تقوم على تدريس العربية في جميع المراحل التّعليمية

واستعمالها في تدريس جميع مرافق الحياة العامة، واتخاذ القرار الملزم الذي يكون القاضي الأول في البلاد هو المسؤول عن متابعة تنفيذ كل القرارات.

وإن مسألة اللغة العربية التي وقع الفصل فيها على اعتبار أنها لغة المدرسة وإحدى آليات الاندماج والتماسك الاجتماعيين، غير أنها قد تكون موطناً للتناقض فهي مؤحّدة داخل مجموعة ضيقة، وأحياناً لا تكون كذلك، ثم لا ننسى أن عوامل كثيرة تؤثر على قيمة اللغات الوطنية وتفقد بعض خصائصها؛ بدءاً من السلطة الوظيفية والقدرة التسويقية، والتواصل العلمي، والمكانة الإدارية، وإنتاج المعرفة... كما تخضع اللغات الوطنية إلى التحولات السانكرونية أو الدياكرونية ومن خلالهما تتوضح خريبتها ومقامها، وأحياناً نرى الحق مشروعاً، ولكنه يصطدم بمبدأي الواقعية العلمية والإرث الاستعماري... وأمام هذا نجد العربية تعيش صراعات مع الفرنسية في بلدها، فقد أخذت مكانتها، هذا من جهة أولى ومن جهة ثانية، نرى المنادين بحق المازيغيات في الوجود والتدريس على أنها لغات الأجداد وإرثهم؛ علينا الدفاع عنه وإلاّ نصبح بلا هوية. ومن جهة ثالثة، هناك من ينعي العربية في حياتها، فهي لغة ميتة، لا تنتج العلم. فماذا تفعل العربية في هذا التناقض الداخلي، وأهلها في النوم مُتعمون، ولا يابهون، والكل عندهم سواء.

وكان من الأهمية بمكان، أن يقع الاهتمام بترقية العربية في المقام الأول، وهذا ليس عيباً، وليس صعباً، فهناك وصفات الترقية التي أثبتت نجاعتها، وفي هذا المجال يقترح الباحث (علي القاسمي) مجموعة من الحلول يراها ناجعة إذا وضعت موضع التنفيذ، وهذا على مستوى الوطن العربي؛ كون العربية اللغة الرسمية لجميع البلاد العربية، وهي التي تعاني حالياً في أوطانها العربية، ما عدا (سورية) التي تجاوزت مرحلة الشك والمراجعة، وها هي الآن تُخرج بها أمهر الأطباء والطيارين والعلماء، ويتنافسون على نيل الجوائز، ولهم الصدارة في العالم. ويقول علينا العمل بما يلي:

" - استخدام العربية الفصيحة المشتركة في التعليم بجميع مراحله ومُختلف مستوياته، وتباين تخصصاته، وبخاصة في مواد العلوم والتكنولوجيا في التعليم العالي؛

- اتخاذ قرار ملزم بتعريب وسائل الإعلام؛ بحيث لا تستطيع الإذاعات والفضائيات والصّحف أن تستعمل لغة غير العربية الفصيحة المشتركة؛
- تنظيم علاقة اللغة العربية مع اللّغات الأجنبية، وتحديد أدوار كلّ منها في الأقطار العربية، بما يُجنّب الثنائية المُفكّرة للغة العربية، ويحلّ لغتنا محلّها الطبيعي في كلّ المجالات؛

- فرض اللغة العربية لغة التعليم في المدارس والجامعات الخاصة في البلاد العربية، إلّا إذا كانت هذه المدارس والجامعات لأبناء الجاليات الأجنبية في بلادنا وفي هذه الحالة ينبغي أن تكون هذه المدارس لأبناء الجاليات الأجنبية وليست لأبنائنا. وأن تُدرّس هذه المدارس اللغة العربية لغة ثانية؛

- تطوير طرائق أساليب تدريس اللغة العربية في التعليم العام، وتنمية قدرات التلاميذ على استخدام اللغة أداة طيّعة للتعبير الوظيفي والإبداعي، تحدّثاً وكتابة؛

- العناية باللّسانيات الحاسوبية بحثاً وتطبيقاً وتدرّساً؛ بما يساعد على استخدام اللغة العربية لدخول مُجتمع المعرفة، وتحقيق التنمية البشرية. مع العلم أنّ تحقيق التنمية البشرية، والأخذ بآخر مُعطيات العلم والتكنولوجيا في الإنتاج والخدمات؛

- الاهتمام بالقضايا النظريّة والمنهجية في وضع المصطلحات، وتأليف المعاجم المُختصة والعامة؛

- العناية بالترجمة العلمية والتكنولوجية، تَمْشياً مع تدريس العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية؛

- التّشجيع على إنشاء جمعيات أهلية للعناية باللغة العربية، وتحبيبها إلى المواطنين والناشئة؛

— توجيه العناية إلى نشر اللغة العربية للناطقين بغيرها من اللغات في داخل الوطن العربي وخارجه" (القاسمي (2012)، السياسة الثقافية في العالم العربي بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ص 76-77).

وأما مسألة المازيغيات فكان لا بدّ أن تتال مكانتها الاجتماعية، ولا بدّ من إعادة الاعتبار لها، وما تمّ من قبل القيادة السياسية في أواخر القرن الماضي حول إدماج المازيغية لغات وطنية، هي خطوة تاريخية ويدخل ذلك في إعادة الاعتبار للأمة الجزائرية المختلطة المنصهرة: مازيغي + عربي. وفي الحقيقة لم يعد التمييز بين الأصول، وكلّ ما هو قديم أفضل مما هو جديد، والوصول إلى الأقدم كمن يبحث في رابع المستحيالات. وكان يجب النظر للمسألة من زاوية سياسية، وتكون مرتبطة باللغة العربية، وتُعالج في إطار مُخطّط عامّ للنهوض بالثقافة الوطنية وإعطائها الموقع اللائق بها في المجتمع. وفي وقتنا الحالي يصعب الوصول إلى وضع توافقي؛ لأنّ الفرنسية تقوم مقام العربية والمازيغية، بل تُشعل النار على العربية عن طريق المازيغية على أنّها أخذت مكانتها.

وإنّ المسألة يُمكن أن تُعالج عن طريق الدولة المركزية، وبإشراك المواطنين الفاعلين والنخبة الوطنية؛ بفتح النقاش الوطني في إطار حملة واسعة وطويلة النفس لعلاج موقع اللغات في بلدنا. ولكن تركنا هذه المسألة للزّمن، فكلّ زمن معطياته والدائرة تدور، فماذا يحمل لنا الزّمن القادم من مفاجآت؟

ومع كلّ ما يُمكن أن يُقال، فإنّه من باب تأكيد مسألة ضرورة تدبير السياسة اللّغوية، وهي الخطوة الأولى للتقدّم، بدل التذبذب الذي نحن فيه، وهذا ما قامت به كلّ الدّول التي خرجت من التخلّف، فالأحرى بنا أن ننظر إلى قضايا أعلى، بكلّ أن نبقى نراوْحُ في الاختيار اللّغوي الذي يبقى مُشكلةً عندنا. ومن هنا أرى ضرورة:

1 — تنمية اللغة العربية الفصيحة بكلّ ما أوتينا من علم.

2 — وضع آليات مُعاصرة لتيسير تعليم العربية الفصيحة، وإمدادها بآخر المُستجدات الانغماسية.

3 — تقوية الترجمة من وإلى العربية؛ لتقوية التبادل العلمي مع اللغات العالمية في أقطابها الكبرى.

4 — الاهتمام باللغات الوطنية على اعتبار أنها لغات تراثية؛ تكون رافداً للعربية، ولا تكون بديلاً لها أو تنافسها المكانة العالية.

5 — تعلّم اللغات الأجنبية من أجل الانتفاع منها، والترجمة منها، ومُعاملتها مُعاملة اللغات الأجنبية.

وإننا نحن العرب- بحاجة إلى النهوض باللغة العربية في عالم يتجاذبه التّعَدُّ اللّغوي، وأولى الأولويات في هذا النهوض هو "تحسين بيئتها العامة مجتمعيّاً وسياسياً واقتصادياً وقانونياً؛ لإعادة الثقة فيها كلفة، ودفع العداء والبخس عنها وبثّ الثقة في مُتعلّميها ومُعلّميها، والعلماء من أهلها، والمشغلين والمشغّلين بها ودعم تعريب التّعليم أفقيّاً وعمودياً. وفي مختلف مناحي الحياة العامّة، وحثّ شركات الإشهار والإعلان على استعمال العربية عوض اللّهجات الدارجة أو اللّغات الأجنبية" (الفهري (2013) السّياسة اللّغوية في البلاد العربية، بحثاً عن بيئة طليعية، عادلة، ديمقراطية، ناجعة، بيروت، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، ص 78).

وبهذا يمكن أن تحدّد مَعالمُ السّياسة اللّغوية، وتُترجم تلك الاختيارات بصورة جماعية، وفي عمل هادف مُخطّط، بكلّ تلك الهيئات السّياسية والتّشريعية والقضائية ومُؤسّسات البحث العلمي، والبحوث التّربوية، وكلّ الوزارات.

4 — محاسن التّعَدُّ اللّساني: إنّ التّعَدُّ اللّغوي محبوب في أصله، وهذا لتلافي النّمطية، وفرض الرأى الأحاد، والفكر الفاسد أو الطّاغي. ولذلك يجمل بالتّعَدُّ أن يفتح على الاستفادة من العطاءات التّواصلية والعلمية والحضارية المتعدّدة اللّغات. ولكن التّوّع يحتاج إلى بناء نماذج لسياسة لغوية مُحكمة؛ تأخذ بعين الاعتبار المَرَجّيات الوطنية التي تعمل على زيادة لُحمة المجتمع، وتضمن له قوّة الاستمرارية، وقبول العولمة ضمن الخُصوصية. إضافة إلى:

— غنى الأفكار، والاطلاع على آخر الابتكارات والمزيد من التعمق، والتفتح على الغير.

— تطوّر اللّغات الوطنية، والاستفادة من تجارب ولغات الشّعوب، وإحداث التّوازن والتّعایش السلمي، والحفاظ على الموروث الثقافي من الانقراض.

— كثرة ازدياد عدد الألسنة التي يتقنها الفرد تزيد في جدوى الفرد، وتقلّ من ضرره، وتوسّع آفاقه، وكلّ لسان بإنسان.

— تعدّد الألسنة تسهيل الحصول على الوظيفة.

— التّنوع داخل الوحدة فضيلة.

— التّعّدّد أن يخرج من أفواه الشّعب عن طريق الحوار الوطني.

— رأي النّخبة الوطنية.

— البناء على لغة واحدة جامعة.

— الاهتمام باللّغات الوطنية.

— الاختيار المستقبلي للأجيال في اللّغات الأجنبية.

— اختيار اللّغة العلمية ذات الآفاق العلمية الدّقيقة.

— مراجعة السّياسة اللّغوية بخصوص اللّغات الأجنبية (حيثما وجدت المصلحة فتمّ شرع الله).

— القرار السّياسي الملزم، والتزام بما يصدر في الدستور.

5 — التّعّدّد اللّساني المنبوذ: كما رأينا، فإنّ للتّعّدّد اللّساني محاسن، ولكن

أحياناً قد يحمل أضراراً ما لم ينتزّل المنزلة التي يجب أن يُوطّر ضمّنها، فتظهر الهيمنة، وبخاصّة في الدّول المتخلّفة التي تسيطر عليها النّخبة ذات الحمولة النّقافية النّابعة للمستعمر أو للغة التّعالى، فهنا تظهر الهيمنة بجانب القهر اللّغوي للّغات الوطنية، فتعيش على الهامش، فلا هي من لغات الحية ليقع الاهتمام بها، ولا هي من اللّغات الميتة التي تعيش بداية الانقراض. وهذا ما يُلاحظ كثيراً في تلك اللّغات التي هيمنت عليها الفرنكفونية، فهي شبه لغات مُندمة في بلدانها، بل جعلتها

الهيمنة الفرنسية لغاتٍ عتيقةً أصابها الخَرَفُ فما عادت تُطلَبُ من ذويها، وهي سياسة فرنكلونية تعمل بها على تدمير الذات الوطنية. وهذه نجدها كذلك في الدول المتقدمة، حيث تضع المجموعة الحاكمة صورة الهيمنة في فرض لغة واحدة وإقصاء لغات الأقليات، وتتم هذه الهيمنة على وجهين:

"أولهما من خلال موافقة الناس التلقائية على وجه الحياة الاجتماعية التي تفرضها المجموعات المسيطرة. وثانيهما من خلال أجهزة سلطة الدولة القاهرة التي تفرض الانضباط على الذين يعارضون الإيديولوجية السائدة. يمكنك أن تجد أمثلة عن الهيمنة اللغوية في عدد من البلدان كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا؛ حيث تُحرم الأقليات اللغوية من الحقوق السياسية، وحيث التّعذُّ اللغوي مُنتشرٌ، لكنّه لا يُرى بصفة رسمية في جُلِّ وسائل الإعلام الجماهيرية الكبرى والحُكم، ومعظم الخطاب الجماهيري هذه يُنظر إلى إقصائها كما لو كان طبيعياً ولا مفرّ منه" (Tollefson 2007)، السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها ترجمة الخطابى، محمد، الرباط، مؤسّسة الغنى للنشر، ص 21).

. إذاً للتعددية منافع، ولها مَضَار، إلّا أنّها تحتاج إلى تدبير. وتكون مَبْنُوءة حالة

ما:

- لم تجرِ على تدبير الشّأن اللّغوي؛
- لم تُنزلِ اللّغات الوطنية إنزالاً تراتبياً؛
- لم تضع حدّاً لهيمنة اللّغات الأجنبية؛
- لم تضع التّراتب بين اللّغات الأجنبية؛
- لم يقع الاهتمام بالترجمة؛
- لم يُستتب العلم في اللّغة الجامعة؛
- لم يهتم بالتّتمية البشرية.

6 — مَضَار التّعدّد: فإذا قلنا التّعدّد اللّساني المنبوذ؛ يعني هناك مضار للتّعدّد باعتباره العامّ يقضي على التماسك المجتمعي، ويأتي على الإخلال بدولة المركز

ويخلّ بمنظومة Lingua franca والتواصل الجمعي. وتليه بعد ذلك المطالبة بالانفصال، والقضاء على التلاحم الوطني، وظهور التعصب. كما أنّ تعدّد اللّغات انفصام في الشّخصية، ويحصل ضعف المستوى على حساب الكيف؛ لأنّ التعدّد يركّز على الكمّ لا على النوع. وكذلك من ناحية المستوى اللّغوي، نجد لدى الفرد المتعلّم للغات تحصيله يكون سطحياً، عكس أحادي اللّغة يكون تحصيله عميقاً. إضافة إلى انعدام الأمن اللّغوي الذي يأتي من خلال نقص التّشريعات والتّسامح في الاستعمال، وعدم إيلاء الأهمية للغات الوطنية، وغيض الطّرف عن اللّغات الأجنبية التي تتنافس اللّغات الوطنية.

كما تطرح قضية أخرى وهي، ما هي اللّغة العلمية التي نعتدّ، باعتبار أنّ العلم لا يوجد في لغة واحدة واللّغات أقطاب، فمن أية لغة نُترجم؟ وكم قيمة التّرجمة إذا أخذنا التّرجمة من كثير من اللّغات... وهنا تُطرح قضية هامّة؛ وهي ضرورة استنبات العلم في اللّغة الوطنية التي تكفيها صعوبة التّرجمة وكلفتها وتعدّدها، مثل الإنكليز الذين هم مُرتاحون الآن بين الأمريكيين والأوروبيين؛ فكفّتهم لغتهم الجري وراء التّرجمة.

7 — الملاحظات التي يجب أن تكون في البال:

- 1 — التعدّد له مناحي متعدّدة.
- 2 — بلاد ناجحة بتعدّد لساني، وبتخطيط لغوي ناجح.
- 3 — بلاد فاشلة بتعدّد لساني متبلبل، في ظلّ غياب سياسة لغوية رشيدة.
- 4 — التعدّد اللّساني في الغالب مُصاحب للتّخلف/ البلبلة اللّسانية/ الصّراعات/ الحكم الذاتي...

5 — القارات المتخلّفة قارات يكثر فيها التعدّد اللّساني: ونلاحظ ذلك في هذا العدد: — أفريقيا: 2194 لغة/ أمريكا 1060/ آسيا 2304/ أوقيانوسيا 1311/ أوربا 284.

6 — نمو وانتشار اللّغات الأكثر بشراً وديناً في الجنوب.

- 7- نمو وانتشار اللغات الأقوى اقتصاداً في الشمال.
- 8- اتّجاه العالم نحو التّوحيد اللّغوي (الأمركة/ الأنكلزة) حتى ضمن الاتحاد الأوروبي، يلجأ حالة الضرورة إلى الإنكليزية فقط.
- 9- التّعّدّد اللّساني لا يعني المساواة المتكافئة بين اللّغات الموظّفة، لا قانونياً ولا تخصيص أموال.
- 10- لا توجد تعدّدية تعني المساواة؛ لأنّ كلّ لغة لها: رمز اعتباري/ جانب حضاري/ تاريخي/ رابط روحي/ تاريخي/ عاطفي...
- 11- هناك فروق يجب أن تُراعى، فإذا وقعت التسوية؛ فكأنّنا سوّينا بين البعوضة والفيل.
- 12- وضع محاذير في الحسبان، وهي:
- طغيان لغة على أخرى.
 - تشجيع لغة على أخرى.
 - الكلفة المالية.
 - الصّراع اللّغوي/ حرب اللّغات.
 - التّوترات الاجتماعية بسبب عدم التّساوي اللّغوي/ إحداث شرخ مجتمعي/ الصّراع بين اللّغة الرّسمية واللّغات الوطنية.
 - اللّجوء إلى لغة العدو، وهذه هي النّتيجة التي حصلت في كثير من التّجارب.
- 8 — **دَوْلٌ فُرِضَ عَلَيْهَا التَّعَدُّدُ:** نجد هذه الدّول من الدّول المتخلفّة، فبعضها (دول كرتون) دول تعمل على تركيب الآلات، لا قرار لها، تعيش صراعاتٍ داخليةً في حروب اللّغات، غياب دولة مركزية، وبعضها عبارة عن أوكار التّجار والرّأسمال العالمي، وشركات الكارتل، لا جيشٍ يحميها، ولا قوّة تتقضها من العدو فكلّما اشتدّت ظروفها تلتجئ إلى دول الجيران لِتَحْمِيها. ومنها:
- **اللّوكسمبورغ:** دوقية لوكسمبورغ/ دولة Cité-État بعدد نصف مليون من البشر؛ 40 % أجنبي، بلد محصورة بين فرنسا- بلجيكا- ألمانيا. لها ضغوط

خارجية ومن الساكنة، فتدرّس 6 لغات، وتتفق 50 % من أموالها في المدرسة بسبب هذا التعدّد.

— **سنغافورة:** بفعل الهجرات واستقرار التّجار من كلّ جنس، فهي فسيفساء جنسي يعني فسيفساء لغوية، فرضت عليها أربع لغات: الصّينية — الماليزية — التامولية — الإنكليزية الموروثية. فلا هي دولة مُتقدّمة مثل جيرانها: ماليزيا/ الكوريتان/ الصينية...

وهناك دول أخرى لها الوقع اللّغوي التّعدّدي، ولها بعض سمات الدّولة المركزية، ولكنها تعيش في التّخلف، من مثل:

— **غينيا كوناكري:** اختارت 8 لغات وطنية، حاولت أن تضعها بدل الفرنسية لم تفلح وعادت إلى لغة المحتلّ بالأمس.

— **بوليفيا، وبوركينا فاسو.** جربنا اعتماد اللّغات الوطنية فما أفلحنا.

— **جنوب إفريقيا** لها إحدى عشرة لغة (11) وطنية لم تفلح في صياغة لغة مشتركة، وعادت إلى لغة العدو.

— **ونيجيريا:** اعتمدت 3 لغات: الهوسا+ اليوربا+ الإيجبو من بين مئات اللّغات لم تفلح وعادت إلى اللّغة الإنكليزية.

— **الهند:** نصّ دستورها لعام 1949 الأول على أن تظلّ الإنكليزية لغة رسمية لمدة 15 سنة، ثمّ تحلّ الهندية، على أن تختار كلّ ولاية لغةً تراها، واختارت 19 لغة، وعملت بها منذ 1963، وبعد مدة لم تتجح، وعادت إلى الإنكليزية، واختارت فقط اللّغة الجامعة شكلياً، وهي Hindi ولكنها غير جامعة... ونلاحظ على هذه الدّول أنّها دول لها الحكم المحلّي، ولم تعرف الازدهار بالشّكل الحقيقي.

9 — **الدّول المتعدّدة اللّغات:** نجد مثلاً بعض الدّول ترسم التّعدّدية في دساتيرها وتعمل به من مثل:

— **سويسرا:** 4 لغات رسمية مُتساوية: الفرنسية+ الإيطالية+ الألمانية+ الرومانشية. وهذه الدّولة لا مثال لها في أوربا من حيث عدد اللّغات. فيها 9 لغات

وطنية، و 12 لغة يتلاغى بها في كثير من المعاملات الشفهية. و 4 لغات رسمية إدارية. بلاد فسيفساء، دون شخصية وطنية، أو جيش أو قوة معنوية.

وكان لا بدّ من الوقوف كثيراً في ظاهرة التعدّدية اللّسانية السويسرية، فإذا قرأنا

كتاب (Jean –William Lapierre) الموسوم (Le pouvoir politique et les langues) يعقد فصلاً هاماً يوضّح فيه تراجع النّزاعات القومية الموجودة في البلاد المتعدّدة اللّغات، ويمثّل لذلك بسويسرا. وظهر التّعبّص اللّغوي القوي، ويمثّل لذلك بفرنسا. ويرى (البير) أنّ الدّول الفيدرالية دولٌ ديمقراطية، وتعيش تعدّديةً تشاركيةً وهي مُوحّدة بصيغة (الوَحدة في التّنوع). وأمّا الدّول المركزية الموحّدة فيرى أنّ وجود الأمّة الموحدة يتوقّف على وجود الدّولة، وأنّ الدّولة هي التي تصنع الأمّة بتحويل الأفراد المتعدّدين إلى كيان سياسي، وأنّ أحسن وسيلة لتوطيد أركان الأمّة هو التّوحيد اللّغوي والتّقافي للمجتمعات الخاضعة لنفوذها. ويخلص إلى هيمنة هذه الدّولة بعدم اعترافها بحقّ اللّغات، وهذا مبدأ مُناقض للديمقراطية وقد تأتّى وراءه صراعات لغوية. ولكن نجد من يقول عكس ما يراه (البير) فالباحث (كالفي) يقول: إنّ التّعدّد اللّساني يستوجب حرب اللّغات. (CALVET (دون (La guerre des langues et la polotique linguistique).

— بلجيكا: 3 لغات: الفرنسية + الفلامانية + الألمانية.

— كندا: الإنكليزية + الفرنسية.

— هولندا: الفلامانية + الفرنسية + الألمانية.

— إسبانيا: دولة قوية في الاتحاد الأوربي، ولها صناعة قوية. وبها أقاليم الحكم الذاتي، وكلّ إقليم يدرّس اللهجة المحلية. إلّا أنّ سياستها حكيمة؛ بحيث هناك اللّغة المركزية، وهي الإسبانية/ الفشتالية التي توحد الجميع.

وهذه الدّول ليست من الدّول المتقدّمة مئة في المئة، وليست من الدّول المتخلّفة بل دُول خدمات، وتعيش مجتمعاتها على الخارج وعلى البنوك، وعلى تركيب السيارات، وعلى الاستيراد، بل هي مراكز عبور للتجارة العالمية، وتعيش بمبدأ

النَّفْعِيَّة (دَعَاهُ يَعْمَلُ دَعَاهُ يَمُرُّ) إِلَّا أَنَّهَا تَعِيشُ الدِّيمُقْرَاطِيَّة فِي مَعَانِيهَا الْعَالِيَةِ، وَتُعْطِي لِلْإِنْسَانِ حَقَّهُ. فَلَا هِيَ مِنَ الدَّوَلِ الْمُتَخَلِّفَةِ، وَلَكِنَّهَا تَسِيرُ إِلَى فَلَكَ الْمُتَخَلِّفِينَ.

وهناك دول أخرى تعمل بسياسة التعددية، ولكن لا تُرسم التعددية اللسانية في دساتيرها، وهي ما تقوم به كلّ الدول العربية، ومُعظم الدول الإفريقية، وهي من الدول الفقيرة التي يُعشعش فيها المرضُ بقوة، ولم تبني هذه البلاد البنية التحتية ويقع فيها التّآخُرُ والتّكالِبُ على الحكم، وتعيش على الانقلابات، وتندم فيها كلُّ أشكال الديمقراطية، فالغلبة للعسكر والعسكرتارية. وأما المسائل اللغوية ليست في رزنامة مسؤوليها إلاّ لضرورات يقتضيها الأمرُ الاستعجاليُّ، وغالباً تبقى في لغة المستعمر القديم؛ كما هو في غالب دول العربية والإفريقية، وفي كثير من دول أمريكا اللاتينية.

10 - التّعدّد اللّساني النّاجح: هو الذي يُبنى على سياسة لغوية، وعلى تخطيط علمي تربوي؛، يبدأ من المدرسة أولاً، مع ما يتبع ذلك تعددية مُندمجة، مُخطّط لها معرفياً وتربوياً ومادياً، تُسهم في بناء شخصية المواطن المُستوعب لمُكوّنات ثقافته المحلية، المُفتّحة بثقة على العالم، وهذا ما نُحبّب أن يحصلَ في تخطيط سياستنا الثقافيّة والتّربويّة:

- تخطيط سياسة لغوية: تجنيد كلّ الأجهزة والوزارات؛
- التّخطيط على الأماد الثلاث: المُستعجل — المتوسّط — الطويل المدة؛
- تخطيط السّياسة اللّغوية؛ بإنزال تراتب لغوي، فلكلّ اللّغات مقام؛
- الأولوية للغة الرّسمية: لغة الأُمّة/ اللّغة الأمّ؛
- عدم الولاء أو التّبعيّة لأيّة لغة، أو سياسة بلد ما؛
- لا إفراط في المرجعيّات الوطنيّة، ولا في الهويّة الوطنيّة، ولا في الدين الإسلامي؛

— تفادي الكُلفة، وكلّما كانت الكُلفة عاليةً، فهي غير مُستحبة؛

— عدم الوصول إلى مستوى الهجين اللغوي الذي يجعل البلد يعيش فسيفساء لغوية؛

— اعتماد الترجمة في حدود المعقول، ولا يكون على حساب اللغات الوطنية؛
— اختيار اللغة العلمية العالية فقط، كلغة أجنبية دون غيرها من اللغات الأجنبية؛

— يلتجأ إلى التعددية اللسانية إذا يكون سبباً لاستقرار السياسي أو الثقافي؛
— عدم الوصول إلى بلقنة وبلبله الألسنة، أو إلى أسطورة البرج البابلي، وكل ما تجاوز الحد انقلب إلى الضد.

إذا لم تتوفر هذه الشروط؛ تتحول النعمة إلى النعمة، ومن المنحة إلى المحنة.
— **الخاتمة:** إن الدول الناجحة في تدبير السياسة اللغوية قليلة جداً، بحيث اتخذت تلك الشروط التي ذكرناها سلفاً في سياستها اللغوية، وحصل التوازن الجمعي وارتقت بفضل لغاتها فقط، أما اللغات الأجنبية فكانت من باب الفرض في عصر العولمة، أو بفعل ضغط الساكنة في بداية هذا القرن. وهذه الدول هي: أمريكا+ فرنسا+ بريطانيا+ إسبانيا+ إيطاليا+ اليابان+ الصين+ روسيا. وهذه الدول في وقتنا المعاصر انفتحت على اللغات الأجنبية في تدريسها ولكن بشكل مقنن ودقيق، ولكنها لم تفتح على اللغات الوطنية/ اللهجات على الإقرار بها في دساتيرها. وترى ذلك من مسببات الدخول في الفوضى الوطنية، فلا قداسة للغة الرسمية في ظل التعدد اللساني الرسمي. فالتعدد الرسمي مهلكة كبرى، فيجب الضرب بيد من حديد على كل من يريد الخروج عن اللغة الرسمية، وهذا ما تقوم به فرنسا على وجه الخصوص، بأنه لا للغات الوطنية، لا للتعدد اللغوي، لا للبلقنة. وهناك دول ناجحة جداً، ولا تعتمد إلا لغتها من مثل: 1— كوريا الجنوبية لا تعتمد إلا لغة واحدة. 2— كوريا الشمالية. 3— إسبانيا. 4— تركيا. 5— إيران...

وهذه الأمم تنظر إلى اللغات الوطنية على أنها مقدسة، فهي ليست أداة للتواصل فحسب، فهي أداة لامتلاك السلطة وممارستها، ووسيلة لهيكل المجتمع، وخزان

للمرموز والقيم والذاكرة الجماعية، وعنوان الهوية الفردية والجماعية، وقضية اللغة الوطنية قضية الجميع، ومن أمن الوطن. ولهذا يعقدون مؤتمرات كبرى بعنوانين (الأمن اللغوي) في مقابل = الأمن الغذائي / الأمن العسكري.

المصادر والمراجع:

- 1 — بورقية، رحمة، (2011)، مجلة المدرسة المغربية "التعدّد اللغوي بين المجتمعي والسياسي" الرباط، المعاهد، المجلس الأعلى للتعليم، عدد (اللغات في المدرسة المغربية).
- 2 — بوشوك، المصطفى بن عبد الله (1994) تعليم وتعلّم اللغة العربية وثقافتها، الرباط الهلال العربية للطباعة والنشر.
- 3 — سحام، فاطمة (2011) مجلة علوم التربية "الفصحى أم العامية، لماذا لا يتكلّم طلبتنا لغة عربية فصيحة؟" الرباط، المعاهد، العدد السابع والأربعون.
- 4 — الفاربي وآخرون، (1994)، معجم علوم التربية مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك الرباط، مطبعة النجاح الجديدة (سلسلة علوم التربية 9-10).
- 5 — الفاسي، عبد القادر (2013) السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثاً عن بيئة طبيعية عادلة، ديمقراطية، ناجعة، بيروت، دار الكتاب الجديدة المتحدة.
- 6 — القاسمي، علي (2012) السياسة الثقافية في العالم العربي، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.
- 7 — James W . Tollefson (2007) السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، تر: محمد الخطابي، الرباط، مؤسسة الغني للنشر.

8 - CALVET Jean Louis, La guerre des langue et la politique linguistique

تعليم الأمة بلغتها رافداً أساساً للتنمية*

- تجارب ناجحة للاعتبار، واقتراح بدائل نوعية-

— المقدمة: سيكون حديثي في هذه المداخلة حول أهمية التعليم باللغة الأم باعتبارها اللغة الجامعة المانعة التي تحفظ كيان الأمة، وعن طريقها تستوعب العلوم، وبدونها يحصل العُسر في التلقي، مع ما يُصاحب تدريس اللغات الأجنبية من خلخلة موقع اللغات الوطنية في داخل البلد الواحد؛ حيث تحدث المفاضلة والتفاضل، ويقع تبخيس اللغة الأم، ويؤدي ذلك إلى حروب اللغات. فأن تتعلم اللغة الأجنبية فذلك شيء جميل وجيد، لكن أن تُعلم اللغة الأجنبية، وتعمل على تعميمها فذلك نقص وانتقاص لشخصية البلد. وهذا ما لا تحببه السياسات اللغوية لدى الشعوب المتقدمة. ومن ذلك من العلمية أن يُوجَل تدريس اللغات الأجنبية إلى أن يتمكن التلميذ آليات لغته بشكل يسمح له أن يتعلم أكثر من لغة دون أن يكون ذلك عائقاً، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، لن يكون على حساب لغته الأم.

1 — التدريس باللغات الأجنبية: إن تعلم اللغات الأجنبية ضرورة لا مَحيد عنها وأما التعليم باللغات الأجنبية فهو زيادة فيها، ونقص في اللغات الوطنية. ومن المعروف أن التعليم باللغات الأجنبية يُضعف الفهم والاستيعاب بلغة الأم، سواء في ذلك فهم المسموع أو فهم المقروء؛ فالمتعلم ينشطر إلى قسمين: قسم لفهم اللغة الأجنبية، وقسم للترجمة من لغته إلى الأجنبية "ولهذا فإن الذي يدرس نصاً علمياً بغير لغته، يتعامل مع مفردات النص مفردة مفردة، باذلاً جهده في فهم كل منها على حدة، بغض النظر عن سياقها، فهو ينصرف إلى دراسة تفاصيل العبارة، لكنه يخفق في أن يستخرج المعنى الكامن في الجملة ككل -إنه كما قيل- ينظر إلى الشجرة، لكنه لا يبصر الغابة"¹ ولهذا نجد الأمم التي تحترم نفسها لا يمكنها أن تدرس باللغة الأجنبية مهما كان مستوى تدني لغتها، إلا في مرحلة متأخرة إلا عند العرب، فنجدهم يتسابقون في تقديم تدريس اللغات الأجنبية ويعملون على تدريسها

ويفتخرون بالقابلية للتعليم باللغات الأجنبية؛ على أنها أفضل من التعليم بالعربية وهنا الخطورة "وإنّ ما سبق يفسّر إصرار الأمم المتقدّمة بلا استثناء على أن تعلّم أبناءها بلغتها، فقد صحّ علمياً أنّ الطالب يتلقّى العلم تلقياً أفضل بلغته الأمّ التي ارتضع لبانها مع لبن أمّه. وأنّ الأستاذ يجيد توصيل العلم بلغته الأمّ كذلك. وأنّ التّواصل يكون أنجح بين الأستاذ والطّالب بتلك اللّغة السّاريّة في عروقهما، وأنّ الذّهن يتمزّق إذا كان التّوازن بين طوفان المعلومات ومغاليق اللّغة إذا كان الإنسان يستخدم لغةً أجنبيّة²". والحقيقة لدينا تجارب ناجحة لكلّ من: سورية والسودان وليبيا واليمن والعراق والجزائر، وقد حقّقت أهدافها بصورة كاملة، مع مجموعة من الضّوابط العلميّة التي رُوّعت في التّدريس بالعربيّة، ومفاد هذه التّجارب:

- "سرعة استيعاب الطّلبة للمادة العلميّة؛
- ارتفاع مستوى اللّغة العربيّة لدى الطّلبة؛
- فتح التّعريب لمجال التّأليف والترّجمة العلميّة؛
- حصول انسجام علميّ ونفسيّ بين المدرّس والطّالب؛
- انخفاض نسبة الرّسوب في الانتقال السّنوي؛
- فتح التّجربة لباب التّنافس بين الأساتذة، وأدّى ذلك إلى ظهور مترجمين ومُبدعين؛

— ظهور ورشات وأعمال جماعيّة ومخابر، وأدّى ذلك إلى نشاط نوعيّ داخل الجامعات³.

2 — التّجارب النّاجحة: وفي هذه المداخلة يمكن لي استعراض مجموعة من

التّجارب النّاجحة التي اهتمت بلغاتها فنجحت أيّما نجاح، وإليكم بعضاً منها:

1/2 — التّجربة الفرنسيّة: لم يحصل الرّقي للغة الفرنسيّة إلّا بعد عمل دؤوب وعبرَ زمنٍ طويل، دام أكثرَ من ستّة (6) قرون من التّرقّيّة العلميّة، وبمعاوضة القوانين والمراسيم، والأمريّات، والحماس الجماهيريّ، والتّجنيد الوطنيّ... ولقد استطاع الفرنسيّون أن يُجسّدوا في اللّغة الفرنسيّة العلميّة، وبذلك أخذت طريقاً

جديداً في التّرقّيّة، فخرجت من اللاتينيّة الميّتة، وانسلخت عن أرومتها، وتميّزت عن الإسبانيّة والإيطاليّة، وأصبح لها وضع هندو- أوربي لاتيني حديث. وعبر تلك القرون الخوالي أضحت الفرنسيّة لغةً علميّةً عالميّةً، وحصل لها الانتشارُ بالقوّة وبالفعل، ولم يكن ذلك ليكون لولا ذلك الكفاح الطّويل الذي خاضه الفرنسيّون آخذين مسارين:

1/2-1- مسار الدّاخل؛ الفرنسيّة لغة جزيرة فرنسا Île-de-france لا مجال فيها للمحليّات، ولا تنافسها الأجنبيّات. لغة فرنسيّة جامعة، لا يجوز أن يكون لها النّد، أو تنافس في الدّاخل.

1/2-2- مسار الخارج؛ الفرنسيّة لغة علميّة يجب أن يكون لها الحضور في الخارج، وتتلّ التّوسّع والانتشار. وذلك هو الضمان لأن تكون لغة العالم والعلم ولا يحصل لها ذلك إلّا بتضافر مجموعة عوامل متعاضة ومتداخلة؛ بدءاً من التّخطيط اللّغويّ والتّربويّ الذي علّق بذهن النّخبة الفرنسيّة، إلى تلك العوامل المُكمّلة: الاقتصاديّة، القانونيّة، السياسيّة، الاجتماعيّة، الثقافيّة... فأضحت الفرنسيّة لغةً علميّةً بامتياز.

وفي الحقيقة إنّ التّجربة الفرنسيّة تعدّ تجربة المجتمع الفرنسيّ والحكومات الفرنسيّة المتتاليّة، بدءاً من ملوك القرن VX الذين كانوا يميلون إلى فرض لغة الملوك؛ والتي يرون فيها لغة موحّدة للشّعب الفرنسيّ، والتي أصبحت في ما بعد لغة النّخبة التي ارتقت إلى لغة جزيرة فرنسا، وفُرضت بالقوّة على فرنسا كاملة وبشكل تدريجيّ "... ولكن ما يوحد فرنسا اليوم هو اللّغة، ولذلك يقولون إنّ الفرنسيّة هي الإسمنت أو الوطن الفرنسيّ؛ لأنّ هناك أجناساً مختلفة، وهذه الأجناس لم تكن إلى عهد قريب تتكلّم الفرنسيّة، ولم تكن هناك وحدّة في فرنسا. والذي بادر إلى الانتباه إلى هذه الظاهرة هم ملوك فرنسا أنفسهم ابتداءً من القرن VX وبشكل تدريجيّ، فرضوا اللّغة الفرنسيّة؛ إذ بدأت أولاً كلغة للملِك، وانتقلت إلى النّخبة، ثمّ بعد ذلك إلى لغة المحيطين بالملِك، وهكذا إلى أن فرضت نفسها بالعلم".

ولتكن لنا العبرة في فرنسا؛ فإنّ الفرنسيين يعتبرون لغتهم الإسمنت الذي يجمعهم ويوحد شتاتهم؛ فالفرنسية وحدها دون غيرها من اللهجات المحليّة، ولا من اللّغات العالميّة التي تُقدّس وتُصان، ولا تعلو فوقها أيّة لغة. ومن ذلك وضعوا للفرنسيّة الجامعة قوانين صارمة لدرجة أنّهم فرضوا العقوبات على كلّ من تُسوّّل له نفسه المساس بها، بل هناك عقوبة تؤدّي إلى السّجن، وهذا نتيجة شغفهم الكبير بحبّ الفرنسيّة "إنّ للبعد التاريخي في اللّغة رقماً خاصاً عند الفرنسيين؛ وهم المعروفون بشغفهم بكلّ ما يتعلّق باللّغة وأشياءها"⁴ وما يعرف عن الفرنسيين أنّهم يعاقبة Jacobites نفعيون تجاه لغتهم الفرنسيّة التي فرضوها فرضاً، وشعارهم مربوط باستبعاد الكنيسة عن العلم، واستبعاد اللاتينيّة واللهجات عن التّرفيّة والاستعمال، فهل نعتبر؟

2/2 - التجربة الإسبانيّة: وإذا صحّ لي أن أتجاوز الفرنسيين، فإنّي أنوّه بدور الإسبان في صيانة لغتهم على أساس أنّها أخت الفرنسيّة، ففي بلد (الفردوس المفقود) نجد الإسبان يعطوننا درساً هاماً في الاهتمام باللّغة القشتاليّة دون غيرها رغم الإقرار باللّغات المحليّة، فنراهم لا يُنزِلون اللّغات المحليّة أدنى مقام في الرّسميات "وفي إسبانيا اجتمع أعضاء البرلمان بعد انتخاب (خوسيه لويس ثاباتيرو) رئيساً للحكومة الإسبانيّة في 14 آذار 2004 تحت قُبّة البرلمان، وحاول ممثلو إقليم كاتالونيا استعمال اللّغة المحليّة، غير أنّهم فوجئوا بالرّفض الشّديد من (مانويل مارين) رئيس البرلمان الذي منعهم من استعمال اللّغة المحليّة لما تمثّله من خطر من شأنه أن يهدّد اللّغة الإسبانيّة الرّسميّة، وقد استشهد رئيس البرلمان بالمادة الثّالثة من الدّستور الإسباني التي تنصّ على أنّ اللّغة الإسبانيّة هي اللّغة الرّسميّة التي ينبغي لجميع أبناء الشعب استعمالها"⁵.

3/2 - التجربة اليابانيّة: كما لنا في اليابان مثلاً صارخاً وهي تنن بكلّ جروحها، ولكن لم تقبل المساس بما له علاقة باللّغة، فقبلت كلّ شروط الاستسلام من مثل "... تغيير الدّستور، وحلّ الجيش ونزع السّلاح... إلخ، وقد قبلت جميع

تلك الشُّروط ما عدا شرطاً واحداً لم تقبل به، وهو التخلّي عن لغتها القوميّة في التعليم، فكانت اللّغة اليابانيّة منطلق نهضتها العلميّة والصنّاعيّة⁶. كما تذكر لنا كتب موثوقة بأنّ إمبراطور اليابان عندما استسلم جيّء له بوثيقة استسلام لتوقيعها ورآها مكتوبة بالإنكليزيّة فقال: تأخذون ثروتنا نعم، تبقون في أرضنا نعم، نحن مغلوبون على أمرنا، أما أن أمضيّ على وثيقة غير مكتوبة بلغة شعبنا، فهذا ما لا أقبله، والشَّعب الياباني وحده هو الذي يستطيع فعل ذلك، وأعرف أنّه لا يفعل. فأنا لا أمضي وثيقة الاستسلام مكتوبة بلغتكم ولو تكلفني تقديم رقبتني. فلم يمضِها إلّا بعد أن جيّء بها مدوَّنة بلغتين: اليابانيّة أولاً، ثمّ بالإنكليزيّة. ويبدو لي بأنّ المقام يتطلّب منّي الوقوف عند تلك التجارب النّاجحة لاستلّهام مواطن العمل المنهجيّ والأكاديميّ، وما يمكن أخذه عبرة في الاهتمام بلغتنا العربيّة في لاحق من الزّمان.

4/2 – تجربة اللّغة الإنكليزيّة: لم تعرف اللّغة الإنكليزيّة ذلك الحماس والدّفاع الضّاري الذي عرفته اللّغة الفرنسيّة؛ فلقد فرضها الواقع العلمي بحكم علميتها وبحكم التّسامح اللّغويّ في نحوها وفي خصائصها الصّوتية، فهيمنت على الكرة الأرضيّة كلغة علم وصناعة بامتياز. ونشير إلى أنّ هذه اللّغة كانت عبارة عن لغات متباينة، وعرفت المعيار عن طريق الباحثين الذين كانوا يتوجّهون إلى المقاهي والسّاحات العموميّة، ويجرون التّمثيلات النّاطقة بلغة العوام، وباستعمال سرد الحكايات والخرافات أمام الملاء، وكلّ ذلك باعتماد أساليب النّشويق والتّمثيل بكلّ معانيه؛ لجلب انتباه الأطفال كي يحاكو تلك المناويل اللّغوية السّهلة البسيطة. ويمكن حصر البناء الأوّلي للغة الإنكليزيّة في النّقاط التّالية:

- اتّخاذ المسرحيات أساساً لنشر الإنكليزيّة؛
- التّوجه إلى الأطفال عن طريق التّمثيلات؛
- الاستعمال الفعلي الدائم للغة بصورة عفويّة؛
- اعتماد اللّغة الوظيفيّة البسيطة؛
- سنّ قوانين تحمي اللّغة المتفق عليها؛

— إنجاز معاجم عامة؛

— إنجاز معاجم متخصصة.

وفي الوقت الحاضر فإنّ الإنكليزية لها السيادة في الألكترونيات و 80 % من صفحات المواقع المتوفرة على الشبكة "وفي هذا المجال تحلّ الإنكليزية المرتبة الأولى، فهي اللّغة الوحيدة بين جميع اللّغات العالميّة التي تستخدم لغة رسميّة في قارات العالم كافّة؛ حيث يبلغ عدد الدّول التي تستخدم اللّغة الإنكليزية لغة رسميّة تسعاً وخمسين (59) دولة، وهو أكثر من ضعف عدد الدول التي تستخدم اللّغة العالميّة الثّانيّة وهي الفرنسيّة، إذ يبلغ عددها 28 ثماني وعشرين دولة⁷. أما أنّ لنا أن نختار الجيّد واللازم لواقعنا اللّغوي ول مستقبل أولادنا في اندماجهم العولمي، وأن نفهم بأنّ المشكلة ليست في اللّغة في حدّ ذاتها، وإنّما في حسن تدبيرها، ومن اللّغة الإنكليزيّة حسن أخذ العبرة.

5/2 — التّجربة الألمانيّة: عرفت اللّغة الألمانيّة ما تعرفه اللّغة العربيّة الآن فهناك العديد من اللّهجات التي تعود إلى مختلف القبائل الألمانيّة القديمة، وكلّ لهجة لا تفهم من ناطقي اللّهجات الأخرى، فهناك لغة ألمانيّة فصيحة (عاليّة) ولغة ألمانيّة (سفلى) ولقد كانت الازدواجيّة في ألمانيّة أخطر خلال القرن التّاسع عشر. ومع كلّ ذلك فقد عملت المدارس الألمانيّة على تجسيد الفصيحة التي سبق للأخوين Les frères Grimm غريم: يعقوب غريم 1785 — 1863م، وفيلهلم غريم 1786 — 1859م هذان الأخوان مثلاًن في العمل على إثارة الشّعور القوميّ بهويّة الأمة⁸. لقد سعى الأخوان بكلّ ما وسعهما البحث لتوحيد الولايات الألمانيّة المختلفة في أمة واحدة عن طريق لغة جامعة مشتركة، فبحثا في فقه اللّغة والتّراث الشّعبي والتّاريخ، وانكبّا على دراسة اللّغة المشتركة، وما طرأ عليها من تحوّل وتطور، وأنجزا قانوناً سمّوه (قانون غريم) وأنتجا فيها وبها المعاجم والقصاص ومختلف أجناس الأدب، وأصبحت لغة التّعليم، وتراجعت اللّغة السفلى⁹. كان (قانون غريم الصوتي) وسيلة لـ:

— تفصيح العامية؛

— تعميم الفصحى.

وفحوى هذا القانون:

— اتخاذ الأصوات المشتركة لدراستها؛

— استخلاص مواطن الاتفاق؛

— سنّ قوانين لغوية لمواطن الاتفاق؛

— إقامة قوانين لغوية، أو فقه اللغة؛

— إنجاز معاجم لغوية.

كما نالت ترجمة (Martin Luther مارتن لوثر) للإنجيل إلى الألمانية التي كانت تستعملها الكنيسة البروتستانتية مقاماً هاماً في لغة المعيار، إضافة إلى النماذج المتفقة في العواصم، والتي أخذت صفة القوة والفرص بحكم العاصمة السياسة للغة "ففي شمال ألمانيا، في هانوفر Hanover بدأ الناس يتكلمون ألمانية علنياً شبه معيارية ابتداءً من القرن 18 (وخاصة المتعلمين، نتيجة وجود البلاط الملكي هناك دون شك). مع أن لغة هانوفر لم تكن فطرية، إلا أنها صارت نموذج النطق بالألمانية في مرحلة انتقالية، بينما كان ينطق باللّهجات الألمانية المختلفة آنذاك (برلين، وميونخ، وفيينا، إلخ) طرق نطقها. إلا أن نموذج هانوفر ظلّ هو النموذج. وقد كانت طبقة التجار تتكلم ألمانية دنيا إلى نهاية القرن التاسع عشر. وفي القرن العشرين، ساهمت في تسريع الوتيرة وسائل الاتصال التي حملت اللغة شبه معيارية من المراكز الثقافية إلى المناطق المعزولة، التي كانت تعلم اللغة المعيارية في المدرسة¹⁰". وهذا هو الكفاح الذي أسهم فيه المثقفون الألمان بغية أن تكون هناك لغة واحدة بدل (39) لغة بحسب عدد الولايات آنذاك. وبالفعل نجحوا في توحيد الولايات على لغة واحدة هي لغة المعيار التي يعتد بها الألماني، وهو يتشدد بها وكأنه يرطن.

وما يعرف عن الشعب الألماني أنهم رفعوا التحدي بعد ست سنوات من الدمار الذي لحق بهم، وبعد هذه السنوات الست رفعوا شعار النجاح، واشتروا أن يقوم النجاح على العمل، والعمل، ثم العمل، والمنطلق يكون باعتماد العلوم التطبيقية المنتجة للأشياء باللغة الوطنية لا غير. والعمل يبدأ من العلم، والعلم يكون بالقراءة وانطلقوا في العمل الجاد والكامل، ورأوا أن التواكل على السماء لا يعطي الأكل. ولقد اهتمت ألمانية ببناء الجامعات ومراكز البحوث، وكانت تقيم مهرجانات الصناعة، وكانوا يقيمون المهرجانات لكل السواعد والهمم الوثابة والأفكار الخلاصة ويكرمون كل مسؤول يعالج القضايا وينتصر للمظلوم، ولكل أستاذ يدقق ويصلح الأفكار والنظريات، ولكل مزارع يغرس شجرة ويحرث أرضاً. وكانوا يستغلون وقتهم أيما استغلال وبكل حساب، ورفعوا شعار: نأكل مما نزرع، ونلبس مما نصنع، عرق العامل أزكى من مسك الفاشل.

والعبرة العامة التي يمكن استخلاصها من هذه التجارب/ النماذج الناجحة، هو أنها مالت إلى **الاهتمام بلغة الطفل؛** حيث يقرّ علماء التربية بأن الأطفال يميلون إلى سماع القصص والحكايات بمجرد فهمهم للغة، فالطفل يشغف بحوادث القصة وما تؤول إليه من نتيجة. ويرى رجال التربية بأن القصة وسيلة اكتسابية لكثير من المعارف وخصائص الأشياء، إضافة إلى أنها تعمل على تنمية الثروة اللفظية والفكرية، وتطوير الملكات التعبيرية، بل هي وسيلة من وسائل التهذيب النفسي والخلقي. ولهذا الغرض اتخذ الغربيون القصص والمسرحيات والنوادر وسيلة من وسائل التنمية اللغوية، بل هي التي ترسخ الملكة اللسانية في الطفل في صغره ويبقى يحتفظ بتلك الأنماط التي لا تفارقه أبداً وهي صورة عفوية للاكتساب اللغوي، أو هي الحمام اللغوي الطبيعي، أو الممارسة اللغوية الطبيعية. كما أنها تعمل على إطلاق حرية الكلام والخيال، وهذا النوع ينصح به علماء التربية ويشترطون أن يحصل فيه ما يلي:

1 — أن يتمّ تعليم الكلام في مواقف طبيعيّة، وخاصّة تلك التي تنشأ في حياة التّلاميذ المدرسيّة، أو تلك التي يستعمل التّلاميذ اللّغة في حياتهم العاديّة. ويمكن إثارة رغبة التّلاميذ في الكلام عن طريق طرح الموضوعات التي تشغل أذهانهم وأذهان الرّأي العامّ من حولهم، وأيضاً تلك التي يدركونها أو يحسّونها بأيّ شكل من أشكال الإحساس.

2 — إنّ الألفاظ مهمّة، لكنّها خادمة للأفكار ومعبرة عنها، ولهذا ينبغي الاهتمام والتركيز على المعنى لا على اللفظ، ويكتسب التّلميذ هذا الاتّجاه من المدرسة بنفسه؛ فالمدرّس الذي يسكت عندما لا يكون لديه شيء يعبر عنه، يجعل التّلميذ يدرك أنّ الاهتمام بالمعنى يجب أن يكون في المقام الأوّل.

3 — ينبغي لفت التّلميذ إلى المواقف والأماكن التي يجب الامتناع فيها عن الكلام كالحال عند قراءة القرآن، وفي المساجد عند الاستماع إلى الخطيب، وفي الحفلات الموسيقيّة، وفي المستشفيات، وفي المكتبات... إلخ.

4 — يجب أن يدرك المدرس أنّ منهج التعبير بصفة خاصّة ومنهج اللّغة العربيّة بكلّ فنونها بصفة عامّة كلّها مجالات لفنّ الكلام أو التعبير الشّفوي من حوار أو مناقشة أو تعليقات أو خطب... إلخ.

5 — ينبغي أن يدرك المدرس أنّ الغرض من التعبير هو أن يعبر التّلميذ عن أفكاره هو، لا عن أفكار المدرس، أو غيره من الكبار الذين يتكلمون أمامه في المنزل أو في المدرسة.

6 — ينبغي عدم مقاطعة التّلميذ حتى ينتهي من حديثه؛ فالانطلاق في الحديث مهارة ينبغي تشجيعها، ولها الأولوية في سلم المهارات الشّفوية، والمقاطعة المستمرة تحدّ من انطلاق هذه المهارة ونموّها¹¹.

وهكذا نلاحظ مدى الأهميّة التي تعطى للطفّل في مراحلها الأولى، ولماذا كان الغربيون يركّزون على لغة الطّفل، أليس هو الرّكيزة اللّغوية الأساس، أليس الطّفل رجل المستقبل، أليست لغته هي العمود الذي تبنى عليه الحمولة اللّغويّة لاحقاً.

والعبرة التي يمكن استخلاصها هي الاستثمار في الطفل، أي الاستثمار في المدرسة، وخلق جيل يؤمن باللغة العربية.

3 - نماذج عربية ناجحة: قد يقول قائل: إنَّ العربيةَ بخير، ولها أوطانٌ ودُولٌ وعواصمٌ ومدارسٌ ومؤسساتٌ ومجامعٌ، ولها توسعٌ عالميٌّ، نعم بالتأكيد هذا موجود بالقوَّة، ولكن ليس موجوداً بالفعل، فالموجود بالقوَّة محدود، والموجود بالفعل ممدود، وأنا أسعى للممدود فهو غير مردود. كما أنَّ الحديث عن كذا مُؤسَّسة دون ما يتمخَّضُ عنها من مردود مقبول فلا خيرَ فيها، ولا فائدةَ من كذا مُؤسَّسة، وهي غيرُ مُؤسَّسة؟ وكان علينا اقتراحُ أفكارِ التَّمكنِ لهذه اللُّغة في بلدانها، بِوَصَفاتِ التطويرِ في عواملها الدَّاخِليَّة والخارجيَّة، واقتراحِ بدائلِ الامتداد والتَّحسين¹². ولقد عاشت العربيَّةُ بعضَ التَّجاربِ النَّاجحةِ في تدريسِ العلوم، وفي تعميمها، وربَّما عصفت ببعضها رياحُ عدمِ الوصولِ إلى برِّ الأمان؛ وهذا لعدمِ المتابعة والتَّقويم وعدمِ تلاحقِ مساراتِ مراحلِ التَّعريبِ فعشنا تجاربَ فاشلةً، ولكنَّ الاهتمامَ باللُّغة كلُّ مُتَکاملٍ هي من الشَّأنِ العامِّ، والمسؤوليَّةُ مُشتركة، وليست مُلقاةً على وزارةِ التَّربيَّة والتَّعليمِ خاصَّة. فالقضيَّةُ إذاً مرتبطةٌ بالجماعة النَّاطقة بتلك اللُّغة التي نريدُ إصلاحها أو ترفيئها، والتَّجاربُ مُعلَّقة على متابعتها، وتوفيرِ مُستلزماتِها. ولنا العبرةُ في فرنسا كيف نهضت بلغتها، بتلك الأرمادة من القوانين والتَّجديد العامِّ والمال الفرنسيَّ من أجلِ استعمالِ الفرنسيَّة بالفعل، ومن أجلِ جمالِ نطقها وتوسيعها في الخارج.

وفي هذه النِّقطة يمكن التَّعرُّضُ إلى تجاربِ عربيَّة ناجحة لو لم يكن التَّراجع عن تلك المكتسبات التي عرفتها في أوائل المدِّ القومي، ويمكن ألا نذهب بعيداً لنقول: هناك تجربة فذة وحيَّة لحدِّ الآن، وهي تجربة سورية، وهي الوحيدة النَّاجحة 100 % وتعصدها تجربة السودان حالياً. ثمَّ لا ننكر أنَّ العراق عاش تجربة جيِّدة في إنزالِ العربيَّة في العلوم، وإلى تجربة الجزائر التي أُجْهضت، قبل أن تبلغ

مداها. وحالياً هناك تجربة بلدين: ليبيا + اليمن، وهما من التجارب القريبة من الجيدة، وتحتاج هذه التجارب إلى:

— رفع المضايقات التّقنيّة التي تعيشها العربيّة؛

— متابعة التحسين والتّطوير؛

— التّقويم والتّقييم؛

— المراجعة إذا حدث الخطأ؛

— الاستفادة من التجارب الأجنبية.

4 — نماذج لتجارب ناجحة لدول كانت متخلّفة: سأسرد بعض النّماذج للتّجارب

الناجحة لدول كانت مُتخلّفة في اقتصادها وفي أعلامها وفي لغتها. ولكن الحماس الفياض لإحياء اللّغة الوطنيّة، وضرورة العمل على تحيينها واستعمالها، والتّدريس بها في مختلف الاختصاصات جعلها تلحق بركب الدّول الحيّة المتقدّمة، وهذا بفضل إحيائها للغاتها الوطنيّة، وإليك هذه التجارب الفدّة النّاجحة التي قد نعتبر من نجاحها:

1/4 — تجربة دولة كندا (مقاطعة Québec الكيبك النّاطقة بالفرنسيّة) وهي تجربة متميّزة في الدّفاع عن اللّغة القوميّة؛ بمقاضاة المعتدين على اللّغة، وفرض الفرنسيّة في وسائط الإعلام، والعمل بالترجمة الفوريّة في الأشرطة والأفلام، ومنح الجوائز القيّمة للمتفوّقين في الفرنسيّة كلّ سنة، وعقد المهرجانات الممجّدة للفرنسيّة في كلّ المناسبات العامّة، وتخصيص أسبوع كامل للاحتفاء باللّغة الفرنسيّة ونصب لوحات في الشّوارع تقول: **إنّني أحبّ اللّغات جميعاً، ولكنّي أفضل لغتي.** بل يصل بمقاطعة الكيبك أن تتشدّد أكثر في المسألة اللّغويّة لما لهيمنة الإنكليزية واكتساحها كلّ المجالات، وبذلك يصل بها الأمر بساكني مقاطعة كيبك إلى المطالبة بالاستقلال عن كندا الأمّ للحفاظ على اللّغة الفرنسيّة، وتفشّل في الاستفتاء الذي جرى منذ سنوات؛ للخروج من الحكم الذاتي إلى الاستقلال، وهذا بسبب اللّغة الفرنسيّة التي تحمل العداء للإنكليزية، ولا ترضى أن تكون شريكها، ومع ذلك

فإنّ تلك المجموعات النّاطقة بالفرنسيّة لا تزال تتشبّه بهذا المطلب حباً فيها وفي من يستعملها.



— تعليق: ما يمكن ملاحظته في هذا البلد أنّه من البلاد المنغلقة على ثقافة فرنسيّة، وعلى أداء الفرنسيّة بشكل خاصّ، فهو عضو فرانكفونيّ في قارة أمريكا الشماليّة، وينتصر للفرنسيّة التي يراها أنّها تقيم له الدّاتية والخصوصيّة، ولم يكفه الحكم الذاتي، بل يسعى السّاكنة للانفصال عن النّاطقين بالإنجليزيّة، وهذا حباً في الإبقاء على الفرنسيّة.

2/4 – ماليزيا: ماذا أقول عن هذا البلد العجيب الذي يمكن أن ينطبق عليه القول: ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطرَ على قلب بشر. بلد ماليزيا إلى غاية 1980 كانت جزيرة مُتخلفة، ولكن بتخطيطاتها وبرامجها التّموية الشّاملة وعمادها تعميم المعرفة، أصبحت من الدّول المُتقدّمة خلال عشرين (20) سنة وهي بلد إسلامي؛ تصنع السيّارات والجرّارات، وتبيع الثّلاجات، وتتحكّم في النّانوتكنولوجي، وهي دولة حضاريّة راقية نظيفة. فماليزيا من الدّول التي يرتفع اقتصادها بشكل دائم رغم أنّها لا تتوفّر على الثّروات الباطنيّة، ولكنها تتوفّر على عقل مخطّط مُنتج، عقل (محمد مهاتير) وأمثاله من المُجدّدين والدّاعين إلى الاعتماد على الذات الوطنيّة، واحترام المُبادرة والتّخطيط العلميّ المبنيّ على الثّروات المحليّة، وعلى الكفاءات الوطنيّة، وعدم الاعتماد على الخارج إلّا في الضّرورات الكماليّة التي هي من الرّفاهيّة، ويمكن الاستغناء عنها عند الضّرورة.



– **تعليق:** إذا نظرنا في هذه الخريطة لا نرى فيها إلا جزيرتين صغيرتين في قلب البحر، وعلى مساحة ضيقة جداً، وليس لها تلك المساحات التي تستوعب ذلك البشر، ولكن ذلك هو الذي اعطى للشعب الماليزي صورة التفرد والنظام والاحترام والإنتاج والمنافسة.

3/4 – أندونيسا: لا نغادر ماليزيا قبل أن نشير إلى (أندونيسيا) التي قفزت قفزات تنافسية في دول آسيا العشر الراقية، والآن هي من الدول المنافسة للصين والهند، رغم كثرة البشر، وقلة التراب. ونلاحظ هذا التأثير الأرخيبي في جزرها الكثيرة، ومع ذلك فهي تملك العقل والتدبير، ومن الحكمة ما لها من توازن في ساكنة هذه الجزر.



— تعليق: كما قلنا في ماليزيا نقوله في أندونيسا، بل أكثر من هذا، فإنّ أندونيسيا عبارة عن عديد من الجزر المتناثرة، ويصعب الاتّصال بينها، مع كثرة الفيضانات الفصلية ولكن استطاعت التقنية في هذا البلد العجيب، وهو بلد مسلم بامتياز، أن تكون رائده إلى العمل والعمل ثمّ العمل.

4/4 — إيران: تستثمر في التّميّة البشريّة وفي لغتها وبلغتها، وترسل المتفوّقين إلى الخارج للتّعلم، ويعودون إلى بلدهم، ويترجمون أبحاثهم إلى لغتهم، ويعبدون لغتهم أيّما عبادة ولا يمكن التّفكير في استبدالها بلغة من اللّغات الأجنبيّة، أو التّدريس باللّغات الأجنبيّة في المدارس الإيرانيّة، إلّا لغير الإيرانيين. إيران تُخطّط باستمرار لعمليّات التّدريس القائمة على اللّغة الإيرانيّة (الفارسيّة) فهي مقدّسة وتقرب في قدسيّتها من القرآن الكريم، علماً أنّ الفارسيّة تُكتب بالحروف العربيّة وفيها 60 % من الألفاظ العربيّة، ولغة إيران الآن في الرّتبة الرّابعة في الشّابكة وتترجم كلّ العلوم إلى لغتها من شتّى اللّغات، وتسعى أن تكون اللّغة العلميّة العالميّة الثالثة بعد الإنكليزيّة والألمانيّة. وكانت إيران إلى غاية 1980 دولة بولييسيّة متخلّفة وفقيرة، دولة طبقيّة كان يسيطر عليها (السافاك) بعُنف، والآن تُصدّر إلى فيدراليّة روسيا طائرات بدون طيار، وتصنع سيّارات خاصّة، وبلد نووي بامتياز، فبماذا كانت تنتج هذه العلوم؟ بالطبع كلّ ذلك يتمّ باللّغة الإيرانيّة وحدها.



– تعليق: لم تكن إيران إلّا بلداً فقيراً، ولكن الغلبة التي وضعتها الدولة والقوانين الصّارمة هي التي جعلت منها دولة صناعيّة ونوويّة، وهي الآن تتنافس العالم في الصّناعة الثّقيلة، ويحسب لها الغرب ألف حساب.

5/4 – فنلندا: دولة صغيرة تغطّيها الغابات، ولا تتقطع عنها الثلوج والأمطار والسحب، وليس لها ثروات باطنية إلّا العقل البشريّ الفنلنديّ، وكانت إلى سنة 1960 دولة متخلّفة، وتتفوّق عليها مصر وتونس، ولكن الآن تقدّمت فنلندا، فهي رقم واحد في التّمتيّة البشريّة، وفيها أفضل الجامعات العالميّة (جامعة أراهُوس) وتبيع للعالم أفضل أجهزة النّقال NOKIA عالمياً. تأخّرت تونس ومصر، بل لا وجود لهما في خريطة التّصنيف الدّوليّ، رغم أنّه في سنوات السّبعينيّات كانت هاتان الدّولتان العربيّتان متقدّمتين على فنلندا؛ دولة مصر منذ السّتينيّات تجمّع سيّارة FIAT ولحدّ الآن لم تستطع صنع قطعة واحدة في بلدها، وإذا حاولت أن تصنع قفلاً تقلّد تقليداً بدائياً، فيخرج المنتج الوطنيّ المصريّ لا يُنافس المنتج الأجنبيّ، فتكسّد البضاعة المصريّة. وهناك تركيب سيّارات RENAULT في المغرب، ولكن لم تستطع صنع قفل واحد، وإذا صنعت لا تصنعه بذات الجودة في البلد الأصل فرنسا، فتغيب التّقنيّة لأنّها لا تملك العقليّة المبدعة، أو لا وجود لعقليّة

مغربية مصنعة مُنتجة؛ عقلية عربية عفا عليها الزّمان عقلية تركيب لا إضافة ولا إنتاج، عقلية العيش على الخارج، عقلية التّبعية المطلقة.



— **تعليق:** وقع اختيارنا على صورة مصنع (NOKIA) لغرض في أنفسنا فيجني لها هذا المصنع العالمي ما لا يجني البترول لبعض الدّول العربية؛ باعتبار أنّ البترول زائل، والمصنع يزداد ويتحكّم في التّقنيات التي لا تضرّ البيئة، والعالم الآن يسير نحو الطّاقات المتجدّدة، وهذا ما تتشده هذه الدّولة التي تحتلّ جامعاتها رقم واحد (1) بين الجامعات العالميّة.

6/4 - كوريا الجنوبية: كوريا عرفت الاستعمار الياباني المُدمر وهي في شبه الجزيرة الكورية: البحر من جانبيها، وكوريا الشمالية من أمامها، وقاعدة أمريكا من ورائها، فعرفت كيف تتأقلم مع هذه الصعوبات، واعتمدت على الذات الوطنية فتطوّرت، وكانت قبل ثلاثين (30) سنة أفقر بلد في آسيا، وثالث أفقر دولة في العالم، ومع ذلك نهضت بعبريتها؛ وبتخطيط أبنائها، فأضحت دولة صناعية كبيرة بنظرية عقلانية نسبية بالسنوات على التوالي، وبتحديد الآماد لكل مشروع، إلى الصناعة التامة الخاصة. وكل ذلك يتم باللغة الكورية المشتركة؛ وهي لغة المدرسة والإعلام، ولغة ساكنة المدن الحضارية، فلم يبق فيها الريف، وكل الريف مسته الحضارة والرفاه الاجتماعي. ونحن ننظر إلى حروفها على أنها من الصعوبة بمكان أن تُشفر، ولكن بتلك الحروف/ الرسوم أضحت من أقوى اقتصاديات العالم؛ فيحتل اقتصادها الرتبة التاسعة عالمياً. وفي كوريا الآن أكثر من مئة (100) قناة تلفزيونية للخواص، وقناة واحدة للدولة، وتبث برامجها كلها باللغة الكورية، أو تُترجم إلى الكورية، وكل القنوات تنشد خدمة الوطن بمنهجيات تنافسية للوصول إلى هدف واحد ولم يكن يحصل ذلك إلا بفضل تلك السياسة العلمية وعمادها: التنافس - الحرية - عبادة اللغة الكورية - احترام الوقت - خدمة الوطن. ولذلك يحدث في هذا البلد العجب، ويتمثل ذلك بأنها قفزت في التنمية البشرية قفزات جبّارة؛ فبعدما كانت لا مكان لها في تقارير التنمية البشرية، والآن تنافس الدول المتقدمة "كوريا الآن تحتل الرتبة الثانية عشرة (12) في سلم دليل التنمية البشرية... إنها تتقدّم على دول أوروبية عريقة في التّقدّم مثل سويسرا تحتلّ الثالثة عشرة (الرتبة 13) فرنسا تحتلّ الرابعة عشرة (14) بلجيكا تحتلّ الثامنة عشرة (18) وإيطاليا تحتلّ الثالثة والعشرين (23) ولا يوجد أمي واحد في كوريا فكّلهم يجيدون قراءة وكتابة اللغة الكورية المشتركة التي تعدّ لغة نفاذ إلى مصادر المعلومات، وكثير منهم يجيدون لغات أجنبية مختلفة". كوريا الجنوبية بدأت بالتركيب الصناعي النسبي وخلال عشر (10) سنوات أصبحت دولة مُنتجة

لسيارات وطنية بماركات عالمية مشهورة. لم لا يكون العمل بمنهجية هذه النّمور عندنا؛ لنصنع السيارات والجرّارات والحافلات والقطارات، وكلّ ما يخدم البنية التّحتيّة الوطنيّة من آليات. كوريا الجنوبيّة عبرة لنا فهي دولة حديثة جداً مقارنة بكثير من الدّول العربيّة التي لها قرون من التّواجد، دُول عربيّة لم تتعرّض للاستعمار، ولكنها مُتخلّفة، رُغم ما عرفته من طفرات البترول الذي لم تحسن استغلاله.



— تعليق: وقع اختيارنا على هذه الصّورة لنقول: إنّ تجربة كوريا الجنوبيّة في صناعة السيارات رائدة، فقد بدأت في التّركيب، ومن ثمّ عبر السّنّوات العشر استطاعت أن تنتج كلّ السيارات ذات الماركات العالميّة 100% صناعة كورية. وما ينطبق على السيارات ينطبق على كلّ الآلات الأخرى، وهي الآن تغزو الأسواق العالميّة، بل تتنافس الآلات الغربيّة.

7/4 - اليابان: بلد اليابان أنهارَ كلياً منذ الحرب العالمية الثانية، ولكنه نهض بلغته ورجاله الذين أقاموا جسور الاستفادة الجزئية من النظريات الغربية، والعمل على إدماجها، والخروج بنظرية مُستقلة يابانية. لقد استطاع هذا البلد النهوض ثانية، رغم جُزره المُتأثرة، والزلازل المُدمرة، أن يُصدّر الكثير من السيارات ومن الشاحنات الضخمة، ومن الصناعات الدقيقة إلى العالم العربي، وهي صناعات ذات جودة عالمية، وتنافس الصناعات الفرنسية من حيث التقنية.

بلد اليابان الجامع بين الأصالة والمعاصرة، بين القديس كونفوشيوس، والتعاليم المعاصرة، بين الإمبراطور المقدس، وناطحات السحب المتحركة، واليابان في كلّ سنة يتطور. اليابان لا يملك البترول، ولا يملك الأرض الزراعية، ويعيش في جزر زلزالية، ولكنه يملك عقل الياباني المنتج، عقل دقيق عماده: احترام الوقت، حبّ العمل، الفنّ في الإنتاج، الإتقان في العمل.



— تعليق: إنّ اليابان له ثقافة أصيلة متفتّحة؛ حيث نراه يستثمر في التّميّة البشريّة بقوة واستطاع أن يكون عملاقاً في التّقانات الدّقيقة، بل يحتلّ الرّتبة الأولى بامتياز.

أف كثيراً عند التّجربة اليابانية بغرض مقارنتها بالفشل الذي عاشته جمهورية مصر العربية، فأقول: لماذا عرفت تجربة (اليابان) النّجاح، وعرفت تجربة (مصر) الفشل؟ لقد تقدّمت اليابان وتراجعت مصر؛ لأنّ مصر اختارت اتّباع النموذج الغربي في أغلب مكوّناته، واستعاضت عن بناها الثقافية والاجتماعية والسياسية فناقضت نفسها وفشلت. كما فشلت مصر فشلت كلّ الدّول العربية في النهوض لأنّها اهتمّت باستيراد التكنولوجيا الغربية دون استيعابها أو العمل على تطويرها فأضحت بذلك تابعة. فشلت الإصلاحات العربية لأنّها لم تعمل على تنمية البشر ولم تهتمّ بالإصلاحات السياسية ودعم سلطة القانون والتركيز على المنافسة العلمية وتعزيز القيم الدينية وبناء فكر المجتمع المدني. لقد توهّمت البلاد العربية من خلال إصلاحاتها أنّها سوف تعمل على تحويل مجتمع العرب إلى مجتمع متقدّم، فلم يحصل ذلك لبُعْدنا عن خصائصنا الذاتية مثلما فعلت اليابان "ظَلَّت اليابان إمبراطورية تقليدية متخلّفة إلى أواسط القرن التّاسع عشر، وقد أثبتت كثير من الدراسات في التاريخ الاقتصادي المقارن أنّ مصر كانت أكثر تقدّماً من اليابان في أواسط القرن التّاسع عشر، وكان اقتصادها أكثر تطوراً من الاقتصاد الياباني. وقد سبقت إصلاحات محمد علي الإصلاحات اليابانية في عصر الإمبراطور (مايجي) بأكثر من ثلاثة عقود على الأقلّ كان اليابانيون فيها يعانون الجوع والفقر إلى درجة اضطرّتهم لبيع بناتهم لدور البغاء¹³". نجحت التّجربة اليابانية رغم ما علق بها من الفكر البوذي والكونفوسوشي والمعتقدات الأخرى، ولم تر في ذلك ما يتعارض مع الصناعة والتّحوّل نحو مجتمع المعرفة "ورغم أنّ بعض الأبحاث الاجتماعية الفرنكفونية خاصّة، عكس الأبحاث الأنكلوساكسونية قد بيّنت أنّ الدين ونظام القيم الذي يتفرّع عنه يتعارضان مع التصنيع والتّمدّن، فإنّ الدين لا يزال

مصدراً لقيم كثيرة في مجتمعات صناعية مختلفة، وبيّنت كثير من الدراسات التي اهتمّت بالممارسات الدينية في المجتمعات الصناعية العلمانية المعاصرة غير المتديّنة ليس سوى أسطورة، ويبحث المفكّرون اليابانيون اليوم في إمكانية جعل الدين مقوّماً من مقوّمات التّمية المستدامة، في حين يهتمّ كلّ المقاربات الدينية للمجتمع والاقتصاد والسياسة سواء كانت إسلامية أو مسيحية في المجتمعات العربية¹⁴. إنّ اليابانيين لم يبتعدوا عن الشنتو والبوذية وما كانوا يؤمنون به من ديانات غرسوها في أولادهم وهي: التّضحية في العمل — الإضراب زيادة في الإنتاج — الطاعة والولاء والإخلاص واجب تجاه الوطن — الارتباط المطلق بالعائلة... تأصيلات متلاحقة وعبر ثلاثة عقود انطلقت اليابان حتى أصبحت الآن ثاني أكبر اقتصاد عالمي، وأكثر المجتمعات تقدماً في النانوتكنولوجي. لم يكن ينظر اليابانيون إلى فصل الدين عن الدولة، بقدر ما كانوا يربطون الأفكار الدينية بالحدّات؛ لأنّها أصالتهم وخريطة طريقهم للتّقدّم والمحافظة على الخصوصية. إنّ اليابانيين لم يتّجهوا في مبدأ أمرهم إلى الاهتمام بالمنتجات المادية المباشرة، بل اتّجهوا إلى الفلسفة والعلوم، وكانت المدرسة اليابانية تسير الأحداث بزرع ثقافة تقديس الأرض اليابانية والاستعداد للموت دفاعاً عنها، ونشر الأفكار التي تروّج للوحدة الوطنية، وكان الساموراي الضامن الوفي للقائد العسكري، والاستعداد للموت في سبيل الوطن. فشلت الإصلاحات العربية لأنّها توهّمت أنّ نقل التّكنولوجية ستعمل على تقدّمها، وهي لا تعرف كيف تدير آلتها، ولا كيف تستبدل قطعة مُعطّلة، لأنّها العقل كان يجب أن ينطلق في البداية من معرفة ما يستعمله وأين يستعمله، وكيف يسيطر عليه، ولم يحصل ذلك، بأنّ ركبنا التّكنولوجية التي لم نسيطر عليها، فتعطلنا كلية. وبذلك بقينا نعيش أزمت عديده؛ أزمة التّبعية، أزمة تبخيس الذات، أزمة شتم الهوية، أزمة أصل الوجود، أزمة الذات التّقافية، أزمة عدم الفصل في الهوية اللّغوية... وهذا ناتج عن الحضارة المظهرية التي نقول: إنّنا

نعيشها. ونعلم أننا نعيش على الاستيراد، وهذا غير موجود في المجتمعات المتقدمة والمتطورة التي ناشدت الرقي وعملت على الرقي، فترقت.

8/4 - تركيا: دولة نامية تعمل على الاعتزاز بلغتها، ولا تزال تفخر بتخطيط أتاتورك المعلم؛ الذي يقرّ بعظمة تركيا واللغة التركية، وبجهد الأوغلي العثمانيّ فهي دولة نصف صناعيّة، ومن الكبار العشرين اقتصادياً، وبلد تجميع السيارات والشهرة العالميّة في صناعة الحديد. وتركيا حالياً تشهد قفزة في بناء مصانع عملاقة في وطنها وفي خارج تركيا. والغريب في تركيا أنّها بلد سياحيّ بامتياز ومع الاعتزاز العثمانيّ فإنّ اللّغات الأجنبيّة لا مكان لها في تركيا، وعلى السائح أن يتدبّر أمره لفهم التركيّة، لا التنازل لصالح لغات الأجانب، وكلّ اللّفات والإشارات والمحلات مكتوبة بالتركيّة فقط... ومن الصّوبة أن تجد مترجماً يفهم اللّغات، وحتى في الأماكن السياحيّة التي يفترض وجودهم بالقوّة، وهم لا يؤلّون اللّغات الأجنبيّة أيّة قيمة، بل يتركون السائح يتعلّم لغتهم، وهذا ما يتجسّد في جاليتهم التي تقرب إلى ثلاثة (3) ملايين تركي، فهم لا يتقنون الألمانية بقوة ويُدّرّسون لغتهم في المهجر، بل يدفعون أموالاً كبيرة على مدرسي اللغة التركيّة وهمهم في كلّ ذلك مسألة سيادة اللغة التركيّة بين أولادهم وهم في المهجر، وهي وسيلتهم للاندماج في المجتمع التركي في لاحق من حياتهم. ويبدو لي بأنهم يجسّدون مقولة (Vossler فوسلر) القائلة: من حُرّم وطنه على الأرض فله في لغته القوميّة وطن روحي يؤويه. كما أنّ الأتراك يقرّون بأنّ لغة قوم هي تلك اللّغة التي بها يفكّرون، فلا يفكّرون بلغة الأمّ ثمّ يجرون عمليّة الترجمة الذهنية إلى اللّغة الموظّفة؛ بدعوى أنّها لغة العلم، فلم كلّ هذا العناء ولغتي يمكن أن تفعل هذا إذا حاولت ذلك. وفي هذا المقام يمكن أن نقول: إنّ كبار العلماء الغربيين والذين يتقنون اللّغات الأجنبيّة لا يكتبون بها، بل يكتبون بلغاتهم الأمّ؛ حيث يضيفون العلوم إلى لغاتهم عن طريق الترجمة من تلك اللّغات التي يتقنونها فهم لا يريدون

الانتقال إلى تلك اللّغات، بل ينقلون العلم إلى لغاتهم، وهذه سنتهم منذ أن فهموا دور اللّغة القوميّة في التّميّة البشريّة.



تعليق: تفتخر تركيا أنّا من البلاد التي يأتيها السيّاح بقوة، فستقبل سنوياً ما يزيد عن 12 مليون سائح، كما تفتخر أنّ لغتها على كلّ الواجهات، ولا تستعمل اللّغات الأجنبيّة بقصد أنّ السّائح عندما يزور بلادهم يعود حاملاً بعض مصطلحات اللّغة التركيّة، وهذا مظهر اعتزاز قوّي لا يمكن التّسامح فيه.

9/4 - كوبا: لا أغفل تجربة كوبا في صناعة الطبّ؛ حيث تستثمر في تخريج طبيب كوبيّ ماهر؛ يستجيب لكلّ الحالات الطّبيّة، ورغم المضايقات التي تعانيها من حصار أمريكا، ومن عدم وجود الموارد الطّبيعيّة، فهي جزيرة من العدم وتضربها الأعاصير باستمرار؛ إلّا أنّها تُنتج أفضل الأطباء والجراحين في العالم ويُخطب ودّهم في الدّول المُتقدّمة. ويضاف إلى ذلك بأنّ التّميّة البشريّة تعمل على محو الأميّة، فكوبا بلد صفر (0) أمّي، فقد استطاعت محو أميّة كلّ الكوبيّين بفضل برنامج استعجاليّ؛ جندت فيه كلّ السّلطات والقوى الحيّة، فلم يبقَ (أمّي) فيها منذ 2006م. ولا يمكن أن نضع كوبا في الدّول المُتقدّمة، ولكن من الوجهة

التَّخْطِيطِيَّةُ يُمْكِنُ أَنْ أَقُولَ: إِنَّهَا مِنْ الدَّوْلِ الَّتِي اسْتَمْتَرَتْ فِي التَّنْمِيَّةِ الْبَشَرِيَّةِ وَخَطَّتْ خُطُوطَ جَيِّدَةً وَمُضْمُونَةً النَّجَاحِ، وَقَدْ اسْتَمْتَرَتْ فِي جَانِبِ تَنْمِيَّةِ الطَّبْعِ عَلَى أَنَّهُ عُمَلَةٌ يُدْرَرُ عَلَيْهَا -تَقْرِيْبًا- مَقْدَارُ مَا يَدْرُهُ الْبَتْرُولُ عَلَى بَعْضِ الدَّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَقَدْ حَصَلَ لَهَا هَذَا بِفَضْلِ لُغَتِهَا الْإِسْپَانِيَّةِ.



— **تعليق:** كوبا بلد الأعاصير وجزيرة فقيرة مُعدمة، ولكن إرادة الكوبيين، أمام القهر الأمريكي استطاعت أن تخلق بلغتها الأطباء المَهَرَّة، والذين أصبحوا يغطّون العجز المالي الذي تعيشه جرّاء الحصار وقلة الموارد. فإذا حلّلتُ نجاح هذه التجارب، أعتبر كلّ الاعتبار من هذه التجارب الناجحة وأستخلص نقطتين هامّتين هما:

— **النقطة الأولى:** ربط علاقة تكاملية بين امتلاك المعرفة ومعدّلات التَّنْمِيَّةِ الاقتصادية والاجتماعية، وبين الاهتمام بالصناعة والإغداق على صاحب الصناعة. بين التخطيط المرحليّ والتَّنْمِيَّةِ المستديمة. بين التَّحَكُّمِ في العلم، وبين تطبيق آليات العلم... وفي هذه الدَّوْلِ عائدات الاستثمار في البشر أعلى بكثير من الاستثمار في الصناعة الثقيلة، وبذلك زادت هذه الدَّوْلِ في معدّلات نمو مرتفعة.

— النّقطة الثّانية: دُول اهتمّت بالتّمتيّة البشريّة، وراهنّت على اللّغات الوطنيّة

دون غيرها من اللّغات الأجنبيّة، فنجحت أيّما نجاح، ودافعها ما يلي:

1— دُولٌ تحمّست إلى لغاتها وكان من إحساس تاريخيٍّ وعلميٍّ بضرورة التّجاوب مع المعطيات المُستجدة؛ إذ تشكّل اللّغة الوطنيّة دعامة وجودها، وأداة انفتاحها على العالم؛

2— دُولٌ نالت التّقدّم بلغاتها، وكان هذا التّقدّم جديراً عندها بما أبدعت بلغاتها وبما عملت على صيانة لغاتها؛ لأنّها وسيلتها للمحافظة على ثوابت الأُمّة؛

3— دُولٌ جندت كلّ طاقاتها لخدمة لغاتها بخطط واضحة المعالم من مستوى التّصوّر إلى الإنجاز بالقوّة والفعل؛

4— دُولٌ أولت الضّبط المنهجيّ والعلميّ الأهميّة المطلوبة، ثمّ عملت على الحضور الموازيّ الجامع بين البعد النظريّ والتّطبيقيّ؛

5— دُولٌ بقيت عاملةً ولا تزال تجنّد طاقاتها الماديّة والبشريّة، لحماية لغاتها والعمل على تطويرها، وإمدادها بالإمكانيّات المطلوبة.

وفي ظلّ هذا العمل العلميّ والمنهجيّ، وفي باب الاعتزاز الوطنيّ، نلاحظ أنّ الكثير من الدّول الضّعيفة مثلنا، أنزلت لغاتها الوطنيّة مكانةً أولى في كلّ المقامات كما أنّ مبادراتها في للتّربية والتعليم تقرب إلى 20% من الميزانيّة العامّة للدّولة وبذلك ارتقت علمياً واجتماعياً، وخرجت من الدّول الفقيرة، وأضحّت تلك الدّول تنافس الدّول المتقدّمة في الصّناعة والزّراعة. ولم يحصل لها هذا قبل سنوات السّتينيات عندما كانت تعتمد اللّغات الأجنبيّة بديلاً عن لغاتها، أضف إلى ذلك الحراك الشعبيّ الذي كان يقرّ بأنّ اللّغة الوطنيّة هي جسم الوطن ومخّه الذي يسير به، وبدون اللّغة الوطنيّة يبقى المجتمع يعيش أزمات نفسيّة داخلية كأنّه مُنبتّ عن واقعه ومحيطه، فلا يحسّ المواطن بوطنيّته إلّا داخل لغته؛ فاللّغة الوطنيّة هي التي تُعطيه المواطنة والأمن والسّكينة، بل تعمل على وحدة التّجانس الاجتماعيّ، ومن هنا وقع تقدّيس اللّغة الوطنيّة؛ باعتبارها مُقوماً اجتماعياً.

5 - **مجتمع المعرفة:** إنّ التجارب النّاجحة تحتاج منّا أن تكون نماذج تُحتذى ونقول بأنّ الإنكليزية/ لفرنسيّة كلغات نستفيد منها ولتخدمنا لا لنخدمها، ولكنّها لا تكونا قبل العربيّة، نعم نتعلّمهما ولا ندفع الأموال من أجل تعميمهما، ويجب محاربة الانفلات اللّغويّ المشاهد في واقعنا العربيّ فلا لغة تجمعنا في ظلّ العولمة إلّا العربيّة، فكيف يكون مستقبلنا بدون العربيّة! وهل لنا مكان نتموقع فيه في ظلّ مجتمع المعرفة دون العربيّة، أو هل العرب يعيشون مجتمع المعرفة **Société Savante**؟ بالنّفي ليس بعد، وهذا لبُعدهم عن السّيطرة على عولمة المعلومات، ونقشّي الأميّة واعتمادهم على استيراد التّكنولوجيا التي لا تكرّس إلّا نخبة أسيرة؛ مرجعيّتها غربيّة وتابعة لقوى الهيمنة، أضف إلى ذلك تقديسهم للغات الآخرين، وعدم إيلاء المدرسة القيمة التي يجب أن تتألها في المحيط. ولكي يعيش العرب مجتمع المعرفة ويتمثّلونه كان عليهم العمل على نهضة عربيّة معرفيّة يتمّ فيها:

- محور الأميّة بشكل كليّ؛
 - الاشتغال على الصّناعات الدّقيقة؛
 - بناء اقتصاد قويّ؛
 - الاستفادة من ريع البترول في تطوير التّميّة البشريّة.
- ولذا يطالب العرب في الوقت الحالي بـ:
- 1- تنشئة الطّفل العربيّ تنشئة تفاعليّة باستيعاب المكونات اللّغويّة والقيم والتّوجّهات؛
 - 2- مجازاة المدرسة للمحيط من خلال السلوكات المرغوبة لدى الطّفل بتعزيز الكفايات اللّغويّة المكتسبة؛
 - 3- نمذجة التّعليم العامّ والمجانيّ على أساس الجودة؛
 - 4- الرّفاه الصّحيّ المصاحب للنّموذج.

إنّ مجتمع المعرفة يركّز بقوة على تحديث المدرسة؛ باعتبارها قوة ومحرك المجتمع، وعلينا إذاً أن نسارع إلى بناء مدرسة عقلانية حديثة لنحتكم فيها إلى سلطان العقل، وإلى اكتساب المنهجيات العقلية الصارمة التي تتيح السيطرة على الظواهر والاقتدار المعرفي الطليق، ونعمل على نشر ثقافة الإنجاز والإتقان ونمحو ثقافة تدبير الحال المؤقت، ومُتّع الاستهلاك. وهنا يقع التأكيد على تنمية طفل مجتمع المعرفة من خلال التعليم الذي هو عمل جوهري؛ وهو الذي يُحدّد ظروف حياة الفرد، ومستوى وعيه العلمي والثقافي. وعلى المدرسة أن تُمكن الطفل أنماط التفكير، والعمل على تحديث مناهج البحث في القضايا المعرفية التي تطرح عليه في شكل وضعيات ومشاكل حقيقة؛ ليستخرج منها معلومات تسمح له بدراستها وفق قدراته وكفاياته. ومن هنا نروم أن ينشأ الطفل العربي على برنامج متكامل يُحقّق ذاته من خلال بناء هويته في مختلف أبعادها؛ فالطفل كائن إيجابي يبحث عن النماء وبناء الاقتدار الذاتي، وعلى المعلم أن يهيئ لمجتمع المعرفة بغرس الدافعية، وإبعاده عن الممارسة العقيمة. وعلى صاحب القرار الابتعاد عن استيراد العمالة المعرفية الأجنبية؛ فهي التي تعيق العمالة المعرفية الوطنية، بل هي التي تعيق التمكين المعرفي المعاصر لهؤلاء الشباب الذين يتعاضد أعدادهم في العالم العربي؛ فإذا لم تحتوهم المدرسة؛ سوف يكونون وقوداً للعنف الاجتماعي.

وإنّه لا بدّ من دخول مجتمع المعرفة والذي لا يكون بغير اللغة الوطنية، وإنّ التعليم باللغات الأجنبية يُضعف الحاجة إلى ترجمة العلوم والبحوث الجديدة إليها وضعف الترجمة يؤدي إلى صعوبة الدخول في مجتمع المعرفة، والدخول إلى مجتمع المعرفة يتطلب منا أن ننقل العلم إلى لساننا بدلاً من نقل أبنائنا إلى لغات الآخرين. وإنّ التعليم باللغات الأجنبية عبارة عن حواجز لا تنتهي أمام التّقدم، فلا يمكن رفع تلك الحواجز إلّا بفتح حدود المعرفة والإنجاز للغتنا، وعند ذلك تحصل لنا القدرة على البقاء والإبداع، وإلّا سنبقى قطيعاً يساق إلى حيث لا يدري؛ لأننا لا

نملك الفكر، ولا نقدر على المنع، فالقابلية للانقياد ثابتة، والخضوع للمقود راسخة والطاعة لمن يحمل الأفكار واضحة.

وإنه قد أصبحت المعرفة في مجتمع المعرفة مصدر الإنتاج الأساسي بدلاً من العمل التقليدي، والمعرفة مكون أساس في أي نشاط إنساني، باعتبارها القوة الخلاقة، وهي السلطة والمال والهندسة الوراثية والتكنولوجية الحربية، فأغنى المجتمعات هي التي تملك وتوظف المعرفة الأكثر تقدماً من خلال سيطرتها على الشبكة وزيادة الابتكارات، والآن من يملك المعرفة يملك القوة والسلطة وبهما سيكون سيد العالم. ولذا فرأس المال المعرفي يمثل مجمل الكفايات المعرفية التي يمتلكها أفراد المجتمع، وتشمل مختلف المهارات الذهنية التي تكتسب من التعلم والتعليم، وهذا ما يلمس في بلد منشأ مجتمع المعرفة "أميركا والغرب والنمور الجدد".

وإنه من الأهمية بمكان أن نستلهم أفكار النجاح من هذه التجارب لتطوير عربيتنا، ونعمل بخريطة الطريق التي تعتمد التخطيط الآني والمستقبلي، واقتراح المشاريع. وهذا ما بصرت به من أفكار للنهوض اللغوي الذي أراه الحل الذي تجب المراهنة عليه، وهذه أبرز محطاته:

1/5- العمل بالمشاريع الكبرى: إنَّ العربية بحاجة إلى التمكين في أوطانها باعتبارها اللغة الرسمية لها حقوقها فـ "وجبَّ العمل على أن تكون لغة قادرة على مواكبة التطور الحديث، خصوصاً، وأنَّ هناك دولاَ عديدة رسمتها في دساتيرها. وهنا وجبَّ السؤال: لماذا هذا الترسيم؟ فالدول عادة لا ترسم إلاَّ اللغات التي تعتقد أنَّها قادرة على البناء والتنمية، فهل هذا الاعتقاد سليم؟" لا ننكر أنَّ هناك مشاريع طموحة تحتكم إليها الكثير من النخبة العربية، ولكن كيف نجعل تلك المشاريع تتألَّ التطبيق؟ وما هي الأهداف المرسومة لها؟ وكيف تُترجم تلك المشاريع على مساحات الدول العربية المتناثرة؟ وكيف نجعل من المنجز المنفرد واحداً؟... وإنِّي أعلم أنَّ هاجس حماية العربية هاجس يقض مضاجع المختصين، ولكن الحل يبدأ

منهم بتقديم تصاميم المشاريع الكبرى لتخطي الصعاب قبل التفكير في وضع ترسانة القوانين؛ لأنّ القوانين لا تُرقي اللغة إذا كانت فقيرة، ولا يخدمها أهلها وتتعدم فيها المشاريع. ومن هنا فإنّ حماية العربيّة والدّفاع عنها يكون بالمشاريع الكبرى؛ وهذا بتحديد أهداف مُوحّدة؛ ترسم معالم كلّ المشاريع المتفرّقة في الوطن العربيّ؛ بحيث تخدم بعضها البعض وتعطيها روحها الجماعيّة، مع وضع مدّة زمنية للإنجاز. وزيادة على هذا فإنّ هذا الحديث يجرّنا إلى تلك المشاريع العملاقة والطّموحة، والتي تراوح مكانها، وأذكر مشروعِي: مشروع المعجم التاريخي للغة العربيّة، فهو مشروع مُتعثّر، الذي اعتمده اتّحاد المجامع اللّغويّة العربيّة منذ سنوات، فلا يزال يراوح مكانه، فأين مكانُ التّعثر؟ ومشروع النّخبة اللّغويّة الذي عجزت الدول العربيّة مُجتمعاً على تحريكه؟ فأين ربطُ المالي العربي بتمثّل مشاريع عربيّة كبرى؟ أين مراكزُ البحث العملاقة التي تظهر بأسماء برّاقة؟... مشاريع عربيّة تُقام في كثير من البلاد العربيّة لكن دون متابعة ودون تنسيق. فالمشاريع تحتاج إلى دراسة جدوى، وإلى التّغطية الماليّة الكافية، وتحديد المدّة الزمانيّة، والمتابعة، والتّقييم. فهل أخضعنا مشاريعنا لما تتطلبه المشاريع من معايير ومواصفات iso ؟ وفي هذا المجال تأتي الإجابة الصّريحة عن الهويّة اللّغويّة، ولا بدّ من تجسيدها كما هي، وإلاّ ما الفائدة أن نعيش التّيه اللّغوي على مدى القرون الماضيّة، ونبقى في ذلك التّيه حائرين، ولا نستطيع تقديم بدائل الخروج من الأزمة.

2/5- بناء مكانز عربيّة مُفهرسة: وتكون قاعدة سهلةً للباحث، يعود إليها في مشاريعه، وفي هذا المجال أن تكون العربيّة معيارية خاضعةً للتّقانة، وفيها رصدٌ للمُصطلحات، والمُختصرات والمُختزلات، والأرقام العلميّة التي تخضع لها كلّ اللّغات المُتقدّمة، وإخضاع المؤسّسات العربيّة للمعايير الدّوليّة في بناء المصطلحات العلميّة. ومن هنا نسأل، هل أقمنا مراصداً للمصطلحات اللّغويّة والعلميّة؟ وهل أنجزنا المكانز التي تجعل لغتنا موجودةً بقوة في الشّابكة، وفي بناء البرمجيّات

وفي كلِّ وسائل التّواصل الاجتماعي؟ لا شكَّ أنّ هذه المرحلة في طور التّنامي لأنَّ العربيّة الآن لها رتبة سادسة في هذه الوسائط، وأنَّ عدد المُستخدمين للشّابكة يقرب إلى 70 مليون والعدد في نمو وازدياد، فلا نعدم هذا النهوض، ولكن في ذات الوقت لا ننسى أن نقول: هناك مُضايقات تقنيّة من مثل وقوع الصّائت على الصّامت، وتطوير الخطّ العربيّ للاستجابة للمصطلحات الجديدة، والتّفعيل داخل عالم البرمجيّات، والهندسة الصّوتيّة والآليّة، ورفع باب اللّبس في القراءة... وكان على النّخبة العربيّة الاستثمار باقتراح الحلول، فإنَّ أعجزهم هذا عليهم أن يفتحوا باب المناقصة الدّوليّة لمن يقدّم طريقة مثلى في حلّ القضايا العالقة، وبخاصّة النّقنيّة منها. وفي هذه النّقطة أن يكون التّركيز على مسألة الخطّ العربيّ الذي هو ليس منزلاً، ولكنّه ليس كيساً أو ورقاً نضع فيه أيّة لغة، بل لكلّ لغة خطّها الذي تُعرف به، فلا يمكن التّنازل عن خطّ اللّغة العربيّة بدعوى نقصه، بقدر ما يُعجزنا البحث في تطويره، ولا يجب أن يخطر بالبال تلك الأفكار الهدّامة؛ بإعادة كتابة تراثنا بخطّ لا يعيش هذه الإكراهات.

3/5- إعادة النّظر في مناهج تدريس العربيّة وتسهيل طرائقها: وللإجابة عمّا يلي: نقول: لماذا يقع نحاريّ اللّغة العربيّة في الأخطاء، ولا يكون ذلك في اللّغات الأخرى، وفي اللّهجات؟ ولهذا أفضل أن يكون التّركيز على البعد التّربويّ أو المدرسيّ؛ باعتباره الحضن الأساس للغة، وتأكيد تلازم العلاقة بين مسألة الهويّة والمسألة التّربويّة، فالتربيّة هي باب الإقلاع العلميّ، وميدانه الإصلاح اللّغويّ والعلميّ، ولا يكون بغير الإغداق الماديّ. ولذا فإنّنا نحتاج إلى إصلاح لغويّ يتمّ في إطار الاستمراريّة كي لا نفق في التجارب الفاشلة، ولا بدّ من السّير المرحليّ ومراجعة كلّ مرحلة قبل الانتقال لمرحلة موالية. إنّنا بحاجة إلى مراجعة جذريّة لما يُقدّم للتّلميذ من مواد يُعوّل عليها في تكوينه، وهذا يجرّنا للقول: إنّّه لا بدّ من تأهيل العربيّة في المجال التّربويّ الذي يعمل على الأمن اللّغويّ، والمحافظة على السيّادة فإنّ تستعمل لغة الأجنبيّ في بلدك فمن حقّ الأجنبيّ أن يتدخّل في بلدك

بدعوى المحافظة على لغته. وهنا لا نقول: أن نمنع استعمال اللغات الأجنبية، وهذا ليس في مستوى المقبول، بقدر ما نريد المحلّ الأوفر للغات الوطنية قبل كل شيء وليكون التمكين للغات الوطنية علينا السير في باب الإصلاح التربوي، والعمل على أن ننتج كتاباً مدرسياً راقياً ضمن المستندات التربوية المنافسة عالمياً؛ ويكون جيداً في المضمون، ويعمل على التحسيس بالانتماء للوطن، ويحمل التاريخ المجيد ويؤسس للبعد الهوياتي، وحبّ العربية.

4/5 - خوض جانب المضايقات التقنية: لا ننكر أن التخلّف والتأخر أدى بوضع اللغة العربية إلى عدم ملاحقة المتغيرات الحضارية التي تعيشها اللغات المتقدمة، ولذا نجد مضايقات كثيرة تعيشها اللغة العربية، من مثل: نقص علمية اللغة العربية، قلة توظيف المختصرات، ضعف إنتاج المصطلح العلمي، نقص حروف جديدة لمنظومة الخطاطة العربية، نقص تواجد العربية في الشبكة وفي محرّكات البحث، اللبس في المنطوق بسبب عدم الشكل، نقص الترجمة وبخاصة الآلية، عدم توظيف الآلات المعاصرة في التدريس... أمور تقنية شبه مُعذمة في لغتنا، وفي جانبها فتور في آفاق التقارب البيني وفي تبادل التجارب، ضعف تعليم العربية للأجانب، استهتاراً بتنشيط المراكز الثقافية العربية، وعدم إقامة شراكة مع الدول الغربية، وإهمال تمكين المهاجرين العرب من تعلّم لغتهم العربية... وهذه الأمور من الأشياء التي يتحملها المتقف العربي (النخبة) مع الحرفيين والصنّاع والمهندسين وأهل المعلوماتية، وكلّ من يهتم بالشأن العربي بغية النهوض. ويُفترض في النخبة أنها تشير إلى مواقع الخلل، فتحمل الأفكار إلى صاحب القرار وتقدّم الحلول البعيدة عن الاجترار.

5/5 - الترجمة من وإلى العربية: وفي هذا الميدان لا تغيب عنا قيمة وأهمية الترجمة، وما تدرّه على اللغة من أموال، ويكفي أن نضرب مثلاً بتلك السيولة المالية التي تديرها اللغة الإنكليزية على بريطانيا، وهذه السيولة استثمار لا يديره البترول على دولة عربية. فالترجمة -كما نعلم- تعمل على تطعيم العربية بحصائل

جديدة من لغات أجنبية، وفيها يحصل الاحتكاك المتبادل: تأثير وتأثر، واقتراض واستقبال، أخذ وإعطاء، تجسير الروابط العلمية بين ثقافتين... وهذه سبل من سبل التنمية اللغوية. ولكننا في واقع الحال عاجزون عن قبول الآخر، وقبول التعدد "إننا انطوائيون أو اهتجاريون، وقليل منا مترجمون. الترجمة كما وكيفاً مؤشراً على التقدم، والقدرة على معاينة الذات ومعاينة الآخر، وإنشاء شروط المفاضة والحوار. ارقام الدول الرفيعة مرتفعة، وارقامنا هزيلة. وثقافتنا إما عتيقة وإما مستنسخة، ولا سبيل إلى التقدم والمبادرة والمنافسة والحوار عند البدوني¹⁵. وبكل أسف لا نزال في المرحلة الأولى من الترجمة الشخصية وتصادفنا عثرات، بله الحديث عن الترجمة الآلية التي هي علم المستقبل، ففي هذا يجب الإفادة من البرمجيات التي توضع في مجال المصطلحات الوظيفية في لغات التخصص، ومحاولة تمثل ذلك في مشاريعنا الأولى لبناء ترجمة آلية بحسب مقتضياتنا وحاجياتنا: في النقل، في لغة التواصل اليومي، في معلومات الترحيب، في مصطلحات التواصل العلمي، في مواد التخصص، بل يمكن بناء أدلة جيبية للمصطلحات العلمية حسب الطلب، ولم لا تكون أجهزة ناطقة وظيفية حاملة للمفردات والمسكوكات المؤلفة في قطاع ما وهذا ليس صعباً، فعلياً تخصيص فريق في الميدان، وتوظيف برمجيات موجودة ويبقى تغذيتها بكل المطلوب سهلاً؛ إذا توفرت نوايا الإصلاح، وأُعطي الوقت اللازم لذلك.

وإننا نعلم بأن اللغة ممارسة، والممارسة إبداع، فإذا مارسنا العربية في العلوم سوف تدخل غماره، وتعبّر عن دقائقه، أما إذا لم نمارس بها العلم تبقى بعيدة عن التوظيف والعلمية، وتلك شهادة وفاتها، ونبصم عليها بأنفسنا، فلا نلومها أو نلوم الغير أو ندعي مزاحمة اللغات الأجنبية. وإن المطلوب منا في هذا الظرف السماع من الآخر المتقدم، وقبول المبادرات والمشاريع العلمية، وإخضاعها للمحك، ثم العمل على تقديم دراسات جدوى صادقة، هدفها التغيير والتطوير، وغايتها الوصول إلى لغة عربية علمية. ولا بدّ من الخروج من المزايدات التي جعلتنا نفكر

في المشاريع التي لا نحققها حتى في الأحلام. ومن نافلة القول أقول: إن تقدّم الدولة يُقاس بانخفاض مستوى الأمية، والتغطية الصحية، ومجانية التعليم وجودته وانخفاض البطالة. ولكي نحقق هذا علينا الاستثمار في التنمية البشرية وعمادها: **التعليم باللغة الوطنية بالمجان وللجميع**، والصحة بالمجان وللجميع، وتدريب الموارد البشرية، والأخذ بآخر مُعطيات العلم والتكنولوجيا، واتخاذ العربية لغة الإعلام مع اللغات المحلية كل في مواقعها، والترجمة من وإلى العربية بقوة والانفتاح على التعدّد اللغوي الأجنبي، والعمل بالفعّية اللغوية تطبيقاً للقاعدة الفقهيّة "حيثما وجدت المصلحة العامة فثمّ شرع الله".

وإنّه يجب تأهيل العربية تقنياً، وجعلها تلاحق اللغات الأجنبية، فإذا لم يقع التأهيل التقني، يبقى الكلام السابق بأنّ العربية لا محلّ لها في العلوم، وتبقى الحجج قائمة، ولكي لا تبقى قائمة، نقول: على من يهّمه الأمر أن يصنع القرار؛ برفع هذه المضايقات التي وقع عرضها. ومع هذا فإنّ تعاضد الجميع في التعاون من أجل رفع المضايقات يتشارك فيه الجميع، ولو بالتّحسيس بمسألة العلاج، ولا يكون مقصوراً على دولة عربيّة، بقدر ما تتحمّل كلّ الدّول العربيّة تبعات الأزمات المنوطة باللغة العربيّة، وكلّنا مُسهمون في تمطيط الأزمة بشكل أو بآخر.

— **الخاتمة: إن العبرة من التجارب الناجحة** تقودنا إلى الاتّعاظ بأنّ كلّ اللّغات التي عرفت قفزة نوعيّة وراءها علماء ومخطّطون ورجال سياسة يصنعون القرار وأكثر التجارب وراءها دولة وقانون ومسؤولون؛ يسهرون على تطبيق القانون إضافة إلى السّند المجتمعيّ؛ وهو المجتمع المدنيّ الذي كان يُسهم بأفكاره العاملة على التّغيير؛ وهو مُجتمع يُنتج الأفكار، مُجتمع يهّمه الشّأن العام، ووراء هذا المُجتمع أجهزة الدّولة التي تعمل على تجسيد ما يُبدعه العلماء، وما يخطّطه السياسيون. وإنّ بعض التجارب اتّعظت من الهزائم التي لحقتها، وعملت على تجاوز المحن، والإصرار على التّطور، وبعض الأمم جرّبت استعمال اللّغات

الأجنبية ولم تَجُنْ من ورائها إلاّ الأشواك؛ فغيّرت الاتجاه إلى اللغة الوطنية التي هي العمود الصحيح الذي لا يتزعزع ولا ينكسر.

والعبرة التي يمكن استخلاصها - نحن العرب - هي ضرورة الاهتمام بلغتنا العربية، إضافة إلى لزوم التغيير الجذري في طريقة النظر إلى التطور اللغوي والتّقييد لهذا التطور، وضرورة إعادة تقديم اللغة العربية لمتعلّميها؛ وفقاً لتصورات جديدة لتقريب اللغة إلى عقول متعلّميها وإلى قلوبهم. وفي هذا الوقت نحتاج إلى حوار ساخن وعلميّ حول القضايا اللغوية خارج اللغة الوطنية، تكون أطرافه من المهتمين بقضايا التراث، وعلوم الدين، ومن النّحاة، ورجال الاختصاص، ورجال الصحافة، والمجتمع المدني. كما أننا الآن في حاجة إلى جهد قوميّ منظم في المنهجية والإعداد والتنفيذ؛ حيث يُنظر إلى العربية في جانبها التعليمي، فنُتعلّم اللغة لذاتها وفي ذاتها، وننقل العربية من صراع وجود إلى صراع فرض، والتحليق بها للبعيد؛ بفكّ الشّفرات، ودخول عالم البرمجيّات، والصناعات بمختلف تخصّصاتها. وعلى العموم فإنّ العبر من وراء هذا، أنّ النّجاح اللغويّ لدى الأمم الحيّة والراقية كان بفضل:

- 1- المناهج الحديثة، وبالإرادة التي لا تتوانى، وبالرجال المؤمنين، وبالأفكار النيرة، وبالحكومات الصادقة، وبالمخطّطين الواعدين، وبالاقتصاد القويّ؛
- 2- تحصين الهوية اللغوية عن طريق التّحسيس والتّجديد، مع تعاضد مختلف أجهزة الدّولة لما للدّولة من سلطة وقوانين ردع؛
- 3- الحزم والتّعريم؛ حيث صدق العزم والحسم -في دولة عربيّة- في إلزام السّائقين استعمال حزام الأمان في ظرف قياسي، ورأينا كيف احترّم السائقون السّرعة لوجود أجهزة الرادار، وكيف مُنع الباعة من استعمال الكيس البلاستيكي الأسود في زمن قياسي، وكيف استطاعت دولة عربيّة تجنيد 10000 شاب لمناصرة الفريق الوطنيّ خارج بلدها؛

4- النّجاح الذي لَقِيَه التّعريب في سنوات المدّ القومي، نال بعض المساحات التي تربّعت عليها اللّغة العربيّة الآن، ولقد حصل في ذلك الوقت تكامل بين القول والفعل، فحصل النّجاح؛

5- تجارب ناجحة في كلّ من سورية والسودان، وفي بعض الجامعات في ليبيا واليمن والعراق، وفي بعض المدارس العليا في الجزائر، كان النّصيب المتداول الآن والذي نفتخر به في بعض المحال والمقامات.

وهذه النّجاحات تمثّل بعضها في التّركيز على الهوية اللّغويّة التي لا تخرج عن العرق واللّغة؛ فالفرنسيّون يركّزون على أنّ الهوية تتمثّل في الإرادة والغلبة فلغتهم صانها الحماس، وحمّتها القوانين، وهناك بعض النّجاحات اللّغويّة حصلت في لغات الأمم، فارتقت دون قرار سياسي مثل الإنكليزية والألمانية، ونجاحات أخرى سيّرها القرار السياسي، ونجاحات حدث فيها القرار السياسي لكنّها مُنيت بالفشل. ويجدر بي الوقوف قليلاً عند التّجربة الفرنسيّة التي أعتبرها نموذجاً في النّجاح فهي النموذج الأوفى لمن يحبّ لغته، ونجاح الفرنسيّة اعتمد المبادئ الكبرى المتمثلة في:

- لا تنمية اقتصاديّة دون تنمية بشريّة؛
- لا تنمية بشريّة دون الاهتمام بالحريّات الفرديّة؛
- لا اهتمام بالحريّات الفرديّة دون الاهتمام بالبحث العلميّ؛
- لا اهتمام بالبحث العلميّ دون الإغداق الماديّ؛
- لا تقدّم دون استعمال اللّغة الوطنيّة.
- النتيجة: لا تقدّم نوعي دون ترقية اللّغة الوطنيّة. ولا تقدّم للعرب دون استعمال اللّغة العربيّة.

وأختم لأقول: لقد أغفلنا ما يتعلّق بالسيادة والكرامة والمواطنة، وتناسينا بأنّ توظيف اللّغة الجامعة (العربيّة) عمّلة صعبة؛ فكلّما وقع استعمالها وقع عليها الطّلب، وجنى أصحابها الفوائد الماديّة، مثل الإنكليزيّة التي تجنّي لأصحابها ما

يفوق 12 مليار دولار سنوياً، وفوائد انتشار الإنكليزية تدرّ على معلمها أموالاً كبيرة، وهو استثمار على عديد من الصّعد: استثمار مادي ملموس، واستثمار عقليّ محسوس، وكلّ هذا حصل بما هو مدرّوس، في لغة شكسبير العلميّة، بما لها من آليّة. ولكن عندنا ما يزال ربيعنا أجنبيّاً، وعلقت بلغتنا العربيّة مجموعة من الصّعوبات الفعليّة بفعل تناسيها، وعدم العمل على ترقّيتها. ولكن كلّ ذلك يهون وسيد الحلّ إذا صدقت النّيّات، وتمتّ غلبة الدّول العربيّة بالسيادة والاقتصاد والإنتاج والتّبادل والتّميّة والرّأسمال... وإنّه لم يعدّ مقبولاً لا أخلاقياً أو سياسياً أن تترك الدّولة لغتها وشأنها، ولم يعدّ مقبولاً أن ينصّ في الدساتير العربيّة على ترسيم العربيّة دون التّخطيط والتّشريع والتّغريم، ودون إصدار الأحكام في المنازعات اللّغويّة، ودون استشارة النّخب الوطنيّة.

أليس مهزلة أن يحصل غياب التّخطيط الاستراتيجيّ البعيد المدى الذي يضع السياسة اللّغويّة التي يحميها الشّعب، وتعمل النّخبة على تحقيقها وتنوّد عنها، هذا في المقام الأوّل، وفي المقام الثّاني يجب العلم بأنّ البقاء للأعلم في مجتمع المعرفة؛ باعتبار اللّغة وعاء المعارف والعلوم، ووسيلة التّأثير في العمل والشّعور، وأداة التّفاهم والإبداع، وأنّ هويّة الأمّة هي لغتها، كما أنّ المجتمع المعاصر يقرّ بالحقوق اللّغويّة والديمقراطيّة والتي لا تتحقّق لدى شعب لا يمكنه التحدّث علمياً بلغته، ولا يستعمل الوسائل المعاصرة في حياته اليوميّة، وبلغته الأمّ المعهودة، فنحن في وضعنا الحالي أحياناً رؤوس بلا أجساد، وأحياناً أجساد بلا رؤوس؛ باعتبارنا قليلي استعمال لغتنا في العلوم، وأنّ أكثر نخبتنا لا تستعمل لغة الشّعب، فهم الرّؤوس التي لا تلتقي بالأجساد في الأفكار والتّوجّهات المشتركة، إلى جانب أنّ اللّغة في عمومها ليست أداة للاتّصال واكتساب المعرفة فحسب، بل اللّغة مظهر أساس للذاتيّة الثقافيّة، ووسيلة لتعزيزها سواء بالنسبة للفرد أم للجماعة، إلى جانب تحديد أهميّة أدوار اللّغة العربيّة ووظائفها في تشكيل الهوية العربيّة التي تتنامى عبر النّقااة الأصيلة والأصليّة.

فمن هنا نروم استراتيجية وطنية أشبه بالدستور الذي يجب أن تتبناه الوزارات ذات العلاقة بالتربية؛ وتأخذ في الحسبان الثغرات ذات العلاقة بالإصلاح التربوي ذي البنية العميقة، وما له علاقة بتكنولوجيا العلوم، وكيفية استدراك التأخير، وتعمل على تعميم اللغة العربية في قضايا العلم.

وأرفع الاقتراحات التالية:

- 1 — تعزيز الوعي اللغوي والانتماء إلى لغة الأمة العربية، ولغة الأمة العربية اللغة الفصيحة.
- 2 — رفع ملف الوضع اللغوي المتدهور إلى القمم العربية لأخذ القرار الملزم والإجباري.
- 3 — إصدار النصوص الملزمة لحماية اللغة العربية.
- 4 — القيام بتخطيط لغوي متدرج، ووضع سياسة لغوية وطنية وقومية بما يولي اللغة العربية الصدارة؛
- 5 — ضرورة تكثيف هذه اللقاءات العلمية، ودعوة أصحاب القرار لحضورها.
- 6 — كسب وسائل الإعلام الثقيلة للترويج للغة العربية في كل يوم.
- 7 — ضرورة التدريس باللغة العربية في كل مراحل التعليم.
- 8 — الرقعة من سوية اللغة العربية؛ بالاهتمام بتزقيتها علمياً.
- 9 — العمل على رفع المضايقات التقنية؛ بالاستفادة من اللغات المتقدمة.
- 10 — محو كل ما يعترض بناء مجتمع المعرفة في ظل التحديات المعاصرة.
- 11 — العمل على توطين العلم، وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير الثقافي في جميع النشاطات المجتمعية.
- 12 — العمل على ردم الفجوة المعلوماتية، وإنتاج نموذج معرفي ذي خصوصية ثقافية عربية.
- 13 — البدء بإقامة هياكل الحكومات العربية الإلكترونية.

14- ضرورة اعتماد الترجمة من اللغات المتقدمة، وملاحقة آخر ما يصدر بتلك اللغات.

الهوامش

- ♥ — أعدت المداخلة للملتقى الدولي حول: التعليم العالي. الذي انعقد ببلبنان بتاريخ: 12-9 / 2014 اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية. تنظيـم المركز العربي للترجمة والتأليف والنشر التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بتونس.
- 1 — علي أحمد مذكور "الأثار اللغوية والمعرفية للتعليم باللغات الأجنبية" أعمال مؤتمر حول (التعليم باللغات الأجنبية في العالم العربي). القاهرة: 14— 15 فبراير 2006، جامعة القاهرة كلية دار العلوم، ص 151.
- 2 — علي أحمد مذكور "الأثار اللغوية والمعرفية للتعليم باللغات الأجنبية" أعمال مؤتمر حول (التعليم باللغات الأجنبية في العالم العربي). القاهرة: 14— 15 فبراير 2006، جامعة القاهرة كلية دار العلوم، ص 152.
- 3 — ينظر: عبد النور محمد الماحي "تجربة التعليم باللغة العربية في الجامعات السودانية" أعمال مؤتمر حول (التعليم باللغات الأجنبية في العالم العربي). القاهرة: 14— 15 فبراير 2006، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم.
- 4 — الكلمات المسافرة Marie Treps، تر: منصور نجم حديفي. دمشق: 2008، مركز التعريب والترجمة والتأليف والنشر، ص 18.
- 5 — محمود أحمد السيد، اللغة العربية وتحديات العصر. دمشق: 2008، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، ص 170.
- 6 — محمود أحمد السيد، اللغة العربية وتحديات العصر، ص 167—168.
- 7 — محمود السيد، اللغة العربية "واقعاً وارتقاءً". دمشق: 2010، وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ص 19—20.
- 8 — علي القاسمي، العراق في القلب، ط1. لبنان: 2010، الدار العربية للموسوعات، ص 247.
- 9 — ينظر موقع [www.wikipedia.org.](http://www.wikipedia.org/) / wilid German-language بتاريخ 20 أكتوبر 2010م.
- 10 — عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ط1. ليبيا: 2013، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص 23—24.
- 11 — علي أحمد مذكور، تدريس فنون اللغة العربية. القاهرة: 2006، دار الفكر العربي، ص 122.

- 12— ينظر كتابي: يزع بالحاكم ما لا يزع بالعالم. الجزائر: 2011، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع.
- 13— المبروك المنصور "الهوية والقيم الدينية في التجارب التحديثية اليابانية والعربية، دراسة مقارنة تركّز على الإسلام والشتن" مجلة موارد. تونس: 2009، جامعة سوسة، العدد 14 ص 14.
- 14— المبروك المنصور "الهوية والقيم الدينية في التجارب التحديثية اليابانية والعربية، دراسة مقارنة تركّز على الإسلام والشتن" مجلة موارد. تونس: 2009، جامعة سوسة، العدد 14 ص 45-46. ع/ Takeshi Kimara, Religion Science and Sustrainability
Osaka : Union Press2008
- 15— عبد القادر الفاسي الفهري، أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات (الترجمة) ط5. ليبيا: 2010، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص 14.

في الأمن اللغويّ

— المقدمة: لقد شُغِلَت بموضوع الأمن اللغويّ، على غرار ما انشغلَ رجالُ البيئة بحماية الكرة الأرضيّة، فحياتنا مهدّدة دونها، إن لم يقع تخليصُها من فساد الإنسان ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ البقرة 30. فإذا كان النَّاسُ يشكون من هذا الفساد الذي سبّبه الإنسان في الطّبيعة، فذات الشّخص له آثاره السّلبية على اللّغة التي هي أداة تواصله، وكان عليه أن يحميها من الدّمار والحوادث اللّغوية كي يحصل الازدهار العلميّ واللّغوي، ولكنّه يحاول أن يدخل الضيّم عليها، وفضّل بعضها على البعض تعسفاً وليت تفكيره قام على مراجعة النّفس، ويكون واقعياً وبعيداً عن كلّ المؤثرات ليقف بنفسه على الحقيقة التي لها باب واحد، وتؤتّى من طرائق متعدّدة، ويكون بذلك صالحاً لمجتمعه.

أقف في هذه المقدّمة لتقديم وخزات في مسألة اللّغة العربيّة التي أصبحت قضية، فالقضية يعني أنّ لها خطورة وأبعاداً استراتيجية في الحياة السّياسية والنّقافيّة والاجتماعيّة، ولذا تحتاج إلى حلول. فمن أين يأتي الحلّ إذا غاب أهل القضية، أو كان صاحب القضية هو حاميتها حراميتها، إذا ننتظر الحلّ للقضية من الأمم المتّحدة التي قد تأمرنا باستعمالها، ولقد أصبحت قضية معاصرة شائكة، وهي قضية العرب والمسلمين أجمعين، وإنّ لم أقلّ هي قضية الحضارة الإنسانية باعتبار ما قدّمت، وكيف هي حالها الآن، ألم تُقمّ العماد لحضارة القرن انطلاقاً من العصور الوسطى التي ساد فيها الظلام، ألا يحقّ للغربيين أن يُشاركونا حقّ الدفاع عنها، فهي التي أقامت لهم صرح حضارتهم المعاصرة أليست العربيّة الآن قضية عالميّة؛ بحيث تخصّص اليونسكو يوم 18 ديسمبر من كلّ عام تسميه (يوم اللّغة العربيّة) لماذا لم يحصل هذا في باقي اللّغات؟ اللّغة العربيّة لغة الحضارة الإنسانية

ولغة التراث الإنساني، ولغة كتب بها العرب وغير العرب، وأجاد فيها العرب وغير العرب، فهي أحقّ بأن تكون لغة العالم وليتها كان أهل في مستواها ! اللغة العربية لغة لها بنیان مرصوص في قواعد اللّغات، ولكن كلّ نقيصة تعلق بها كأنّها نقيصة لتلك الحضارة واللّغات، أليس لنا أن ندّعى جميعنا للرفع من القيمة المضافة التي تملكها هذه اللّغة، ألم يحن وقت النهضة بعد كي نستفيق وسط عوالم التّهميش ومخطّطات التّغيير والتّطمس، أليس في مقدورنا التّغيير نحو الإيجاب؟ ألا يمكن التّفعل في ذاتنا اللّغوية وبذاتنا اللّغوية؟ ... تلك افتراضات أسئلة تنتظر الجواب إذا حصل الحراك والوعي الجمعيّ للغة العربية التي تنن من أهلها الذين فقدوا ثقتهم في أنفسهم وفي لغتهم، فما سايروا اللّغات، وما تقدّموا بالأجنبيّات، وما حصلت لهم الطّفرات، فهم تتّبع في كلّ الحالات.

إنّ اللغة العربيّة التي أصبحت قضية، فهي قضية وعي بالمنطق الطّبيعيّ للنصوص القانونيّة التي بقيت دون تطبيق، ودون احترام الصّالح العامّ؛ فالصّالح العامّ هو الدّستور وسيادة القانون ضمن منظومة احترام وتطبيق المتفق عليه؛ هذه المنظومة التي تقرّ بتعدّد الألسنة في بعض الدول العربيّة؛ لكن تقرّ باللسان الأحاد الجامع الرّسميّ الذي كان على الحكومات السّهر عليها وترقيتها. ومن هنا فعلى السياسات العامّة في الأوطان العربيّة الوعي بالقضيّة في إطار حرية الأفراد وسيادة القانون، وهي معادلة بسيطة كان على المدرسة ووسائل الإعلام ترجمتها في الميدان، كما يقتضي هذا وجود مدافعين عن القضية وخطاب حقوقيّ وسياسيّ متوازن، ووجود ضغط على أهل القرار. وهذا كلّ ضمن التّعامل الإيجابيّ مع الأطراف المعنيّة وبروح من المسؤوليّة والوطنيّة. فمن هنا نلتمس من الحكومات إصدار مراسيم، واقتراح قوانين إضافية من شأنها العمل على الحماية القانونيّة للعربيّة، وضمان الإمكانات المادية لتقوم بدورها في التّتمية الشاملة لبلداننا. كما أنّ كلّ خطاب كان عليه أن يبعد عن التّطرّف في الطرح، أو معاداة اللّغات الوطنيّة أو اللّغات الأجنبيّة؛ لأنّه لا يجب أن ننسى بأنّ الذات لا تتحقّق إلا بوجود الذات

الأخرى، وعلينا أن نرفع من مستوى الخطاب، بعدم لمر المدافعين عن القضية اللغوية بأنهم دعاة تخلف، وهم أصحاب انغلاق. وإنّ هذا وهماً وطمساً للحقيقة فمن يرفض الانتفاع من اللغات إلاّ الجاهل الألبم، ولكن إنّ جعل فكرنا وأعماقنا يشعر بالإحساس وبالأصالة شيء أساس، بل ربّما هو بداية حلّ الأزمة اللغوية والانتصار عليها والأخذ بفكرنا، انطلاقاً من ذات كلّ واحد منا أولاً.

إنّ النظر في أعمال السلف واجب، فهم انتصروا بهذه اللغة وسادوا، وما عجزوا عن تبليغ ومقصود، ومع ذلك لا نكون كما كانوا ولن نكون، فهم هم ونحن لسنا هم، ولن نكون كما كانوا، ولذا لنعمل الفكر في ما تركوا، فما كانوا فيه موافقين لفكرنا وواقعنا قبلناه وسررنا به وشكرناهم عليه، وما كانوا غير موافقين نبهنا عليه وعذرناهم. وهنا يأتي دورنا كنخبة مثقفة كان عليها حمل مشعل التنوير في فرز الواقع، وكشف التعمية عن جادة الصواب، وكان على المثقف الجاد والمخلص أن يعي مسؤولياته بالنضال من أجل أصالته، وتعميق الوعي بها، ويزيل عنه كابوس التبعية الفكرية، فالأصالة هي الطريق للتحرر الفكري، وهي باب الثورة على الاستلاب.

وإنّ اللغة العربية أضحت قضية القضايا، بعدما طمس حقيقتها بعض النخبة الذين جعلوها قارباً وسط أمواج متلاطمة، فلا تركوها تستقرّ، ولا أنزلوا حمولة القارب كي يستقرّ، فلم يريحوها، ولم يريحونا، فخلقوا لها الأعداء، فهم يتسلقون أبراجاً وهمية؛ كانت لها انعكاسات سيئة على فكرها وثقافتها وإنتاجها العلمي، فلقد أصبح هؤلاء نتيجة هذا الارتقاء يعتمدون أفكار غيرهم انطلاقاً من المعايير التي صبّت في ذهنهم؛ معايير الثقافات التي سلبتهم، وأصبحوا ينظرون إلى المجتمع من علّ، ويريدون السير كما قيل لهم، لا كما يريده المجتمع، وهذا هو أخطر عدو على اللغة العربية، والذي خلق لنا أزمة الإنسان العربي، وما علينا الآن إلاّ انتظار ساعة الانحطاط، ونحن فيها، فهي ساعة شلل عامّ، وسحابة قاتمة لا ندري متى تزول. وترون حالياً الإحباط ظاهر في الجمود والفراغ، وغياب الإبداع، وعدم

التّضحية، وتقديم التّنازلات باستمرار، وضعف الشّخصيّة أمام الأجنبي، وفقدان النّقة في كلّ مكوثاتنا، وتنازل وسائل إعلامنا... فكم من حاجة قُصيت بتركها.

أيّها المُضحون العاملون: إنّ عقدة اللّغة العربيّة تحلّ بروح التّعاون على تقديم الحلول، حيث يجب جعل الآخرين يحسّون أنّ القضية اللّغوية قضيتهم، وأنّ الفكرة فكرتهم، وإذا أردتم أن يسرّ النّاس بكم، فتكلّموا في ما يسرّهم، وإذا لم تحاولوا أن تفعلوا شيئاً مهماً قد أنقذتموه، فإنّكم لا تتقدّمون أبداً، وعليكم كذلك ألا تخلقوا الأعداء، فاحترموا رأي الشّخص الآخر، ولا تقولوا لأحد إنّك مخطئ، وابدؤوا بالثناء الطيّب والتّقدير المخلص، فالأفضل أن تصلوا متقدّمين بساعات، بدل أن تتأخّروا بدقيقة، وهذا هو المثل الذي يبدأ من حماة العربيّة، وعليكم:

1- التمسك بالعادات والتقاليد الإيجابية؛

2- عدم الخوف على المصالح؛

3- الاقتناع بالمشروع العامل عليه؛

4- وضوح صورة البديل؛

5- البعد عن الاستساح؛

6- عدم تصوّر الفشل.

ومع كلّ هذا فإنّ التفاؤل باب الانتصار، لأنّ الهزيمة أراها مؤقتة، فكلّ هزيمة تخلق لنا فرص النّجاح، كما أنّ النّجاح لا يُقاس بالموقع الذي يتبوّؤه الرّجل في حياته، بقدر ما يُقاس بالصّعاب التي يتغلّب عليها، وعلينا أن نتفاعل ونقاوم، مقاومة من أجل البقاء، فما لم تحصل عليه من دون جهد أو ثمن ليس له قيمة، فنقدّم اقتراحات مهذّبة ولا نصدر الأوامر. فنكثر من القراءة حيث تكسبنا الحكمة، وعلينا دائماً أن نضع في الاعتبار تلك المقولات النّفائليّة النّاصحة المربية في أنفسنا النّقة:

فليتك تحلو والحياة مريرة	وليتك ترضى والأنام غضاب
إذا صحّ الودّ منك فالكلّ هين	وكلّ الذي فوق التّراب تراب
وليت الذي بيني وبينك عامر	وبيني وبين العالمين خراب

وأنصح الطلاب بما يلي: إنَّ اللغة العربيَّة تتطلَّب منكم الاجتهاد والعمل والتَّضحية والتَّخطيط وامتلاك المشاريع، وترجيح الأفضل في كلِّ الخيارات والتَّعامل مع المسألة اللُّغوية بفقه مراعاة الضَّغوطات، فلا يجب أن تحصل المجادلات والمجاملات، وأنَّ أفضل السبل لكسب الجدل هو تجنُّبه، والبحث عن البديل الأفضل، والبديل الأفضل هو الرُّجوع إلى الأصالة الواعيَّة؛ الأصالة التي تضمن هامش الحركة داخل الثَّوابت المجتمعيَّة، والتصديُّ للحوادث اللُّغويَّة بطلب الإِسناد وضبط النَّفس، وتجنُّب الانهزام وخلق الأعداء.

أيُّها الطلاب: عليكم أن تظمحو؛ فالطموح كنز لا يفنى، كما أنَّ العطاء يساوي الأخذ، فمن تَقَنَّم بأنفسكم يبدأ النَّجاح، ولا تعيروا للفشل اعتباراً؛ فهو مجرد حدث عابر، فاملؤوا أنفسكم بالإيمان والعمل، واكتشفوا مواهبكم، واستفيدوا منها، وابدلوا الجهد فهو باب النَّجاح، وكونوا أصحاب قرار:

لا تحسبن المجد تماًراً أنت آكله لن تبلغ المجد حتى تعلق الصِّبراً
ومع كلِّ هذا الطَّفح والطموح، فإنَّ تدخُّل القرار السياسي يفرض نفسه في زمن العولمة الجارف لكلِّ الهويَّات، والإنسان مجبول على حبِّ الاستطلاع. ولقد بدأت الأمور تتفلت من عقالها، كان على من يُهمُّه الأمر أن يعلن القرار السياسي لوضع الأمور في نصابها، وهذا كي لا نخرج من دائرة الجغرافيا، كما أخرجونا من دائرة التَّاريخ والحضارة.

— عرض الموضوع: ماذا أقول في موضوع (الأمن اللُّغوي) الذي كثر الحديث فيه منذ استفحال ظاهرة العولمة، وما تعرفه الهويَّات الوطنيَّة والأصالة من تراجع والشُّكوك التي تلحق اللُّغات الوطنيَّة؛ على أنَّها في طريق الانقراض والسيطرة/ الهيمنة الثقافيَّة التي تتنامى بفعل لغات المستعمر القديم والحديث واندفاع المواطنين لتعليم أبنائهم اللُّغات الأجنبيَّة؛ توهُّما منهم أنَّها سبيل اللِّحاق بالركب، والعمي الحضاري الذي غشي بعض النخبة الذين لا يصدرون ولا يفتون إلاَّ من اللُّغات الأجنبيَّة، أليس هذا غزواً ثقافياً بقناع آخر؟ وحيث الغزو الثقافيَّ

والفكريّ هو أن تُزاحم اللّغاتُ الأجنبية لغةَ البلد أو تُجاريها بالاهتمام باللّهجات، أو الدعوة إلى البحث عن لغة مفقودة باسم إحياء المحليات. وإنّ استفحال اللّغات الأجنبية -في أوطاننا- هي سيطرة ثقافية جديدة؛ بمعنى إجبار الأُمّة العربيّة أن تفكّر كما تفكّر أُمّة اللّغة الأجنبية، وكلّ هذا قلب الأوضاع لغير صالح اللّغات الوطنيّة، ومنها اللّغة العربيّة عبر بلدانها، وحيث استعمالها في بعض البلاد الإسلاميّة، ويؤسف له أنّ مصيرها مجهول إذا لم يقع التّقويم والتّغيير. ومن هنا يجب الإقرار بواقع مرّ وهو اللامبالاة السائدة لدى عرب اليوم والتي لا مثيل لها في تاريخ العرب والعربيّة، لا مبالاة خلقت أزمة علاقة الأُمّة العربيّة بالعربيّة حيث أصبحنا أمام أزمة سوء تقدير للغة العربيّة دون معرفة أسبابها، ودون إبداء مقاومة التّغيير، وردّ الأمور إلى نصابها، فأين التّغيير والمقاومة يا عرب اليوم؟! وإنّا لغافلون عن هذه الأمور التي قد تودّي إلى تدهور مكوّنات الثقافة العربيّة وبالتالي انحطاط أحوال الأُمّة العربيّة، وهي في الحقيقة منحطّة، ولكن كيف السبيل للحاق وردم الهوة التي تفصلنا عن الأمم التي سبقتنا، أليس هذا علامة من علامات التّخلف، أليس فينا رجلٌ رشيدٌ يقول: أفيقوا واعملوا على تغيير هذا الواقع الذي لا يجدي شيئاً، بل هو تخلف مقنّع مرحلي؛ يعمل على فقد الثّقة في حضارتنا كاملة "... لكن ما نعرفه أنّ واحدة من علامات تخلف الأمم هي ضعف ثقتّها بنفسها إلى حدّ لا تعود تنتبّه فيه لقيمة مقوماتها الحضاريّة، وأكثر وأسرع علامات عدم الثّقة تظهر في اللّغة كما يبدو، ومن المؤسف - والمستهجى في آن - أنّ دراسات النّحو العربيّ في عصرنا الحالي -على سبيل المثال- لم تكن لتلقّ الاهتمام والالتفات لولا ما وصلت إليه الدراسات الغربيّة الأوروبيّة، التي بيّنت أهمية كنوز العربيّة¹. وإنّه يجب العلم بأنّ اللّغة ليست أداة اتّصال، بل هي أداة تواصل تنطوي على قدر كبير من القيم الاجتماعيّة والتّصرّفات والأقوال التي نعبر بها عن مشاعرنا؛ حيث نعطي ونأخذ، نرسل ونستقبل، وبذلك يحدث التّفاعل المجتمعيّ، وتلك من أظهر

تجليات اللغة، وهذا لا يتحقق إلا في اللغة الوطنية/ اللغة الأمّ ولاحظوا معي هذه الترسّيمة:

- اللغة الأمّ = الفرد + المجتمع = الانسجام الجمعيّ
- اللغة الأجنبية = الفرد + النخبة = الطبقة
- اللغة الأمّ = تحقيق مصالح المجتمع = ترابط اجتماعيّ
- اللغة الأجنبية = تحقيق مصالح الأفراد = ترابط فنويّ
- اللغة الأمّ = تحقيق العدالة الاجتماعية = سلوك واقعيّ
- اللغة الأجنبية = تحقيق الفئويّة = الحؤول بين الحقّ وأصحاب الحقّ.

وأمام ما يتهدّدنا من مخاطر هل سينهض باحثون بمشروع الرقيّ باللغة العربيّة لتجديد الخلف على استيعاب جهود السلف؟ وهل ستنتفّر نخبة مؤمنة من رواحل الباحثين لينبروا الدروب لقومهم لعلّهم يستفيقون؟ وإنّه إذا صحّ الفهم صحّ العمل وإذا صحّ العمل تغيّر الحال، وعاد الأمر إلى مجراه. وإنّ انشغال بعض الباحثين بهذا الأمر هو انشغال بالذي صلح، فيصلح العالم العربي كلّّه، والخير في أمة الإسلام وناطقِي العربيّة في كلّ الأكوان، وما على الله بعزّيز. ولذا يستدعي الوضع المزريّ تقويماً استعجالياً؛ ليحصل التّحصين والتّمنّع من المخاطر القادمة، وهي أشدّ خطورة في جانبها النّفسيّ؛ حيث ستأتي على إحباط كلّيّ؛ تجعل الفرد لا يثق في لغته، بل يعمل بشكل آلي على نشدان لغات أخرى بغية السّير في منوال المعاصرة؛ كي لا يُلقّب بالمتخلف. ومن هنا فأرى ضرورة التّصدّي علمياً لهذه المخاطر بما يلي:

أولاً: ضرورة التّقويم: يبدأ تقويم استعجاليّ للمخاطر الهويّاتيّة والانسجاميّة المجتمعيّة بأضعف الإيمان؛ برفع الشكوى والآهات التي جاشت بها أعماقي ألماناً وحرزناً؛ مصاحبين ببلوى وأسى، وهذا لتسامحنا في الهويّة اللغويّة التي وطّنا بها أنفسنا مكرهين، وسكتنا عن الظلم مُرغمين؛ فكأنّنا مغلوبون على أمورنا؛ لأنّ بعضنا سعد ويسعد بهذا البلاء، فترانا بين مدّ وجزرٍ، مُقبلين ومُدبرين، قابلين

ورافضين، وأصبحنا في موقع المغلوبين لا الغالبين، فماذا يقول الإنسان المغلوب والذي يحسّ اغتراباً لغوياً في وطنه، فما كان عليه إلا أن يجيشَ بخاطره، ويرفعَ الشكوى ويصدرَ الألم، ويطلبَ الهداية للذين زاعوا، ولن ييزع العلم بما أرادوا، ولا أملك إلا الدّعاء وأومن بأنّه السّلاح الفتاك الذي يُستجاب له وقت الشّدّة، وقد أبان الرّسول أهميته في حديثه "ما على الأرض مسلم يدعو الله بدعوة إلا آتاه الله إياها أو صرف عنه من سوء مثلهما ما لم يدعه بائث أو قطيعة رحم. فقال رجل من القوم إذا نُكثِرُ، قال الله أكثرُوا. رواه الترمذي. أدعو وأشكو، ولكن هيهات فلمن تُرفع الشكوى؟ فأه من زمن انقلب فيه القلمون (رأس البرنوس) إلى الأرجل وتداعى علينا بعضُ الإخوان والأصدقاء؛ فرحين بما آتاهم التّغيير، من النّيش في الأصالة وقالوا: الحمد لله، فلقد تحرّرتنا لغوياً من سلطة العربية. فأَيّ كلام يُقال! وأيّ أرض تسعهم، اتّحرّروا من سلطة العربية؛ وهي لغة القرآن الكريم؛ اللّغة الفضلى التي اختارها الله لكلامه! أليس مثل هذا الكلام/ التحرّر هو الذي يؤصّل لشرعية الغاب! وأفطعُ العنف سلبُ الحقوق اللّغوية، أو القول بما لا يُقال في القضايا المشتركة التي لا يفصل فيها إلاّ الشعب. ألم نقرأ من يقول: راقبْ أفكارك لأنّها سوف تُصبح أفعالاً، وراقبْ أفعالك لأنّها سوف تُصبح عادات، وراقبْ عاداتك لأنّها سوف تُصبح طباعاً، وراقبْ طباعك لأنّها سوف تُصبح مصيرك. ألّهذا الحدّ نتعامى عن الحقيقة ونقلب الموازين دون وازع وضمير، فكيف الحال إذا انتهى السّلطان والمال إلى صاحب هذا القول الذي قيل، وهو فيه غير مصيب، ونقول له: وهل قامت دولة في العالم دون لغة البلد، فإن قامت، فهل حصلت لها قائمة بما قامت، وهل هي في قائمة الدول التي هي في قائمة القماقم، فأعدّ حسابك أيّها القاتل، فلا يمكن قيام دولة عربية دون لغة عربية يا بشر!

أرفع صوتي تعبيراً عن بلوأيّ لما ألمّ بيّ من أخوأيّ، وكلّ ساكت عن الحقّ شريك بلوأيّ، وشيطان دنياي وأخراي، فهذه شكواي أبثّها تعبيراً عمّا يعلّق في النّفس من أدران، وقاسمُها التّعبير عمّا في نفوسنا من أحزان؛ لما وصلنا إليه من

التَّيْهَان، رَبَّاهُ لَقَدْ مَسَّنَا الضَّرَّ فَهَلْ مِنْ حَنَانٍ؟ أَفَيقُوا يَا عَرَبَ تَيْطَوَانَ وَوَهْرَانَ
وَلَبْنَانَ، وَكُلَّ مَنْ يَسْكُنُ فِي عَجْمَانَ إِلَى أُمِّ دَرْمَانَ، وَحَتَّى عَمَّانَ، وَمَنْ جَاوَرَهُمْ فِي
أَرْضِ كَنْعَانَ، وَإِلَى سُلْطَنَةِ عُمَانَ، مَرُوراً بِبِلَادِ الْعُرْبِيَّانِ دُونَ أَنْ نَنْسِيَ الْيَمْنَ وَبِلَادَ
الْقَيْرَوَانَ، وَمَحَجَّ الطَّلَابِ فِي أَسْوَانَ، وَإِلَى كَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ فِي بِلَادِ أَدْرِيْبِيْجَانَ
وَبَاكِسْتَانَ وَبِلَادِ التَّرْكَمَانَ، فَحَنَنْ سِوَاءٍ فِي التَّيْهَانِ، وَعَلَى امْتِدَادِ الْمَكَانِ فِي كُلِّ
الْأَزْمَانِ، فَأَنَا رَافِعُ نَدَائِي، هَلْ مِنْ يُخَلِّصُنَا مِنَ الْأَدْرَانِ.

أَرْفَعُ شِكَاوِيَّ الْجَامِعَةِ، وَإِنِّي لِأَسْمَعَ أُمُوجَهَا تَرْتَفِعُ وَفَقَ مُؤَشِّرُ الْبُلُوِي؛ رَافِضَةً
التَّسَامُحَ فِي الْأَصَالَةِ، وَتَرَى أَنَّ رَافِضَ الْأَصَالَةِ نَاشِرُ الرُّعْبِ وَالْخَوْفِ لَا مُحَالَةَ
وَالْكَلِمَةُ الْمَرْعَبَةُ مَوْتٌ، كَمَا الْفِعْلُ الْمَرْعَبُ مَوْتٌ، وَأَشْتَكِي وَجُمُوعَ النَّاسِ يَشْتَكُونَ
وَهَذِهِ هِيَ حَالُ الْإِنْسَانِ مَعَ لُغَتِهِ، فَلَيْسَ مُتَسَامِحاً فِي مَسْخِهَا، وَلَا يَمْلِكُ التَّغْيِيرَ أحياناً
إِلَّا بِالْكَلِمَةِ وَالشَّكْوَى، وَكَذَلِكَ ابْتَدَأْتُ بِالشَّكْوَى؛ اقْتِدَاءً بِالْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ اشْتَكَوْا وَالْأُئِمَّةُ
يَشْتَكُونَ، وَالْعُلَمَاءُ يَشْتَكُونَ، وَالْأَوْصِيَاءُ يَشْتَكُونَ، وَجُمُوعُ النَّاسِ يَشْتَكُونَ فَالرَّاعِي
وَالرَّعِيَّةُ مِنْ حَيْثُ الشَّكْوَى سَيَّانٌ، وَمَنْ حَيْثُ الْمُؤَدَّى شَتَّانٌ، وَلَكِنْ الْحِسَابُ غَيْرُ
سَيَّانٍ؛ فَالنَّبِيُّ يَعْقُوبُ يَشْكُو لِإِفْتِقَادِ وَلَدِهِ يُوسُفَ، وَيَخَاطِبُ أَوْلَادَهُ: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو
بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ يُوسُفُ: 86. فَأَنَا مِنْ هَذَا
الصَّنْفِ الَّذِي يَشْتَكِي، وَلَكِنَّهُ يَعْمَلُ وَيَطْمَحُ فِي التَّغْيِيرِ، وَلَا أُرِيدُ الْإِحْتِقَارَ
وَالْإِغْتِرَابَ وَلَا الْإِحْتِرَابَ، فِي مَوْضُوعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ/ اللُّغَةِ الْوَطْنِيَّةِ/ اللُّغَةِ الْأُمِّ
هَذَا الْمَوْضُوعِ الَّذِي أَطَبَقْتُ عَلَيْهِ الْأَرْدَافَ، وَوَضَعْتُهُ فِي غَيْرِ أَمَاكِنِهِ؛ حَيْثُ الْكَلَامُ
مَزْدُوجٌ بَيْنَ الْخُطَابِ وَالْمُمَارَسَةِ، فَلَمْ تُكْبَحْ فِيهِ جَمَاحُ الْفُضُولِ بَيْنَ اسْتِعْمَالِ اللُّغَةِ
وَاحْتِرَامِ الْحَقُوقِ اللُّغَوِيَّةِ لِلُّغَةِ الْأُمِّ، وَبَيْنَ إِرْضَاءِ الْفُضُولِ الذِّهْنِيِّ عِلْمِيّاً وَتَفَتُّحاً
وَتَرْقِيَةً لِلُّغَةِ الْوَطْنِيَّةِ وَاجِبِ مَقْدَسٍ، وَدُونَ الْعَبَثِ بِالْقِيَمِ؛ فَالْأَخْلَاقُ قِيَمٌ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ
تَحُولَ بَيْنَ اسْتِعْمَالِ اللُّغَاتِ، وَبَيْنَ الْحَقِّ الْمَعْلِيِّ لِلْعَرَبِيَّةِ أَيْ حَوَائِلَ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ
يُؤَدِّيَ ذَلِكَ إِلَى مَجَازِفَاتٍ وَمَنَاوِلَاتٍ تَعُودُ بِنَا إِلَى بَدَايَاتِ الْإِنْطِلَاقِ.

ثانياً: **حفظ الحقوق اللغوية:** ويمكن أن أذكر في هذه النقطة بالحقوق اللغوية للطفل؛ لأن الهوية اللغوية تتشكل في مراحلها الأولى لدى الطفل؛ حيث تبنى بالفعل والقوة، وهنا نجد ضرورة تدخل الأسرة في نمو لغته، وينصح الباحثون أن تربية الأطفال في المراحل الست الأولى يُفضل أن تكون من الأم البيولوجية، ومن تلاعي لغة الأب، حيث يُكسبان طفلهما لغتهما أفضل وأقوى من لغة المربية، وخاصة إذا كانت المربية من لسان أجنبي، واللغة إذا ما اضمحلت من ألسنة الصغار؛ فإنها لن تقوم لها قائمة في المستقبل، بل اقرأ عليها السلام. ويقول ستيفن بنكر "إن اللغات تنتشر عن طريق الأطفال الذين يتعلمونها، وحين يرى اللسانيون أن لغة ما لا يتكلمها إلا البالغون، فإنهم يعلمون أن هذه اللغة في سبيلها إلى الانقراض"². إن اللغة حبل يشد الأفراد في ما بينهم، وثقافة كل أمة كامنة في لغتها وفي إبداعاتها ومعاجمها "ومن خلال اللغة لأي مجتمع يمكن تحليل رؤية هؤلاء الناس للواقع الذي يعيشونه وانطباعاتهم وتلقيهم للأحداث التي يمرّون بها"³. ومع هذا فإن مراقبة مؤثرات لغة الطفل من قبل الوالدين جدّ هامة، وهذه المؤثرات تعمل على تقديس لغته، كما يمكن أن تعمل على احتقارها، وهذا حسب تلك المؤثرات، ولذا فمراقبة التلفاز والحاسوب، واستعمال اللغات الأجنبية ولغة العمالة الأجنبية، ولغة المربيات الأجنبيات، ولغة رياض الأطفال... كلّها لا تعمل على تجسيد الصواب، بل تعمل على تعلّق الخطأ، وذلك باب من أبواب عولمة لغة الطفل في وقتنا المعاصر، وهذا إن لم يقع التوجيه والمراقبة، فهل حصّنا رجل المستقبل من هذه المؤثرات "ومن منطلق هذه الحقيقة، يشكّل الأطفال في عصر العولمة المنطقة الأكثر حساسية وخطورة في ما ينطلق بالتأثيرات الثقافية؛ لأنّ الأطفال في هذه المرحلة أكثر الشرائح الاجتماعية تعرّضاً لوسائل الثقافة والميديا الحديثة التي تفرضها العولمة الزاحفة. فعقول الأطفال وأنظمة إدراكهم تشكّل المنطقة الاستراتيجية التي تقع تحت مطارق ثقافة العولمة الساعية إلى تذويب الثقافة العربية وهدم مكوناتها. وهذه العولمة الثقافية تستهدف عقول الأطفال ومداركهم وثقافتهم، وتعمل على تذويب

القيم وتدمير الأسس الإنسانية للوجود الثقافي للطفل العربي. ومن هنا يتعين على العرب في مواجهتهم الحضارية والثقافية أن ينطلقوا في صراعهم الحضاري من المنطقة الأكثر أهمية واستراتيجية وخطورة، وهي ثقافة الأطفال كمنطلق لحماية الهوية والحضارة والثقافة⁴. وهذا الفعل يشترك فيه الوالد والمعلم وما على مؤسسات الدول فعله؟ على مؤسسات الدولة بناء الطفل عقلياً بإعداد استراتيجية خاصة بزمان العولمة؛ حيث تعمل على تربيته على حبّ اللغة العربية، وتعزيز الإحساس بها، وتأسيس التربية على حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية والحوار وبتّ روح النقد وقبول الرأي المخالف، والمبادلة في العطاء والإنتاج، والإيمان بقيم التغيير وبناء العقل المنفتح، وهذا كلّه يستدعي من المؤسسات وضع خطة شاملة على المدى البعيد؛ تعمل على تربية شمولية بتأصيل ثقافته الحقيقية التي تعتمد على صقل شخصيته وتمكينها من منهجية البحث العلميّ تحت قيم الاحترام المتبادل القائم على الاختلاف.

وهكذا باعتبار الطفل إنساناً يحتاج إلى رعاية من جميع جوانبها، فمن حقوقه أن يدرّس لغته، ويتشبع بها في سنواته الأولى بشكل طبيعيّ؛ وهي من مستلزمات الأفراد/ الأسر/ الدول في تعليم الطفل لغته لدرجة الكفاية قبل تعليمه اللغات الأجنبية، ومن حقوقه كذلك أن يكرّم بالبنية القاعدية للغته محادثة وكتابة وعداً وهذا ما تسعى البلدان المتقدّمة تحقيقه في منظوماتها التربوية، دون المرور على تلك المدونات التي تحصّته من الاغتراب اللغويّ الذي يجب أن توفرها الدولة وهي كثيرة جداً. وإذا ذكرتُ هذا؛ يعني أنّ الدولة الوطنية ملزمة بتعليم اللغة الوطنية/ اللغة الأمّ، وتكون عينها ساهرة على ما يدرّس في المدارس الخاصة؛ تلك المدارس التي لا تحفل بتدريس اللغة الأمّ، وبعض المدارس تضرب عرض الحائط بمدونة دفتر المهام؛ ومن حقّ الطّفل أن يتحدّث بلغة يراها أو يريدّها أهله، وهذا ما لم يكن في الحسبان بأنّ من حقوق الطّفل علينا أن نعلّمه أولاً لغته (اللغة الأمّ) في المقام الأول، ومن ثمّ نطلق له حرية الاختيار في اللغات الأجنبية، وهذا هو

الصّواب، دون تجاهل اللّغة الأمّ التي هي فوق كلّ اعتبار. كما أرى في هذا النّقطة ضرورة تجسيد الآتي:

- 1- إعداد الطفل بلغته وفي لغته؛
 - 2- إعداده سيكولوجياً وعقلياً وأخلاقياً؛
 - 3- إعداده لمواجهة العولمة المتوحشة؛
 - 4- إعداده لمواجهة التقنيات وكيفية الاستفادة منها؛
 - 5- تحصينه من الاستلاب الثقافي ومن غزو الصور؛
 - 6- توجيهه وجهة نفعية في استعمال الحاسوب.
- وعوداً على بدء، فأقول: إذ ابتدأتُ عملي هذا (في الأمن اللّغوي) بهذه الصرخة الشّاكية وبالأمّ ذي الزفرات الناهيات؛ فبغرض التّقويم والتّصحيح وردّ الأمور إلى الصّواب، والسّير قدماً في تحقيق التّجانس الاجتماعيّ الذي لا يحصل إلّا باللّغة الرسميّة الأحاد، وما من أمة طلع فيها الفساد إلّا وراءها تعدّد الألسنة والأعياد، ولا يحصل الأمن في ظلّ الاعتداء على اللسان الوطنيّ فهو من الحقوق التي حفظها الشّرع وحقوق الإنسان المعاصرة، وكلّ اعتداء على الحقّ اللّغوي هو اعتداء على البشر والناطق، كما أنّ كلّ اعتداء تقابله الفوضى، ولا يأتي الأمان تحت وطأة القهر وسلب الحقوق، وبخاصة الحقّ اللّساني الذي يعطي الشخص القوّة والمواطنة فلا تقدّم ولا ازدهار إذا لم تُحترم إرادة الجمهور، وهي إرادة الجماعة والجماعة لا تتفق على ضلال -كما يقال- فالأمن الجسدي يحصل بالأمن الفكريّ فهناك متلازمات كان عليها أن تحصل في سنن الطبيعة، فلا تغيير لسنة الله، فلم لا نريح الوقت ونسير ونستريح، وكما يقول الباحث نضير الخزرجي: "هناك ملازمة حقيقية فعليّة بين الأمن والرّفاه، فلا رفاه اقتصاديّ بوجود الفوضى، ولا رفاه اجتماعيّ بغياب الأمن، ولا نشأة طبيعيّة مع حضور أدوات الرعب، فالحياة لا تسمى حياة إن لم يصاحبها الأمن؛ كالظلّ من الإنسان، فهي اسم على مسمّى، فإن غاب الأمنُ أصبحت الحياة جحيماً لا تطاق، وإن عاثّ الفاسدُ في بلد قال الفقر أنا

عزيبك، وقال الكفر خذني معك، وقال القهر أنا حليفك، وقال الظلم أنا خليلك وقالت الفوضى أنا شعارك، وقال الخراب أنا دنارك، وقالت الحياة أنا طليقتك بالثلاث". وهكذا نرى بأنّ الأمن في الحياة كالروح في الإنسان، وإن عاش المرء تحت وطأة القهر والإرهاب عاش ميّت الروح، إلّا أن ينتشل نفسه من مقبرة الحياة؛ بالوقوف أمام جحافل الرعب بعزم ثابت، ويقول لهم: أنا الأصالة، أنا فعل الأجداد، أنا الهوية، لا تحاولوا تهجيرني من بلدي، بل اعملوا على تجسيد أمانة لفعل شهداء الوطن العربي.

وإذا وقع التركيز في هذه النقطة على مسألة الأمن في الحياة بصفة عامة فالأمن يحصل عن طريق حفظ الحقوق، وهذا ما تتغنّى به الأمم نظراً لما يحصل بلغاتها من آداب على مستوى عالٍ من الرفعة والرقي، كاللغة الفارسيّة والإنكليزيّة والفرنسيّة، ولكن اللغة العربيّة لم يحصل لها هذه الرفعة في الوقت المعاصر، رغم أنّها انمازت عن بقية لغات الأرض؛ بأنها لغة ثقافة وسلوك؛ فضلاً عما تقدّمه من أدب عربيّ متميز، فالذي يدرس اللغة الإنكليزيّة من غير الناطقين بها إنّما يطّلع على أدبها وقواعدها؛ فيتمكّن من التحدّث بها أو تؤهّله لترجمة النصوص من وإلى اللغة الأمّ، لكن الذي يدرس اللغة العربيّة يطّلع على معلومات أوسع تفوق دائرة اللغة المجرّدة، فكلّ قاعدة لغوية لها استشهاداتها، أي أن الدارس للغة العربيّة إنّما في واقع الحال يتنزّه في بساتين الثقافة والأخلاق والسلوكيات والسجايا الطيّبة على غرار قول نضير الخزرجي، والذي يواصل الحديث في قضايا الاحتكاك والممارسة اللغوية التي تعطي لنا الصورة الحقيقية للواقع الاستعمالي للغة العربيّة التي لها الخصوصيات فيقول: "ولاشك أنّ التأثير سيكون أكبر لو أنّ الدارس للغة العربيّة مارس ما تعلّمه في الوسط العربيّ، حينئذ سيكون على احتكاك مباشر بالعربية أدباً وآداباً، تعلّماً وممارسة، ولذلك تحرص الدوائر الدبلوماسية الغربيّة على سبيل المثال إيفاد موظفيها إلى بعض الدّول العربيّة والسكن فيها، ليس لتعلّم اللغة العربيّة تجرّداً، بل الاطلاع على سلوكيات المجتمع وثقافته ومثله، وليس

بخافٍ على أحد أن بعض الدول الغربية مثل أمريكا وبريطانيا استوظفت مهاجرين عرب في دورات لتعلّم اللّغة العربية لموظفيها ودبلوماسيها، ولاسيّما بعد حوادث تفجيرات 11 سبتمبر 2001م وحرب الخليج عام 2003م، واشترط المسؤولون على المهاجرين أو المتجنّسين التحدّث باللّغة المحليّة وليست العربية الفصحى والتصرّف مع أمثالهم من المدينة الواحدة أو البلد الواحد بسلوكيات تلك المدينة لا بسلوكيات بلد المهجر؛ لأنّ الغاية من الدورات التّعليمية هي الاطلاع على ثقافة وسلوكيات المجتمعات التي ورد منها المهاجر العربيّ، وبتعبير آخر إنّ هذه البلدان هيئت عندها مجتمعات عربية مصغّرة (كانتونات) أدخلت فيها كادرها ليتعلّم العربية لغةً وأدباً وثقافةً وسلوكاً بدلا من أن ترسلهم للتعلّم في دولة عربية لإدراكهم أنّ اللّغة العربية ليست لغة تحدّث فحسب. ولهذا فلا يستغرب المرء عندما يُشاهد سفير هذه الدولة الغربية أو تلك يتحدّث بلغة ولهجة أهل البلد، أو أنّ المتحدّث باسم هذه الدولة الغربية أو تلك يجيد النّطق بسلاسة دون تلكؤ. وهكذا نرى كيف تهتمّ الأمم الأجنبية باللّغة العربية، وكيف تنزلها المنزلة التي تفهم بها سلوك المجتمعات العربية، وتتنظر إلى القيمة العلميّة والحمولة التّقافية التي تكتنّزها ونحن عنها غائبون منكرون، فهل يتعظّمثونا في الدّول الأجنبيّة أو في الهيئات الأمميّة أنّ حديثهم باللّغات الأجنبيّة معرّة ومذلّة، فهل نتعظّم من فعل الأعداء؟ وهل يمكن أن تحصل لنا الصّحوة اللّغوية التي نصحّح فيها أوضاعنا؟

وإنّ خوفي على وضعنا اللّغويّ دفعني لتوظيف مصطلحات **الخوف** لجعل أولي الأمر ينتبهون لخطورة عدم التّجانس اللّغويّ الوطنيّ القادم، فإن لم تتحكّمه الضوابط والقوانين، فهو قنبلة موقوتة ضاغطة؛ سوف تفجّر الصّمت المخيم على الحياة اللّغوية والتّقافية والفكرية، فما أقسأك أيّها الخوف، فهل من رجاء، وما أصعبك أيّها الفرع، فهل من أمان، وما أمرك أيّتها الخشية، فهل من طمأنينة وما أظلمك أيّها الوجع الذي لا تختلف عن الهول، وليتك تبقى بعيداً عنا أيّها الفرع

وأستعينك أيها الرّوع فقد سبقك الرّعب، فكفى الذّعر والرّهبة، فنحن ننشد
الاطمئنان استقراراً واستمراراً.

وإنّا لنعلم علم اليقين بأنّ الدولة الإسلاميّة في عصورها الأولى سادت
واستأسدت؛ لأنّها عمّمت الأمن اللّغويّ بسُلطة العلم الذي وُهب للعربيّة، حيث
وَقَعَت الحكمة على لسان العرب بالأصالة اكتساباً، وبالاستعراب تعلّماً وقناعة
فكانت العصبيّة العربيّة مفتاح الحضارة؛ كما كان الأمن اللّغويّ حضارة وبناءً
وتعميراً، وكان الأمان أساس الملك، عدلت فأمنت فنمت... ومن الأمان أمانة وأمن
ومعناه الاطمئنان، ومبالغته أمان: رجل صوّام... حتى قالوا: آمن من حمام مكة.
وقال عزّ من قائل: ﴿وضرب لنا مثلاً قريةً كانت أمانةً مطمئنةً يأتيها رزقها رغداً
من كلّ مكان﴾ النحل 112. ﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغمّ أمانةً
نعاساً﴾ آل عمران 154، فاللغة أمانة؛ فإذا ضيّعت الأمانة فانتظر الساعة.

وإنّ الأمن اللّغويّ يعني قوّة القانون التي في يدّ السلطة لفرض ما جاء في
الدستور؛ من الحماية اللّغوية التي تعدّ بالنسبة للمواطن حمايةً هويّاتية، فيشعر
بالأمان عندما يسمع لغته يتلاعى بها في كلّ موقع، بل عندما يسمعها على أفواه
مسؤوليه، وهناك يحسّ بالقيمة المضافة التي تعطيها اللّغة الوطنيّة للفرد والانسجام
الجمعيّ للسكان. وهل يتحقّق الانسجام الجمعيّ إذا وقع التسامح اللّغويّ لدرجة
التسيّب، فأين موقعنا من هذه المحدّدات للدّول المتجانسة، وغير المتجانسة في
ترسيمة (كارول إيستمان)⁵:

دول متجانسة لغوياً (متقدّمة)	دول غير متجانسة لغوياً (متخلّفة)
مناطق صغيرة	مناطق واسعة
كثافة سكانيّة عالية	مجتمعات زراعيّة
مجتمعات صناعيّة	درجة قليلة من التّمدن والتّحضّر
متحضّرة وتمدّنية جداً	غير متطوّرة اقتصادياً
متطوّرة اقتصادياً	معدّل الدخل الفردي والقومي قليل

كثرة عدد منسوبي الدراسات العليا	قلّة عدد منسوبي الدراسات العليا
التّجانس الدينيّ	عدم التّجانس الدينيّ
مستقلة سياسياً	مستقلة سياسياً حديثاً
نمت وتطوّرت واستقرّت	لم تكتمل نمواً وتطوّراً
الاستقلال الدستوريّ	نظام تسلّطي
القيادة الجماعيّة	القيادة الفرديّة

وإذا وقع الاستدلال بمقولة إيستمان، نجد أنفسنا في الخانة الثّانية؛ يعني أنّ مستقبلنا مجهول، ومصيرنا سوف تحمله الرياح إذا لم يقع الاستدراك، فهل يمكن أن يقع الاستدراك؟

افتراضياً يمكن أن يقع الاستدراك بالتّخطيط اللّغويّ؛ يعني دراسة علاقة اللّغة بالمجتمع، ومدى تأثر كلّ منهما بالآخر، وتعامل الفرد مع اللّغة التي هي إرث الجميع، وكان في منظورنا أن يحصل التّعاون بالعمل على إنجاح مخطّطات التّخطيط اللّغويّ بتطبيقات اللّسانيات، وهذا يحصل عن طريق: الإصلاح اللّغويّ/ التّقييس اللّغويّ/ تحديث المفردات/ وضع المصطلحات/ دخول عالم الحاسوب. ولنا تجارب دول انطلقت من الصفر، وعلى مدى ثلاثِ عَشَريات أصبحت متقدّمة، وهذا بتخطيط مضبوط فقط، من مثل:

- مسح احتياجات الوطن الاستعجاليّة؛
- استقدام الكفاءات الأجنبيّة للإفادة منهم؛
- الاعتماد على اللّغة الوطنيّة؛
- تأسيس الجمعيات العلميّة؛
- إجراء التّجارب الدائمة وتحسينها المتواصل؛
- الاعتماد على الكفاءات الوطنية في التّطبيق؛
- قبول النّقد والتّفعيل داخله بغية التّطوير...

ولا يعني هذا تبني تجربة أو دعامة دولة ناجحة 100 %، لأن لكل بلد خصوصياته، فمراعاة البيئة التي يجري فيها التخطيط أمر ضروري، كما أن مراعاة الفكر العلمي التّغييريّ الذي تطرحه النّخبة العلميّة والسياسيّة أمر أشدّ أهمية، وهذا لا يمكن أن ينجح عن طريق الاستيراد أو الاستنساخ، بل عن طريق الإبداع، والإبداع ألاّ تكون صورة طبق للآخر، ولا يكون بلغة الآخر، كما أن الإبداع لا ينسبك تراثك ولا لغتك. ومن هنا فإننا نرى هذه الدّول التي حصلت فيها الطفرة التكنولوجية كان ذلك بفعل الذات الوطنية التي أبدعت ضمن لغاتها فانفتحت على الخارج انفتاحاً انتقائياً، ولم يُنسها ذلك المحافظة على تراثها ولا على لغتها، بل زادت تمسكاً بمقوّمات الأجداد، وذلك ما أعطاهها الإلهام الإبداع. وهل يمكن أن يحصل عندنا في العالم العربيّ؟

من الصعوبة بمكان أن يحصل هذا عندنا، حيث أبانت التجارب على أن دُولاً عربياً لم تعرف الاستعمار، وأنّ دُولاً عربية أخرى أضحت عُمر استقلالها يقرب للقرن، ولكن الأمور تتراجع باستمرار، ولم تحافظ تلك الدول حتى على مكتسبات القرن التاسع عشر، بينما عُمر الدول النامية غير العربيّة لا يتجاوز الخمسين سنة فحققت النّجاح، والدول العربيّة لم تعرف النّهضة، فالخلل يكمن في الجانب النّفسيّ فنحن لا نريد التّغيير. بالفعل يمكن أن نقول إنّنا لا نريد التّغيير؛ حيث إنّ البحث العلميّ في أوطاننا لم يولّ حقّه، كما أنّ ما هو معمول به لم يقدّم نتائج يمكن التعويل عليها، أو لم يقدّم نتائج يرتاح لها الفكر العربي، فالاستنساخ حالياً أجدى من الإبداع، كما أنّ الفكر الخرافيّ لا يزال يعشعش في أمّاخنا، ونرمي لغتنا بعدم العلميّة، إذ لا مجال للعمل فيها وبها فلا يأتي التّغيير إلّا بلغتنا. وهذا ما أصبح في أذهاننا، فعدمنا العزيمة والتّغيير. ولكن لا نعدم وقوع التّغيير إذا توفّرت شروطه، وهذه الشّروط تحقّقها القيادة السّياسية، إذا وقع اهتمامها بالبحث العلمي وأعطت سلطة العلم أهميّة أكثر ممّا تعطيه للسياسة، وذلك ما يعطي للأمة الأمان ويضمن ازدهارها، فالبحث العلمي أمان، وقوّة الأمة تحصل بتطبيقات العلوم

"السبيل الوحيد للحفاظ على قوّة الأُمّة وضمان رفاه شعبنا باستمرار يكون بفضل نتائج العلم... إنّ الأمم لا تزدهر إلّا بتطبيق العلم... إذا أردنا أن نقيم بلدنا على أساس أمين ونضمن ازدهاره في المستقبل ونجعله في مستوى الأمم المتقدّمة فإنّ أفضل ما نفعله هو زيادة معرفتنا، وعدم إضاعة أيّ وقت في تنمية البحث العلمي⁶". ونرى الأمم التي ارتقت كان بالبحث العلمي، وكان بفضل القيادة السياسية التي جسّدت سلطة الأمن اللّغويّ الذي لا مفرّ منه، يعني لا مفرّ من تعميم لغة البلد، ويعني كلّ هذا أنّ كلّ إبداع يكون ضمن دائرة لغة البلد.

إذاً لا يمكن أن يحصل الإبداع عندنا بغير لغتنا، ولا تحصل التّمتية البشرية بلغة الآخر، فهنا نشير إلى القرار السياسيّ في مجال تعميم اللّغة العربيّة بتمكينها في مختلف المواقع، وما ضاعت الأُمّة إلّا بسبب ضياع كيانها اللّغويّ. لذا كان الأجدر الخروج بقرار إلزاميّ عربيّ من مصدر جامعة الدّول العربيّة في المسألة اللّغويّة لحلّ كلّ الإشكالات، والتي بدورها تُخرج أولادنا من عنق المسألة اللّغوية بأمان فمثله يعدل الأمن المائيّ والغذائيّ.

وإذا وقع التّأكيد على البحث العلميّ بمعنى التّركيز على الأمن اللّغويّ، فماذا أعددنا لهذا الأمن اللّغويّ؟ يجب العلم بأنّ اللغة ليست محايدة، فهي مرآة للتركيبية العقلية لمجتمع ما، فتؤثّر تأثيراً حاسماً في تشكيل عقل المجتمعات التي تستخدمها كما تطبع فكر ناطقيها بطابعها وصفاتها وإيقاعاتها. وإنّ اللّغة محرّض التّفكير ومحرّك الاجتهاد والتّجديد، ووسيلة التّفاهم والإقناع، ومفتاح الإقلاع الحضاريّ ولهذا ما كان يجدر بنا أن ننويه أو ندوب في الشّكوى والشّكاية والتّشاكي، فالعربيّة الآن بحاجة إلى من يخدمها لا من يندب عليها، بحاجة إلى استعمالها وتخليصها من المحنّطين والرافضين كلّ تغيير، فمن مصلحتنا أن يحصل تطویرها، وهذا من مصلحة الدين الإسلاميّ كذلك، فلا يجب أن يلعب المتحرّجون على وتر الدين ويلقون كلّ اجتهاد في العربيّة مساس بالدين فالعربيّة بحاجة إلى تطویر في بناها القاعدية، وفي بعض أصولها. نعم نتمسّك بجذورنا التاريخيّة التي تصلنا بامتدادنا

الجغرافي الطبيعي، ولكن من حقنا أن نقول: نريد العيش وسط الحضارة بمرجعية حديثة؛ فأبأونا عبّدا الطريق، وعلينا استكمالاً وتحسينه، لا البقاء على ما كان دون تجديده مراراً، فالعربية ليست ملكاً لرجال الدين... ولكنّها ملك للذين يتكلّمونها من الأمم والأجيال، وهذا ما تراه مدرسة القياس من أنّ اللّغة العربيّة مقدّسة، لكنّها ملك للناس لا أنّ الناس ملّكها. ومن هنا أقول: إنّ القدسية للغة العربيّة كونها تحمل مرجعية القيم؛ فالقيم القرآنية متعدّدة تحتّ على العدل والإحسان والنّهي عن المنكر والبغي والأمر بالمعروف، فهي قيم وحكم تؤلّف في مجموعها خلق المسلم، وكان الرسول خلقه القرآن، والقيم من الثّوابت. وهذا كلّ يسوّغ لي أن تكون نظرتي صافية إلى المستجدات في نطاق التقيد بالقيم أو الأخلاق، أو قواعد حقوق الإنسان ومنها الحقوق اللّغوية، وهذا مدعاة لدقّ ناقوس الخطر عليها، والدفع بهاجس النهضة إلى الظهور؛ هاجس تطوير العقل العربي الذي أثاره الطهطاوي والكواكبي وعبد الحميد بن باديس، ومولود قاسم... فلا يقبل الآن بحرّاس الماضي على الحاضر، كما لا يجب أن يقع الاهتمام بالكلمات أكثر من المعاني، وبالمعاني أكثر من الأفعال، ولا نبقي نردّد:

ملأنا البرّ حتى ضاق عنّا ونحن البحر نملؤه سفينا

كلام يدعو للهزاء، قاله عمرو بن كلثوم في معلقته الشّهيرة، فلقد اشتهرنا بالعنتریات والتّهویشات والججعة التي لا تخرج الطّحين، فالجنازة كبيرة والمیت فهل نبقي دائماً في ثقافة المبالغة، ولغة التّهويل، نقول ولا نفعل ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون...﴾ الصف 2. إنّها دعوة إلى إعادة النّظر في القواعد الأساسيّة للعربيّة لتصبح أداة فعّالة لتفجير طاقات العقل العربي المحتبسة في هيكل اللّغة المقدّس، إنّها دعوة التّحديث والاهتمام بالفصحى ونحوها، وإنّا لو استبقيناها كذلك فسوف تموت فوق صخور عاتية، حيث الكيتار يلاحق المستجدات، ويرمي بكلّ لغة لا تقبل المتغيّرات، ولذا من واجبنا جميعاً أن ندقّ ناقوس الخطر لما لمستقبلها من تشاؤم، ونعقد من أجلها المؤتمرات، ونخلص في البحث العلمي

لنصل إلى الإنقار اللغوي والتخصّص العلمي بالبعد عن الفكر القبلي وثقافة الأذن والدخول في حضارة اليقين بكلّ إيجابية. حريّ بنا أن نفتح اللّغة العربية، وفتحها يعني حياتها إذا احترمت الأصول، فليس لأحد أن يمنعا أن نضيف إليها لفظاً جديداً أو ندخل فيها أسلوباً معاصراً ما لم يفسد الأصول، ولولا هذا لما نمت اللّغة، وما استطاعت أن تقي بمتطلبات أهلها التي تتجدّد بتتوّع الأزمة.

لا يحتاج العارف إلى حصافة لما يعلم من الخطوة التي أعطاها العرب للغتهم وهذا لحسّهم بالدور الخطير الذي تلعبه في حسم الكثير من المواقف، سواء تعلّق الأمر بسوء توظيفها أو بحسن استثمارها؛ حيث كان الشعر في صميم الحياة العربية يلعب الدور الهام عندما يتكئ على لغة راقية مؤثرة للإقناع أو الإمتاع فتكامل فيه المستوى الجماليّ الإبداعيّ بالمستوى الحجاجي، وكوّنا سلطان اشتغال اللّغة في جنس الشعر الذي كان أرقى فنون القول، فهل هذا متن الضياع، أليس هو من جنس التأسيس، فلو حاولنا أن نجسّد مقولات السلف في هذا الجنس لوجدنا أنفسنا عاجزين ومنبهرين بما قيل أيام الفاقة والنقص، فكيف حالنا أيام الدعة والبتروك؟ ويبدو لي بأنّ كلّ هذا يضعنا في مواجهة حقيقية مع مشاكلنا، ويدفع بنا إلى الحراك لعلنا نجد مكاناً لأنفسنا في كوكب الغد، مع لغتنا التي لا تبخل بالعطاء إذا خُدمت. وهكذا فإنّ العربية في واقعنا اليوم بحاجة إلى تفعيل وتحريك وفق استراتيجية معاصرة، فهي تطلب منّا التحرك للنظر في قضايا خمس مستعجلة وهي:

1- القضية الأولى: المحافظة على اللّغة العربيّة: ما هي السبل للمحافظة على اللّغة العربيّة؟ نضع في الاعتبار بأنّ المحافظة على اللّغة بمثابة المحافظة على الأرض؛ لأنّ اللّغة هي التي تُعطي لك البقعة التي تضع فيها أقدامك، وهي التي تُعطي لك الشّخصية، والمحافظة على الشخصية تكون عن طريق زرع القدوة، فإن يكون الكبار قدوة للصغار، فإذا وقع تمجيدك للغتك أمام أولادك فذلك الذي يكون في تصرفاتهم. ولا تقف المحافظة عند القدوة، بل تتعدّى إلى التمثيل فيها وبها من

حيث الاستعمال والعمل من أجلها، وتكون المحافظة بإجلالها وذود الدخيل عنها فكما يقول هو شي مينه: حافظوا على صفاء لغتكم كما تحافظون على صفاء عيونكم، ولا تستعملوا كلمة أجنبية وأنتم تستطيعون استعمال كلمة محلية من لغتكم. ونفرد في هذه القضية بعض الأمور التي رأيت ضرورة التذكير والتنبية إليها وهي:

لا يمكن أن تقوم دولة عربية بدون لغة عربية، فلم تقم التنمية البشرية في مجتمعات متقدّمة بلغات أجنبية، ويشهد على ذلك الواقع في كوريا، اليابان هنغاريا، المجر، جورجيا، ماليزيا... وقد يحسب البعض أنه يمكن أن تحصل التنمية الاقتصادية باللّغة الأجنبية، فأقول يمكن ذلك ولكن تأملْ معي هذه الشبكة واستخلص وحدك النتيجة:

التّمية البشريّة	التّمية الاقتصاديّة
تحصل باللّغة الأمّ	تحصل باللّغة الأمّ وبغير اللّغة الأمّ
تكافؤ الفرص	الغلبة للرأسمال
تنمية أفقيّة وعموديّة	تنمية عموديّة
يحصل الرّخاء العامّ	يحصل الرّخاء مع الفقر
ينعدم الفقراء	يكون الفقراء
كوريا/ اليابان/ ماليزيا/ المجر/ هنغاريا... نماذج	جنوب إفريقيا/ سنغافورة نماذج
تحصل الصناعة المحلية	طغيان الصناعة الأجنبية وتعدّد رأس المال
انعدام الطبقيّة	وجود الطبقيّة
وسيلة النهوض للشّعوب الفقيرة	وسيلة ازدهار رأس مال الدول الاستعماريّة
يحصل الأمن العامّ	تحصل الاضطرابات

فعلى الشعوب العربية أن تتشد التنمية البشرية التي لا تكون إلا بتحقيق الآتي:

1— الديمقراطية الفعلية تنظيراً وتطبيقاً؛

2— التعليم الإلزامي المجاني الحكومي؛

3— التشديد في فتح المدارس والثانويات والجامعات الخاصة.

وكان من الضرورة التأكيد على مسألة التربية والتعليم فهي أسّ الخروج من التخلف الذي نعيشه الآن في أوطاننا العربية، فلا استثمار إلا في التعليم، فلو أنّ الدول العربية استثمرت في تحسين أداء التعليم باللغة الوطنية، فلا يأتي جيل إلا ويكونون على رأس البحث العلمي في كل بلاد العالم، وتتقدّم كلّ الدول العربية شرط التخلّي عن الهيمنة التي تعود للغات الأجنبية.

2— القضية الثانية: محاربة الغربة اللغوية: بالفعل تعيش العربية غربة لغوية في الاستعمال، وفي عدم تدريس العلوم بها، فكيف لها أن تستعمل أو تمجّد أو تترقّى وقد مُنِعَ عليها الميدان الحيوي؛ ميدان العلوم، ألا يؤدي إلى غربة اللسان فغربة اللسان سوف تعقبها غربة الدين، وإنّ أشدّ أنواع الغربة؛ الغربة اللغوية وهي من غربة الحضارة، ألا تلاحظون الوضع العام كيف أصبح فيه الناطق بالعربية غريباً، وعلماء العربية غرباء، والجهل في تنام وازدياد، والعلوم أفرغت من مضمونها، وجردت من مكنونها، والناس ناكبون عن العلم، متضايقون من أهله فأصبحت العربية في زماننا مهجورة مزهودة فيها، فأنتى لنا تغيير الوضع إذا لم يُخرجها القرار السياسي إلى الاستعمال، وأنتى لنا من تقدّم العربية إذا لم تتلّ المجال، وكيف يكون لها المجال، وقد طفا الكيل في الميزان، بفعل الأجنيبيات التي أخذت المحال. فالغربة باقية بتسويق الأجل، ومن يهّمه الأمر لم يعمل على تغيير الأحوال، ولذا تبقى العربية تعاني الإهمال، فهل يمكن أن نجلي الغربة، وليس لنا بال "فهي تعاني من انصراف المتكلمين العرب إلى اللغات الأجنبية؛ بدعوى أنّها لغات الانفتاح على العالم، وانصراف طائفة أخرى إلى لهجات إقليمية لإحياء ثقافات محلية، وانصراف طائفة ثالثة إلى اللهجة العامية الدارجة بدعوى أنّها لسان

الخطاب الشعبي والتداول اليومي⁷ وهل سيكون التغيير بجرّة قلم أم بطلب الرحمن، ودعوة العرب إلى تغيير الرّهان، ومحاربة الغربة في الأذهان. وفي مسألة الغربة اللّغوية كنت دائماً أسرد نموذج اليهود، وكيف اهتموا بلغتهم؛ فأليعازر بن يهودا تـ 1922م وضع أول معجم عبري في 17 جزءاً وقال: إنّ اللّغة الأمّ (العبرية) لا بدّ أن تكون في اللّسان لا في الورق، وتكون هي اللّغة الوحيدة فقط وقد بدأ إليعازر بتطبيق هذا المبدأ، فكان هو وأسرته لا يتكلّمون إلّا من خلال مفردات ذلك المعجم الذي أخذ أغلب كلماته من العبريّة، بل اقتفى أثر المعاجم اللّغوية العبريّة تصنيفاً وصناعة، وأثر الطبقات العربية الكبرى. والطّريف في الأمر أنّ اليهود لم يحزنوا حزناً شديداً على أيّ حبر من أحبارهم أو سياسيينهم حزنهم على أليعازر لأنّه أعاد لهم لحياتهم عن طريق اللّغة العبريّة، فلقد بكاه اليهود لمدة ثلاثة أيام بكاء حاراً. ويؤدّي بي هذا المقال للعروج على تاريخ ألمانيا التي كانت فيها ثلاث لغات: عليا، وسطي، دنيا. وقد عمل الأخوان غريم Grimm على إيجاد لغة مشتركة وحدّت ألمانيا بشكل جماعيّ، وخلقت الانسجام الجماعيّ، فلما أسقط الألمان جدار برلين أخرجوا ورقة مالية قيمتها 1000 مارك وعلى ظهرها صورة الأخوين غريم. فماذا نستنتج؟ نرى كم للغة الوطنيّة من القيمة الجماعية التي تعمل على توحيد المواطنين، وكم تعطي هذه الشعوب للعلماء واللّسانيين الذين يعملون على الانسجام الجماعيّ من قيمة وطنية وتمجيد ما له مثيل، فلم يضع الألمان صورة بسمارك على العملة رغم أنّه موحد ألمانيا، كما لم يبك اليهود بن غوريون وهو مؤسس دولة اليهود، وما حزنوا عليه حزنهم على إليعازر. كما تذكر لنا كاتب التاريخ بأنّ ألمانيا في سنة 1917م تبرّعت لليهود ببناء معهد زراعيّ في حيفا، ووضعت له مقرّراته باللّغة الألمانيّة، فقام اليهود بثورة عارمة وقالوا: إمّا أن تكون مقرّراته باللّغة العبريّة أو يرّحل المعهد، فنحن لسنا بحاجة إلى معهد يطمس لغتنا. والطّريف الهامّ في المسألة أنّ اليهود يولون العربية كلّ الحفاوة والتقدير لأنّهم يغرفون منها العلوم، وبها عملوا على تطوير لغتهم التي أصبحت لغة

التّدرّيس في كلّ مراحل التّعليم. فلقد مكّنت العبريّة العبريّة من أدوات الإبداع والخلق والعلم، والعبرية الآن هي اللّغة الرسميّة التي يفخر بها اليهود والشّتات على أنّها الضامن الجمعي لمختلف الجاليات اليهوديّة ولن يحصل لهم الانسجام الجمعيّ إلّا بالعبريّة فهي التي تقوّي وجودهم "ويستعمل العبرية حوالي سبعة ملايين ونصف في إسرائيل والشّتات، ولا يزالون يجتهدون من أجل أن تقوّي اللّغة الكيان السّياسي وترفده بما يحتاج إليه؛ ليرتبط بالأرض، على غموض في موطن النشأة اللّغوية وشائبة في الأصول"⁸ وقد افتخروا أمام الفرنسيين بأنّهم بدؤوا بتوظيف الإعلام الآلي في معجمهم التّاريخي سنة 1959، وفرنسا بدأت حوسبة معجمها التّاريخي سنة 1981م، والفضل في كلّ ذلك إلى العبريّة التي جعلوها مرجعاً علمياً. وأريد أن أقول في هذه النّقطة بأنّ مسألة التّحسيس بوزن العبريّة وعلاقتها بالمعارف والعلوم المختلفة مسألة ضرورية وهامّة، فلا بدّ من تأكيد المسألة بكلّ جدية، وهذا ما أبانته الأبحاث الجادة المخصصة، وإلّا فالعمل مبتور منذ البداية.

3— القضية الثالثة: تفعيل العبريّة في التّربية والتّعليم: تحتاج العبريّة إلى نظرة جديدة في المنهج؛ على أنّه نظام Système باعتباره حسيّة تفاعل مستمرّ لمجموعة متشابكة من العوامل، وتحقيق وحدة اللّغة في المنهج، والتركيز على التّمهيد، وإكساب المتعلّمين المهارات اللّغوية إرسالاً في المحادثة واستقبالاً في الاستماع والقراءة، واختيار المحتوى الوظيفي الذي يؤدّي وظيفة للمتعلّم في تفاعله مع مجتمعه، والمرونة المتّسقة مع الهيكل العظميّ وتنوّعه ومراحل النّمو والتّجريب قبل التّعميم، والتّعديل المستمرّ في ضوء دراسات الميدان. كما تحتاج العبرية في أهدافها إلى إكساب المتعلّم المهارات اللّغوية، وتنمية القدرة على التّفكير العلميّ والتّحليل والنّقد والحوار. كما يطلب من أهدافها إيراد المعارف وتنمية أساليب التّفكير، بمنهجية شمولية منطقيّة، وفي طرائق تلقينها يطلب منها المرونة في اختيار طرائق التّدرّيس في ضوء الأجواء العلميّة والتّربويّة ومستويات

المتعلّمين، وعلى مختلف الأنشطة أن تحقّق الهدف التّعليميّ والواقعيّة والقابليّة للتّنفيد، وفي التّقويم الاتّسام بالصدّق والثّبات والموضوعيّة، وفي الكتاب المدرسيّ دسامة في المحتوى واللغة والتدرّج والإخراج.

2_ القضية الرابعة: **اللّغة العربيّة لغة علميّة**: فنعم إنّ اللّغة العربيّة هي الهويّة الوطنيّة التي أقامت لنا صرحنا الحضاريّ والعلميّ والتّاريخيّ، وهي عمادنا في الوقت المعاصر، ولكنّا نروم منها التّقدّم في مجالات حيويّة اقتصاديّة؛ باعتبار التّمتية البشريّة لن تقوم في أمة من الأمم دون اعتمادها على لغتها الوطنيّة، لغة لها التّفعيل في الاقتصاد والمال ومختلف العلوم. ومن وراء هذا نستهدف من العربيّة في وقتنا المعاصر خطاباً علمياً في خصوصياته في مجال المصطلحات العلميّة والمختصرات، والكتابة العلميّة، وميدان التّقنيّة والتّقانة، والمعلومات والترجمة الآليّة... والكشف عن واقع البحث العلميّ باللّغة العربيّة، وكيفية تفعيل اللّغة العربيّة لمسايرة المستجدات التّقنيّة والعلميّة وما تدرّه المعلومات من تقانة معاصرة. وكان لا بدّ من تشخيص الواقع اللّغويّ العلميّ في ذات اللغة العربيّة ولذاتها باعتبارها لغة لها تراث علمي قديم وقد استجابت أصولها للمواصفات العلميّة في ما مضى من الزّمن، وقعد بها الحال في عصرنا الحاضر، فإلى أين يعود السبب في هذا التّراجع؟ أيعود إلى غياب البحث العلمي في كلياتنا؟ أو إلى ضعف المرجعية العلميّة؟ أو إلى الاتّكالية على ما تدرّه لغات الغربيين؟ أو إلى بيات مراكز البحوث العلميّة العربيّة؟ أو الاعتماد على نقل البحث العلميّ الغربيّ لا استزراعه في أوطاننا؟ أو إلى العمى الحضاري الذي أسبغته علينا العولمة اللّغويّة؟ أو إلى تفرطينا في الأخذ بأسباب الحضارة؟ أو يعود إلى تقصير النّخبة العربيّة في عدم الاهتمام بالهويّة اللّغويّة؟ أو إنّ الخلل يكمن في نقص الإمكانيات الماديّة؟

3_ القضية الخامسة: **اقتحام عالم الحوسبة**: وإنّه لا مفرّ من تفعيل العربيّة في مجال التّقنيات المعاصرة، والغوص في عالم البرمجة والبرمجيات، وخوض غمار اللّسانيات الحاسوبيّة. وهذا الميدان هو الذي يكسبنا رهان إنتاج الآلة، فبدل

استيرادها يحصل صنعها وبإتقان، كما يكسبنا رهان الندبة والاطمئنان، والثقة في اللغة العربية بكلّ أمان، فالعلم ليس ملكاً للغة من اللغات، فلا وطن له، رغم أنّه يُستورد، لكن لا يُستوطن، بل إنه يُزرع ويُحصَد في كلّ بلد، وكلّ بلد يعطي براءة اختراع لمنتوجه. وإنّ قوّة أية لغة تكمن في قدرتها على التعايش مع العصر الذي تعيش فيه، وعلى التأقلم مع مفرداته، واستيعاب مستجداته، فالعربية الآن بحاجة للانتقال من الوصف إلى التوصيف، وهذا بتضافر الجهود والأعمال بين اللّغويين والحاسوبيين في مشاريع تنمية لغوية لإنتاج برامج الأنظمة اللّغوية للعربية التطبيقية على مستوى الصّوت والصّرف والنحو والدلالة والمعجم والترجمة الآلية والكتابة العربية، وتطوير تلك المحاولات والتّجارب⁹ التي أسست للعلاج الآلي والحوسبة. وإنّ كلّ هذه التّجارب أبانت على أنّ العربية تحمل في ذاتها خصيصة حوسبيّة لا مثيل لها في لغات العالم، أي إنّ خصائصها قابلة للتّعايش مع الحوسبة واللّغة العربيّة بناء رياضيّ فريد، لا يتوافر في لغة أخرى، فأسلوب الاشتقاق الفريد من الأفعال والأسماء بنسق رياضيّ دقيق يتيح لها استيعاب أيّ مصطلح جديد، والتّعبير عنه بطريقة تلقائية بسيطة تقترب من العامّة قبل الخاصّة، بل وتطويع مثل هذا المصطلح إلى موسيقاها الخاصّة بما يتفق مع الأذن العربية السليمة، ويضاف إلى ذلك قوانين رياضية واضحة لإضافة السّوابق واللّواحق لأيّ كلمة بما يضيف إلى معناها ولا ينقص منه¹⁰. وهذا بناء الفريد من نوعه جعلها تتصدّر في الأبحاث الخاصّة بعلم الكپتار، وفي البرمجيّات المعاصرة. ولذا يستفيد منها المبرمجون من خصائصها الاشتقاقية في تعرّف الذكاء الاصطناعيّ على مقام الكلمة من خلال سياقها.

تلكم إشكالات خمس (قضايا) يقتضيها التّفعل في ذات العربيّة، وربّما التّغيير اللّغويّ، وهذا قبل النّدبة والشّكاية، فنسعى - نحن الباحثين - خوض فِعْلُ الحداثة

وما يقتضيه المقام العلمي الذي يحمل طابع الاقتضاب والإحصاء والتعمية والتشفير واستعمال الآلات والترسيمات، وما تحمله من الذكاء الصناعي الذي يعمل على الفهرسة والتنظيم والاستعادة والتبادل الترجمي الآلي... هي مستحدثات/ مستجدات اللغة العربية لتعيش عصرها، فبقدر ما نبكيها نريدها عاملةً معاصرةً فاعلةً، وبهذا يمكن أن نحملها من عوادي الذوبان، فنكون بذلك حَقَّقنا الأمن اللغوي والأمان، ودفعنا عن البلاد العربية شرَّ الهجران، وطموحات أعداء هذا الزمان.

الهوامش:

- 1- رئيس التحرير، مقدّمة مجلة عالم المعرفة. الكويت: 2006، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 34، ص 6.
- 2 — الغريزة اللغوية، تر: حمزة المزيني. الرياض: 2000، ص 32.
- 3 — بسام بركة "اللغة العربية: القيمة والهوية"، مجلة العربي. الكويت: 2002، العدد 528، ص 82.
- 4 — علي أسعد وطفة "ثقافة الطفل العربي في زمن التحديات" مجلة عالم الفكر. الكويت: 2006 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد 34، العدد 3، ص 189.
- 5 — ع/ فواز محمد الراشد العبد الحق "مراثيات التخطيط اللغوي عرض ونقد" مجلة مجمع اللغة العربية. الأردن: 1996، العدد 51، ص 125.
- 6 — كلمة قالها رئيس وزراء اليابان سنة 1886. ع/ عبد المجيد نصير "التعريب ضرورة تنموية" مجلة الموسم الثقافي. الأردن: 1991، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي التاسع، ص 17.
- 7 — عبد الرحمن بودرع وآخرون، اللغة وبناء الذات. قطر: 2004، كتاب الأمة، العدد 101 ص 51.
- 8 — أحمد شحلان، مجمع البحرين من الفينيقية إلى العبرية، دراسة مقارنة في المعجم واللغات العروبية (السامية)، ط1. الرباط: 2009، دار أبي رقرق للطباعة والنشر ص7.
- 9 — تجارب كل من: إبراهيم أنيس/ محمود السّعران/ نهاد الموسى/ مازن الوعر/ داود عبده/ نبيل علي/ الحاج صالح/ محمد مراياتي/ محمود فهمي حجازي/ إبراهيم بن مراد/ وفاء

محمد كامل/ سالم الغزالي/ الأخضر غزال/ محمد الحناش/ إسماعيل صيني/ يحيى هلال/ الفاسي
الفهري...

10— علاء الدين العجموي "المعالجة الآلية للغة العربية بين الواقع والتحديات" الموسم الثقافي
التاسع عشر. الأردن: 2001، منشورات مجمع اللغة العربية، ص 71.

اللغة العربية ومجتمع المعرفة

— تمهيد: إن موضوع (مجتمع المعرفة) من موضوعات الساعة، أو من منتج القرن الواحد والعشرين؛ حيث ظهر مصطلح (مجتمع المعرفة) مُرافقاً لازدهار عالم الاتصالات المصاحب لعصر المعلومات والمعلوماتية. ويرتبط بالثورة الرقمية، والمحتوى الرقمي، والشبكة، ومجتمع ما بعد الصناعة، وما بعد الحداثة... حيث يعتمد المعرفة لخدمة التنمية، والاستثمار في المعلومات، إضافة إلى التنافس، والجودة، والسرعة، وخرق الحدود.

يتمشى مجتمع المعرفة مع تطوّر وسائل النّقانة؛ التي عملت على إلغاء الحدود الجغرافية، وعولمة أنماط العيش، وخضوع اللّغات لسوق العرض والطلب، وكسر ثقافات الضّعفاء، وجعل الضّعيف تابعاً للقويّ في استهلاك ما ينتجه القويّ ووسيلته القويّة شبكات التّبادل، وروابط الاتّصال، والرّهان على التكنولوجيّة باعتبارها صغيرة وخفيفة وسريعة ومتغيرة، ولهذا يتّجه عالم اليوم إلى النشاط العلميّ أو الاقتصاديّ الأوسع انتشاراً؛ وهو الاقتصاد المبنيّ على المعرفة؛ حيث تُوزن المعرفة مثل السلعة، وتُباع بأضعاف قيمة السلعة، ونشير في هذا الصّدّد أنّ مردود البرمجيات في (الهند) يدير على الهند خمسة وعشرين (25) مرّة ما يديره الكاكو على غينيا. كما تجني الدّولُ المنتجة للمعرفة أموالاً طائلة في إنتاج المعرفة؛ حيث تباع براءات اختراع بأسعار خياليّة.

يقوم مجتمعُ المعرفة على ركن عتيد وهو (التّميّة البشريّة) ولذا نجد هذا الموضوع يشكّل تحديّاً معاصراً لدى الأمم المتّحدة، ففي كلّ سنة تُقدّم تقارير في هذا الشّأن؛ برصد مدى اهتمام الدّول العضوة في الأمم المتّحدة بخدمة التّميّة البشريّة المبنيّة على خدمات الاقتصاد الفكريّ+ بناء الفرد ثقافياً. وتعمل اللّجان على رصد مختلف الظّواهر التي تعيق عمليات التّميّة، ومن خلالها يستند الأمين العامّ للأمم المتّحدة في تقديم تقريره السنوي للجمعية العامّة التي يحضرها الرّؤساء

والملوك، ويشير إلى مجموعة من العوائق التي تعرقل التّميّة البشريّة، بغية العمل على حلّها بما تخطّطه كلّ دولة في برامجها السّنويّة.

يعمل خبراء الأمم المتّحدة المعنيون بهذا الأمر على وضع مرادف وطنيّة تُراقب برامج الحكومات في التّربية والصّحة والتّعليم والإدارة، ويضعون معايير التّقويم التي تعمل على تصنيف الدّول عالمياً. وهذه المعايير تتحدّد وفق الآتي:

— التّقابل مع الواقع، ونقله كما هو؛

— عقد الملتقيات والأيام الدّراسيّة لاستكناه المطلوب؛

— الاستماع للمختصّين والمسؤولين؛

— النزول إلى الميدان؛

— العمل على إيقاظ الوعيّ الوطنيّ، ومحاولة إخراجهم من حالة اليأس والقنوط. ولهذا الموضوع أبعاد كثيرة، وسأعرض في هذه المداخلّة عند البُعد اللّغوي/ الثقافي؛ نظراً للإعطاء الأهميّة للمعلومة، والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأفراد، وتوفير إمكانيّة حريّة التعبير، ونشر الوعيّ الجمعيّ. ويعدّ هذا البُعد من أخطر الأبعاد باعتباره سريع التّفاعل، ويشكّل تبعيّة للأقوى، وله آثار مُدْمرة للهويّة، ومن نتائج الخطيرة: التّخلّي عن الأصالة، وظهور المسخ والفسخ في النّقاّات المحليّة. ومن وراء كلّ هذا يعدّ التّعليم وسيلة من وسائل الاستنارة والإبداع والتّواصل الإنسانيّ باعتباره يستخدم الذّكاء الصّناعي، ويعمل على تأهيل الإنسان بمناهج ومحتويات البرامج الرّاقية العاملة على التّرفيّة اللّغويّة.

ومن هنا وقع تخصيصي الحديث في موضوع وسمته (اللّغة العربيّة ومجتمع المعرفة) وهذا بغية التّأكيد على أنّ أساس خلق أو توطين المعرفة لا يمكن أن يكون واقعاً حقيقياً إلّا باللّغة الوطنيّة والمقصود هنا اللّغة العربيّة، فإذا أردنا أن نعيش مجتمع المعرفة، لا يجب أن نكون نكرات بين الأمم، أو من أولئك الأقلّيّة التي لا هي من هنا، ولا هي من هناك، فتذرّوها الرّياح حيث قويت. ويجب أن نعلم كذلك بأنّ نشر المعرفة عند أغلبيّة ساكنة العالم يوجد في لغاتهم، إلّا بعض

الدّول الاستثنائية، ومنها الدّول العربيّة، التي تُراهن على اللّغات الأجنبيّة. علماً أنّ الدّول التي تفاعلت و أنتجت في الوقت المعاصر، وأصبحت مجتمعاتها من مجتمعات المعرفة لم تتصلّ من هوياتها اللّغويّة أبداً؛ حيث أثبتت التجارب النّاجحة أنّ دخول مجتمع المعرفة لا يكون إلّا باللّغات الوطنيّة، ونحن نسير عكس التّيّار فما نحن فاعلون؟

- 1 — لا خيار لنا في البقاء خارج هذا العالم.
 - 2 — الخيار الأفضل هو التّفاعل معه.
 - 3 — الإفادة من وسائله في تطوير الهويّة اللّغويّة.
 - 4 — تمثّل التجارب النّاجحة.
 - 5 — التّفاعل ضمن الخصوصيات وقبول ما يتمشى وخيارنا.
- ولهذا لا يمكن أن ندخل هذا المجتمع إلّا باللّغة العربيّة، وبشرط العمل على:
- الاستثمار في الاقتصاد المبنيّ على المعرفة؛
 - بناء تكنولوجيات معاصرة مبنية على الثّقافة الوطنيّة؛
 - خلق رأسمال المعرفة في التّقنيات المعاصرة؛
 - إنتاج وحسن استخدام وسائل التّواصل المعاصرة.
- وإلى هنا، تُعدّ المعرفة أساس السّلطان والكسب والجاه، وتضع الإنسان كفاعل مُبدع يعمل على التّغيير. فكيف يمكن أن نستغلّ خدمات مجتمع المعرفة في اللّغة العربيّة لنبدع فيها وبها، ولتكون لغة تتبادل المصالح مع لغات العالم، وتنتج السّلع الفكريّة والخدمات اليوميّة التي تُباع مثل السّلع الماديّة. وهنا لبّ القضيّة التي أريد الدّفاع عنها، بتوضيح قضاياها الكبرى، ورأيت تقسيم هذا الموضوع إلى ما يلي:

1 — تحديد اللّغة العربيّة:

- هي اللّغة الأمّ/ لغة أمّ؛
- هي لغة الدّستور والقوانين والمواثيق، بل والأعراف اللّغويّة؛
- هي اللّغة الرّسمية، ولغة الخطاب السّيّاسي؛

— هي لغة المدرسة والإعلام؛

— هي اللّغة الجامعة¹.

2 — معنى مجتمع المعرفة:

1/2: مجتمع/ المجتمع: هناك خلافات في تحديد مصطلح (المجتمع) ولكنه

يتحدّد أكثر عندما يُوصف: المجتمع العربيّ/ المجتمع الغربيّ/ المجتمع الصّحراويّ/ المجتمع الرّأسماليّ...

— كلّ تجمّع سكانيّ مُنظّم/ مُنتظم؛

— كلّ السّاكنة الذين لهم حقوق وعليهم واجبات؛

— كلّ من ينتمي إلى نظام أو قانون وتحت سلطة ما؛

— كلّ مجتمع تربطه القوانين المعاصرة؛

— كل مجتمع ينظّم نفسه في شكل جمعيّات أو حركات؛

— أفراد يسكنون بقعة جغرافيّة محدّدة، تسود فيها مجموعة من المبادئ

والمفاهيم والقيم والرّوابط الاجتماعيّة والأهداف المشتركة التي تميّزها

عن غيرها من الجماعات، والمستمدّة من الخصوصيات: اللّغويّة — التّاريخ

— الدّين — الشّعور بالمصير المشترك؛

— "كلّ تآلف بين شخصين أو أكثر يربط بينهما اتّفاق أو عقد شفوي أو كتابي

وقد يكون مُضمراً أو مُعلناً، وتترتّب عليه مسؤوليات مُتبادلة بين الأطراف

المُشتركة فيه"².

لا يُطلق مصطلح المجتمع على:

— أصحاب الأعراف؛

— الذين لا تربطهم علاقات التّعاون؛

— الذين يسودهم النهب والغزو؛

— الرّحل والبدو وغير المُستقرين؛

— الذين لا يرتعون، ولا يجمعهم إلّا العصا.

2/2 – معنى المعرفة:

- زاد معرفي يعمل على الرقي؛
- توجه علمي أو أدبي يظهر في حسن السلوك؛
- ممارسة ميدانية لنشاط التثقيف؛
- وعي ثقافي أو سياسي أو اجتماعي نحو خدمة الشأن الخاص أو العام؛
- حمل هم التغيير، والعمل على نشدان الأفضل.

3 – مُتطلبات بناء مجتمع المعرفة: يتجه مفهوم (مجتمع المعرفة) إلى النشاط

العلمي المبني على المعرفة، والاعتماد على السلع، والخدمات المبنية على المعرفة وهو اقتصاد الفكر. ومتطلباته تقوم على:

- 1/3 – تكوين الأطر البشرية؛
- 2/3 – تسهيل الإجراءات القانونية؛
- 3/3 – تسهيل الإجراءات المالية؛
- 4/3 – تسهيل الإجراءات المؤسسية؛
- 5/3 – توفير البنية التحتية.

4 – مجتمع المعرفة والمجتمع المدني: نظراً لظهور المصطلح في القرن

الواحد والعشرين، جاء مُصاحباً للحركات الجموعية، وللتشكيلات المدنية، فوجدتُ بعض العلاقات، فأروم توضيحها في هذه الترسمة:

مجتمع المعرفة	المجتمع المدني
مصطلح حديث/ القرن الواحد والعشرين	مصطلح حديث، ظهر عند الغربيين
يرتبط بميدان المعلومة/ الاتصالات/ المعلوماتية	يرتبط بالحقوق المدنية/ الانتخابات/ الإشراك في التسيير المحلي
يتجه مجتمع المعرفة إلى الاعتماد على السلع والخدمات المبنية على المعرفة	يتجه المجتمع المدني إلى إنتاج خطابي شفوي/ كتابي مبني على التضامن الجمعي

يعتمد على العمل والحزم والإنتاج والصناعة	يعتمد النضال والتجديد
ليس له سلطة التأثير ولا استصدار القرار	له سلطة التأثير واستصدار القرار
يتعلّق بالمعرفة والعلم	يتعلّق أكثر بالتّظيمات السياسيّة
له ارتباط باستعمال التّقنيات المعاصرة	له ارتباط بالمواطنة وحقوق الإنسان
ميدانه المعرفة والمنافسة والجودة	ميدانه السياسة وتأسيس الحركات الجمعيّة
اعتنت به الشّعوب التي نهضت حديثاً	اعتنت به الشّعوب الغربيّة
محّصلة الشّعوب المتقدّمة	محّصلة الشّعوب الناميّة
مُجتمع النّخبة، وتسييره نخبويّ	مُجتمع النّخبة، وتسييره خليط

5 - ما هي مواصفات مجتمع المعرفة (في الجانب اللغوي):

- ← استعمال اللّغة/ اللّغات الوطنيّة
- ← 1/5 التّميّة البشريّة: ← تقليص الأميّة إلى ما دون 10 %
- ← الصّحة للجميع وبالمجان

- ← الرّسميّة
- ← استعمال اللّغة الوطنيّة: ← مجانيّة التّعليم
- ← استخدامها في كلّ المجالات

ويضاف إلى ذلك تدابير تكون رافدة للجانب اللغوي:

- 2/5- الرّفاه الاقتصادي؛
- 3/5- ممارسة الحقوق السياسيّة دون عوائق؛
- 4/5- انعدام العوائق الإداريّة، والعيش في حكومة إلكترونيّة؛
- 5/5- توظيف التّقنيات المعاصرة؛
- 6/5- العدالة الاجتماعيّة؛
- 7/5- انعدام الأمراض.

6 - هل يُوجد مجتمعٌ في الكرة الأرضية تتوفر فيه هذه الشروط؟

لا يمكن الجزم بالتحديد بأنّ هذه الشروط السبعة متوفرة كلّها في المجتمعات تسمّى بمجتمعات المعرفة، إلّا أنّ دولاّ تتوفر فيها مجموعة من هذه الشروط ونذكر:

— فنلندا: استعمال اللغة الوطنية + الرّقاء الاقتصاديّ + فيها أفضل الجامعات في العالم، وهي جامعة آراهُوس.

— كوريا الجنوبيّة: استعمال اللغة الوطنية + الصّحة والتّعليم باللّغة الوطنيّة لكلّ الكوريين + لا يوجد فيها ريف + الرّقاء الاقتصاديّ.

— اليابان: استعمال اللغة الوطنية + الصّحة للجميع وبالمجان + كلّ اليابانيين يتقنون استعمال التقنيات.

— السّويد: استعمال اللغة الوطنية + أفضل بلاد العالم في حقوق الإنسان + الحكامة الديمقراطيّة + الرّقاء الاقتصاديّ.

— كوبا: استعمال اللغة الوطنية + 0 صفر أمّي.

— أمريكا وبريطانيا وكثير من الدّول الغربيّة: استعمال اللغة الوطنيّة + حكومات إلكترونيّة + جامعات علميّة راقية + انعدام العوائق الإداريّة.

...

وإنّ القاسم المشترك بين هذه الدّول هو: استعمال اللّغات الوطنيّة. وأما العوامل الأخرى فهي مُتفاوتة من بلد لآخر.

— البلاد العربيّة: لا يوجد بلدٌ عربيّ تتوفر فيه كلّ هذه الشروط؛ وبخاصّة شرطين هامين هما:

— استعمال اللغة العربيّة: لغة الدّساتير العربيّة، لكنّها غير موظّفة في التّعليم العالي + البحث العلميّ + مزاحمة اللّغات الأجنبية + تفضيل الأجنبيّات = التّبعية الثقافيّة. فلا مجتمع المعرفة بثقافة أجنبيّة.

— الرفاه الاقتصادي: رغم كون العرب يختزنون الذهب الأسود، ولكنّ مردوده يذهب إلى: عائلات مالكة+ تمويل الإرهاب+ إسكات الغليان الاجتماعي+ ممارسة الفساد+ الأمن+ التسلّح.

7- هل العرب يعيشون مجتمع المعرفة Société Savante؟ بالنفي ليس بعد، وهذا لُبّدهم عن استعمال اللّغات الوطنيّة، وعدم السّيطرة على عولمة المعلومات، ونقشيّ الأميّة، واعتمادهم على استيراد التّكنولوجيا التي لا تُكرّس إلّا نُخبَةً أسيرة؛ مرجعيّتها غربيّة وتابعة لقوى الهيمنة، أضف إلى ذلك تقديسهم للغات الأجنبيّة، وعدم إيلاء المدرسة الوطنيّة القيمة التي يجب أن تنالها في المحيط. ولكي يعيش العرب مجتمع المعرفة ويتمثّلونه؛ كان عليهم العمل على نهضة عربيّة معرفيّة يتمّ فيها:

— محو الأميّة بشكل كليّ؛

— الاستثمار في التّميّة البشريّة؛

— الاشتغال على الصّناعات الدّقيقة؛

— بناء اقتصاد معرفيّ قويّ؛

— الاستفادة من ريع البترول في تطوير التّميّة البشريّة.

ولكي يعيش العرب مجتمع المعرفة، يُطلب منهم ما يلي:

1- تحديث المدرسة؛ باعتبارها قوّة ومحرّك المجتمع: مدرسة عقلانيّة حديثة تتحكم فيها إلى سلطان العقل، وإلى اكتساب المنهجيّات العقليّة الصّارمة التي تتيح السّيطرة على الظّواهر والافتقار المعرفيّ الطّليق، وتعمل على نشر ثقافة الإنجاز والإتقان، وتمحو ثقافة تدبير الحال المؤقّت، ومُتّع الاستهلاك؛

2- مجاراة المدرسة للمحيط: من خلال السلوكات المرغوبة لدى الطّفّل بتعزيز الكفايات اللّغويّة المكتسبة؛

3- تنشئة الطفل العربي تنشئة تفاعلية: باستيعاب المكونات اللغوية والقيم والتوجهات وآليات التواصل؛

4 - نمذجة التعليم العام وبالمجان: على أساس الجودة، وتوجيه المدرسة الخاصة ضمن المدرسة العامة، ولا تكون أعلى منها؛

5 - الرفاه الصحي: وهو رفاه لجميع، ويكون مُصاحباً للنمذجة.

الخلاصة:

— إنَّ العربَ لا يعيشون مجتمع المعرفة؛

— إنَّ العربَ يعيشون فجوة كبيرة بينهم وبين العالم المتقدّم؛

— إنَّ العربَ متخلفون؛

— إنَّ العربَ يصعب عليهم اللحاق بمجتمع المعرفة؛ إلاّ بمراجعة الذات العربيّة وبعد ذلك يمكن تقليص مسافة اللّحاق، وربّما اللّحاق.

8 - خطوات تقليص مسافة اللّحاق:

— إنَّ اللّحاقَ بركب الشّعوب المتقدّمة يستدعي زمناً لا يُقاس بالعشرّيات، بل أقلّ من ذلك، شرط.

— الأخذ بغلبة سيادة العلم فقط.

— غلبة الدّولة المركز الجامعة بين: المال والقرار.

— قبول المنافسة والعمل بالجودة.

— أخذ القرار، والبداية دون تردّد.

9 - ما هي الحلول الإجرائيّة لدخول مجتمع المعرفة؟

يجب العلم بأنّ النّقطة الهامّة التي تضعها الشّعوب المتقدّمة، هي الإنتاج والمنافسة والجودة، ولا يكون ذلك إلاّ باللّغة الوطنيّة. ولم نعرف شُعباً خرجت من التّخلف بغير لغاتها، عدا:

— الهند: تستعمل الإنكليزيّة، ومن الدّول النّووية، ولكنّها غارقة في الأمراض والمجاعة.

— جنوب إفريقيا: من الدول المتقدمة إفريقيا، ولكنه يعيش الطبقة والتميز والتخلف والتغول والاعتداء، والغلبة للأقوى، وما يزال قانون الغاب يسود. إذاً العول على اللغة الوطنية دون غيرها من اللغات الأجنبية، والدخول إلى مجتمع المعرفة يتطلب منا أن ننقل العلم إلى لساننا بدلاً من نقل أبنائنا إلى لغات الآخرين. وهذا العامل هو الذي أتى بالتبعية اللغوية: الفرنكفونية + الكمنويلث. ولهذا يستدعي البعض منا مجموعة من الحلول التي تصدق في بعدها العام على الدول العربية؛ إذا ما أخلصت في أعمالها، وصدقت نواياها. ودوري هنا التركيز على الحلول اللغوية، وهي:

9/1- الإدراك بأن المعرفة رأس المال الإنتاج: وإنه قد أصبحت المعرفة في مجتمع المعرفة مصدر الإنتاج الأساسي بدلاً من العمل التقليدي (الزراعي) والمعرفة مكون أساس في أي نشاط إنساني، باعتبارها القوة الخلاقة وهي السلطة والمال والهندسة الوراثية والتكنولوجية الحربية، فأغنى المجتمعات هي التي تملك وتوظف المعرفة، وتسيطر على الشبكة، وزيادة الابتكارات، والآن من يملك المعرفة يملك القوة والسلطة؛ وبهما سيكون سيد العالم. ولذا فرأس المال المعرفي يمثل مجمل الكفايات المعرفية التي يمتلكها أفراد المجتمع، وتشمل مختلف المهارات الذهنية التي تكتسب من التعلم والتعليم، وهذا ما يلمس في بلد منشأ مجتمع المعرفة "أميركا والغرب والنمور الجدد".

9/2- إعادة النظر في مناهج تدريس العربية وتسهيل طرائقها: يفضل في هذه النقطة أن يقع التركيز على البعد التربوي أو المدرسي؛ باعتباره الحزن الأساس للغة، وتأكيد تلازم العلاقة بين مسألة الهوية والمسألة التربوية، فالتربية هي باب الإقلاع العلمي، وميدانه الإصلاح اللغوي والعلمي، ولا يكون بغير الإغداق المادي. ولذا فإننا نحتاج إلى إصلاح لغوي يتم في إطار الاستمرارية؛ كي لا نقع في التجارب الفاشلة، ولا بد من السير المرحلي، ومراجعة كل مرحلة قبل الانتقال لمرحلة موالية. إننا بحاجة إلى مراجعة جذرية لما يُقدّم للتلميذ من مواد

يُعوّل عليها في تكوينه، وهذا يجبرنا للقول: إنه لا بدّ من تأهيل العربيّة في المجالّ التربويّ الذي يعمل على الأمن اللّغويّ، والمحافظة على السيّادة، فإنّ تستعمل لغةً الأجنبيّ في بلدك فمن حقّ الأجنبيّ أن يتدخل في بلدك بدعوى المحافظة على لغته. وهنا لا نقول: أن نمنع استعمال اللّغات الأجنبيّة، وهذا ليس في مستوى المقبول بقدر ما نريد المحلّ الأوفر للغات الوطنيّة قبل كلّ شيء. وليكون التّمكن للغات الوطنيّة علينا السّير في باب الإصلاح التربويّ، والعمل على أن ننتج كتاباً مدرسياً راقياً ضمن المستندات التربويّة المُنافسة عالمياً؛ ويكون جيّداً في المضمون، ويعمل على التّحسيس بالانتماء للوطن، ويحمل التّاريخ المجدّ، ويؤسّس للبُعد الهويّاتي وحبّ العربيّة.

3/9- استلّهام التّجارب النّاجحة: كان علينا أن نستلهم من عوامل النّجاح والتّجارب النّاجحة لدى شعوب كانت متخلّفة، ولكنّها بسياسة التّدبير اقتحمت باب العولمة اللّغويّة، وخرجت من التّخلف، وهذا بتفعيل آليات التّواصل المعاصر، وما له علاقة بالوسائط المعاصرة في مجال التّعليم، والتّخزين الآلي، وخوض ميدان المعلوماتيّة، وتفعيل التّرجمة، وما له علاقة بميدان الآليّة؛ لأنّ اللّغة التي لا تحمل العلم ليست لغة، فكيف لنا بأن نعيد للعربيّة علميّة، ونفعلها في محيطها وفي غير محيطها، وهذا ليس ببعيد إنّ استلهمنا التّجارب النّاجحة، وأقدمنا على تجسيدها في تخطيطاتنا المُستقبليّة، لتطوير لغتنا الجامعة.

4/9 - العمل بالمشاريع الكبرى: إنّ العربيّة بحاجة إلى التّمكن في أوطانها باعتبارها اللّغة الرّسميّة لها حقوقها فوجّب العمل على أن تكون لغةً قادرةً على مواكبة التّطوّر الحديث بتجسيد مشاريع كبرى تناسبها، فلا ننكر أنّ هناك مشاريع طموحة تحتكّم إليها الكثير من النّخبّة العربيّة، ولكن كيف نجعل تلك المشاريع تتألّ التّطبيق؟ وما هي الأهداف المرسومة لها؟ وكيف تُترجم تلك المشاريع على مساحات الدّول العربيّة المتناثرة؟ وكيف نجعل من المُنجز المُتفرّق واحداً؟...

وإنّي أعلم أنّ هاجسَ حمايةِ العربيّةِ يقضُّ مضاجعَ المُختصّين، ولكن الحلّ يبدأ منهم بتقديم تصاميم المشاريع الكبرى لتخطّي الصّعاب قبل التّفكير في وضع ترسانة القوانين؛ لأنّ القوانين لا تُرقّي اللّغة إذا كانت فقيرة، ولا يخدمها أهلّها وتتعدّم فيها المشاريع. ومن هنا فإنّ حماية العربيّة والدّفاع عنها يكون بالمشاريع الكبرى؛ وهذا بتحديد أهداف مُوحّدة؛ ترسم معالم كلّ المشاريع المُتفرّقة في الوطن العربيّ؛ بحيث تخدم بعضها البعض، وتعطيها روحها الجماعيّة، مع وضع مدّة زمنية للإنجاز. وزيادة على هذا، فإنّ هذا الحديث يجرّئنا إلى تلك المشاريع العملاقة والطّموحة، والتي تُراوح مكانها، وأذكر مشروعِي: مشروع المعجم التاريخي للغة العربيّة، فهو مشروع مُتعثّر، الذي اعتمده اتّحاد المجامع اللّغويّة العربيّة منذ سنوات، فلا يزال يراوح مكانه، فأين مكانُ التّعثر؟ ومشروع الذّخيرة اللّغويّة الذي عجزت الدّول العربيّة مُجتمعّة على تحريكه، فأين ربطُ المال العربيّ بتمثّل مشاريع عربيّة كبرى؟ وأين مراكزُ البحث العملاقة التي تظهر بأسماء برّاقة؟... فالمشاريع تحتاج إلى دراسة جدوى، وإلى التّغطّيّة الماليّة الكافيّة، وتحديد المدّة الزمانيّة، والمتابعة، والتّقييم. فهل أخضعنا مشاريعنا لما تتطلّبه من معايير ومواصفات ISO؟ وتأتي الإجابة الصّريحة عن الهويّة اللّغويّة، ولا بدّ من تجسيدها كما هي، لا ولا، وبكلّ أسف لأنّنا لا نزال نعيش التّيه اللّغويّ، فما الفائدة أنّا عشنا التّيه اللّغويّ على مدى القرون الماضيّة، ونبقى في ذلك التّيه حائرين، ولا نستطيع تقديم البدائل النّوعيّة مُرتاحين.

5/9 – بناء مكانز عربيّة مُفهرسة: وتكون قاعدة سهلة للباحث، يعود إليها في مشاريعه، وفي هذا المجال أن تكون العربيّة معيارية خاضعة للتّقانة، وفيها رصدٌ للمُصطلحات، والمُختصرات والمُختزلات والأرقام العلميّة التي تخضع لها كلّ اللّغات المُتقدّمة، وإخضاع المؤسّسات العربيّة للمعايير الدّوليّة في بناء المُصطلحات العلميّة. ومن هنا نسأل هل أقمنا مرادفًا للمصطلحات اللّغويّة والعلميّة؟ وهل أنجزنا المكانز التي تجعل لغتنا موجودة بقوة في الشّابكة، وفي بناء البرمجيّات

وفي كلِّ وسائل التّواصل الاجتماعيّ؟ لا شكّ أنّ هذه المرحلة في طور التّنامي لأنّ العربيّة الآن لها الرّتبة السّادسة في هذه الوسائط، وأنّ عدد المُستخدمين للشّابكة يفوق 70 مليون، والعدد في ازدياد، فلا نعدم النّهوض، ولكن في ذات الوقت لا ننسى أن نقول: هناك مُضايقات تقنيّة لم نعمل على رفعها، ولم نقدّم الحلول الإجرائيّة لها من مثل:

- وقّوع الصّائت على الصّامت؛
- تطوير الخطّ العربيّ للاستجابة للمصطلحات الجديدة؛
- التّفعل داخل عالم البرمجيّات؛
- مُقاربة الهندسة الصّوتيّة والآليّة؛
- اللّبس في القراءة...

وكان على النّخبه العربيّة الاستثمار باقتراح الحلول، فإنّ أعجزهم هذا؛ عليهم أن يفتحوا باب المناقصات الدّوليّة؛ لمن يقدّم طريقةً مثلى في حلّ القضايا العالقة وبخاصّة التقنيّة منها. وفي هذه النّقطة أن يكون التّركيزُ على مسألة الخطّ العربيّ الذي هو ليس مُنزلاً، ولكنّه ليس كَيْساً أو ورَقاً نضع فيه أيّة لغة، بل لكلّ لغة خطّها الذي تُعرف به، فلا يمكن التّنازلُ عن خطّ اللّغة العربيّة بدعوى نقصه، بقدر ما يعجزنا البحثُ في تطويره، ولا يجب أن يخطرَ بالبال تلك الأفكار الهدّامة؛ بإعادة كتابة تراثنا بخطّ لا يعيشُ هذه الإكراهات (الحرف اللّاتيني).

6/9 - خوض ميدان المُضايقات التقنيّة: لا ننكر أنّ التّخلف والتّأخّر أدّى بوضع اللّغة العربيّة إلى عدم مُلاحقة المُتغيّرات الحضاريّة التي تعيشها اللّغات المُتقدّمة، ولذا نجد بعض المُضايقات تعيشها اللّغة العربيّة، من مثل: نقص علميّة اللّغة العربيّة، وقلة توظيف المُختصرات، وضعف إنتاج المصطلح العلميّ، ونقص حروف جديدة لمنظومة الخطاطة العربيّة، ونقص تواجد العربيّة في الشّابكة وفي محرّكات البحث، واللبّس في المنطوق بسبب غياب الشّكل، ونقص التّرجمة وبخاصّة الآليّة، وعدم توظيف الآلات المعاصرة في التّريس... أمور تقنيّة شبه

مُعدّمة في لغتنا، وفي جانبها فتور في آفاق التقارب البيني، وفي تبادل التجارب ضعفُ تعليم العربية للأجانب، استهتارٌ بتنشيط المراكز الثقافية العربية، وعدمُ إقامة شراكة مع الدول الغربية، وإهمالُ تمكين المهاجرين العرب من تعلّم لغتهم العربية... وهذه الأمور من الأشياء التي يتحملها المثقف العربيّ (النخبة) مع الحرفيين والصّناع والمهندسين وأهل المعلوماتية، وكلّ من يهتمّ بالشأن العربيّ بغية النهوض. ويُفترض في النخبة أنّها تشير إلى مواقع الخلل، فتحمل الأفكار إلى صاحب القرار، وتقدّم الحلول البعيدة عن الاجترار.

7/9- الترجمة من وإلى العربية: وفي هذا الميدان لا تغيب عنا قيمة وأهمية الترجمة، وما تدرّه على اللّغة من أموال، ويكفي أن نضرب مثلاً بتلك السيولة المالية التي تديرها اللّغة الإنكليزية على بريطانيا (12) مليار دولار؛ وهذه السيولة استثمار لا يُديره البترولُ على دولة عربية بتروليّة. فالترجمة -كما نعلم- تعمل على تطعيم العربية بحصائل جديدة من لغات أجنبية، وفيها يحصل الاحتكاك المتبادل: تأثير وتأثر، واقتراض واستقبال، أخذ وإعطاء، تجسير الروابط العلميّة بين ثقافتين... وهذه من سبيل التنمية اللّغويّة. ولكنّا في واقع الحال عاجزون على قبول الآخر، وقبول التعدّد "إنّا انطوائيون أو اهتجاريون، وقليل منا مُترجمون".

وإنّ الترجمة -كما وكيفاً- مؤشّرٌ على التقدّم، والقدرة على معاينة الذات ومعيّنة الآخر، وإنشاء شروط المثاقفة والحوار. ولهذا نريد الاستثمار فيها للخروج من الأرقام المذهلة التي يعيشها العرب في التخلّف "أرقام الدّول الرّاقية مرتفعة وأرقامنا هزيلة. وثقافتنا إمّا عتيقة وإما مستسخة، ولا سبيل إلى التقدّم والمبادرة والمنافسة والحوار عند البدوني³". وبكلّ أسف لا نزال في المرحلة الأولى من الترجمة الشخصيّة، وتصادفنا عثرات، بله الحديث عن الترجمة الآليّة التي هي علمُ المستقبل، ففي هذا، يجب الإفادة من البرمجيّات التي تُوضّع في مجال المصطلحات الوظيفيّة في لغات التخصّص، ومُحاولة تمثّل ذلك في مشاريعنا الأولى لبناء ترجمة

آلية بحسب مقتضياتنا وحاجياتنا: في النقل، في لغة التواصل اليومي، وفي معلومات الترحيب، ووفي مصطلحات التواصل العلمي، وفي مواد التخصص، بل يمكن بناء أدلة جيبيّة للمصطلحات العلميّة حسب الطلب، ولم لا تكون أجهزة ناطقة وظيفيّة؛ حاملة للمفردات والمسكوكات الموظّفة في قطاع ما، وهذا ليس صعباً فعليّنا تخصيص فريق في الميدان، وتوظيف برمجيات موجودة، ويبقى تغذيتها بكلّ المطلوب سهلاً؛ إذا توفّرت نوايا الإصلاح، وأعطى الوقت المتاح.

— الخاتمة: وإنّه يجب تأهيل العربيّة تقنيّاً، وجعلها تلاحق اللّغات الأجنبيّة، فإذا لم يقع التّأهيل التقنيّ؛ يبقى الكلام السّابق بأنّ العربيّة لا محلّ لها في العلوم، وتبقى الحجج قائمة، ولكي لا تبقى قائمة، نقول: على من يُهمّه الأمر أن يصنع القرار برّفَع هذه المضايقات التي وقع عرضها. ومع هذا، فإنّ تعاضدنا في التعاون من أجل التّرقية اللّغويّة يُشارك فيه الجميع، ولو بالتّحسيس بمسألة العلاج، ولا يكون مقصّوراً على دولة عربيّة، بقدر ما تتحمّل كلّ الدّول العربيّة تبعات الأزمات المنوّطة باللّغة العربيّة، وكلّنا مُسهمون في تمطيط الأزمة بشكل أو بآخر، وكلّنا معنيون برفع الغبن عن اللّغة العربيّة.

وبهذه الحلول التي رأيتها قد تسدّ الكثير من الخلل في منظومة اللّغة العربيّة ومجتمع المعرفة، وربّما تعمل على اللّحاق، والذي يعني دخولنا أو الإسهام في مُجتمع المعرفة، وبذلك قد سيكون لنا موقعٌ في خريطة العالم، وإلا سوف نخرج من التّاريخ، كما أخرجنا من الجغرافيا، وننال التّوبيخ؛ لأنّنا لم نستلهم التّاريخ ونبقى نعيش في الأحلام، وهي لا تبني أحلى الأيام.

♥ — أعدت المداخلة للملتقى الدولي حول مجتمع المعرفة. جامعة محمد الخامس بالرباط. بتاريخ:

19-20 ديسمبر 2014.

1 — ينظر كتابي: علم اللغة النفسي. الجزائر: 2012، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع.

2 — رئاسة الجمهورية السورية، الموسوعة العربية، ط1. دمشق: 2007، هيئة الموسوعة
المجلد السابع عشر، ص 766.

3 — عبد القادر الفاسي الفهري، أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات
(الترجمة) ط5. ليبيا: 2010، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص 14.

تكنولوجيا التعليم والعملية التعليمية

Technology

Education



— كلمات لا بدّ منها: تغمّرني السّعادة وأنا في جامعة (جيلالي اليابس) بسيدي- بلعباس للمشاركة في الملتقى الدولي حول (تكنولوجيا التعليم والعملية التعليمية) بدعوة كريمة من رئيس مخبر (تجديد البحث في تعليميّة اللّغة العربيّة في المنظومة التربويّة الجزائريّة) وتبادرت إلى ذهني تلكم الميادين الثلاثة التي خصّصتها (المديرية العامة للبحث العلمي والتّطوير التّكنولوجي) () للأعوام 2015-2018، فوجدتُ هذا الموضوع يندرج في أهمّ ميدان وهو (التّربية والتّعليم) على اعتبار أنّه من الميادين التي تُشكّل رِهان التّحدّيات المُعاصرة؛ بهدف الرّفْع من مردودية التّربية والتّعليم. وليس على أنّه الرّهان فقط، بل هو التّحدّي الذي يجب أن تكسبه الجزائرُ للدخول في مُجتمع المعرفة، ولا يقلُّ شأنًا عن الميدانين الآخرين هما:

1— ميدان الطّاقات المُتجدّدة والبيئة.

2— ميدان البُحوث في علوم الطّب.

ولهذا أحسن الإخوة في المخبر اختيار البحث في هذا الموضوع؛ حيث الشّعوبُ الفقيرةُ والضعيفةُ مثلنا نهضتُ بعدما رَسَمَتْ خُطًا للنّهوض بميدان التّربية والتّعليم، وأنفقتُ عليه بسخاء، فخرجتُ من التّخلف، وأصبحتُ الآن تعيشُ مُجتمع المعرفة، وليس ذلك ببعيد ما نسمعُ ونقرأ عن تلك الفَقَرَاتِ النّوعية التي سجّلتها: فنلندا والسّويد والمجر وكوريا الجنوبيّة وسنغافورة وماليزيا واليابان... ونرى

جامعاتها تتصدّر الرُتَب الأولى عالمياً، كما أنّ منتوجها التقني يغزو أسواقنا ولغاتها في سوق التداول بالقوّة والفعل، وتُتشد في ذاتها.

— **المقدمة:** لا أخفي عليكم بأنه لما طُلبَ مِنِّي تقديمُ مُداخلةٍ افتتاحيةٍ في هذا الموضوع، رأيتُ أن تكونَ حولَ مُحدّداتِ العنوانِ ومُتعلّقاته، وتكونَ عامّة، ورأيتُ كذلكَ ضرورةَ ربطِ العملياتِ التّعليميةِ التّكنولوجيةِ بالحديثِ عن ضرورةِ استعمالِ تلكِ الآلات، وتوظيفِ التّقانات، والتفنّن في الإضافاتِ في كلّ مراحلِ التّعليم: تربيةً — تعليمٍ عالي — تكوينٍ مهني؛ لأنّه لا يكفي أن نملكَ تجهيزاتٍ وهي تقريباً للعرضِ دون أن يكونَ لها أثرٌ في الاستعمالِ الجيّد وفي الإضافة؛ لأنّ عصرنا قدّمَ لنا هذه المنتجات، وهي صنيعُ الفعلِ الحضاري، ومُصمّمةٌ للاستعمالِ والتّطويرِ ومن الضروري أن نأخذها آلياتَ نوعيةٍ لتسهيلِ علمياتِ التّدريس.

إنّ التّعليمَ المُعاصر هو تعليمٌ بالآلاتِ بمُساعدةِ وسائلِ العرض، وطرائقِ التّعليمِ المُبرمج، وهو لا يتطلّبُ حضورَ المدرّس، ويُسمّى عن الفرنسيين *Enseignement automatisé*، كما يُستعملُ في هذا المجالِ ذالكُم التّعليمُ المُسمّى بالتّعليمِ المُسيّر بالحاسوب / *Enseignement géré par ordinateur* ويُعرّفه معجمُ علومِ التّربية "استعمالَ حاسوبٍ لمعالجةِ النّاتجِ والبطاقاتِ والبرامجِ والامتحاناتِ لا لتعليمِ التّلاميذ، ويمكن أن يشملَ هذا النوعُ من التّعليمِ برمجةَ وسائل، وكذا طرائقِ التّعليمِ التي تستعينُ بالمعالجةِ الآليةِ للمعطيات"¹ وهذا ما ننشده في أعمالنا التّدرسيةِ بحيثِ يمكنُ للأستاذِ استغلالَ بياناته، ونتائجِ الدراسات، وتحليلِ المحتوى وبرمجتها حاسوبياً، وهذا ما نسعى أن يكونَ فيه التّكوينُ بالنّسبةِ لطلابنا، فلا ننظرُ إلى امتلاكِ الكمّ الكبيرِ من الأجهزة؛ بقدر ما ننظرُ إليها من خلالِ كيفيةِ استغلالها والعملِ على تطويرها، ونشهدُ الآنَ على مُستوىِ الجامعاتِ ذلكَ الرُّكامِ الآلي، وفي المكاتبِ وفي المخابر، وفي المَخازنِ وبعضِ الآلاتِ أصبحتْ خُرْدَةً؛ ولم تُستخرجِ من رُزْمها حتى انتهى زمنُ استعمالها.

والآن لم تُصِبْ تلك الآلات من الخيال أو صعوبة الامتلاك والتشغيل، فهي في كل يوم تعمل على التحسين في استعمالها والتيسير في وظائفها، وتبتعد في كل يوم عن تلك الصعوبات التي ظهرت فيها أول مرة. كما أنها الآن أصبحت وسائل في متناول الجميع؛ بما تعرفه أسعارها من تنافس، وأضحت تزداد وتتوغل في السوق وتلاحق بكل ما تحمله في ذاكرتها، وهي أكثر من ضرورة بما تقدّمه من مهارات وما تسهّله لنا من خدمات. هي أجهزة مُعوّلة تابعة لحضارة الحاضر فليست ملكاً للغة، وإن كانت الإنكليزية قد وُصفت بها، وحملت الكثير من مُصطلحاتها، ونحن في عصر من يملك المعلومة وآلة المعلومة؛ فهو يملك السلطة، ويفرض اللغة، وما يصحب تلك اللغة من متوجها الآلي، علماً أنّ المجتمع الذي لا يصنع هذه الآلات فإنه لن يستطيع توظيفها توظيفاً كاملاً لغياب مجتمع المعرفة.

بالفعل، هناك إغراق المؤسسات الجامعية بهذه التجهيزات، وفتح الشّابكة، وما ينتج من بيانات Wifi وبنوك المُعطيات... ومن خلال ذلك طرحت مجموعة من الأسئلة الأولى:

— هل بالفعل نتحكّم في هذه الآلات التي لا نُنْتِجُها، ولا نُشارك في وضع برمجياتها؟

— وهل نتعامل بها على أساس أنها آلاتٌ مساعدة في تأدية مهامنا التّربوية، أم نتعامل بها على أساس بديل للآلة البرازيلية القديمة؟

— هل نعتبرها من الوسائل التّرفيهية ويُستفاد منها في حالة النّشوة؟

— وهل نعمل على إضافات تحسينية في برامجها؟

— وهل نتقن فنّ الأمن المعلوماتي فيها؟

1 — عرض الموضوع: هناك بعض المُحدّدات ذات العلاقة بالموضوع يجب الوقوف عندها، ونحن نتحدّث عن مُصطلح (تكنولوجيا) التي تعني عموماً التّقنية والفنّ والمهارة والسّرعة وتقريب المادة بطريقة سهلة، ويدخل فيها كلّ ما له علاقة باستعمال الوسائل التّقنية. وأما (تكنولوجيا التعليم) فهي فرعٌ من تكنولوجيا

التربية، ويتصل بذلك تكنولوجيا المعلومات، والتعليم المُبرمج، والتعلم الإلكتروني والتعلم بالحاسوب. وقد تطورت هذه التكنولوجيا تطوراً مذهلاً، ونشهد فيها استعمال التقانات الجديدة التي لا تنتهي. ولذا يجب الوقوف عند هذه المصطلحات كي لا يقع اللبس بينها، رغم ما يقع بينها من تبادل المواقع، والذي يهتماً في هذا المقام هو الوقوف عند تعريف (تكنولوجيات التربية) وتعني "... طريقة منهجية في التفكير والممارسة، وتعدّ العملية التربوية نظاماً متكاملاً تحاول من خلاله تحديد المشكلات التي تتصل بجميع نواحي التعليم الإنساني وتحليلها، ثم إيجاد الحلول المناسبة لها لتحقيق أهداف تربوية مُحددة، والعمل على التخطيط لهذه الحلول وتنفيذها وتقويم نتائجها وإدارة جميع العمليات المتصلة بذلك. تكنولوجيا التربية هي إدارة مصادر التعلم وتطويرها على وفق منحنى النظم وعمليات الاتصال في نقل المعرفة. أما (تكنولوجيا التعليم) فهي نظام فرعي من تكنولوجيا التربية وبعده من أبعادها، ووفقاً لسيلز وريتشي (1994) فإن أغلب المنتمين للمجال حالياً يستخدمون المصطلحين استخداماً تبادلياً²". إذاً موضوعنا لهذا الملتقى يتعلّق بتكنولوجيا التعليم الذي هو فرع من تكنولوجيا التربية، ويعني بدوره بالبحث في مشاكل التعليم بتوظيف آليات العصر لإيجاد الحلول التربوية في كفايات تلقين الدروس بتوظيف آليات بديلة سهلة تعمل على تقريب المادة للمتلقي، وتكون بديلاً للسطور والطبشور والوسائل التقليدية القديمة.

ومن خلال هذا نقول: إذا كان التدريس في معناه العام يعني تبليغ المهارات والأهداف باستعمال وضعية تربوية مُعينة، فإن التدريس باستعمال الأجهزة يتعلّق بتوظيف أدوات تعليمية لتبليغ الدرس من مثل: Enseignement assisté E A 0 par ordinateur وهنا يتعلّق بتفاعل بين مُتعلم وحاسوب فقط، أو بين مُتعلم ومُعلّم يُدير الحاسوب، وهذا التعليم يأخذ أشكالاً مُتعددة، وهو سريع التغير؛ بما يُوظف من برمجيات التدريس، فهناك الشفافات، والشرائح، والأنظمة الشبكية الجاهزة. وهناك تعلم مُبرمج Enseignement programmée par ordinateur E P O وهو الأكثر

شيوعاً؛ وهذا البرنامج "عمل مُفْرَدَن" سواء بالنسبة للمسار المتبع أو بالنسبة لتوتيرة التعلّم، يُعامل فيه الخطأ كإجابة من إجابات أخرى، ليس كغلط، كما يتم فيه تدعيم الإجابات الصحيحة وتثبيتها فورياً³. وهناك تعليم شبه تقليدي، وهو تعليم سَمْعِي-بَصَرِي Enseignement audio-visuel وتُستعمل فيه بعض الأدوات التكنولوجية بصورة كاملة أو جزئية، ويتعلّق الأمر بتقنيات الربط بين السمع والبصر. وفي الوقت الحالي هناك برمجيات مُتنوّعة في الشبّكة تقوم بنفس الوظيفة، وكلّ برمجية لها مسارات ومنهجيات مُتعدّدة. والزّمان كفايل بمنتجات تتلاحق، وكلّها تتشّدّ ودّ المُستعمل وبالمجان، بل تُقدّم له تسهيلات نوعية، وتُلاحقه في قاعات الدروس، وفي المنزل، وفي السّقر، وحيث يتواجد، باستعمال برمجيات الاختصاص، وبمراعاة الحال والمقام والمكان؛ فبمجرّد كتابة الطّلبة تأتي السّلعة المطلّوبة، وبالتّنافس الكبير.

1/1- تكنولوجيا التعلّم: إذا كان تعريف التكنولوجيا تعني التّقنية والفنّ والمهارة في استعمال الأجهزة والوسائل التّقنية، وجعلها تتفاعل مع وعي الإنسان بما يعمل على تسهيل مهامه، وضبط وقته، وحُسن تقديم خدماته، فإنّ الوعي بها من حيث ضبط البرمجيات وتأطيرها في التّعليميات، وتعبيرها في الذهنيات أكثر من ضرورة لما سوف نُقدّمه من تغيير، وما نتركه من أثر، ولهذا استقرّت هذه التّكنولوجيات مُربين وعُلماء، ودعتهم إلى الخروج من النمط التّقليدي إلى عالم اللمس، والعيش في عالم الرّقمنة بما له من تواصل فعّال وسريع، وما يفرضه من مُعطيات أن تكون أو لا تكون، وبما أثبتته تلك التّقنيات من نجاعة ونجاح من خلال الاستعمال، وما خلّصت إليه تلك الدراسات من النّتائج والأثر حول تكنولوجيا التّعليم "... خلّصت الدراسات إلى أنّ الوسائط الرّقمية تُراهن بصفة عامّة وفي جميع مجالات استعمالها، ومن بينها التّعليم، على الفعالية والفورية وكثافة المعلومات والتّفاعلية، وتوفر لهذا الغرض مؤثّرات صوتية وبصرية بالإضافة إلى السّرعة والحركية والتّكيّف والإضافة والحذف وسهولة الاستنساخ⁴". وكان الأمر

واضحاً بأنه يجب أن نكون، وليس لنا إلا خيار أن نكون في عالم التكوين والتكوير
والإلا سوف نخرج من الجغرافية، كما خرجنا من الحضارة؛ لأنّ عالم اليوم هو عالم
تكنولوجيا الإعلام والتواصل بمعداته الجبّارة، وبما يحمله من تكنولوجيا رقمية
وبقدراته الهائلة، وبإمكانياته اللامحدودة، وبالجدید الدائم.

2/1- العملية التعليمية: يدخل فيها تكنولوجيا التعليم التي وفرتها تكنولوجيا
الإعلام والاتصال، ويعني ذلك انخراط ذاتي للمتعلم الناتج عن تفاعله مع برنامج
ديداكتيكي، في برامج اللسانيات التطبيقية الذي هو فرع من علوم اللغة يبحث في
التقابل اللغوي - تحليل المحتوى - تعليم اللغات - علم اللغة النفسي - علم اللغة
الاجتماعي - اللسانيات الحاسوبية - صناعة المعاجم - الترجمة - علم اللغة
التطبيقي - علم اللغة النظري وينشطر عنه: علم الأصوات + علم الدلالة + علم
القواعد + علم اللغة التاريخي.

وإنّ العملية التعليمية التطبيقية في هذا المجال تتعلّق بالطابع الاجتماعي
وبتحسين الاستعمال اللغوي، وإيجاد الحلول لمشاكل المجتمع اللغوي والاتصاليّة
والكتابيّة. وهذا لتحقيق أهداف اللسانيات التطبيقية، وهي:

1 - حلّ المشكلات اللغويّة.

2 - تيسير تعليم اللغات.

3 - تصحيح الأخطاء.

4 - ترقية الأداء اللغوي.

5 - حماية اللغات.

وهكذا تتعامل العملية التعليمية مع هذه الوسائط من خلال التخطيط والإعداد
والتنفيذ في العملية التعليمية-التعلمية، وتعمل في انسجام مع العناصر البشرية
لتحقيق الارتقاء بالتعليم في إطار تفاعل متبادل. وعندما نتحدث عن توظيف هذه
التكنولوجيات في التعليم؛ نتحدث عن وجود أجهزة + مستعمل متقن + مستعمل
ذكي يعمل على التطوير + مستعمل يحافظ على أمن المعلومات + طالب متعلم

ويلحق بها حاسوب/ حقية رقمية/ سبورة تفاعلية/ مجهار/ عتاد معلوماتي/ الشبكة/ البوابات الإلكترونية/ بنوك المعطيات/ التطبيقات... وهذه كلها تحتاج إلى استثمارها في تكنولوجيا العملية التعليمية.

وانطلاقاً من هذا، بدأت تتشكل بيداغوجياً تكنولوجيا الإعلام والتواصل، وتأخذ منبعها من علوم التربية بما قدمته من فتوحات علمية ولما لها من مرونة الملاءمة في مختلف الاستعمالات، ووفق الاختيارات وقناعات المدرسين، وكيف تتفاعل هذه الوسائط على مستوى الممارسة في علاقتها بالأهداف المنشوخة من العملية التعليمية. ولكن ليس كل مطلوب مرغوباً، وليس كل مرغوب مطلوباً، وفي ذلك قناعات واختيارات وأرضيات معرفية وغايات، وفي هذه الغايات يقع التنافس كما يقع التنافر، ومن خلال ذلك تطرح أسئلة التكنولوجيات التربوية نفسها. كما يمكن أن نشير بأن هذا الفعل سبق أن ظهر في الراهن الثقافي والأدبي الذي انفتح على مسار التحديث، انفتح على ثقافة العصرية التي تأتي في مقدمتها الثقافة التكنولوجية بوسائطها الرقمية، وحصل ما يُسمى بالأدب الرقمي؛ ويعني ذلك ممارسة إبداعية مقترنة بشروط وثقافة وتقنية خاصة. وهذا ما نروم الاشتغال به في مجال التربية والتعليم لتحقيق استعمال اللوازم الحديثة، والعمل على تفعيل منطق الملاءمة بخصائص العربية، دون التسامح في المعيار، بمراعاة مقبولية الاستعمال. ولا أخفي بأنه سكتني هاجس تطوير العربية والذي لا يأتي إلا من:

— رجال التربية والتعليم: الذين نروم منهم أن يلاحقوا عصرهم، ويعملوا على استنبات خطاب معرفي تعليمي لأدبيات الأدب الرقمي وجهازه المفاهيمي، بخطاب يضئ أدباً وعلماً؛ يساعدان على مواكبة تحولات اللغة في حواملها الرقمية. ومن هنا فاستعمال التقانات تحيين للدروس وللإبداع ولمنهج التلقين؛

— رجال الإعلام: بما يستعملون من وسائل حديثة مساندة للمستجدات والإبداع فيها؛ لتجد العربية محلها فيها. رجال الإعلام الذين يعملون على تقديم النقاد على المنجز المعرفي بخطاب إعلامي يضئ عوالم الحداثة بهذه اللغة.

2 — أسئلة التكنولوجيا التربوية:

- 1— ما هي آثار هذه التكنولوجيات على التعليم؟
- 2— ما هي آثارها على دور المعلم والمتعلم؟
- 3— كيف يمكن لهذه التكنولوجيات أن تُطور المتعلم الناجح؟
- 4— كيف تسهم هذه الوسائل في تحقيق منظومة تربوية معلومة ذات جودة؟
- 6— ما هي السبل الكفيلة للوصول إلى مدرسة النجاح؟

إنَّ عالم اليوم يعيش تحت وقع العولمة، وعلى وقع انتصار ديمقراطية السوق وقد تظاهرات حياتنا العملية بامتلاء الفضاء الخارجي بالأقمار الصناعية والسواتل، واستيطان الأراضي بالكوابل، مع توفير ملايين من بنوك المعلومات في مجتمع شبكي، وهناك تحولٌ جوهري في إطار تغيير الذهنيات، وعدم تحصين الأفكار، واضمحلال سلطة الدولة الوطنية، وتوجه معالم العصر إلى مجتمعات المعرفة المبنية على "المعلومات والمعارف والتكنولوجيات وشبكات البحث والتطوير متكاملة الأبعاد، منظومة الطبيعة متشابكة العناصر، فإنها لتطال الاقتصاد أو المجتمع أو الفكر أو السياسة أو ما سواها كل على حدة، بل أيضاً منظومات القيم والهويات والتمثلات والسلوكات، وقبل كل هذا وذاك، منظومة اللغة باعتبارها الناظم الرمزي لكل هذه المستويات مجتمعة أو بمفردها المعبر عنها والفاسح لها في سبيل الفعل والتفاعل"⁵. كما لا ننكر دورها في نسيج العملية التعليمية-التعلمية ونجاحها مرهون بتوفير هذه التكنولوجيات، ومرهون بمعرفة استعمالها استعمالاً مفيداً مضافاً، وهناك من يرى أنَّ هذه الوسائل خلقت أزمةً تربويةً، بل كانت من بين عوامل فشل بعض المنظومات التربوية "... التي يجمع المختصون على اعتبارها كأحد العوامل الأساسية التي أدخلت نظامنا التعليمي في أزمة البنيوية فانعدام هذه الوسائل أو التوظيف العشوائي والغير المعقلن لها، وغياب الوعي بماهيتها وأدوارها ومركزاتها النفسية والبيداغوجية والديداكتيكية هو الذي يعوق نجاح المنظومة التعليمية، ويحد من فعاليتها"⁶. فإذا وصلنا إلى هذه الأمور، فتكون

إجابات الأسئلة بما نراه في الوعي الجمعي للأفراد، بملاحظة أنّ التربية الرقمية عملت على انكسار رقمي نخبوي، فأضحت العامة تتعامل مع الإدارات الحكومية إلكترونياً، وأبانت بعض الدراسات عن تقليص أمية الشفّرة، فالكثير من الأميين يستعملون الهواتف، بل حتى الهواتف الذكية، بالإضافة إلى استعمال المصطلحات العلمية المصاحبة لها، وهناك معرفة بسيطة ببرمجة الساعة الرقمية في الأذان في الإيقاظ... وفي ذات الوقت عملت على بعض التحريف، وهذا من فعل بعض آلياتها التّمييزية التي تعمل على خرق الهويات والتّقافات والتّعدي على اللّغات، لأنّ منتج هذا العصر من الآلات حظي باهتمام مُفرط على حساب المضامين الرقمية وعلى حساب القيم والخصوصيات، وكثرت المعلومات التي قتلت المعلومات وظهرت السرقات، والعمل بالسطحيات Couper - Coller ولم يقع التفريق بين الأداة كوسيلة والبيداغوجيا كفعل فاختلفت الأمور عند البعض منّا؛ بتحويل هذه الآلات عن مقصدها. فهل خسرنا -نحن العرب- في هذا الزّخم المعلوماتي؟

لا يقع الجزم بالخسران، ولا النفي بالفقدان، بل وقع التنبيه للرّشدان، فكان المقصد بثّ التّغيير في الولدان، لمسايرة الحدثان، والتنبيه إلى ضرورة أن نكون أو لا نكون، أن نكون بهويّتنا اللّغوية أولاً؛ لأنّ قيمة اللّغة تُقاس بما يُنجز فيها من منشورات علمية رصينة، وبراءات اختراع، وبنوك المُعطيات، وعدد المواقع في الشّابكة، وعدد مُزودي الخدمات، وعدد البوابات، وعدد المُبحرين فيها "وعلى الرّغم من غنى العربية وثنائها، كتابةً ونحواً وإبداعاً لفظياً وثروة لفظية وكثافة في المضمون؛ فإنّها تعاني اليوم كمحصلة بالأساس من أزمة حقيقة ليس من حيث كونها وسيلة اتّصال وتواصل، أو وعاء رموز وتمثّلات ومُعتقدات، ولكن تحديداً من حيث قصورها البنيوي في إنتاج المعرفة وتوليدها وترويجها على مستوى بني جلدنها كما على المستوى العالمي، سيّما في ظلّ تزايد مدّ العولمة اللّغوية... لدرجة دفعت البعض إلى اعتبار أنّها تكاد تُصبح عالقة ثقافية مُستديمة"⁷. ولذا من الضّروري إدماج تكنولوجيات الإعلام والتّواصل في دروسنا الجامعية، ومن شأنها

أن تُساعد على بناء أسس معرفية مدروسة، وهذا مطلب مُعاصر، بل إن ذلك ما يعمل على تحسين العمليات التربوية في اللغة العربية التي تُوصم بأنها تكره التكنولوجيا، وعلينا - نحن الأساتذة - التّدرّب على حسن توظيفها، وممارستها وبرمجة دروسنا عبرها، وكان الأجدر بنا -نحن المُشرّفين- تطبيقها على طلابنا القادمين على المناقشات في ضرورة استعمالها في مناقشاتهم.

والحقيقة أنّ تكنولوجيا التّعليم كانت وخزاً للضمير نحو نشدان التّغيير، ولا بدّ من الإقرار بأنّ عدم استعمال الوسائط التّكنولوجية هي نقيسة، ويظلّ الأستاذ هو العنصر الحيّ والفاعل في العملية التّعليمية، فلا بدّ من صناعته صناعةً مُحكّمةً وتمكينه من تكوين مُستمرّ على المدى المُستعجل؛ ليصبح أستاذًا ناجحاً مُرقّماً وذلك ما يضمن الفعالية والمردودية في العمل التّعليمي، وهو الذي سيحقّق مهنة صناعة التّدرّيس، ويجعلها واضحة الأهداف والغايات، وقابلةً للتّقييم، ومُتكيّفةً مع الرّاهن، وقابلةً للتّطوير، ومُستعدّة لتوظيف هذه التّكنولوجيات، ويدخل كلّ ذلك في الأمن اللّغوي الذي تنتشه كلّ الشعوب.

وبمثل ذلك الأستاذ المُعاصر ترفع لغتنا هامتها، ونحن نرفع راية هذه اللّغة فكيف يمكن التّعالى بها والمنافحة من أجلها بمنظام تقليديّ، وكيف نجيب أولئك الذين يقولون: إنهم لا يزالون في لغة الجنازات والشعر والأدب، إنهم لا يعيشون عصرهم، وكيف نردّ ونقول: إنّنا رقميون مُعاصرون مُبدعون وناجحون، فلا بدّ من قرّن القول بالفعل.

3 - إكراهات الحاضر: لا ننكر أنّ هناك مُفارقات مُعاصرة تولدت مع الحياة المُعاصرة في ظواهر التّعقيد والتّركيب في شتّى المسائل، فالمجتمع المُعاصر له تركيبه وطوقسه وعلاقته المُتداخلة والتي يصعبُ التّفريقُ بينها في بعض الأحيان وقد ظهرت حديثاً في أشكال وصُور مُختلفة، وتفرض التّغيير والتّتميط؛ بفعل الثّورة الرّقمية، وتضع العالم أمام تحديات وأسئلة جديدة في عصر العِلْم والتّقانة وثورة المعلوماتية، وغزو الفضاء، واقتحام المُحيطات، وعصر التّفجّر المعرفي.

كما أنّ الزمن المعاصر يفرض التفاعل مع الغير، ضمن عولمة لا تراعي الخصوصيات، فنرى الشدّ والجذب بين الغالب والمغلوب، وفي الأخير نحن مغلوبون على أمورنا، لأننا لم نسهم في تقانات الشبكة، لم نشارك في صنع هذا المصير المحتوم؛ لتحقيق معادلة الاندماج العولمي ضمن الخصوصية. وإن قانون القويّ غير الموازين، فحول طبيعتها إلى المنفعة، وقلب معالَم الربح والخسارة وأحياناً يغلب الفشل على الفوز، بله الحديث عن تلك الأسئلة التي نبقى حيارى في الردّ عليها، أسئلة تُطرح في وضع أضحى شبيهاً بطوفان عاثٍ يُجرف بقوة الخارقة مجتمعات مُشكّكة في هوياتها، ويخلق أزمة في القيم في عالم متغيّر، أزمة تغريب القيم في ظلّ العولمة، وأزمة الاختراق التي تحمل صراع الثقافات.

ولكن ما دور في إكراهات الحاضر؟ ذلك ما نروم أن نجيب عنه، بأن التنافس لا بدّ أن يكون رغم تخلفنا، وتخلّفنا ليس قدراً لا يُرفع، إكراهات الحاضر يمكن التغلب عليها بمسايرة المستجدات العولمية التي لا يجب محوها من روزنامة يومياتنا، فأن تفكّر في الحلول خير من هجران الحديث عن مسار العصر لأنّ واقع العصر لا يريد الفراغ، ولا يترك المكان للشغور، فأن تساير الأحداث، وإلا ستكون من التاريخ الأسود الذي هو مخصّص للضعاف.

إكراهات العصر هو جعل العربية تعيش عصرها بما لها من خصوصيات، وما لها من مضايقات، فأن نعمل على فتح تلك المضايقات الداخلية والخارجية لجعلها تستجيب للآلات، تستجيب للمختصرات تكون لغة علمية في نحوها وصرفها وفلسفتها. ولن يكون ذلك إلا بمسلك المدرسة المعاصرة التي يقوم عليها معلّم معاصر، ومُسيّر حديث، ومنظّام جديد، وفريق من الباحثين النشيطين العاملين على الحداثة والتطوير، ويحتاج كلّ هذا إلى ثقافة معاصرة تقبل الأخذ والعطاء.

4 - التّحدّيات التّربوية الحاضرة والمستقبلية: هي كثيرة، ولكن يمكن التّركيز على: توفير التّعليم وتعميمه وإجباريته، وتحسين قاعدة العاملين في التّربية

وتطوير التّجهيزات، ومراعاة النّمو الديمغرافي الذي تُصاحبه زيادةٌ في الأميّة. وإلى جانب هذه التّحدّيات، يمكن الحديث عن ذلك الفراغ الذي نعانیه في:

— الفجوة العلمية بيننا وبين الشعوب المتقدّمة.

— الفجوة الرقمية الواسعة.

— كثرة وسائل الإعلام وتعدّد لغاتها.

— مزاحمة اللّهجات للغات الرسمية.

— البطالة والإجرام والعنف.

— الغزو الثقافي المُقلع للهوية.

والسؤال الجوهری: كيف نُعدُّ جيلاً يقف أمام هذه التّحدّيات؟ هذا ما يجب التّفكير فيه، بل تعود الكلمة للنّخبة التي تقدّم القراءات العميقة لمن يُهمّه الأمر، علّه يصنع القرار. وأهمّ نقطة جامعة في هذا المجال، هي مسألة تخطيط السّیاسة اللّغوية والتّربوية، فإذا وقع التخطيط العقلي والمنطقي، لا شك أنّ عوامل النّجاح مُحقّقة⁸. ولهذا كان علينا العمل بما يلي:

1— التخطيط التّربوي العلمي القائم على الكمّ والنّوع في كلّ المجالات.

2— بناء مناهج جديدة تُسائر تلك التّطورات.

3— إعداد مُعلّمين أكفّاء.

4— إجراء البحوث التّربوية الميدانية.

5— قبول المُراجعة والتّقويم.

ومن ثمّ نطرح سؤالاً آخر وهو: ماذا نعلّم للتّلميذ المُعاصر؟

كلّنا يعرف أنّ هذا الجيل يختلف في قلبه عن سلفه، فهو جيلٌ سريعٌ سرعة الزّمن المُعاصر، جيلٌ له نظرةٌ مُغايرةٌ لنظرتنا أيام كنّا شباباً، ولهذا أصبح جيلٌ اليوم: التّلميذ/ الطالب المُعاصر مَرَكزَ اهتمام البحث التّربوي، فإذا أردنا الوصول بالمُجتمع المُعاصر إلى المستوى الأفضل، علينا الاهتمام بالطفّل/ الطالب المُعاصر؛ فهو ليس مثل الطّفّل/ الطالب القديم. الطّفّل/ الطالب المُعاصر مُزوّد

بكثير من آليات الذكاء، ويعرف حقوقه، ولا يقبل الضرب، ويُعلّم أبويه بما يجري بينه وبين مُعلّمه. الطّفل/ الطالب المُعاصر طِفْلٌ/ طالب مُشاكسٌ ومُنَاقشٌ، وأحياناً مُناقضٌ، لا يقبل حشوّه بالمعلومات، وله مُتطلباته التي لا تنتهي، فهو يريد توجيهه على تنمية تفكيره، ومُحادثته والاستماع إلى رغباته، ومُنَاقشته ومُقابلته وجهاً لوجه وإقناعه بالحجّة، وإشراكه في الدرس... ولهذا، فالمُعلّم المُعاصر عليه أن يُشرك تلميذه/ طالبه، ويخلق له الجوّ المناسب للتعلّم، ويُشركه في طرح الأسئلة والإجابة عنها، وعلى المُعلّم المُعاصر أن يكون واعياً بالنمو المعرفي والوجداني والزمني للطّفْل/ للطالب المُعاصر، ومدى قابلية هذا الأخير، وقدراته واستعداداته.

ووفقَ منظور التّربية والعولمة، نجد فيهما الطّفْل/ الطالب المُعاصر يتوزّع بين الهوية والتّفنّن، بين الثّبات والتّغيير، بين ثنائية الأصالة والمعاصرة/ الاتّباع والاستلاب... كما يعيش على وقع التّجديد التّربوي، وأحياناً يعلن تمرّده ضد المسكوكات النّواهي، والمحفوظات الأوامر، والكليشيهات البرّاقة، والشّعارات الزائفة التي لا تأتي بالنتيجة. الطّفْل/ الطالب المُعاصر يكره الاستعبادانية والأبوانية والبوليسانية، ولا يقبل القهر، ولا الأوامر الزّجرية... وفي ظلّ هذه المُستجدات هل يمكن للمُعلّم/ للأستاذ أن يعمل على تحقيق أبعادها؟ وهل يستطيع ركوب الثّورة التّنويرية التي تتطلّب تعبئةً للجهود ومُشاركة عامّة، وتقبلاً للآخر، وتسامحاً لغوياً؟

كلّنا معنيون بالمسألة، ولكن المُعلّم/ الأستاذ يتحمّل الجزء الأكبر والعاقبة، ولهذا عليه أن يضطلع بدوره في تقديم الحقائق، ويخرج من التّعليم التّقليدي إلى التّعليم التّكنولوجي، وهذا يتطلّب منه حسن احتواء المعلومات، وامتلاك الدافعية، ولن يكون له ذلك إلا إذا كان باحثاً نشيطاً، ومُصمّماً لأنشطة تعليمية، وعاملاً على توفير الوسائل والتّقنيات اللازمة. وهنا يدخل عالم التّكنولوجيات الحديثة في العملية التّربوية، باستخدام الآلات والأجهزة التّعليمية، لتسهيل مَهارات التّدريس. ولا يحصل ذلك لدى مُعلّم الجيل الماضي، ولهذا نحتاج إلى مُعلّم/ أستاذ الجيل لتعليم الجيل.

بالفعل، ماذا يمكن أن نعمل أمام تلك التّحدّيات الداعية لفعل التّغيير، وفي نظرنا هو فعل عقوبي، وهذا ما غرّسَتْه مدرستُهُ الهيمَناتية، ويبدو لي بأننا سوف نشهد المزيد من التّسامح في كلّ شيء، هناك عولمة إيديولوجية في بنية اقتصادية إعلامية مالية، ومن خلالها سنشهد جموحَ أولادنا اللامحدود، وسنُشرّ بزمانٍ قادمٍ



تلعب فيه الفسبة والتّوترة والتّوترة والتّوترة واللّوحة



والشّابكة واليوتوبية والسمارتفونية

دورَ التّوجيه، بما ترفعه من أحلام وردية، وتطلّعات ورهانات وأدوار في دفع العديد من الشّباب إلى الثّورة على منظوماتهم، وعلى قيمهم، فماذا أعددنا للتّحوّل القادم؟ وهناك إنذارات كثيرة تتمثّل في تبخيس التّاريخ والتّكرّر للأجداد، والعيش في التّناقضات، والمسّ بالمقدّسات، وسوف نعيش رأسماليةً مُتوحشةً، وأولادنا يرغبون في ذلك، بل يرفع بعضهم النّعرات القبلية والنّزاعات الطائفية، والدعوة إلى الانفصال، أو هدم ما تمّ بناؤه، فماذا أعددنا كي لا يقع ذلك الوليل؟ وكان يجب رسم أبعاد التّصدّي، أو وضع الحدود الكبرى التي نسعى ألاّ يخرج منها أولادنا، ونعمل على تحقيقها، وهذا بـ:

— "المحافظة على الحياة الإنسانيّة وتطويرها وتجديدها باستمرار نحو الأحسن بما يُلائم التّطوّرات والحاجيات والمُتطلّبات والمُستجدات.

— التّدرب على الحياة الاجتماعيّة، واكتساب عادات العيش مع الآخر في تعاونٍ وتضامنٍ وتكاملٍ جماعيٍّ بغيضِ النّظر عن اختياراته وميوله وعقيدته...

— التّدرب على الديمقراطيّة، وتعلّم ممارسة الحرية والمسؤوليّة، واكتساب الوعي الاجتماعي والاستقلال الذاتي...

— اكتساب مهارة التّكيّف مع الحياة الواقعيّة دونما استسلام أو تفريط في المبادئ والاختيارات التّحريرية واستشفاف آفاق المستقبل نحو حياة مأمولة مَطْلُوب

المُساهمة في بنائها، وجعلها حقيقة ملموسة من خلال فعلِ الناسِ وذكائهم وفكرهم في جوٍّ من الحرية والمسؤولية...

— اكتساب دُرْبة ممارسة الأنشطة الخلاقة والخيال المُبدع، والتّخطيط للمُنجزات المُفترض تحقيقها...

— البحث الدّؤوب في أسباب الإعاقة الاجتماعية والاقتصادية، وأسباب التّخلف والتّصدي لها بالبحث والدراسة والمُواجهة دون تردّد، مهما كانت، وكيفما كانت وفي مختلف الطّروف.

— امتلاك القدرة على حلّ المشكلات بمختلف أنواعها، والتّدرّب على كفايات التّفكير...⁹

ومن خلال هذه المُحدّدات نجد التّربية والتّعليم تُسهم في عمليات التّغيير التّقافي السّلمي، أو ربّما تقلّل من الصّدّامات، كما نجد عاملَ تكافؤ الفرص مُطبّقاً، وما يتبع ذلك من ديمقراطية التّعليم، ونكون بذلك قد جسّدنا التّوسّط بين هذه المُفارقات الكبيرة، والتي لا يجب أن نُعلّقها على المدرسة وحدها، وإن تتحمّل الجزء الأكبر في ذلك.

وتتحمّل المدرسة العبء الأكبر في إشكالين هامّين، وهما:

1/4 — إشكال المنهج التّعليمي، إنّ مناهجنا تنطلق من الرّؤى العربيّة

الوطنية، ومن الرّؤى الكونية؛ لإكساب المُتمدرس المعرفة بما يتوافق وعمره العقلي وبطرائق حديثة، وإشباع حاجاته العامّة بالعلم والتّقافة، وإكسابه مُختلف المهارات التي تجعل منه رجلَ المستقبل، هذا في المستوى النظري، ولكن في التّطبيق عكس هذا، فنجد تناقضاً بين المأمول والواقع، ولذلك تُصنّف بلادنا تربوياً في الدّول المتأخّرة، ونرى مدرستنا الحاليّة ما تزال تعيش بين ثقل الماضي وكهولة الحاضر، فقد دخلت مُنعرجاً حرجاً، وما تزال تعيش وضعيّة اللاتطابق Indéquation بين مُخرجاتها وقطاعات الشّغل، وتجلّى ذلك في عدم كفاية المردودية المُتمثّل في الضّعف اللّغوي والبطلالة، مع ما يُسجّل من مُعضلة الأُميّة

التي لا تزال جراحات عميقة في وطننا، و7 مليون أمي ليس بالمسألة الهينة، بل هو ما يطرح سؤالاً كبيراً حول نجاعة النظام التربوي، وتلك الخطط التي وضعت للقضاء على الأمية، ولم تستطع تقليص العدد، ومتى تحين ساعة الديمقراطية ويصل الجميع إلى أنوار المعرفة؟ ومتى نربح رهان مجتمع المعرفة؟ ولربح "رهان مجتمع المعرفة؛ يقتضي تحديثاً سياسياً حقيقياً، يُحدّد الاختيارات الكبرى والاستراتيجيات المناسبة لبناء المواطن/ الإنسان وفق رؤية واضحة ولغات محدّدة. وأيضاً اقتصاد يضع في صلب أولوياته تأهيل الصناعة الوطنية بأيادٍ وطنية، وكذا بلورة مشروع ثقافي/ قيمي مرتبط بهوية البلد يُعزّز من القيم الأصلية وفي نفس الوقت مُنفتح على الثقافات الأخرى، بنفس استيعابي تواصلّي، غير مُستلب¹⁰".

ويُضاف إلى ذلك ضحالة ما يحمله المنهاج المدرسي من مفردات ومفاهيم لا تعمل على الرقي بفكر التلميذ، بقدر ما تُعيقه عن النظر إلى الأمام، وتغرس فيه النظرة الماضوية بكلّ ما يحمله الماضي من مساوئ، وما كنّا نتعلّمه من مسكوكات عفا عليها الزمان (سيرُوا على قَدَرِ ضُعْفائِكُمْ) والمسألة الأدهى أنّ المنهج التعليمي في كثير من المقامات مُستورد من بلاد غير بلادنا، ويريد المسؤولون أن يُطبّقوه على مُجتمع لا يَتَمَشَّى وأرضيته المعرفية، ولا مع سلوكه الوطني، ولا مع تاريخه، ولا مع حضارته، وكأنّي بهم يريدون تدميطه وفق أفكار الآخرين، وعلى أساس ذلك هو التّوير.

2/4 – إشكال تكوين المُعلّم. من أسباب ضعف المستوى اللّغوي لدى التّلاميذ

ضعف المُعلّم في المقام الأول؛ لأنّ المُعلّم النّاجح هو الذي يصنع المنهج، ويوجد المحتوى، ويُدع في طرائق التّلقين، فهو قُطْب الرّحى كما يُقال "يعدّ المدرّس قُطْب الرّحى في العملية التّربوية، وإليه يرجع الفضل في نجاحها غالباً، أو يرجع إليه السّبب في إخفاقها في الأعمّ الأغلب؛ إذ مهما تكن المناهج مبنية على أسس علمية فإنّها لا تحقّق أغراضها إلّا إذا كان يقوم بتطبيقها مُدرّس كفّي، ويمكن أن يُرمّم المدرّس إذا كان كفيّاً ومُتمكناً بعض التّعثرات في المناهج حتى لو لم تكن مبنية

على أُسُسٍ علميةٍ واضحة¹¹. إنّ المعلّم المعاصر يعيش في عالمٍ رقميٍّ من خلال تعامله مع العلم والمعارف الجديدة، والتّلاميذ لهم مستويات مُتباينة في استعمال الأجهزة، فهم مُقبلون على الحاضر والمستقبل، فهل المعلّم سيعمل على التّغيير لملاحقة مَعلومات عصره ويكون رقمياً؟ وهل يتأقلم مع التّقانات المُعاصرة في الوقت الذي يلعب التّلاميذ بهذه الأشياء لعباً مُريحاً، فأين محلّ المعلّم منها؟ علماً أنّ الكثير من المُعلّمين لا يَمَسُون مفاتيح هذا الأجهزة المُعاصرة، فهنا الخلل، وكيف يمكن أن تتمّ عمليات التّحويل والتّغيير والتّوفير والتّوجيه والتّقيف بمحرك لا يقبل الشّحن، بمعلّم لا يستجيب. بالإضافة إلى الدّور المُنوط به تربوياً؛ وهو التّوجيه والإرشاد والتّعزيز والتّشجيع والبحث، فهل يقوم المعلّم بهذه الأطوار؟ والسّؤال المُعاصر: كيف يُتلافى القصور في تأهيل المُعلّم، أو في صنْع مُعلّم الغد؟ ولتأهيل المُعلّم لا بدّ أن يكون العمل ضمن المُعطيات التّالية: التّمكّن من المادة — وتمثّل المنهج التّربوي — واعتماد المُرونة في اختيار طرائق التّدريس — والتركيز على التّطبيقات — والعمل بأسلوب التّشجيع والتّعزيز — والقدرة على التّعامل مع التّقنيات المُعاصرة — والقدرة على تفهّم نفسية التّلاميذ واحداً واحداً — القدرة على توظيف مناهج التّقويم.

5 — المعلّم في عالم مُتغيّر: إنّ مُعلّم هذا القرن تنتظره مهامٌ عديدةٌ، ومنها القضاء على ضعفه اللّغوي والعلمي، والحاسوبي، ويكونُ مُنتجاً ومؤلفاً، ويعمل على ترقية تلاميذه في الدافعية والتّعلم، وفي المشاركة الإيجابية، ويعمل على التّغيير الإيجابي. ومن هذا التّحليل يمكن القول: إنّ هذا المُعلّم الذي يعيش في واقع مُتغيّر، عليه أن يلعب دورَه، ويؤدّي وظيفته، كما يجب العلم بأنّه إذا حصلَ تكوينُ المُعلّم تكويناً جيّداً، يمكن التّغلّب على كثير من المُضايقات المُعاصرة، فهو مُحركُ العملية التّعليمية، بل هو الذي يصنع المجتمع وفّق تطلّعاته، ووفق المحافظة على خُصوصياته. فإذاً على المُعلّم أن يزرع في تلاميذه ما يلي:

— ثقافة الهوية والمواطنة: على المُعلِّم أن يكونَ واعياً بمسألة الهوية التي تحتاج إلى تحصين لتكونَ مانعة؛ لأنَّ هُويتنا مَغزُوة بثقافة أوروبومتوسطية؛ ثقافة فرنسية فالضَّرورة تستدعي أخذ هذه الإكراهات بعين الاعتبار، خصوصاً وأنها باتت حاضرةً في حياة الأوطان مثلما هو الحال بالنسبة للبلدان المغاربية؛ ذلك أننا عندما نفهم آلياتها. كما نحاول نحن هنا، فإنَّ ذلك سيُمكننا من تدبيرها عوضَ تحمُّل تبعاتها، بل وإدارتها على النحو الذي يُتيح أحسن استفادة مُمكنة، مع الحدِّ من تداعياتها وآثارها السلبية¹². وعن طريق زرع ثقافة الهوية يمكن أن نتصدى للتَّميُّط، على أساس احترام الخصوصيات، ولا يعني الانغلاق، بقدر ما يعني الأخذ والعطاء بصورة نديّة. فالرَّهان مأمول في إيجاد التَّوازن بين الخصوصي والكوني/ المحلي والعالمي، وعلى المُثُل العليا أن تكون ظاهرةً على المستوى الأخلاقي النَّظري، حيث يظهر الدين في الأمل والعمل.

— ثقافة تعزيز المواطنة اللُّغوية: إنَّ التَّربية المُعاصرة والعولمة اللُّغوية لا تُقدِّسان اللُّغة الأمَّ/ اللُّغة الأُمّة بقدر ما تنظران إلى نفعية ومردود اللُّغة، كما تنظران للغة بما لها من عِلْمية ووظيفة، كما أنَّ مُجتمع المَعْرِفة يتطلَّب رأسمالات مَعرفياً؛ يدير المدرسة المُعاصرة وفق إكراهات اليوم والمستقبل، وضمن مُضايقات التَّقانات للخروج بسند تربوي يتوافق وخصائص العربية. ووفق هذا المنظور، ما مقام العربية في الرأسمال المَعرفي الذي تفتقر فيه إلى الحدود الدنيا؟ وهذا ممَّا يطرحه الطِّفل المُعاصر الذي يرى لغته بعيدةً عن الاستعمال في القطاعات الحيوية؛ لأنَّها تقوم عليها مدرسة هزيلة؛ لا زالت تعيش على مُخلفات الماضي، ولم تدخل عصر التَّكنولوجيا بعد. غابت التَّقانات المُعاصرة عن مدرسة تعلِّم العربية وبالعربية، فما مقام اللُّغة الأمَّ/ اللُّغة الأُمّة التي تُضيِّقُ على التَّلميذ الحدود؛ حيث يُعتبُّ المحيط الخارجي إلى التَّعليم العالي فيجد تلك التَّثائية، وغلبة الفرنسية، وقلة وجود اللُّغة الأمَّ في الوسائل المُعاصرة، وفي العِلْم الحديث، فيقع حائراً مُتسائلاً: كيف قضيت اثنتي عشرة (12) سنة بلغة أصبحت لا أتواصل بها اليوم، فهل هي

لغة قديمة، ولماذا ولا أَسْتَفِيدُ بها من تقنيات العصر؟ هنا تبدو الحيرة، ويظهر الفلق، ومن ثمّ الشك، وعند ذلك تُطرح أسئلة اللغة:

— ما فائدة لغة لا تُؤْكَلُ الخبز؟

— ما قيمة لغة لا أتواصل بها مع شخص يخالفني اللسان؟

— ما بيان لغة لا تتفق في الميزان، وميزان الحال هو التفانة؟...

ومن هنا تبدأ ملامح الخصوصية في الاضمحلال أمام لغة العولمة التي ما استطعنا فيها البروز، وما تركت فينا لغة الهيمنة ممّا يحوز، وكان القهر اللغوي الفرنسي السبب في المآل، إلى ما نحن عليه من حال. ويلاحظ اللبيب كيف تنهار اللغات الأمّ أمام لغات العلم، ويظهر بُعد المآل في الوعي بمأزق التتميط، فلا جدال بعد ذلك بأن اللغة العربية بما لها من مقام أصبحت لا تتشد في ذاتها، فما العمل؟

وإنّ الجامع الأكبر في كلّ هذا هو سؤال الهوية اللغوية، والآن نعيش زمن ضياع الهويات، هويتنا اللغوية في خطر؛ ولإنقاذها من الخطر، كان علينا ترقية هذه اللغة لتكون علمية، وللنفاذ إلى مصادر المعرفة؛ وإذا عمّلنا بهذه الأمور سوف تنقّص الفجوة الرقمية، وتتل العربية مقامها في أوطانها أولاً، ثمّ بين اللغات العالمية ثانياً، وفي مواقع التواصل الاجتماعي دائماً. وأمام التّعثر في التواصل العادي، وأمام الكثير من المضايقات، إلى أين تسير الأمور، وتبقى معنا ثلاثة اختيارات:

1— "القطيعة مع الآخر، واختيار سجن الآخر (السلفية).

2— القطيعة مع الأنا، واختيار سجن الآخر (التغريب).

3— القول بالتفاعل وما يقتضيه من ثمن (التوفيق)¹³.

وفي الحقيقة لسنّا في موقع الاختيار، ولا بدّ من تدخل أولي القرار، لأنّ العربية في ذاتها لغة طبيعية وعلمية، وهي لغتنا وقدرنا، وكلّ لغة وقع الاهتمام بها تترقى ولكنّ المعطيات الحضارية المعاصرة، وفعل العولمة يسّعيان للقضاء على اللغات الوطنية، فهل يعني ذلك الرضوخ والاستسلام للأمر الواقع؟ يجب الوعي بأنّ

العربَ جميعاً لا حياةَ لهم بدون هُويتهم اللّغوية المُمثّلة في العربية، وكان عليهم العمل على أن تكون حاضرةً كأداة ووسيلة الوجود، وبدونها لا يُساوون جناحَ بعوضة، وبدونها لا يصلُّون إلى صنْع إبرة، وما سمعنا بأنّ مجتمعاً تقدّم بلغة أجنبية بتاتاً. إذاً لماذا لا نقصد طريقَ تعميم استعمال العربية في مواطنها، ونغلق هذا الملفَ بصورة نهائية، لماذا لا نطرد من أنفسنا فعاليات وتوجهات الفرنكفونية والكمونيستية، ونصبح مثلاً مثل الشعوب التي تُقدّس لغاتها، وهي مُحترمة بلغاتها لماذا نحن العرب نكراتُ في هذا المجال.

وقبل الختام يحتمّ عليّ المقام استعراض بعض التّوصيات التي أُقرّت في كثير من المناسبات العربية ومن خلال منظمة اليونسكو، في مجال التّربويات خاصّة بالتركيز على عالم التّكنولوجيات، والتي خرجت بها توصيات المؤتمرات، فنرى التّنصيب على ضرورة استحداث تخصّصات علمية ضمن المناهج الجامعية تُواكب التّقنيات الحديثة مثل هندسة اللّغة على نحو يُسهّم في تطوير تقنيات مُعالجة اللّغة، وتذليل العقبات التي قد تعترض تطوُّرها على الصّعيد التقني الرّقمي. فإذا ألّقينا نظرةً على إعلان دُبيّ 25 نوفمبر 2012 حول (لننهض بلغتنا) نراه ينصّ في باب (اللّغة العربية وتحديات العالم العربي) على أهمية استعمال التّكنولوجيات المُعاصرة في التّعليمات، وهذا عبر المواد التّالية:

32 — العمل المنهجي والدّؤوب على رقمنة اللّغة العربية، وإثراء المحتوى الرّقمي عبر إنشاء مركز عربي يُعنى باللّسانيات الحاسوبية، ويحرص على ترسيخ أُسس ومعايير تلتزم بها جميع الدول العربية لضمان إنشاء بنية عربية شاملة تدعم جميع المشاريع والمبادرات، وتحوّل دون ضياع الجهود والموارد المالية في مشاريع مُتكرّرة، أو تمنع عملية التّكامل في تحقيق الأهداف الرئيسية لرقمنة اللّغة العربية، وإثراء المحتوى العربي.

33 — التّشديد على أهمية مُعالجة مسألة المحتوى الرّقمي العربي من خلال نظرة مُتكاملة، تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الخصائص التي تُسهم بها البيئة العربية

وطبيعة الآليات المطلوبة لإنشاء المحتوى وخزنه في المستويات الرقمية، وتداوله وعرضه ضمن شبكات المعلومات المحلية، وشبكات الإنترنت، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثقافية والقانونية ذات الصلة بهذا الموضوع.

34 — دعوة الحكومات العربية مُجتمعة، وبالتنسيق في ما بينها؛ لأن تتحمل مهمة توفير المناخ المناسب لدعم صناعة المحتوى الرقمي من خلال طرح مبادرات عربية لرعاية الابتكار في هذا القطاع، ومنح مقاعد دراسية في المؤسسات الدولية الرصينة للمتميزين في مجال رقمنة اللغة العربية ومعالجة المحتوى الرقمي.

35 — العمل على مواكبة التطور السريع في عالم النشر الرقمي، وحشد الموارد اللازمة للاستثمار في هذا المجال الجديد، وتوظيف مهارات الأطفال والشباب في التعامل معه في مجالات التربية (اللوح الذكي) وكتب المطالعة قراءة واستماعاً.

كما أن مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية يثير ضمن خمس عشرة قضية أساسية هي واقع اللغة العربية، ويؤكد بصفة خاصة:

— المستقبل الرقمي للغة العربية.

— اللغة العربية ومناهج التعليم ما قبل الجامعي.

كما يثير هماً كبيراً، ويعتبره من قلق العربية، في عدم إيلاء العرب تكنولوجيا التعليم أهمية، ويأسف المشروع على تمسك العرب بالتقليدية في تدريس اللغة العربية، بينما تدرس في بعض البلاد العربية المواد العلمية بالعربية، وباستعمال هذه التكنولوجيات، فيقول: ماذا يُضير مدرسُ اللغة العربية من خلع رداء الماضوية، واستعمال تكنولوجيات التعليم في تدريس النحو والبلاغة والقرآن والحديث. أفي ذلك عيب أو محافظة على نمط ترسخ في الأذهان، ولا يريد به بديلاً¹⁴.

ومن المؤكّد أنّ مَجَامِعَنَا اللّغوية تضطلع بمسؤولية علمية وحضارية في الدفاع عن العربية وتحديثها وإنعاشها بتكنولوجيا التّعليم، وتلوح أضواءٌ إيجابيةٌ من هنا وهناك، وتظهر مبادراتٌ للنّهوض من جديد على ضوء المقولة (أشعلُ الشّمعَةَ بدل البقاء في الظّلمة) وتظهر خطوات إيجابية على مستوى استخدام العربية في وسائل التّواصل والتّعليم، رُغم بعض الهفوات. والمطلوب منّا هو توظيف هذه الروح الجديدة من خلال تضافر الجهود، وتنسيق المبادرات، وحشد الأدوار لمزيد من العمل الجماعي للنّهوض مرّة ثانية، والوقوف ندّاً مع مُنتجي هذه التّكنولوجيا الرّقمية التي بدأ العمل على استنباتها في أوطاننا، والعمل على تطويرها.

— **الخاتمة:** أملٌ من خلال هذه الكلمة الافتتاحية أن أحرّك الإحساسَ في نفوس الحاضرين والمُهتمين بضرورة صناعة المُدرّس النّاجح والجامع بين التّراث والحداثة؛ مُدرّس مُرقّم، وأن نُوفّق من خلال ذلك في الوصول إلى الرّأس مال المَعرفي لتجسيد مُجتمع المعرفة. وإنّه إذا أردنا مُعاصرةً لمدرستنا وجامعاتنا لا بدّ من التّأسيس للمضامين الرّقمية الجديدة؛ بدل التّأسيس والإصرار على مناهج عفا عليها الزّمان، وكلّ هذا يحتاج إلى إنتاج أفكار، وإلى جهودٍ الكثير من الهيئات تقادياً لما يُمكن أن يَنْتُج من مُضايقات غير مُرضية، وتقادياً لكلّ فشَل. ومن هذه الجامعة أرومُ أن تخرج دعوةً صريحةً للاهتمام باستخدام المحتوى الرّقمي في الجامعات الجزائرية، ويقدم إلى مديرية البحث العلمي بوزارة التّعليم العالي والبحث العلمي. وأصدّقكم القول؛ إنكم سوف تُسجّلون رقماً مُضافاً في خدمة الشّأن العامّ إذا جاءت المبادرة من جامعة سيدي بلعباس؛ جامعة الباحث (جيلالي اليابس) الذي أفنّى نفسه يخدم البحث، جامعة بلعباس التي لها رُتَبُ الصّدّارة في التّصنيف في الجامعات الوطنية، ويبدو لي أنّها لا تتوانى في الاحتفاظ بذات الرُتَب، وأن تكون جامعة افتراضية مُرقّمة.

— الاقتراحات:

- 1— مواصلة البحث في هذا الموضوع، مع التّخصيص في لاحق من الملتقيات.
- 2— تبني جامعة سيدي- بلعباس إجبارية استعمال التّقانات المُعاصرة في تقديم الدروس الجامعية.
- 3— ضرورة إدخال مادة الإعلام الآلي ضمن المواد الدّراسية في شُعَب الأدب العربي.

- 4— اقتراح مشروع إنجاز المُعجم التّربوي الرّقمي.
 - 5— اقتراح مشروع إنجاز مُصطلحات الأدب الرّقمي.
 - 6— ضرورة تكوين كلّ الأساتذة في استعمال التّكنولوجيا ذات العلاقة بإلقاء الدروس، ومن لا يريد ذلك يُحال على التقاعد.
- ### الهوامش:

-
- ♥— أُعدّت المداخلَة للملتقى الدّولي حول (تكنولوجيا التّعليم والعملية التّعليمية) الذي سينجزه مختبر (تجديد البحث في تعليميّة اللّغة العربيّة في المنظومة التّربوية الجزائريّة) بجامعة جيلالي اليابس، بسيدي-بلعباس، يومي: 16-17 أفريل 2015.
- 1— عبد اللّطيف الفاربي وآخرون، مُعجم علوم التّربية، مُصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك، ط1. الرباط: 1994، سلسلة (علوم التّربية 9-10) مطبعة النّجاح الجديدة، ص 108.
 - 2 — عن موقع wikipedia.org بتاريخ 22 فبراير 2015.
 - 3 — عبد اللّطيف الفاربي وآخرون، مُعجم علوم التّربية، مُصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك ط1. الرباط: 1994، سلسلة (علوم التّربية 9-10) مطبعة النّجاح الجديدة، ص 104.
 - 4 — محمد خرباش "تكنولوجيا الإعلام والتّواصل في التّدرّس والتّعلّم: وجهة نظر" مجلة دفاتر التّربية والتّكوين. الرباط: 2010، المجلس الأعلى للتّعليم، العدد (3) مطبعة النّجاح الجديدة بالدار البيضاء، ص 30.
 - 5 — يحيى اليحياوي "اللّغة العربيّة والإنترنت ومُجتمعات المعرفة في ظلّ العولمة" مجلة اللّغة والتّواصل. 2011 منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتّريب، ص 213.

- 6 — العربي عكروش "الوسائل التعليمية: من العشوائية العائقة إلى العقلانية الفاعلة" مجلة علوم التربية. الرباط: 2000، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، المجلد الثاني، العدد التاسع عشر (19) ص 111.
- 7 — نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات. الكويت: 2001، سلسلة عالم المعرفة العدد 265.
- 8 — ينظر: صالح بلعيد، السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في الجزائر: الواقع والمأمول. مقالة غير منشورة. أُلقيت في اليوم الدراسي حول (السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي) بجامعة سعيدة يوم: 11 مارس 2015.
- 9 — المحجوب حبيبي، في الثورة الاجتماعية والتغيير والتجديد في التربية والثقافة أولاً... المغرب: 2010، مطبعة المتقي برينتر بالمحمدية، ص 13.
- 10 — رشيد جرموني "المنظومة التربوية المغربية ومجتمع المعرفة تحديات ورهانات" مجلة علوم التربية. الرباط: 2011 المعاهد، العدد السابع والأربعون، ص 127.
- 11 — محمود السيد، دراسات تربوية. دمشق: 2010، وزارة الثقافة/ الهيئة العامة السورية للكتاب، ص 82.
- 12 — أحمد مُعتصم "اللغات المغاربية في مواجهة التفوق الثقافي الأورومتوسطي" تر: البشير تامر مجلة المدرسة المغربية. الرباط: 2011، منشورات المجلس الأعلى للتعليم، عدد (اللغات في المدرسة المغربية) العدد (3) ص 65.
- 13 — محمد الشيباني "الطفل العربي بين اللغة الأم والتواصل مع العصر: أبعاد المسألة وإطارها المنهجي" مجلة اللغة والتواصل. الرباط: 2008، د ت ن، ص 117.
- 14 — ينظر: مؤسسة الفكر العربي، لننهض بلغتنا مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية. بيروت: 2012.

مُهدّاتُ الأمنِ المَعْلُومَاتِي، وسُبُلُ الحِمَايةِ ♥



المُقَدِّمة: إنّ الموضوعَ المُختار لهذا المؤتمر الدولي الثالث الذي تُنجزه (مُنظمةُ المُجتمع المدني الدوليّة لقيَمِ المُوَاطَنَةِ والتَّنمية والحوار - إيكسو-) هو موضوع السّاعة، ويفرض نفسه بإلحاح، إذ يخصّ بالبحث موضوع (الأمن المَعْلُومَاتِي والمُجتمعي: أيّة رُؤى ووسائِل فاعلة) وهذا بهدف تطويق التّعديّ على المِلْكِيّة الفِكرِيّة، وتقليص تنامي الجريمة المَعْلُومَاتِيّة، مع ما يصحبُها من المخاطر المُهدّدة للبشر في يومها وفي أسرارها وفي خصوصياتها، بسبب هذا التّشبيك المُعاصر. ونرى طرَافَةَ الموضوع في ما يُقدِّمه المؤتمرون من اقتراح سُبُل وإجراءات وقائيّة، أو إنتاج أفكارٍ تمنع حدوثَ ما يُخلّ بالأمن المَعْلُومَاتِي أو المُجتمعي، والتي تُهدّد المُجتمعات في مُنجزاتها الإبداعية، وفي براءات الاختراع؛ حيث القضيةُ الجوهريّة هل من سبيل لإنتاج برمجيات أو إعداد مَوانع، أو اقتراح سُبُل وقاية تكبح جماح المُعتدين، بل وتقضّهم.

لقد وقع تخصيص هذا الموضوع في ظاهرة الأمن المَعْلُومَاتِي، وتقديم مُهدّاته الواضحة، ومن ثمّ تمّ اقتراح سُبُل الوقاية. وحاولنا إشباعها بحثاً، من خلال التّحليل الذي ارتأيناه، والخروج بنتائج تُقدّم إلى من يُهمّه الأمر؛ لوضع المُستلزمات الوقائيّة كي لا يقع الانحلالُ العلمي والأخلاقي من تَسامُحنا في قضايا السّطو، ومن ثمّ اختلال في القيم، الذي يؤدي إلى اختراق المواقع الحسّاسة. وبعملنا هذا يمكن أن

نقول: إنه سوف نصل إلى اكتشاف بعض الثغرات البرمجية في أنظمة الحواسيب كما قد يصل بنا الموضوع إلى تعزيز ثقافة الحماية المعلوماتية الأخلاقية قبل كل شيء، فهي باب تقديم آليات التحصين، ولا بدّ من وضع أساليب أو برامج مُتقدّمة لمحاضرة الظاهرة الخطيرة؛ لأنّها قرصنة في صورتها الفجّة. وكم تصرف الدّول لمحاربة ما له علاقة بالجريمة المعلوماتية/ الفيروسات المعلوماتية/ وضع الشّفرات/ رصد القرصنة المعلوماتية... فخلال العام 2001 صرفت الولايات المتّحدة الأمريكيّة أكثر من 11 % من الميزانية المُخصّصة لتكنولوجيا المعلومات في أوجه ذات العلاقة بوقاية البيانات والمعلومات؛ بحيث اعتبرت الولايات المتّحدة الأمريكيّة من الدّول الأولى التي عملت على إنشاء صندوق تحسين وتفعيل الوقاية المعلوماتية على شبكة الإنترنت؛ تركّزت بالتّالي كلّ الجهود الحكومية على تطوير مُخطّط الوقاية المعلوماتية الافتراضي على المستوى القومي، والذي يهدف إلى تمكين كلّ الأمريكيين من وقاية مجالاتهم على الفضاء الافتراضي¹. ولذا كان على المجتمع العالمي إعلان الحرب على المُعتدين في مجال المعلومات، بالزّجر والقرع والسّجن قبل أن يكون بالوعّي والوعظ، وإن كان الوعيّ المعلوماتيّ أهمّ مقوّمات الأمن المعلوماتي.

وهكذا يعالجُ الموضوعُ هذه الظاهرة العصرية التي تعرف توسّعات في كلّ الميادين، وتُنذر بتحدّيات جمة؛ حيث تعرّضت الشبكة مراراً إلى اختراقات، وإلى اعتداءات رقمية، وهجمات فيروسية، فإذا كان الحالُ على هذا الوضع، ما موقعنا - نحن العرب - في ظلّ هذه الاختراقات الصّعبة التّحكّم فيها، أو التنبؤ بها وما العمل بعد وصول الغوّاصين أو المُبحرين في الشّابكة إلى كلمة السرّ "تكنم خطورة القرصان أو المُخرب عند الوصول والدّخول إلى بيان أو كشف الحسابات المالية. هذه الأخيرة تدخل ضمن الإجرام الاحترافي، ولا يمكن إلّا للخبراء في ميدان الحواسيب من اقتفاء آثارهم ومُطاردتهم. إلّا أنّ عملهم لا يخلو من إيجابيات حيث إنهم يذكّرون في بعض الأحيان المُستخدمين بمسألة الأمن والوقاية على شبكة

الإنترنت². وقد جرت اعتداءات في هذا المجال بشكل كبير، ويمكن أن نمثّل ببعض منها في دولة الجزائر:

الهيئة	المخرب (القرصان)	نوع الدخول/ الضرر
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	غير معروف	ضرر طفيف
وزارة التربية الوطنية	غير معروف	ضرر طفيف
إدارة الجمارك الجزائرية	غير معروف	ضرر طفيف
وزارة البريد والمواصلات	مرتين مخربين من المغرب	ضرر كبير (خطر)
التلفزيون والإذاعة الوطنيتين	غير معروف	ضرر طفيف
نظام الصحافة	غير معروف	ضرر طفيف ³

والمهم في المسألة أنّ آلات كثيرة هي في استعمالنا اليومي، بما لها من جمالٍ وصغرٍ ومهارةٍ وسُرعةٍ تقديم خدمات، ولكن لا نحتكم فيها إلى آليات التّحصين والأمن بصيغة كافية، وقد بدأنا تشغيّلها في بيوتنا وفي إدارتنا تحت بند (العولمة والحكومات الإلكترونية) ونستغلّها في أبحاثنا في تبادل المعلومات عن بُعد، أو النّسخ والتّحميل، ويقع الاعتمادُ عليها بشكل كبير، أضف إلى ذلك ما نستعمله اليوم من أنظمة شبكية في المواصلات، وفي البنوك، وفي البريد، وفي تعاملنا الشّبكي مع الخارج، دون تحيين أنظمتها الجمائية. وهنا الخطر كلّ الخطر، والخطر يأتي من عدم وضع آليات الأمن في زمانها، وكذلك يكمن الخطرُ في استعمال آليات قديمة وأصبحت الآن لا تُجدي نفعاً، والقضية الهامة أنّنا لم نُحصّن خصائصنا بوسائل الحماية الأكثر أمناً، أضف إلى ذلك أنّ الخطرَ لا يأتينا إلاّ من الغرب، عن طريق توظيف ذوينا في الاستيلاء على ما ليس لهم، أو القيام بالتّخريب عن قُرب أو بُعد، والغرب إذا أراد فعلاً الخطر يبيعُ لك الآلة العجيبة، وفي ذات الوقت يضعُ لك مجموعةً من العقبات لتبقى مُقيّداً به، وتعلّق به في كلّ حين، وعن طريقها يستطيع أن يَدْخُلَ إلى أسراركَ، ويعرفَ مخزونَكَ.

وفي الحقيقة لقد انكشفت مُعطياتنا، والغريبيون يَرَوْنَا عن بُعد بالساتلات وبالبرمجيات التي لا حدودَ لها، وعن طريق الأقمار الصناعيّة يعرفون خبايا تُكنائنا، ونحن نكتب على واجهاتها قاصدين السريّة: ممنوع التصوير، أليس هذا مَهْزَلَة، وهم يعرفون مُحْتَوِيَات مَخازن الأسلحة في عمق أراضينا التي نزعّم أنّها مُحَصَّنَة! فماذا بَقِيَ لَنَا أَنْ نَسْتُرَهُ؟ بالفعل، إنّ الغربَ بفعل الآلات المُعاصرة يُراقبنا عن بُعد، ويعرف أسرارنا، لأنّنا لا ننتج هذه الآلات، فنحن ننقلها عندما نشتريناها من بيتها الأولى إلى بيتنا، فهو نوع من النّقل المبتور "لأنّ التّكنولوجيا (كلّ التّكنولوجيات) إنّما هي إفراز لمحيط عامّ، لثقافة، لمنظومة قيم، ولغة، وهي مُصمّمة بالتّالي وفق ذلك، وعلى خلفية من مستوى مُعيّن من النّمو والحضارة قائمين يتفعلان. مع ذات التّكنولوجيا في إطار دورة إنتاجية مُستمرة ومُتكاملة كيف إذن بنقل التّكنولوجيا إياها إلى فضاء مُتخلف قد لا تجد التّكنولوجيا (المنقولة) إليه المحيط بإعادة استتباتها أو توطيئها، أو تعظيم الفائدة من توظيفها؟ ... وهذا نَقْلٌ مُنْقُوص، ومن ناحية ثانية؛ لأنّ ما يتمّ نقله في الغالب الأعمّ، إنّما التّقنية والأجهزة والأعتدة، في حين المعارف تبقى بِذُول المُنشَأ ملكاً فكرياً أو صناعياً للمكتشف للمُصمّم أو للمصنع... ثمّ هو، من ناحية ثالثة، نقل قد يترتب عنه تشويه للبنية القائمة أو للتّظيمات السّائدة، إذ لا يمكن المراهنة على التّقنيات المعلوماتية مثلاً لتكريس مبدأ المرونة الإداريّة، إذا لم تكن المساطر مُيسّرة قبلياً، والعلاقات القائمة أفضى... وهكذا. لهذا الاعتبار (ولغيره دون شكّ) فالذي أفرزه ذات (النّقل) إنّما واقع اختلال حقيقي، وواقع تبعيّة تكنولوجيّة مُستمرة، لا تزال مُعظم دُول العالم الثّالث والوطن العربي تنن تحت وطأتها وإكراهاتها⁴. هي إذاً تبعيّة تكنولوجيّة بكلّ المقاييس، وهذه التّبعيّة كما تمسّ الجهاز في صناعته، تمسّ البرمجيات المُستعملة. ومما يزيد في تعميق التّبعيّة ضعف البنى التّحتيّة المُستقبلية وهشاشتها، وتدني القُدرة على سيطرة الآلة سيطرة كاملة، بله الحديث عن الإضافة التي لا تكون إلّا في أمور لا تُذكر. ولهذا يصعب علينا التّحكّم فيها أو توظيفها التّوظيف الأمثل، ولا

دمجها في الاقتصاد أو تبيئتها في الأذهان، ولا يمكن أن يحصل ذلك إلا بتطويعها من خبراتنا بتعريب أنظمتها، ونُظم اشتغالها، وأشكال ارتباطها وجانبها الأمني.

يجب الإقرار بأنّ هناك تحديات عميقة في قضايا التّقنيات المُعاصرة في العربية، وكان علينا العمل على رفع هذه التّحديات، كما نقرّ بأنّ العربية تعيش أزمة لغوية؛ فهي في محلّ العولمة لا تتواصل بشكل جيّد مع التّيارات الرّمزية وبيانات المعارف، ولا تُجاري أنماط التّشابك الآلي، وباتت في آخر سلّم التّصنيفات في شبكة المعرفة. والخلل في ضعف قواعد المعلومات، وكأنّي بها ترتكن إلى أنماط الصّرف والدّلالة والمعجم والنّحو فقط، فلا تعيش إلاّ هذه المستويات اللّغوية فأضحت رهينة هذه القاعدة القارّة رهينة بعض القرارات المّجمّعية المّحطّطة رهينة الفجوة الرّقمية الكبيرة، رهينة العجز الداخلي لأصحابها في تخلفهم واكتهالهم في شبابهم، رهينة منظومة مُكتهلة بكاملها؛ منظومة شبه مشلولة، واللّغة "لا يمكن أن تُعطى إلاّ بالقدر الذي يستطيع أبناؤها منحها، وحلّ معضلاتها بإزاء المعرفة أو التّكنولوجية أو الشّبكات الافتراضية، هو من حلّ مُعضلتها أولاً وأخيراً بأرض الواقع". وأمام هذا يقع الإقرار بأنّ الأمن المّعلوماتي شبه مُغيّب؛ حيث لا نقوم إلاّ بتفعيل الأمن المّصاحب للآلة، أو مُضادات الفيروسات، وفي ذات الوقت لا نقوم بدعم الحفاظ على حماية ما تحمله من مخزون خاصّ له الكثير من السّرية علماً أنّ لكلّ من الحاسوب/ الدّولة/ الأشخاص/ المنظومات... أسراراً، فكيف يتمّ حفظها بيّسر وتأكيد. للأسف لا نعمل على تقديم الوقاية اللاّزمة لما نُخزّنه في هذه الآلات المّريحة السّهلة الخطّرة، فأين موقعنا من الحرب القادمة التي تكون حرب أقمار صناعية، وحرب أسرار ومعلومات، وما تملكه الدّول من تقانات، فإلى متى نبقى بلاداً تُصدّر إلينا البضاعة التي لا نتحكّم فيها مئة بالمئة؟

1 - مُهدّدات الأمن المّعلوماتي: يبدو لنا أنّ أسباب هذه الظاهرة تكمن في العديد من مكامن النّقص، ونُسميها مُهدّدات الأمن المّعلوماتي، وقد بصّرنا ببعضها، وإليكم صورها في هذا التّحليل:

1/1- عدم تنصيب أجهزة وقائية مُتطوّرة: إنّ العالم الآن يعيش هذه الآفة

المُعاصرة، وكان عليه أن يحتميّ بأدوات وقائية مُتطوّرة بتطوّر الأجهزة، وتطوّر علم التّعمية، فلا بدّ من إجراءات الوقاية الجاهزة من حيث تركيب الفيروسات المُضادة لكلّ عملية دخيلة، وإنشاء ملفات إضافية بديلة يعود إليها صاحبها حالة تَلَف الملفات في جهاز الكپتار، وجعل كلمة السرّ مُشفّرة يصعب الوصول إليها ويقع تحديثها كلّما استجدّ جديدٌ. ولا نقف عند هذا الحدّ، بل تستوجب القرصنة المعلوماتية تنصيب أنظمة وقائية معيارية؛ وهي من الأنظمة الوقائية الحديثة التي تعتمدُ نظامَ ISO، وهناك أنظمة أخرى عالية جداً في الحماية، مثل الإمضاء الإلكتروني، أو اللّجوء إلى استعمال الأنظمة المُتطوّرة المُعتمدة من قبل الشّركات الصّناعية للحواسيب، أو الشّركات المُنتجة للبرمجيات، مثل برنامج حماية منتج Microsoft Security Platform وأرضية الأمان لشركة IBM. والقيام بأعمال الصّيانة والوقاية الافتراضية، وهذا بتخصيص بعض الأوقات لتجريب مختلف الاستعدادات لمحاربة الدّخيل.

1/2- سوءُ تدبير استعمال الوسائل الحديثة: إنّ المشكلة في هذا الأمر يعود

إلى سوء استخدام الوسائل الحديثة، فقد وقع استغلالها من جانب تسهيل الخدمات وبخاصّة في قضايا البحث عن معلومة، فيكفي فتح مُحرّك بحث، وطَلَب معلومة يأتنيك كما منها، ويعمل الباحث عند ذلك على نسخها دون أخذ المطلوب فقط، أو التّحقيق من صِدْقِها، ودون إخضاعها للمصدر الذي عاد إليه الموقع؛ وبخاصّة أنّها في كلّ مرّة تُعدّل، وهنا المشكلة، فنجد بعض المُدوّنات عبارة عن أفكار لا ترقى إلى أن تكونَ خواطرَ، وهذا ما لم ينتبه إليه بعضُ الباحثين في أنّهم يقتبسونها بسهولة، ويُعوّلون عليها في أبحاثهم التي تتطلّب الدقّة والعلميّة والإضافة، ينقلون ويرون ذلك من الحضارة والتّسهيل، بل من مُتطلّبات العصر. نعم قد نقول ذلك وفي ذات الوقت نعلم أنّ بعضها أعمالٌ سطحيّة تُخيف، ولا تعمل على الإضافة

بلَّه الحديثَ عن إفساد البحث العلمي في صورته المطلوبة: التَّحرُّز والتَّحرَّج والدَقَّة والإتيان بالجديد.

إنَّ الآلات المُعاصرة مُتعة ونعمة، وكذلك أُوجِدَت، ولكنَّها إذا استُغِلَّت لغير ما وُضِعَتْ له تُصبح نِقمة، بل تُصبح السيِّدة المُتَحَكِّمة في صاحبها. نعم للآلات فوائدُ جَمَّةٌ لا تُنكر؛ تعمل على تخزين المعلومات بِيسر ودون حجم، تعمل على تيسير البحث، وتقديم الخدمات للباحث، وقد غَمَرَتْه بفيض من التَّيسيرات التي كانت في الماضي تتطلَّب جهودَ سنوات، وهذا من المفيد، وكما لها المضار. وفي هذه النِّقطة نشير إلى بعضها بصورة سريعة، نبدوها من مظاهر التَّحرُّش الإلكتروني، وما يحمله من مخاطر في عصر التَّبادل الحرِّ للمعلومات إلى حدِّ يفوق قدرتنا على السيطرة عليها، ومع الاستعمال المفرط لتكنولوجيا الاتصالات، والانتشار الكبير لتطبيقات المحادثة الفورية على أجهزة الهواتف الذَّكية وعلى Skype فتبرز إشكالية (التَّحرُّش الإلكتروني) كأحد أبرز الاستخدام السيِّء للشَّابكة، وهناك من تعرَّض لهذا، بل هناك من ابتزَّ في أمواله، وهُدِّد في حياته، فأصبحت هذه الآلة مُجرماً مُتوحشاً. ولا ننسى أنَّ مواقعَ تكشف خصوصيات الأفراد، وهذه المواقع اصطادت الكثير من المراهقات، وأوقعهنَّ في شرك ومُضايقات، هذا من جهةٍ ومن جهةٍ أخرى، نرى هذا الحاسوب الأصمَّ كم يجعل مستعمله غيبياً، أو يربِّي فيه البلادةَ وعدمَ التَّفكير. جهاز وظيفي يُمارس التَّخلفَ فينا، ونحن نقبل به، جهاز يعمل على إبعادنا من لغتنا العربية؛ بحيث يأتينا بمحارف لاتينية، ونقبله، كما نقبل الجهاز المحمول اللاتيني فقط، جهاز يمارس فينا الفرنكفونية دون أن نشعر، ونقبل به، جهاز له محاسن لا تُذكر، وننسى معاييه، جهاز يُطلِّعنا على الكون، ولكن يريدنا أن تُهدر هويَّتُنا، ونحن نقبل به "وهذا الأمر مثال واضح على بعض سلبيات عاصفة العولمة التي لا تحترم ثقافاتِ الشُّعوب ودورها في تعزيز معالم التَّخلف الآخر/ اللُّغوي الذي تتعرَّض لها مجتمعات العالم الثالث. ولعلَّ أهمَّ معالمها أن أصبحت اللُّغة الوطنية اللُّغة الثَّانية أو الثَّالثة في الاستعمال الشَّفوي أو الكتابي؛ علماً

بأنّ اللّغة أيّ لغة، تتخلف بحسب درجة عدم استعمالها، وتنمو وتتطور وتبلغ أوجّ نضجها باتّساع استعمالها⁵. كما نعرف أنّ قنوات عملت على تدمير الذات الوطنية وأسهمت في الثّورات المحليّة التي خرّبت البلاد، وأزهقت الأرواح، إضافة إلى مختلف أشكال التّواصل الاجتماعي التي لا حدود لها؛ حيث أصبح لها امتداد غير محدود؛ ففي كلّ بيت حاسوب؛ غرضه - في الأصل - تقديم الخدمات، وكسب المعلومات، والسّرعة في البحث عن الإفادات، لكن هل استغلّ لهذا الغرض؟ كما أنّ الشّابكة وسيلة اتّصال متاحة للكثير، ويزداد عدد المنخرطين فيها، وتمدّ الغواص بما لا عين رأت، ولا خطر على قلب بشر، فهل عرف الغواص فنّ العوم، ويخرج في كلّ مرة سالماً؟

ومع هذا الانفجار المعلوماتي، هناك هناتٌ كثيرات تُعطىها وتُديرها آلة الأعجوبة الثّامنة، من مثل: الدّخول فيها دون رقابة، ومنح الحرية المطلقة للمُستعمل، واستغلالها استغلالاً غير أخلاقي، والتعرّض لخصوصيات النّاس، ونقد السّلطة، والدّعوة إلى المظاهرات... وأهمّ ظاهرة خطيرة هي نشر معلومات مغرضة، والبحث في أسرار النّاس، وتحريف المعلومات أو قرصنتها، وتحويل الأموال، وانتهاك المِلْكِيّة الفكرية "... فالأنترنت يمنح فرصة أخذ الكلمة بدون استئذان، بل ويمكن أن يصحب رأيه بالصّورة الحيّة، وذلك بوضع شريط فيديو فوق شبكة يوتوب Youtub. وإذا كان التّواصل السّمعي يخضع لخط تحريري ولرقابة ذاتية على ما يمكن أن يُقال، وما لا يُمكن أن يُقال، فإنّ عالم الأنترنت لا يخضع لأية رقابة؛ كلّ قول مُمكن، وكلّ صورة مُمكنة من معلومة موثوق منها أو معلومة مغلوطة... إذن هناك ديمقراطية إلكترونية تجمع بين الإعلام والمُحادثة والتّفاعل السّريع عبر الكتابة والصّورة، وبدون حدود"⁶. هي مخاطر الآلات التي صاحبت العولمة المُمثّلة في: - المركزيّة الغربيّة - تدمير العالم - فرض/ إملاء أسلوب العيش - الاتّجاه نحو فقدان الاستقلال - التّدمير الثقافيّ La déculturation فرض منطق القوّة وغلبة الغرب - تجفيف منابع ثقافات الشّعوب... وهي عبارة

عن تحرّك آلي معاصر لا يبقى فيه إلّا الكبار، ولغة الكبار، عولمة وضعت الآلة تتحوّ نحو العبادة "... هذه العبادة الجديدة للتّقنية؛ هيأت الأمم والنّاس للخضوع برضى واستسلام لخيارات الغرب وأوامره وشروطه وهي التي جعلت الموقف من الغرب يتحوّل من لا مرغوب فيه إلى مرغوب فيه بل إلى مطلوب. وهكذا تجعلنا العولمة الغربية أمام تحديات حقيقية. إنّها تجعلنا نندمج في عمق تجربته، ونختزل تطلّعاتنا المستقبلية في حاضره"⁷.



أيّها المحفل العلميّ: إنّنا لسنا في أحسن حال؛ تحديات جسام تنتظرنا، والحياة تكره التأخير، وكلّ تأخير يُقابله التّخلف، كما لا نقبل أن تكون الصّعوبات والمُضايقات مدعاةً إلى الهروب أو الانزعال، فإذا قلنا هذا الكلام حول مُضايقات الآلات المُعاصرة؛ لا يعني إنّنا لسنا مع العالم، بل هي دعوة للتّصدي للعولمة بالخصوصيّة، والانغماس داخلها بوعي وبمسؤوليّة؛ إيماناً منّا بأنّ العولمة فرصة جيّدة لنا، وحافز هامّ غير مُعوّق ولا مُعيق، وهي معركة مُعاصرة علينا كسبها بدل أن نكون من المُتباكين أو النّاعين لنُحرز النّصر في المعركة المُعاصرة، فلا نلعن الظّلام، بل نشعل الفتيل، وإنّها لمسؤوليّة فردية وجماعية ووطنية وقومية، بل إنّها مهمّة شاقّة، ولكنها ليست مُستحيلة.

3 / 1 - عدم الاحتياط الأمنيّ المبدئيّ: إنّّه لا يخفى على الحُضور؛ بأنّ ظاهرة السّطو/ السّرقة في البُحوث العلمية، وادّعاء نتائجها المعرفيّة، أصبحت الآن بفعل الشّابكة مهارة وشطارة وصناعة، في الوقت الذي نعلم أنّ مآل هذا الأمر، إذا ترك دون علاج، أو دون وضع قوانين صارمة ردعية، سيكون له تبعات خطيرة على المعرفة، وينذر بسحب الثّقة عن كثير من المؤسّسات المُسؤولة عن المعرفة. وإنّه إذا وقع السّكوت عن السّرقات؛ يعني قبولنا بانتهاك حقّ الآخر، كما يعني الحكم

على البحث العلمي بالجمود، والعودة إلى العيش في عصر الظلمات والاجترار والمختصرات واختصار المختصر.

يُؤسَف له أن نقول: إننا -نحن المشرفين- تأتينا أبحاث الماجستير/الماستر/الدكتوراه/ مقالات للنشر/ مقالات للتقويم... بعضها منسوخة نسخاً كاملاً؛ إلا في المقدمات والخواتيم، وبعضها مسروقة في أجزائها دون إشارة، وبعضها فيها القليل من التصرف، بعضها من ترجمة واعتبارها من الإبداع، بعضها تُصنّف في العمل العلني Couper-coller، بعضها يغيب فيها مواصفات الباحث الناجح، واحترام عمل السابق... وهذه الأشياء أبانته بعض الأبحاث التي وقع تجميدها بسبب فعل من الأفعال المخلة بأخلاق الباحث، بسبب الغشّ والسطو وما يتبعهما، كلّ هذا يحصل، ودون وازع ضمير يقول: ليس من الأخلاق اقتباس/تبني أفكار ليست لك/ الغشّ حرام/ من غشنا فليس منا/ لم يُجرّم طالبٌ بسبب ذلك... حالات كثيرة ليس من السهل السيطرة عليها؛ لأنها بدأت من حرّم الجامعات، وماذا نقول بالنسبة لغير الجامعيين أو الذين لا وازع لهم ولا أخلاق، وماذا نقول بالنسبة للمؤتئين، فهل يجوز لهم ذلك بعدما طفا الكيل في حرّم الجامعات، ويدخل كلّ هذا في الانحدار الأخلاقي للمتعلمين الجامعيين وبامتياز، فهل من حلول؟

وإنه بات من المسلم به أن يتمّ تحديد أبعاد المشكلة التي تأخذ موقع الخطر فمع ما يقال، فإننا لا نعيش الخطر، ولكن علينا التفكير في الاحتياط/ تدبير الأمن قبل حدوث الخطر، بدءاً من تبني وسائل الدفاع عن الأمن المعلوماتي، كما ندافع عن الأمن الغذائي والعسكري، لما له من بُعد في نسخ وفسخ وتدمير وقرصنة كلّ ما تمّ بناؤه، أو حجبّه، أو نظمه، أو تخزينه، أو إنتاجه... ومن ثمّ تجريم الفاعلين بهذه السياسة التي تجعلنا نراوح مكاننا، فأين الإضافة، وأين احترام حق الآخر، وأين القوانين التي تصون حق التأليف.

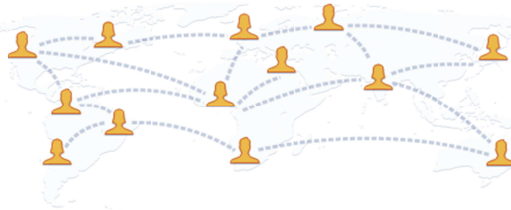
هذا على مستوى الغشّ/ السطو/ السرقة بأنواعها من جهد الآخرين، وتمتدّ المسألة إلى قضايا أعمق في استعمال هذه الآلات عندما تُوظّف لغير ما أُنتجت له

ومن هنا فالوقاية خيرٌ من العلاج، وبات الأمرُ الذي يجب وعَيه، بأنَّ مسألةَ الأمنِ المعلوماتيِّ هي قضيتنا جميعاً، فالمُستقبلُ تُهدِّده أمثال هذه المشاكل التي يقوم بها بعض المتطرفين الذين لهم امتدادات وشبكات وكارتلات عالمية، فإذا لم نَقمُ بالتَّحسيس وبالتَّعبئة والتَّدريب على توظيف مُختلف المناهج لحماية الخصوصيات وبتقديم الرؤى والوسائل الفاعلة؛ فإننا سوف ندخل في فوضى علمية وأخلاقية ونقطع سُبُل التَّطوُّر والحضارة، ونعيش مرحلةَ البدائية، فهل يمكن أن يحصل ذلك؟ أو هل يمكن أن نعودَ في مُعاملاتنا إلى نظام العدِّ على الأصابع؟ ونعيش عصرَ الورق، والملفات والإضبارات، ومساحات من مخازن المعلومات على الورق ونحن لا ننتج الورق، كما أننا لا ننتج هذه الآلات بما لها من إجراءات، وفي كلا الأمرين نعيش مرحلة الخطر.

وكان علينا التَّهويلُ من هذا الأمر من منظور الاحتياط الأمني المبدئي؛ كي يقع التَّحرُّز لما سوف يكون أو قد لا يكون، وبخاصَّة أن أنظمة الشبكات المعمول بها في دَوْلنا عتيقة، وسهلة الاختراق، بل هي من وضع الغربيين. ويجب العلم بأننا من الدَّول الأضعف في التَّصنيف العالمي من حيث الأمن المعلوماتي، فالعراق آخر بلد يَغْلُقُ القائمة، وتأتي بعده الدَّول المغاربية؛ نظراً لتفشِّي القرصنة والنَّقلِ والبرمجيات الخبيثة ودون رقيب. فنحن لما نضع أَمْن المعلومات ضمن الاهتمامات المعاصرة، رغم أننا وضعنا بعض القوانين لكن دون تطبيق، ودون رقابة، وما يُباع في أسواقنا من وسائل التَّقليد أكثر من أن يُحصى. وهناك كلام كبير وكثير في هذا المجال، والواقع يقول: إننا لم نُعزِّز قوانين الأمن المعلوماتي بالجديد، ولم نستثمر في مجال الأمن، فما مصيرنا في لاحق من الزَّمان؟

4/1 - انغماس الشَّبَاب في شبكات التَّواصل الاجتماعي: ولقد أوجدت التَّقانات المُعاصرة منظومات وشبكات علاقاتٍ معرفيةٍ وعلميةٍ من كلِّ أنواع العلوم والفنون التي تجعلك مُنغمساً فيها باستمرار، لما لها من مُغريات قد لا تراها في الواقع وبخاصَّة ما يتعلَّق بِمُغريات الشَّبَاب، بما تقدِّمه له من صُور العَرِّي، وما يلحق ذلك

من المفاجآت. والمهم إن هذه الشبكة لها شبكات متعددة، وكل واحدة أحدثت كما من العلاقات المتشابكة المترابطة المتداخلة، وغمرت العالم بدفق معلوماتي يصعب السيطرة عليه، أو إيقافه، فلا يختلف "اثنان اليوم أن من أبرز سمات عالمنا الراهن التركيب والتداخل والسرعة وجسامة وكبر الآثار التي تتركب عن التصرفات بسبب ذلك، ومن هنا، فإن من مقتضيات العيش في العصر الراهن القدرة على استيعاب هذه السمات من جهة، ثم القدرة على التجاوب معها بفعالية وإيجابية من جهة ثانية⁸". وهذه الأمور هي من تحولات هذا الجيل، ومن أسلوب العيش الجديد وهذا الانغماس الكلي لشبابنا وصل درجة العبادة، بل أصبحت الآلة لا تفارقه فأضحى عبداً لها. ويبدو لي بأن أهم نقطة في هذا المجال، هو تسامحنا في توجيهه إلى حسن الاستفادة في استخدام هذه التقانات، وإهمالنا تدريس مادة الأخلاق.



لقد سقط الشباب المعاصر في الأوحال؛ بعد إجماع الأسرة عن دورها التربوي فأضحت ضد التربية، ورمت بالمهمة للمدرسة، في الوقت الذي كانت قد تقاسمت هذه المهمة بالتراضي والمألوف "وكان المعهود المألوف هو أن تدفع الأسرة والمدرسة كلتاهما في الاتجاه ذاته، وأن تضطلعا بتحقيق المهمة ذاتها. والحال أن هذا التحالف "الطبيعي" ظاهراً قد انقطع. فالتطورات التي شهدتها الأسرة مؤخراً تدفعها إلى أن تتنازل للمدرسة عن دورها القديم في الإعداد للحياة الاجتماعية لدى أبنائها، وتدفعهم في الوقت ذاته إلى مقاومة ذلك الزرع وقواعده المؤسسية باسم القيم العاطفية العائلية⁹" كما أن المدرسة فاضلت بين المواد؛ في التدريس وفي التوجيه، كما عملت على تصنيف المواد الإنسانية والاجتماعية في خانة المواد الإضافية، أو من سقط المواد، علماً أنها الحاملة للأخلاق والقيم والتوجيه نحو الجوانب الإنسانية العاملة على التسامح والتعاطف ونبذ الكراهية والدمار، وهي

وحدها التي نظرت للعلم من جانبه الإنساني، بينما وقع التركيز على العلوم الصّرفة على اعتبار أنّها عامل اللّحاق بمقتضيات العصر؛ علماً أنّها لا تحمل إلّا المادة ثمّ المادة، وأحياناً تعمل على إلغاء الأخلاق والدّواعي الفطرية. إضافةً إلى نقص المشاريع في **تخليق الحياة الاجتماعيّة**، وهي عامل مهمّ في التربية التي تزرع الحضارة، فما قامت حضارة إلّا على الأخلاق. ولضعف الأخلاق رأينا قافلة الفساد ماضيةً في طريقها، غيرَ عابثةٍ بالمبادئ الأخلاقية، ويعود هذا إلى عامل نقص الرّوازع الديني والأخلاقي، وغياب الرّدع.

أين تلك الغضبّة العربية الشّديدة من أصحاب القرار؟ أين من ينتصر للمنطق؟ لا الزّجر يُطوّق المشكلة، ولا الوعظ يُحلّ المُعضلة، هذا في المقام الأوّل، وفي المقام الثّاني، من يلتجئ إلى هذا؟ بكلّ أسف يلتجئ إلى أسلوب السّطو الفكري المتعلّمون والشّباب، فهل المتعلّمون والشّباب المُعاصرون تقضّهم هذه المشكلة؟ بالطبع لا، وهنا مكمن الفراغ الروحي الذي يعيشه هذا الجيل؛ جيل عمِل على تهلوي الحدود، وفتح نوافذ الوُورْد، وأخذ من الشّابكة بلا قيود، فهو معذور في هذا



والدردشة



والتّوترة



الوجود؛ جيل الفسّبكة



وعبرَ مختلف وسائل التّواصل

واللّويحة



والتّغريدة

الاجتماعي التي تبتّ أغلب ما فيها باللّغات الأجنبية، بل إنّها تُدخل على لغتنا مقترضات ومُلخصات هي من الهجين المرفوض، وفي هذا المجال يقول الباحث صابر الحباشة: "غيرتي على العربية الفصحى وخوفي عليها من غزو المقترضات الأجنبية، واتّساع دائرة الدّخيل والمُولّد والمُحدثات لم يكن مدعاة للذّعر أو الوقوع في (العمى المنهجي) أي عندما يتخلّى الدارس عن الموضوعيّة المنهجية ليقع في تحيّز سافر للمعيارية على حساب الاستعمال، فهذا الموقف يُجافي تيارَ حياة اللّغة فالاستعمال دوماً سابق للقاعدة، والقاعدة تستنبط على ضوء الاستعمال"¹⁰. فما هي الحماية من هذا القول المُعولم الذي يمحو خصوصياتنا اللّغويّة، ويمحو المعيار

اللُّغويّ، وقياسَ الشّاهد على الغائب؟ أيدخل هذا في خلق لغة جديدة؟ أم في الاقتصاد اللُّغوي؟ أم في الانحدار الشّاقولي؟ أم في إعلان لغتنا خطّها الانقراضي؟

يمكن أن نقول: إنّ الثّورات العربيّة/ الرّبيع العربي أظهرت كمّاً من المُدوّنين والهواة العاملين على نسج الشّعارات السّيّاسة تحت بند استعمال اللّغة العربيّة، وما يُسجّل عليهم أنّهم اعتمدوا اللّغة العربيّة فقط، وهذا في الحقيقة شيءٌ جميلٌ ويوحى لنا بأنّ العربيّة مُتمكّنة في الشّباب، وأنّ الهويّة العربيّة هي التي تدفعهم لرفع شعار التّغيير، وأنّ لغة الشّعار السّيّاسي في كلّ المظاهرات عربيّة؛ مأخوذة كذلك من ثوابت الهويّة والانتماء؛ بوصفها معلماً من معالم الوعي النّقافي والسّيّاسي رغم ما فيها من تدجين، وهذا في مقام العربيّة لمن المحاسن التي تُسجّل على المُدوّنين. نعم حصلَ هذا بالقوّة والفعل، ولكن لغة تلك الشّعارات مُخزية ضعيفة، بسيطة، لا تُربي الذّوق اللُّغوي... وما يمكن أن يُسجّل على صانعيها/ مُدوّنيها أنّهم يُحسنون صنْعها ويتقنون بفاعليّة استخدام وسائل العصر، وهذا ما أبانته الكثيرُ من الدراسات ولكنّها لا ترقى إلى عمل تأصيل اللّغة، بل لَمِن المُخزي على رافعيها أن يحملوا لغةً ركيكةً هي لغتهم، فالثّورة تبدأ من تحسين لغة التّغيير "... الشّباب النّائر والمتعلّم، وهي عماد العمليّة التّغييرية، وصانعة الشّعارات السّيّاسية، أظهرت أنّها تتقن بفاعليّة استخدام وسائل الاتّصال العصريّة (مثل يوتيوب) وتوظيفها، مُستجيبة بذلك لقيم العصر ووسائله، وهذا ما يفسّر دورها البارز والمؤثّر في إطلاق الدّعوات إلى التّظاهر، فضلاً عن إنتاج الشّعاراتيّة المطلوبة، بوجهها الشّفاهي والمُدوّن، ووضعها بتصرّف الجمهور الذي يتناقلها ويروّجها عبر وسائل الاتّصال الحديثة¹¹". لقد أنتجت تلك الشّعارات فيضاً مُصطلحياً من عبارات دخيلة يصعب توقيفها، وترى الشّباب يُعيدون رواية لغة الشّارع في شكل آخر، وهو شكلٌ له قابليّة لدى المُستمع، وسهل التّداول عبر الفضائيات والمواقع والرسائل النّصية لكنّها غير علمية، ولا تدخل في جوانب المعيار، ولا تعمل على ترقية الذّوق اللُّغوي، ولا نجد لها المحلّ في الأبواب النّحوية. كما أنّ الشّابكة تخلط في

الاستعمالات اللغوية، فنعيش لغة sms مرّة، ولغة arabishe مرّة، ولغة chat langage مرّة، وهو غزو ثقافي جديد، أو هو نزوع مُتَمَادٍ للخروج من أعراف اللغة، وبعيد عن مُستوياتها المعروفة. وإنّ النظريّة القائلة (الجهد الأدنى) تحقّقت لدى هذه الفئة؛ ولكنّها باعوجاج؛ حيث بات الأمر يُنذر بالخطر، وهذه تُؤثّر على سلامة أمننا اللغوي؛ حيث تنتقل من المستوى الشفاهي إلى المدوّن دون تعديل يُراعي الخصوصيات اللغوية للعربية. هي مغالاة في إضعاف لغتهم وتهجينها عن طريق خلط تراكيبها ومفرداتها وأصواتها، هي تعمية جديدة لا تسير باللغة إلى الأمام، فما العمل بهذه اللغة الجديدة؟

وإنّ السّؤال الجوهرى يتمحورُ في مآل وكيفيات استخدام اللغة الأمّ من قبل الجيل الشّاب في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات الذي باتت فيه أدوات التّواصل وتقنيات المعلوماتية، ومواقع التّواصل الاجتماعي منابرٌ رحبةٌ متاحةٌ لعمليات تواصلهم اليومي ودردشتهم وتغريداتهم ووسائلهم النصّية sms، فهل نُحوّلهم عن موقعهم الجديد في استعمال اللغة استعمالاً سليماً؟ لا يمكن ذلك، إنّ لم نقل من الصّعوبة، بل الأحسن أن يحصل التّوجيه السّليم، وأن تخضع تلك المدوّنات للدراسة، واستخلاص القواسم المشتركة التي توضع لها الحدود اللغوية. كما يمكن أن نقول: إنّ تلك التّغريدات تعود في أصلها إلى ضعف/ نقص الهوية اللغوية لدى فئات الشّباب، فهم لم يتحصّنوا في المدرسة بما فيه الكفاية لاستعمال لغوي صحيح. بل ربّما هؤلاء الشّباب ينطقون من واقع مرّ يدعو إلى غرس الثقافة الوطنية التي تناسيناها بفعل المُعاصرة التي ننظر إليها على أنّها الآلة فقط، وهذا ما يجب أن يُراعى في تخطيطاتنا، بل كان يجب أن تناقش مسألة اللغة العربية، مناقشة عامّة لما لها من تأثير في تهميش فئات كثيرة من المجتمع، إن لم يكن ذلك هو تغييب لغته التي هي العمود الفقري في الهوية التي لها تراتب عامل: اللغة — الدين — التّاريخ — المرجعيّات المُعاصرة.

ونؤكد بما لا يدع مجالاً للمراجعة، بأن هذه المظاهرات والاضطرابات الشبانية في شبكات التواصل الاجتماعي صورة عن التبعية في حياتنا اليومية مما يشاهد من تهميش لغتنا العربية، ومما تعامل به من قلة الجهود التي تبذل لرفدها، وما يُبذل من مال لنشر الأجنيبيات أكثر، ويساعده في ذلك غياب التوعية، وعدم معالجة المشكلة من جذورها، بغياب المنظومات الاجتماعية، ومنها منظومة القيم. أين منظومة القيم؟ أين ترسيخ المفاهيم المستحدثة في مكامن الهوية؟ أين البحث عن الموقع المساوي للغة الأم مع لغات العصر؟ فأين موقعنا - نحن الباحثين والمربين والأولياء - من هذا الدفق الشابي "أين موقع الأهل والأقارب والمربين في بيئات العمل من هذا الفيض التعبيري الجديد؟ وما هو دور وسائط التواصل الاجتماعي في نقل وتعميم المصطلحات الشبانية المستجدة؟ وأين موقع دور لغتنا الأم منها؟ وكيف تقوم التراضيات بين الطرفين الأساسيين في المجتمع؛ أين الآباء وذوهم؟ وهل ثمة كيانات ثقافيان ولغويان ينسب أحدهما نفسه إلى فئة المطلعين والمجددين والحدثيين، والآخر إلى فئة الراشدين والناضحين والكلاسيكيين¹²". إن لغة هذا الجيل من استعمالهم الخاص في التواصل الاجتماعي لا يعول عليها؛ لأنها لا تشكل نسقاً متجانساً، ولا نسقاً لغوياً مقبولا يمكن الركون إليه، بقدر ما تؤدي إلى التعمية والضعف اللغوي، جيل Fast-food وشباب sms وجيل ثقافة تسطيح الأفكار باستهلاكات لغوية لا تغني ولا تفضي إلى عمل جيد، شباب حاولوا تجاوز واقعهم بسهولة، وسابقوا الزمان لإيجاد موطن قدم لهم في عصر العولمة، ووظفوا مواردهم اللغوية البسيطة عبر لغة هشة، فأين الحصانة للغة الضاد؟

وهكذا نرى الأمر واضحاً ويُنذر بالخطر، فمع ما تقدّمه هذه التقانات من إيجابيات، هناك بعض السلبيات ذات العلاقة بالانحراف اللغوي، وما يتبع ذلك من التيهان، وما يحزّ في النفس ما نراه من ضعف الأخلاق تجاه هذا الوافد الجديد فوقع التسامح، وانمحت الحدود، وفستت الأخلاق؛ علماً أنّ الأخلاق نماء وشرف

وسمةً وتقدّم، وإصلاح وحضارة. الأخلاق حرية، وتعايش، وتسامح، وقبول الآخر وإقرار بالحق في الاختلاف.

صلاحُ أمرِك للأخلاق مرجعُه فقومُ النفس بالأخلاق تستقيم

5/1 - تعاملنا مع العولمة في جانبها المهدد: ما فهمه الشباب المعاصر أن

العولمة باب الشطارة، والسابق هو الفائز، والمغلوب يبقى دائماً مغلوباً، والغالب يبقى دائماً متفوقاً، والفاهم من لا يحتكم إلى القانون، والذكي من يقوم على السطو في ملك غيره، والقرصنة شبه مباحة، والتصرف في أموال الناس حلال... ولم تفهم العولمة في معناها العام على أنها إقامة النظام العادل في المجتمع العالمي والتنافس الشريف، وتبادل الخبرات، واستفادة الشعوب من بعضها، والتحكم في تكنولوجيا الإعلام المتقدمة؛ حيث تقاس عظمة الدول باتساع ما تستحوذ عليه من فضاء جغرافي واسع الامتداد، وعولمة الثقافة التي يراد لها أن تصبح نموذجاً فكرياً، ترتكزه في العقول والضمائر والأشرطة والفضائيات وفي شبكات الإشهار لحصول التنوع والنماء والرفق... وكان يجب أن تفهم العولمة في جانبها الإيجابي على أنها مؤوضة العصر لا مفرّ منها، ولا يمكن مواجهتها إلا بالانخراط فيها باعتبارها عالمية.

إنّ العولمة النقاء الحضارات، وبناء مجتمع عالمي منمط يسعى للرفاهية وينشد الكمال، العولمة هي الاستفادة ممن هم أفضل منا عملاً ودراسةً، والأخذ عنهم بإدخال تكييف يُراعي الخصوصية في كلّ مناحيها، ولذا كان علينا اكتساب خبرات الغرب من بابها الواسع، بدءاً من المنجزات المادية إلى الخبرات الفكرية وكيفيات الإنتاج لنحتكم عند ذلك بالتصرف والتكيف "... ظاهرة العصر وسمته، وأنّ الوقوف في وجهها أو محاولة تجنبها أو العزلة عنها، إنّما هو خروج على العصر وتخلف ما وراءه. وعلينا أن نسارع إلى دراسة عناصر هذه العولمة، وفهم مكوناتها والتنبيه لاتجاهاتها، ثمّ علينا أن نتعامل معها من موقع الثقة بالنفس والإدراك العميق لخصائص ثقافتنا، واستخراج كوامنها الأصيلة وجواهرها الحقيقية، وتكريضها

للتفاعل مع تلك الثقافة العالمية الواحدة: أخذ وعطاء. ولا يجوز لنا أن نقف مكتوفي الأيدي، عاجزين عن القيام بعمل حقيقي وفعل أصيل¹³. إن العولمة تعني في ما تعني العالمية، كما تعني أيضاً التغيير الإيجابي، وملاحقة مُستجدات العصر، فأين الساعة العربية؟ أين التاريخ الهجري؟ أين اللباس التقليدي؟ أين البرنوس، وأكل الكسكس، وحلق الرؤوس؟

لا يمكن أن ننكر أن خطاب العولمة يظهر فيه بعض الفرض، أو هو خطاب حتمية في بعض المقامات، ولا خيار للضعيف مع ذلك الخطاب إلا الانصياع له وإلا فمصيره الانقراض، هذا موجود بالقوة، ولكنه ليس موجوداً بالفعل، فهناك مُناداة بالحفاظ على الهوية في إطار عدم تقسّخها، وعدم كون الفرد نسخة لغيره. فنحن الآن نعيش عصرنا بمقتضيات التغيير، وهي طبيعية، نعيش عصرنا في مصرنا، دون أن نكون تابعين لغيرنا، ودون فقدان شخصيتنا، ولم نذب في صيونا كما يقول مولود قاسم الذي يقابل بها الأصالة، أن يكون الإنسان ابن عصره، مع البقاء على أديم مصره، دون أن يصبح نسخة غيره، وتعني لا إغلاق الأبواب والنوافذ، ولا إزاحة السقوف والرفوف، كما يقرن الأصالة (بالإنية) ويعرفها "ذلك الوعي الجاد بالذاتية والشخصية، وهي تلك الإنية التي يتكلم عنها ابن سينا، والتي تتلخص في أنه كان قد تصوّر نفسه مُعلّقاً بين السماء والأرض، وأنّ جسمه قد انتزع منه وفي حكم العدم. ولم يبق له في تلك اللحظة وهو بين عالمين إلا ذلك الوعي الحادّ بوجوده، وشعور بذاته المتميّزة، القائمة بذاتها، المستقلة عن غيرها وهذا التّصوّر لابن سينا هو الذي كان الأصل في ذلك الكوجيتو الديكارتي المعروف الذي يقول: أنا أفكر إذن موجود¹⁴". وباعتبار العولمة لا تهددني، ما دامت لا تمسّ شعوري وكرامتي، ولا تمنعني من الصلاة ولا نحو ذلك من أداء مناسك الحجّ كما قال عبد الهادي بوطالب¹⁵ فإنّها مقبولة أو مَحمودة نظراً لما تقدّمه من وسائل حديثة تعمل على اللحاق، والخروج من قوقعة الماضوية. وإنّي لأرى العولمة تعمل على ممارسة يومية واعية وبكلّ مسؤولية، وأراها تقوم على تنمية

المجتمع، وتقيم له أسس التعامل والتفاعل العالمي في ضوء احترام الرأي والتسامح والتعاون والتنافس السلمي الشريف، فهذا ليس من المَهْدَدَات، ولا تعمل على التركيعات، بل هي من التحسينات.

6/1 - التفريط في الهوية وفي الخصوصية: إذا كانت العولمة تُهدِّدني، فإنَّها تتطلَّب منِّي المُواجهة، ويبدو لي بأنَّ مُواجهة العولمة بالهوية وبالتميّز وبالندية ستكون مُمكنة، بمواجهة إعطاء الأولوية للإصلاح الاجتماعي المصحوب بالمشاريع التعليمية والتثقيفية والتنمية والنهضوية، دون الخروج عن السرب أو الجماعة. إنَّ العولمة نهضة حضارية توقظنا وتعمل على تحريكنا برجة قويّة كي نكونَ في هذا الكون، وننالَ موقعًا في هذه الأرض، فهل تحتاج إلى مُواجهة؟ أو ما هي المُواجهة المطلوبة لمن تعمل على إنهاضنا؟ فإذا قبلنا بالمُواجهة، نعود إلى نقطة البداية، لماذا تأخَّرنا وتقدّم غيرنا؟ تأخَّرنا بسبب عدم الاهتمام بالمنافع العمومية، ولا مُراعاة للتنظيمات الحديثة، ولا الاهتمام بتحرير الفكر من قيد عدم الاحتكاك بالغير، ومن قيد سلبيات الماضي، ورفض الغرب، والبعد عن كلِّ مُستجدٍّ يُعيد النَّظرَ في الماضي، وأنَّ الماضي مقدّس لا يُمسّ.

نعم، أقرُّ بأنَّ العولمة تعمل على إضعافِ الهويات القومية، ومحوِ صفات التميّز للشعوب الضعيفة، وفرض الثقافة القطبية الأحاد، وهويتنا -نحن العرب- ليست مُحصنةً في هذا الجانب، وبخاصّة في عدم التّواصل بلغتنا في كثير من الجوانب ويعني افتقاد الانتماء والهوية، وهذه مُشكلة داخلية فرَضَها العربُ على أنفسهم وكانوا نكراتٍ في العالم؛ حيث لا يريدون التّواصل بلغتهم، فليس الأمرُ يعود للعولمة، بل إنَّ العربية لها مَوقع مُتقدّم بين لغات العالم العشر، ولكنَّ العربَ لا يبخون هذا، فهم يتسامحون في أهمِّ ركيزة في الهوية، وهي الهوية/ المواطنة اللغوية، ولا يدرون أنَّه لا هويّة عربية بدون لغة عربية، ولا لغة عربية بدون هويّة عربية "... ومن هذه الهويات هويّة مجتمعتنا العربي مُتمثّلة في لغته التي تعدّ محو ثقافته، ومن ثمَّ فإنَّ الخطر ينصبّ على اللّغة، وما كانت اللّغة والهوية إلّا

وجهين لعملة واحدة، فهما خاصيتان إنسانيتان، والإنسان في جوهره ليس إلا لغة وهوية، اللغة فكره ولسانه، وفي الوقت نفسه انتماؤه، وتلك هي حقيقته وهويته¹⁶. وتبقى العربية أهم عامل باعتبارها هوية ثقافية موحدة تعمل على الانسجام الجمعي وتؤدي إلى الأمان؛ لأنها الحاضن والمعبّر عن الثقافة والحضارة والقيم والأخلاق التي تعامل الناطقون بها. ولكن بكل واقعية نقول: نحن فرطنا في اللغة العربية يعني فرطنا في هويتنا؛ حيث الهوية ترتبط في المقام الأول باللغة، وهو ارتباط جدلي، وقبلنا بالتعدد اللغوي الأجنبي، ونعرف أنه عندما تتعدد الهويات تتقلب إلى تفتيت في الأذهان، وهو مدخل إلى تفتيت في الأوطان "الهوية واللغة، موضوعان مرتبطان يتفاعلان في السلوك الفردي والاجتماعي داخل الأوطان، يؤثر كل منهما في الآخر، قوة وضعفاً. إذا قويت الهوية قويت اللغة، وإذا ضعفت الهوية ضعفت اللغة. اللغة تعبير عن الهوية طبقاً للقول المشهور (تحدث حتى أراك) وقد تحدث الله في الوحي حتى تُعرف هويته. وتعني كلمة (لوجوس) في المسيحية كما هي الحال في إنجيل يوحنا الكلمة والهوية والوجود في آن واحد، والعروبة ليست بأب أو أم، كما هو في الحديث الشهير، إنما العروبة هي اللسان¹⁷."

إن الهوية هي تلكم الخصوصيات والملاح التي تتكوّن منها شخصية الإنسان وتعطي له صفة التميّز؛ هي خصوصية تحقّق مجموع القيم التي تكيف وعيّه وتطبع إرادته وشخصيته، وما اكتسبه الإنسان عبر تراكم الزّمان، وامتداد التاريخ بكل ما صنعه وحدث فيه من عوامل ومؤثرات. وتبرز في الخصوصية الهوية والتشبيث بها؛ وذلك خير ما يتسلّح به الإنسان. وفي الهوية تظهر اللغة وعاء تواصل، وبوتقة فكر، ورمز وجود، مع ما يرفدها من لهجات ولغات وطنية. كما تأخذ الخصوصية أبعاداً أخرى من مثل المواطنة والوطنية، والشّعور بالانتماء إلى فضاء مجتمعي بصورة تحفظ كرامته. كما أنّ الهوية لا تعني التّصنيف والتّقدّيس والثّابت الذي لا يتغيّر، بل إنّ الهوية تقبل الأخذ كما تعطي، وتقبل التّكيف، وهكذا فالهوية لا تكون ثابتة، بقدر ما نقول: إنها لا تخرج عن مجال مقوماتها المفتوحة؛ باعتبارها مساراً

تاريخياً مُتحركاً تُتيح النّقدَ والاختيارَ الحرَّ، وتقبل التّقدّمَ والرّقيَّ، كما تفسح المجالَ لمسيرة العصر والاعتناء به.

إنّ الهُوية تتعايش مع الواقع، ومع الهُويات الأخرى بصيغة الجدل:

- فعل ⇔ انفعال
- تأثّر ⇔ تأثير
- قياس الحاضر ⇔ الحاضر.

وكما رأينا، فإنّ الهُوية لا تقبل الانغلاق المؤدي إلى العرقية أو المذهبية المقيّنة أو الاستقلال عن الآخر، ولا تزرع الخلافَ والشّقاقَ والعنصرية والعصبية، بل تعمل على تعميق البحث في مختلف القضايا المعاصرة، وتقوم على دراستها ومُحاولة الإفادة منها في حدود ما يتمشى مع الخصوصية، علماً أنّ مَوروثنا الحضاري تشكّلَ عبرَ خليط من الثقافات، والتّراكمات، والخبرات، وأنماط السلوك والتّفاعل مع المُجتمعات، وكثيرٍ من الديانات، إلى أن وصلَ الآن إلى حضارة عربية إسلاميّة بمظاهرها التّقافية التي ترفدها اللّغة العربيّة، والدين الإسلاميّ والقيمُ المتوارثة من الأجداد، والعُرفُ المقبول دينياً، والتّقاليدُ والقيمُ النّبيلة التي أضحت مُميّزات مُتكيفة مع الواقع المُتغيّر— ثبات بعض المفاهيم في الصّورة وتغيّرها في الدلالة...

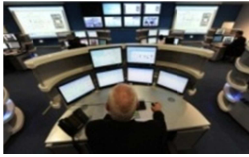
7/1- سوء تدبير ثقافة الاختلاف: إنّ التّميّز لا يعني العيشَ في جزيرة مُنعزلة، بل هي الخصوصية الجامعة التي تجعل الشّخصَ مُواطناً يحترم الجيرة ويقبل العيشَ المُشترك، ويقرّ بالتّنوُّع الإنسانيّ وبالتّعددية والاختلاف في إطار الوحدّة الوطنية، والتّعاون والتّفاهم الإنساني. وإنّه لمن الحكمة تدبيرُ التّنوُّع ضمن الخصوصية بصورة ديمقراطية، بعيدة عن كلّ مظاهر الإقصاء والتّهميش، وذلك ما يضع حدّاً للاستبداد والفساد، وخرق لحقوق الإنسان، وُصُولاً إلى بناء دولة مدنيّة؛ وهي بيت الجميع.

ومن هنا تقتضي المصلحة والمصلحة الوطنية تدبير مختلف الهزات اليومية برضا وطوعية، وردم الخلافات المذهبية، والتبرؤ من كل مظاهر الانحراف للأخلاقي بما يحمله من صور الهدم والفساد والتخلف. وهكذا رأينا موروثة الحضاري في تميزه وفي وحدته المتنوعة، والاختلاف الموجود فيه هو اختلاف في القراءات المتعددة وليس اختلافاً في الأصول أو في المنطلقات، هو اختلاف في الرأي والاجتهاد وهو سنة جيدة، بل ذلك ما يكسب شرعية النصوص، وقابليتها للتمدد والتمدن وقبول التكيف؛ علماً أن كل مظاهر الاختلاف كانت تتجه إلى التصحيح والتأصيل، كما يقول الشاعر أحيحة ابن الجلاح بن الحريش الأوسي تـ 130 ق هـ:

نحن بما عندنا، وأنت بما عندك راضٍ، والرأي مختلف

2 - سبل الحماية

تأخذ الحماية أشكالاً متعددة، وتبدأ من ضمان حماية انقطاع الكهرباء، وضمان عدم تعطل الأجهزة وبقاء المعلومات آمنة وفي سرية تامة، عن طريق مناطق (Logiciels) أو عن طريق متعهدين يخدمون ضمان الأسرار، إلى غاية الاطمئنان على الأسرار مهما كان نوعها، ومن ثم يمتد الاطمئنان إلى التعامل المصلي بصورة أخلاقية؛ حيث يطمئن المواطن في أجهزة الدولة، وفي البنوك، وفي أمواله المؤدعة... وعند الاطمئنان تحصل الثقة في الدولة، ويعرف أنها دولة لا تزول بزوال الرجال، وهي دولة الحق والقانون، وإليك بعض السبل الجزئية:



1/2 - ضرورة وضع جهاز (إدارة أمن المعلومات):

إن التقنيات التي وصل إليها الإنسان المعاصر لا يمكن أن تتواصل وتستمر دون أمن المعلومات، وبخاصة ما له علاقة بالبنوك وأنظمة الرادار والأقمار الصناعية والآلات الموجهة عن بُعد، فلا بد من حماية في أعلى درجات الحماية، ولهذا تقوم

كلّ الدّول بضمان مَعلُوماتها عن طريق جهازها المُتخصّص؛ حيث تكون المَعلُومات في سرّيّة لا يصل إليها إلا أعلى مسؤول في الدّولة، ويكون ذلك لأغراض تتطلّبها المصلحة الوطنيّة، ومثل هذا كلمة السرّ في القنابل النوويّة، وما يمكن أن تُخرجه الدّولة من سلاح في حالات الضّرورة القصوى، فلا يَعْرِف سرّها إلا رئيس/ ملك/ سلطان/ أمير البلد. كما أنّ الدّول المُتقدمة تُدرّس أمن المَعلُومات وتندب لها مُتخصّصين، وتضعهم حُماة الدّولة، وتسلّحهم بكلّ ما يعمل على الحفاظ على السّريّة. تضع الدّول المُتقدمة مادة (أمن المَعلُومات) في العلوم العلميّة التي تسلّح بها المُتخصّصين لمُقاولة ما قد يحصل من كوارث في الاختراق المَعلُوماتي "أمن المَعلُومات علم حديث يعمل على توفير الحماية للمَعلُومات من المخاطر التي تُهددها أو الاعتداء عليها، وذلك من خلال توفير الأدوات والوسائل اللازم توفيرها لحماية المَعلُومات من المخاطر الداخليّة أو الخارجيّة، والمعايير المُتخذة لمنع وصول المَعلُومات إلى أيدي أشخاص غير مُخوّلين عبر الاتّصالات ولضمان أصالة وصحة هذه الاتّصالات"¹⁸. وعلى هذا الجِهار أن يعمل بسياسة تهويل مسألة الأمن المَعلُوماتي التي قد تُؤدّي إلى كوارث وطنيّة من مثل: الوصول إلى كلمات السرّ للأفراد في أموالهم ومَعلُوماتهم، والوصول إلى الأبواب المُغلقة في السّجون أو إلى مفاتيح التّكليف المركزي، أو أجهزة الحرائق، ونُظُم الكاميرات... وكلّ ما يُخلّ بمنظومة الشّبكة المؤدّيّة إلى ما لا تُحمد عقباه. وبالنّسبة للكوارث الأجنبيّة هو الوصول إلى الخلط في أمور الطّيران المدني، ونظام التّواصل العالمي في المُبادلات التّجاريّة، ونُظُم التّحويلات، وإلى تلك الأنظمة المُعولّمة في الأقمار الصّناعيّة... وكلّ ذلك سوف يُهدّد البشريّة قاطبةً، فإلى أين المصير؟



2/2- مواصلة الجهود العلميّة في الحماية العاليّة: بعدما تبيّنت

بعض الاختلالات في الشّابكة من مثل غلق/ إيقاف الحكومات للشّبكات بمنع قانوني أو غير قانوني، تعمل الشّركات المطوّرة للوب WEB بحيث لا يمكن قطع

الاتصالات حتى في الهجمات النووية، كما لا يمكن إيقاف ضخ المعلومات مهما عملت الحكومات من وسائل المنع. ويكون هذا من الحلول التي رآها الباحثون في المستقبل القريب "وثمة حلّ بديل وشيك الظهور على شكل شبكات عروية Mensh Networks لا سلكية، وهي نُظُم بسيطة تربط المستخدمين النهائيين معاً. وتلتفّ ألياً على إجراءات الإيقاف والرقابة"¹⁹. إنّ مهندسي (الوب) يعملون على الحدّ من سلطة الرقابة، ومن الاطلاع على حريات الناس أثناء استعمالهم للشبكة إضافة إلى عدم الدخول في المنازعات بين المستخدمين وأصحاب القرار.

ويأتي هذا في إطار النفاذ إلى حرية استخدام الشبكة دون الإضرار بالآخرين ومن هنا يرون أنّه لا سبيل إلى ازدهار تطبيقات الوب والبيانات المترابطة وتقانات الوب المستقبلية الأخرى إلّا بحماية المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الشبّكة، وهي السريّة. وعلى العموم ثمة تطوّرات مهمّة بدأت تتحقّق، والمزيد من الجهود يمكن أن تحلّ قضايا رئيسة من قبيل حماية الخصوصية، ونشر الثقة. ومع هذا، فهناك أسئلة مختلفة يجب مُعالجتها، وهي أسئلة ذات خصوصية أمنية تؤثر على القيم الاجتماعية من مثل حماية الخصوصية في الشبّكة، وحقوق الملكية الفكرية، والأمن المعلوماتي الذي يمكن أن يتشظّى عنها الوب.

ويبدو لنا بأنّ هذه الانشغالات فحلّها قريب، ويمكن أن يُعطي حلولاً نوعية في ما يخصّ خصوصيات الناس، وعدم الجوسسة على مكالماتهم، وعدم المسّ بأفكارهم... ونطمئن إلى البحوث القادمة التي لا شكّ أنّها تعمل على الحدّ من كلّ التّجاوزات. وإنّ القرن الواحد والعشرين قرن الطفرات العلمية، لا شكّ أنّه ينتج أفكاراً لمعالجة بعض الإشكالات التي كانت الشبّكة عاملاً في تدهور بعض القيم وهي من تفاعلات عالم (الوب) ومن أمثلة ذلك المعاملات المالية والطّبية والاجتماعية والتّعليمية لكلّ فرد منّا، وقد كانت فرصة لانتحال الشّخصية، وإزعاج الآخرين وابتزازهم وتهديدهم.



3/2- وضع أنظمة حماية المعلومات في الأجهزة: وهذا ما

يقوم به المُختصّون في قواعد البيانات وفي كفاءات التّحصين، بدءاً من شعار CIA الذي يعني السّريّة Confidentialité والتّكامل Intégralité والتّوافر a viabilité وصولاً إلى تقديم برمجيات ضابطة أو مكتشفة لكلّ سطو، وتحضير أمن المعلومات قبل وقوعها، وذلك بالتّأمين المادي للأجهزة، وتركيب مُضادات للفيروسات، وتحديث أنظمة مراقبة للشّابكة، هذا في المقام الأوّل، وفي المقام الثّاني، أن يحصل الوعي في الوعي الأمنيّ عن طريق سياسة أمنية تَظهر في إدارة المخاطر أو في مُسببات المخاطر، والوقاية المبدئية، بوضع آليات الضّبط المنطقي المستخدمة في البرمجيات والبيانات لرصد ومراقبة الوصول إلى نُظم المعلومات المُحوّسبة.



3- الحقّ في أمن المِلْكِيّة الفكرية، وتجريم القرصنة الفكرية:

إنّ المِلْكِيّة الفكرية هي إبداع العقل من الإنتاج والاختراع، تبدأ من مخروج فكر الشّخص الذي يضمّ المصنّفات الأدبيّة والفنيّة والرّسوم والأفلام والتّماثيل والتصميمات الهندسية، وكلّ ما يُنتجه الإنسان وما يدخل في (براءة الاختراع). ولقد سنّت الأمم المتّحدة يومَ السّادس والعشرين (26) من أفريل من كلّ سنة يوماً للمِلْكِيّة الفكرية، وأقامت الكثير من الدّول وكالات/ مكاتب تختصّ بحماية المِلْكِيّة الفكرية، وتضمن حقّ المؤلّف، وتحافظ على أسرار مَنّتوجه وعلاماته المُميّزة. وفي الحقيقة فإنّ المنتوج الفكري مَحْمِيٌّ بالقوانين الوطنيّة والعالميّة، وهذا بُغية السّير للإمام، وتمكين المُنتجين كسب المزيد من الإبداع، ولكن كلّ هذا يحصل في الافتراض، ولهذا نجد القرصنة والسّطو ماثلةً للعيان في تعاملنا اليومي، دون رقيب

ودون وعي ووازع، وهذا من خلال سهولة الوصول إلى المنتج الفكري عن طريق الشبكات التّواصلية التي أدارتها لنا الآلة الحديثة.

إنّ القرصنة (السّرقَة/ السّطو/ نسخ ولصق) الفكرية هو الاعتداء على حقّ الغير، ولذا فمحاربتها لُزومية، تبدأ ممّا يقدّمه الفرد من وسائل الفرد من مجهود إلى محاربة أجهزة الدولة هذه القرصنة كافّة، والعمل على كشف أعمال تلك الشبكات فرض عين. ومن الواجب علينا تجفيف منابع القرصنة حيثما كانوا وتكثيف جهود الدّعاة والعلماء ودوائر الحكومات لمحاربة هؤلاء المُتطرفين، وعلينا أن نعرف أبعادَ وأشكالَ السّلاح المُستعمل ضدهم. ولا نعدم استعمال الأجهزة الإعلامية والتّعليمية على وجه الخصوص في نشر الوعي والفكر المُعتدل، ولكن لا يجب مُعالجة المسألة في كلّ مرّة بـ (التّسامح) و(عفا الله عمّا سلف). إنّ القرصنة الفكرية تطرّف لا بدّ أن تُحارب بقوة، وعلينا المُواجهة لكسب المعركة، ولا نراوح على عادتنا القديمة في ترك الأمور تمور، حتى لا يبقى إلّا الويل والثّبور.

وما يمكن أن يقع التّركيزُ عليه في هذه النّقطة؛ هو حقّ أمن المعلومة المُنتجة وتعود لصاحبها الذي يُحوّل له القانون التّصرّف فيها فقط، أو بترخيص منه، أو من عائلته إذا كان في عداد الموتى، أو بتقادم الزّمن، أو بما تنصّ عليه القوانين. ولهذا نروم سنّ قوانين تجريم السّطو على المِلْكِيّة الفكرية؛ كي يسير العالمُ إلى الأمام، وإلّا نبقى نعيش على الفهلوة، والغلبة، والسّطو، بل قد يتدخّل المال الفاسد لشراء المنتج وتبنيّه، فلا يسير البحث العلمي خطوة أبداً، وهذا ما يجب أن تحاربه الأُمم؛ لأنّه دعوة إلى الفَرَمَلَة والتّأخّر، والبقاء في تراوح، وفي ذات المكان الذي ترَكْنَا فيه السّلف.



4/2 - استنهاض الوازع الديني: نستنهض الوازع

الدينيّ في علاج الاختلاف في نمط العيش والتّفكير، وفي اختلاف الدّوق واللّغات

وفي محاربة السَّيطرة على منتج فكر الآخر... وهو مَظهر من مَظاهر التَّكامل العولمي في إطار الخصوصية الإيجابية. ومن المُستحسن أن نستظهرَ الوازعَ الدينيَّ في هذا الجانب؛ في استقراء صفحات من القرآن؛ بغية الوقوف على منطلقات المسألة الدينية كما هي في مصدرها، وكما ترسَّخت في السُّنة، وتناقلتها الأجيالُ صافيةً، ومُورست بانطباعٍ ويُسرٍ حسب الأرضية المعرفية لكلِّ المسلمين باختلاف مَذهبهم وأوطانهم، وذلك هو ما يُمكن أن يأتي بالنَّتائج عن طريق المَوْعظة الحسنة؛ بأنَّه ليس من الحلال الاعتداء على حقِّ الغير، ومن الحرام إزهاقُ النَّفوس، ومن العيب الاطلاعُ على الخصوصيات، ومن الأشياء التي جرَّمها الإسلام التَّعدِّي على الآخر دون حقٍّ، ومن الأشياء التي حقَّها الإسلام عدم إفشاء أسرار النَّاس... كما نعتد الوازعَ الدينيَّ للخروج من عبء بعض المُدونات التفسيرية التي خرجت عن مقاصد القرآن؛ فالقرآن كتاب هداية وصُلح وتضامن ومَحبة وإصلاح وتسامح، علينا أن نعتدَّه منهجَ إصلاحٍ وصلاح. القرآن مسلكٌ من مسالك التَّغيير الإيجابي؛ باعتباره كلاماً مُتعالياً سماوياً حياً دائماً، ومَقصدَه الإصلاحُ والنَّضالُ تحت المنظومات الحضارية، ولهذا ينبغي أن يُقرأ على أساس خصوصياته ومَراميه في التَّطور البشري، وسعيّاً إلى مُواصلة الكمال، واتِّساع المعرفة دون حتمية وجبرية مُتحكمة في الإنسان، ودون قَطْع للإنسانية ودون اعتداء، ومن سنة الله الاختلاف، والهداية لله، فلا إكراه في الدين، لستَ عليهم بِمُسيطر. ففي هذا المقام أن يتمَّ استظهار آيات من مثل: السورة الرعدية ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْن يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ، مِّن أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا يَقُومُ حَتَّىٰ يَغْيُرُوا مَا بَأَنفُسِهِمْ ۚ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ يَقُومَ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ﴾ الرعد 11. وسورة العنكبوت 69 ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾. ونستظهر أحاديث شريفة من مثل: "يوزن يوم القيامة مدادُ العلماء بدم الشَّهداء" "الظُّلم ظُلُمات يوم القيامة" "الفتنة نائمة ملعون من أبْقَظَها، وهي أشدُّ من القتل" وندعو في ظلَّ الإسلام إلى تطهير القلوب وتهذيب النَّفوس... وفي ذات اليوم أن نقارن مع ما

يحدثه بعض المسلمين من مشاكل في الداخل والخارج بما قاله أبو العلاء المعري في الفقيه والمرشد الديني وولاية الشيخ:

وكم من فقيه خبط في الضلالة وحجته فيها الكتاب المنزل
والغاية من هذا الوازع:

- 1- اعتماد المقاربات الإصلاحية في الفكر الإسلامي.
 - 2- ربط ضرورة التغيير والنهوض بالسّنن الكونية والمجتمعية.
 - 3- الاهتمام بالمعرفة والتعليم.
 - 4- الدعوة إلى السلم ونبذ العنف ومنع استخدام السلاح.
 - 5- التأكيد على العلنية في الأفكار في القول والعمل.
 - 6- رفض المشروعات السرية.
 - 7- المطلوب هو الأمة الراشدة قبل الحكم الراشد.
- وعلى الواعظ أو المرشد أو العامل على الوعي تقديم الحلول، وهذا هو الأهم في المسألة، وتكمن الكثير من الفجوات في هذا الأمر في:
- عدم العمل على سدّ الفراغ الروحي أولاً، فالفراغ سمّ قاتل للإيمان؛
 - عدم اعتماد المرجعية الفكرية والدينية والقُدوة الصالحة؛
 - عدم متابعة الأهل لأبنائهم أثناء توظيف الأجهزة.



5/2- أخلاق المجتمع: الأخلاق ليست فطرية، بل هي مكسب ثقافي يحصل عليه الإنسان بالجهد والتّعلم والممارسة، وهي قوام كلّ تعايش وتقدّم، والأخلاق تعني الأسوة الحسنة، والمسلك الحسن في التربية والتعليم والتنقيف، كما تعني مسلك القانون والقضاء وسلطة الدولة، فلو سلكننا هذه المسالك لأفلحنا في حياتنا، فيزِع بالأخلاق ما لا يزِع بالقرآن أحياناً، أو بالتهديد باعتبار الأخلاق تعني في ما تعني التعليم والتّوعية.

نستظهر الأخلاق إلى جانب الوازع الديني؛ لأنّ الأخلاق تقوم مقام الدين، فأمة بدون أخلاق مصيرها الزوال. الأخلاق قيمة مضافة في كلّ الأديان، بل من المتفق عليه. الأخلاق منظومة إنسانية حملتها كلّ الحضارات، وهي التي أقامت صرحها في المجتمعات المتقدمة في الماضي والحاضر، فأعطني أمة كافرة متخلّفة أعطتك أمة مسلمة غير متخلّفة. الأخلاق عماد البناء والإضافة، ويكون العبرة منها من الرّسول ﷺ على أنّه النموذج، ومن الصّحابة والتّابعين ومن السّلف الصّالح، ومن فعل أجدادنا المؤّحدين والمُرابطين والسّعديين... والذين خَلَقُوا الانسجام الجمعي الذي بقينا فيه أمة واحدة. أخلاقنا تبدأ من الاحترام والتّعاطف والتّواضع، وعدم الاعتداء على حقّ الآخرين...

ورغم ما يُمكن أن يُقال في مسألة الأخلاق، نقرّ بأنّه وقع التّخلي عن التّربية الإسلامية، فاضطربّ التّعليم، وتتصلّت الأسرة عن وظيفتها التّربوية، فتعقّدت المسائل، كما تتصلّ المجتمع عن التّشبّث بالقيم والعادات والموروث القديم، فتغيّرت السلوكيات، إلى جانب ضعف السّياسة الإعلامية على ما يشكّله الإعلام من أهمية وتأثير وفاعلية، وما يحمله من وسائل مُعاصرة مُنافسة، فغاب الوازع كما غابت التّربية والالتزام بأخلاق المواطنة "... إنّ التّخليق هو تعليم وتوعية والتّزام بأخلاق المواطنة، أو بعبارة أخرى تخليق الحياة العامّة هو العمل على جعل المواطنين بصفة عامّة والمسؤولين عن مصالح العباد خاصّة يستوعبون ويعون قيم المواطنة ويلتزمون بها في الحياة العامّة والخاصّة وفي قيامهم بالواجبات، وتحمل المسؤوليات وتؤديّة الأمانات²⁰". وهكذا تبني الأمم حضارتها على الأخلاق:

إنّما الأممُ الأخلاقُ ما بقيتْ فإنْ ذهبتْ أخلاقهم ذهبوا

الأخلاق لا تلتقي مع الدّمار، ولا تقبل الانهيار، لأنّ سمة الأخلاق حبّ المكان والزّمان، وحبّ البشر وطلب العيش. الأخلاق حبّ الوطن والمواطنة؛ لأنّ الوطن هو الذي تُصاغ في إطاره التّمتية البشرية، وهو الأرضية التي تُقرّر كلّ مناحي التّمتية العامّة، والتّقاني في خدمته واجبٌ عينيّ، والحرص على تقدّمه أيضاً واجبٌ

عَيْنِي، فلا يفعل المواطن بوطنه ما لا يقبل أن يفعله غيره، فالوطن يعلو فوق كل الاعتبارات الذاتية والمصالح الخاصة، ولا يُزدرى ولا يُهان، ولا يُوضع تحت الحذاء، فذلك خيانة للأمة "لا غلو في الدين، إنما الدين أخلاق وقيم، وكما يقول المصطفى محمد ﷺ "إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ" فَإِنَّ التَّوَكُّلَ وَالْإِتِّمَامَ بِتَعَالِيمِ الدِّينِ تَمَثُّلٌ لِلْأَخْلَاقِ الْحَمِيدَةِ. وحينما تكون بذرة الصفات الحميدة مُتَأَصِّلَةً في عمق النَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ يتوق صاحب هذه النَّفْسِ لمعرفة الصَّوَابِ؛ فيبحث عن الدين الحقَّ ويسلك الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ، وما الدِّينَ إِلَّا حَسَنُ تَعَامُلٍ مَعَ الْخَالِقِ وَحَسَنُ خُلُقٍ الْعِبَادِ وَنَبْذُ الشَّرِّ وَحُبُّ الْخَيْرِ. هذه الثوابت مهددة الآن بما يُنشر من الإباحيات في شتى مناحي الحياة في الفضائيات والانترنت وبرامج الغرب، وقد يلامسها الإنسان في تعاملاته الاقتصادية والبنوك الرَّبَوِيَّة. فلا يستطيع أن ينجو منها وإن تحرَّرَ، وهنا لا ندعو إلى الغلو ورفض كلِّ جديد يلتزم أدب منهج الدين، ولكن نرى المستقبل ضبابياً إذا لم تستجله جهود أبناء هذه الأمة لتحديد للأجيال معالم الطريق²¹".



6/2- عدم رفض العولمة والتماهي في الخصوصية: لا ننطلق من أن العولمة أخطبوط يطوق الجميع، ويهيمن على الساكنة الأرضية ويقفز على الحواجز والقيود، بل إن العولمة خيارٌ مُعاصرٌ تجري في أسواقنا وفي عقولنا، وكلَّ خطاب أو عمل مُضاد ماله الفشل، ومُقاومتها لا تكون إلا في إطار التفاعل الداخلي، ومن ثمَّ السَّعي للتمييز. كما أنَّ وقوفنا مندهشين من العولمة هو استلاب مقومات حضارتنا، وتغريب تراثنا، والتقليل من شأنه، والسَّعي إلى هندسة جديدة، فلا بدَّ أن نتفاعل ونتحرك للخروج من السلبية المقيتة، وتبنّي مشاريع تتلاءم ومعطيات العصر، وهذا مجارة للعولمة "... أو نتبنّى مشروعا حَضَارِيًّا جَدِيداً يتلاءم مع هذه المتغيّرات بالعمل على تموقع أمتنا في منظومة صناعة المعرفة والحضارة الكونية، ونحن على أبواب الألفية الثالثة، ثمَّ ماذا أعدت هذه الأمة لمواجهة عديد الرّهانات لحماية الهويّة من الذوبان والمسح وفقدان آليات مكوناتها

الجوهرية؛ حيث أصبح ذلك أحد مظاهر أزمت عصرنا اليوم عبر عديد الأمم والشعوب وليس فقط الأمة العربية²². وإنه لا خوف من العولمة؛ فهي الحرية والهوية؛ فهي تعمل في الأساس بمبدأ حريتك تنتهي عند بداية حريتي، وهويتي نابعة من الحق في التميز والاختلاف مع الآخر، وكلّ خلاف مع الآخر يستدعي الحوار الندي، وكلّ تقريب بين المتخالفين يُتيح الفرصة للتعارف والتواصل وإزاحة ألغام التطرف والتدمير. وكأني بالعولمة تُؤسس لمرتكزات المجتمع المدني في العمل التطوعي والاستقلالية، وخدمة المصلحة العامة، وعدم استعمال العنف والإيمان بالاختلاف وبنسبية الرأي، والتسامح، ورفض التطرف، أو كما يقول Alain Minc هي العولمة السعيدة (La mondialisation heureuse) وهي مقبولة بالنسبة للعالم كلّ وليس لفرنسا وحدها، فهي درجة عالية من الممارسات التي لا بدّ منها أن تكون لدى كلّ البشر؛ بتحطيم أسرار الحماية التقليدية. أو كما قال فتحي التركي في كتابه (La stratégie de l'identité) فإنه لا بدّ من الإقرار بضرورة أن نعرف من نحن؟ وماذا نمثّل في هذا العالم، ولا بدّ أن ننتمي لمجموعة ما. ولهذا لا بدّ أن ننتمي إلى المجموعة العالمية، فيجري علينا ما يجري على الكلّ، ولكن في حدود حماية الهوية والخصوصية، وهذا بدّ:

— الإدراك الواعي للضرورة التاريخية لمجتمعنا المتغذي بقيم الانفتاح؛
— العمل على إنشاء قواعد معلومات ذكية على مستوى الشبكة، وملئها بالتراث والمستجدّ؛

— إعادة النظر في أداء الإعلام، وبخاصّة ما لعلاقة بالبرامج الثقافية؛
— تفعيل المدرسة لأداء دورها المركزي في تثبيت معالم الهوية، وكيفيات التكيف؛

— التفكير في إقامة تجمعات اقتصادية وثقافية ومعرفية كبرى في دول المغرب، وفي الدول العربية تكون منطلقاً للندية والخصوصية؛

— التّفاني في خدمة المواطنّة؛ لنكون أمة أداء الواجبات قبل طلب الحقوق ونعمل على ترسيخ العدالة والاستثمار في البشر؛

— وضع النّقة في نفوسنا، وفي هُويتنا الحضارية على اعتبار أنّ المخزون القديم عندنا والإبداع المعاصر هما الخلفية للهوية الفاعلة.

ومع هذا الإقرار الضّروري في التّماهي في العولمة، فإنّه من الأهميّة بمكان أن يحصل التّماهي في الخصوصية التي تعني الوجود والذات، وتبدأ من تعميق التّقدم التّكنولوجي والإعلامي، والعمل على رسم سُبُل التّنمية الشّاملة، وإقامة استراتيجيات مُستعجلة، ومُتوسطة المدى، وطويلة المدى، مصحوبة بالمشاريع الكبرى ضمن: — الاعتزاز باللّغة العربيّة — ربط الأجيال بالعقيدة — السّماع للرأي المُخالف — العيش معاً — بناء ثقافة الحوار — تبادل المصالح المُرسلة — وضع سياسات للفراغ الذي تعيشه هذه الأجيال. وإنّ التّماهي في الخصوصية لا بدّ أن يحصل لتحقيق الذات عن طريق الإبداع والتّميّز والاختلاف، ومقياسها تقدير الأفضل، وحسن العمل، وتضافر الجهود البناءة، فلا تفريط في الوديعة، لتحقيق أمانة الاستخلاف في الأرض.

وهكذا الفعل الحديث المُتوازي، وهو أن تظهر الخصوصية في التّحصين من جهة، وفي التّواصل من جهة ثانية، ويُعوّل في هذا المنحى على وسائل الإعلام أن تقوم بدورها في التّفريق بين الدّفاع عن الحقّ وعن تحرير الأوطان، وعن إجلاء الاستعمار الذي يعني الاغتصاب، والدّفاع عن محو الصّورة القائمة في تشويه الإسلام عند الغرب، وعدم الأخذ ببعض النّماذج المُتطرفة على أنّها الصّورة الفعلية للإسلام، والحديث عن ثقافة البناء التي تُخالف ثقافة التّدمير، وعن حقّ الشّعوب في امتلاك التّكنولوجيا، وبناء ثقافة التّعاون العالمي ضمن هذه الخصوصيات: — التّرجمة من اللّغات الأجنبية إلى اللّغة العربيّة — احترام العقيدة السّميحة، وأداء شعائرها — عدم الشّعور بمُرْكَب ضعف — الاحتكام إلى أرض خاصّة محدودة في المكان.



7/2- تفعيل المثقف النخبية: إن كلمة (المثقف) قد تطلق

على كل شخص يُشفر الحروف، ويقرأ الجريدة، ويتابع الأخبار، ولكن المثقف المقصود في هذه الورقة ليس هو ذلك، بل هو المثقف النخبية الفاعل والمؤثر وبرز دوره في الحياة اليومية والدائمة وفي التوجيه. ونقرّ بأنها نخبة قليلة من هؤلاء يتواجدون، وكثير من مثقفينا تخرجوا وأصبحوا لا يؤدون إلا دوراً ثانوياً وضعيفاً، فيتركون الكرسي شاعراً، ويتولّى أشباه المثقفين مقاليد القرار، ومن ثم يضعون مشاريعهم دون استراتيجية ودون خريطة طريق واضحة، وهذا ما يفسر غياب استراتيجية مدروسة لحماية المرتكزات الأساسية للهوية في هذه المتغيرات السريعة الرهيبة، وهذا بسبب غياب المثقف المرجع على غرار ما يشاهد عند غيرنا. أين ذلك المثقف النخبية الذي يضع نفسه "كلاعب مهم في إدارة دفة كثير من الأزمات التي يعيشها المجتمع؛ تنظيراً وتقريراً وتثويراً وتبريراً للممارسات التي تُطرح كخيارات لمستقبل المنطقة"²³. إن المثقف المقصود هو ذلك الشخص الفطن الذي يُحسن التفكير، ودوره في المجتمع هام؛ باعتباره مُشرعاً ومُشرّاً بالمشروع وهو صاحب قضية ويحمل الشأن العام. وإنه لضمير المجتمع، وذلك ما يؤهله لحمل همومه وحلّ صعوباته، فالمثقف هو: أنا أفكر = أنا أمارس التوجيه "فالمثقفون البارزون تربطهم علاقات رمزية بزمانهم، فهم يمثلون في وعي الجماهير العريضة معاني الإنجاز والشهرة وذيوع الصيت، وهي قيم تستطيع الجماهير تعبئتها لصالح الكفاح الدائر أو لصالح مجتمع تُحاصره الصعاب والتحديات"²⁴. وعلى عاتق المثقف مسؤولية كبرى، باعتباره يؤسس لمبادئ التغيير، ويبني المجتمعات، ويُعطي الطاقة المتجددة، ويغرس مبادئ الأخلاق، ويمنح المعرفة والوعي الجمعي، ويقدم مشاريع التنمية، ويعمل على بناء الإنسان ضمن الإرادة الذاتية، هذا في المفترض. ومن من مهام المثقف في إطار الأمن المعلوماتي تقديم الأفكار التي تعمل على الانسجام الجمعي، وترشيد الضالين للعودة إلى ضميرهم

في عدم قبول التّخريب، والعمل على نزع الألغام اللّغوية التي قد تؤدّي إلى حروب اللّغات، أو ما يلحق اللّغة من اغتراب الهوية، وذلك ما يساعد على اغتراب الفكر بعد اغتراب الوجود، وكلُّ اغتراب هو خروجٌ عن السّكة، خروجٌ عن المسار العامّ وكلّ خروج يعدّ نقيصةً في هوية ولغة القوم. تلك رسالة هامّة تعلق برقبة المثقف النّخبّة الذي يخدم الشّأن العام، ويتقّاني في تقديم الخدمات لغيره، في إطار الإيثار والإيثار، ثمّ الإيثار.



8/2- ربط أمن اللّغة العربية بالانسجام الجمعي: سأربط

الموضوع في هذه النّقطة بمسألة حماية الأمن اللّساني؛ وذلك بإعادة الاعتبار للغة العربية والوفاء باستحقاقاتها الأساسية، والتّشجيع على دراستها وتطويرها وترسيخها، وجعلها قادرة على التّعبير عن كلّ المتطلبات الحياتية، وجعلها متفاعلةً مع اللّغات الأخرى: عطاءً وأخذاً، واعتماد التّرجمة من خلال الانفتاح على المعارف والعلوم واستيعابها. وهذا ما يجعلها مطلوبة في البحث العلمي، فإنّ لم يحصل فيها فعلُ الطّلب، ستبقى القرصنة قائمةً، وهي موجودة الآن في صورة المُنادين بالاهتمام باللّهجات، وهذه خطورة ودعوة إلى تجزئة المجزأ، وإنّها لدعوة مُتّعنة وخطيرة تشهد هذه المرحلة الحسّاسة في الصّراع اللّغوي الرّاهن عملية اغتيال وقتل بطئٍ للغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم، وهذه العملية تجري بمستويات مُتعدّدة أهمّها:

1- فصل هذه اللّغة عن التّخصصات ذات الطّبيعة العلمية في الجامعة.

2- تهميش اللّغة العربية عن القطاعات الأكثر حيوية ومردودية في الاقتصاد

الوطني.

3- تقوية اللهجة الدارجة، والتمكين الإعلامي لها، وأكبر مظهر لذلك هو الإذاعات التي وقع الترخيص لها، وبعض الصحف المشكوك في خلفياتها وأهدافها²⁵ إنها زعزعة في الأمن اللساني، هذا من جهة ومن جهة أخرى، أن يقع الرّبط بين اللغة العربيّة والدين الإسلامي الذي أبقاها وطورها، ولولا الدين لأصبحت لغاتٍ، فالإسلام من مُستلزمات العربيّة، وإلى جانبه كلّ التّراث الذي تعاضّم وتنامى إلى أن أصبحَ عندنا الآن الزاد الذي نعترّ به، بل هو سلاحنا المعاصر الذي نفتخر به، ولا تتوفّر عليه أيّة لغة، وهنا مكمن صلاح هذه اللّغة وبقاؤها من الخالدات "إنّ التّراث الفقهي والفكري لدينا - في ما يتّصل بعلاقة العربيّة بالقرآن- سلاح في أيدينا، في الأوضاع اللّغوية المُعاصرة، سواء داخل العالم العربي أو خارجه، علينا أن نجرّب استخدامه. وإنّ القرآن نفسه بإيقاعه الصّوتي وجاذبيته الخاصّة، ومكانه من ثقافات هذه الشّعوب التي ما زال بعضها يبني أبجديته وأشكال حروفه وكتابته. وعمل الخبثاء -وما زالوا يعملون بجدّ- على تغيير هذا الوضع، وإن كانوا لا يستطيعون محو تأثيره الوجداني في ضمائر هذا الشّعوب مهما أنفقوا من جهد ومال (فسينفقونها ثم تكون عليهم حسرة، ثم يغلبون بإذن الله)²⁶."

إنّ التّعّدّد اللّغوي مقبول وجيّد، ونحن في دولنا المغاربية لدينا لغة رسمية ولغات وطنية، ونتواصل بها دون أن تُدخل الواحدة منها الضيّم على الأخرى، وما ينقصنا هو سنّ سياسة تحفظ حقوق اللّغة الرسميّة ومكانها المفضّل، عن اللّغات الوطنية التي هي أدوات تواصل في مجتمع ضيق، مع العمل على مُعاملة اللّغات الأجنبيّة مُعاملة اللّغات أجنبيّة بالفعل؛ أي أن تحصل الاستفادة منها، ولا تكون اللّغة العاديّة التي تتنافس اللّغات الوطنيّة كما هو مُشاهد اليوم في المُعاملات الرّسميّة والعاديّة. وبكلّ أسف لم نستطع الخروج من شرنقة لغة المُستعمر القديم، بل لم

نستفد من تجارب الشعوب الناجحة التي خرجت من لغة المُستعمر بأقلّ الخسائر بل أبدعت بلغاتها وفي لغاتها، وحصل لها التقدّم عمّا كانت عليه أيام استعمال اللّغة الأجنبية²⁷. ويجب العلم، ونحن نعلم أنّ لغة الخطاب الجمعي لا تخرج عن اللّغة العامّة، وهي لغة الفلاح والعامل والمدير والطيار والمهندس والمسؤول، وهذا ما يمحي كلّ آثار النخبوية المتعالية، ويعيد اللّحمة بين أبناء الوطن الواحد مهما كانت رتبّتهم، فلا يُعقل أن نستمرّ في أن يكون البلد يُقاد برؤوس لا تفهم لغة الشعب، أو أن يكون الشعب لا يفهم لغة الرؤوس.

— الخاتمة: ما أكثر العير، وما أقلّ الاعتبار، نحن الضّعاف، علينا الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وعلينا الإفادة من التجارب الناجحة، وبخاصّة من الغرب الذي يُنتج الحضارة، ومن أفكاره التي تبني المجتمع المدني، بدل تبنينا أفكار القبيلة والعشيرة والدوّار. وإنّا بحاجة إلى مجتمعات مدنية كثيرة تعمل على التّوجيه والتّأطير؛ مجتمعات جادة تضع في جداول عملها برامج مقاومة العنف وتجريم القتل والتّدوير، واعتماد ثقافة السّلام؛ بتعطيل التّسلّح والتّسليح، والعمل على غلبة العنف عبر تفعيل الحوار، وكذلك مقاومة الازدراء والاستكبار، واستضعاف الآخر. وإنّه لا بدّ من بثّ أفكار الاعتبار ممّا قد يحصل من تمادي المتطرفين في خلخلة نظام الشّبكات، إن استطاعوا الوصول إلى بعضها، فلننصوّر أنّهم خربوا في شبكة الطّيران المدني، فكم من طائرة مُعلّقة في السّماء في كلّ ساعة. طائرات بالآلاف تسبح في الفضاء الخارجي، فكم من روح تُزهق، كم من بشر تذهب دماؤهم بالمجان، وسيُساءلون بأيّ ذنب قُتلتم، فيقولون: هكذا أراد المتطوّرون تصوّروا كم سنة نعود إلى الوراء؟ !

وبعد بثّ أفكار الخطر والوعيد، يمكن أن نبثّ أفكار التّسامح الموروثة من قبل السلف الصّالح، وإنّ هذا الجبل يحتاج إلى هذه الأفكار المُهدّنة، ويحتاج إلى

مُرافقة، وإلى إخراجهِ من الفراغ، جيل يحتاج إلى أفكار النّزاهة والإخلاص والوفاء والصّدق والمُروءة، جيل يحتاج إلى مُشاهدة اقتران القول بالفعل، وهذا ما كان يسبّب الكثر من القلق، جيل يحتاج إلى التّوعية الدائمة في الاهتمام بدروسهم ومُستقبله، بدل الانغماس الدائم في استعمال هذه الآلة التي تجعله بليداً في التّفكير عبداً في السلوك، مُتخلّفاً في الذهن، إن لم يحسن توظيفها في ما أُعدّت له، ولا بدّ من الوعي بكلّ خصائص التّقنية المعاصرة.

ولماذا قلتُ كلّ هذا؛ لأنّ الحربَ القادمةَ حربُ معلوماتية مُخالفة وبأسلحة صامتة، ومن هنا لا بدّ من الوعي المعلوماتي؛ وهو ضرورة مُطلقة مدعومة برؤية نقدية ثاقبة تنطلق من تشخيص عيّنيّ دقيق تناضل في سبيل وعي ثقافي جديد، ذاك قدر المثقّف العربي، وهو اليوم مُتأكد ملّاح كاشدّ ما يكون التّأكيد والإلحاح، كما قال عبد السّلام المسدي "وإنّ التّحدي الكوني الجديد يضعنا في كلّ لحظة على عتبات عصر من الاستعمار المعلوماتي الجديد وهو الاستعمار التّقافي المُتشابك مع العولمة الاقتصادية والمُتضافر مع أممية القرار الدّولي ذي الاتّجاه المُتفرّد. إنّهُ استعمار ثقافي يختلف كلياً عن حركة الاستعمار التّقافي الذي واكبت حملة الاختلالات في القرن التّاسع عشر ومطالع القرن العشرين؛ حين كانت الدّول الغربية تبحث عن المّجالات الحيويّة لثورتها الصّناعية فتنقنع بقناع التّبشير الحضاري والرّسالة التّمدينية. والخطر الأكبر في هذا هو أنّنا نحن العرب لم نتسلّح له بما يكفي من الاستعداد، فالثقافة المعلوماتية ما زالت تخطو خطاها الأولى في بُناها الاجتماعيّة الأساسيّة²⁸". وإني آمل أن يأتي يومٌ سيتمرد في وجداننا ضميرٌ حيّ، ويضل طريقه إلى إرساء ثقافة السّلام بدل الحرب، ويقدم كرامة الإنسان واحترام الخُصوصية.

أليس السّلامَ غرضُنا لمواصلة بناء الحضارة؟ ولكن كيف السّيل لبلوغ ثقافة مُفتحة يرغب بها الجميع؟ وهل بإمكاننا إحياء منظومة القيم، ونشر الفضائل العامّة التي أفرد لها التّراث البشري مساحةً كبيرةً في مجال ترقية الإنسان، وتفعيل المنطق لتفويض الإنسان القديم، ووضع برامج تدعيم التّمية البشرية؛ تقوم على مبادئ تعترف بالتّنوع، وتقضي ذهنية الإلغاء.

وإنّنا في صفوف المتطلّعين إلى عالم النّفاهم والتّقارب المعرفي، وإلى التّحاور النّفافي والتّواصل الحضاري، والتّعايش والتّسامح، ولهذا علينا الإسراع للتّغلب على المشاكل الداخليّة بكلّ أنواعها، وعلى الغرب أن يقبلنا بخصوصياتنا، كما نقبله بخصائصه، ويمحو الاستعلاء والاعتداء والهيمنة، ونروم منه أن يسير مع الحداثة الإلكترونيّة بعفوية وبوعي وتبصّر.

— المقترحات:

— إيلاء منظومة التّربية والتّعليم أهميّة معاصرة، والاهتمام بالمناهج الدراسيّة وتطعيمها بتعاليم الدين بما يُوازن بين مُتطلبات الحياة، ومُتطلّبات الأخلاق.

— الأخذ بالأسوة الحسنة، والاطلاع على التّجارب النّاجحة، والتّحفيز على خدمة الشّأن العامّ.

— الارتقاء بفكر المتعلّمين إلى تحمّل المسؤوليات، وانتهاج العمل بصيغة المُواطنة، وعدم التّعدي على الآخر.

— تكثيف اللّقاءات الجوّارية بخصوص أخلقة المجتمع.

— تجريم التّعدي على الآخر أو استعلام العُنف أو المُباغته، أو المُخادعة، سواء بالكلام أو القرصنة أو بالإرهاب.

— تجريم كلّ ما يخلّ بالأمن العامّ، وغرس ثقافة (حريتك تقف عند بداية حرية الآخر).

- تفعيل مؤسسات الملكية الفكرية لمحاربة ظاهرة السرقات بكل أنواعها.
- التفاعل مع مُستجدات العصر وآلاته، وسنّ ضوابط الاستخدام السليم.
- دعوة المُختصّين لوضع بَرَمَجِيّاتٍ صارمةٍ لكشف كلّ تعدٍ على أفكار الآخرين.
- مُعاملة المُتعدّي على الأمن المعلوماتي مُعاملة المُجرم، وتطبيق أحكام القانون عليه.

— دعوة من يُهمّهم الأمر إلى غلق المواقع الإلكترونيّة المُخلّة بالحياة العامّة.

الهوامش:

- ♥ — أَعَدَّ البحث للمؤتمر الدّولي الثّالث حول (الأمن المعلوماتي والمُجتمع): أية رُؤى ووسائل فاعلة؟) الذي ستُنجزه منظمةُ المجتمع المدني الدوليّة لقيم المُواطنة والتّنمية والحوار. بالربّاط: أيام 15-17 ديسمبر 2015.
- 1 — موسى زمولي "مساهمة العلماء العرب في علم التّعمية (الشّفرة) ومشكل الوقاية المعلوماتية على شبكة الإنترنت" أعمال ندوة. الجزائر: 2007، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ندوة (اللّغة العربية في تكنولوجيا المعلومات) جرت النّدوة في: 28-29 ديسمبر 2002، ص 90.
- 2 — المصدر السّابق، ص 113.
- 3 — المصدر السابق، ص 114.
- 4 — يحيى اليحياوي "اللّغة العربية والإنترنت ومجتمعات المعرفة في ظلّ العولمة" مجلة اللّغة والتّواصل. الربّاط: 2007 منشورات معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب بجامعة محمد الخامس ندوة (اللّغة والتّواصل) 5-6 نونبر 2007، ص 222-223.
- 5 — محمود الذّواوي، الازدواجية اللّغوية الأماّرة ارتباك الهوية وتصدّعها @ المغرب والمشرق. com. تونس: 2013 منشورات تير الزّمان، ص 131.

6 — رحمة بورقية "الحركات الشَّبانية والأُتْرُنيت" مجلة الأكاديمية. الرِّباط: 2013، مطبعة المعارف الجديدة، مطبوعات الأكاديمية الملكية المغربية، العدد الثلاثون (أحاديث الخميس) ص 59-60.

7 — محمد أمزيان "التَّوفيق بين الموروث الحضاري والتَّطلَّعات المُستقبلية" مجلة الأكاديمية. الرِّباط: 1998، مطبعة المعارف الجديدة، أعمال ندوة تطوان: 26-27 شعبان 1417 هـ/ 6-7 يناير 1997، عدد (مستقبل الهوية المغربية أمام التَّحديات المعاصرة) ص 66-67.

8 — أحمد عبادي "التَّخليق بالأسوة، رصد لآليات التَّخليق بالأنموذج وإجراءاتها مقارنة مقارنة" ندوة الأكاديمية. الرِّباط: 2014، مطبعة المعارف الجديدة، منشورات الأكاديمية الملكية المغربية ندوة: عدد (تخليق الحياة العامّة في المغرب) 21-22 محرم 1435 هـ/ 25-26 نونبر 2013 سلسلة "الندوات" ص 298.

9 — مجموعة من المؤلفين، أوضاع التَّربية وشروطها، تر: نصيرة مروّة، ط1. بيروت: 2014 مؤسّسة الفكر العربي، سلسلة (محاولات Les essais) ص 7.

10 — "قراءة لكتاب الشباب ولغة العصر: دراسة لسانية اجتماعية" مجلة إضافات. بيروت: 2012، العددان: 17-18، ص 201 (بتصرّف).

11 — نادر سراج "الشَّباب والتَّغيير في العالم العربي لغة الشَّعار السِّياسي، المَضامين والذِّلالات مجلة اللُّغة والهويّة، ط1. قطر: 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات ص 344-345.

12 — نادر سراج "الشَّباب ولغة العصر: تغريد أو تجديد؟" مجلة حوليات. بيروت: 2014 مجلة اللّجنة الوطنية اللّبنانية لليونيسكو، العدد الثَّاني، ص 16.

13 — ناصر الدين الأسد "الهويّة والعولمة" أعمال ندوة. الرِّباط: 1997، منشورات الأكاديمية الملكية المغربية، أعمال ندوة حول (العولمة والهويّة) 27-29 ذو الحجة 1417 هـ/ 5-7 مايو 1997، سلسلة "الدوريات" ص 62.

14 — وزارة الشَّؤون الدِّينية والأوقاف، مولود قاسم نايت بلقاسم المُفكّر الجزائري الموسوعي. الجزائر: 2013، منشورات وزارة الشَّؤون الدِّينية والأوقاف، سلسلة أعلام الجزائر (1) ص 116.

- 15 — "هل استطاعت العولمة أن تهدر الهوية؟" أعمال ندوة. الرباط: 1997 مطبوعات الأكاديمية الملكية المغربية، ندوة (العولمة والهوية) 27-29 ذو الحجة 1417 هـ / 5-7 مايو 1997 سلسلة "الدورات" ص 67.
- 16 — محود أحمد السيد، الهوية ولغة التعليم في البلاد العربية، ط1. دمشق: 2013 مجمع اللغة العربية بدمشق، ص 9.
- 17 — حسن حنفي "الهوية والاعتراب في الوعي العربي" مجلة تَبَيَّن. قطر: 2012 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 1، ص 9.
- بتاريخ 15 جانفي 2015 google, ar. Wikipedia.org - 18
- 19 — ينظر: البوب الظل، مجلة العلوم. الكويت: 2012، المجلد 28، العددان 5-6.
- 20 — إدريس خليل "العرض التمهيدي" ندوة الأكاديمية. الرباط: 2014، مطبعة المعارف الجديدة ندوة الأكاديمية الملكية المغربية في: 21-22 محرم 1435 هـ / 25-26 نونبر 2013، عدد (تخليق الحياة العامة في المغرب) سلسلة "الندوات" ص 26-27.
- 21 — محمد عبد الباري القدسي "المسلم بين تعاليم الدين ومُستجدات العصر" أعمال ندوة. ليبيا: 1430 من ميلاد الرسول ﷺ / 2000 إفرنجي، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، عدد (التاريخ الإسلامي وأزمة الهوية) ص 348.
- 22 — عبد الجليل التميمي "آية استراتيجية للهوية القومية تجاه العولمة" أعمال ندوة. ليبيا: 1430 من ميلاد الرسول ﷺ / 2000 إفرنجي، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ندوة (التاريخ الإسلامي وأزمة الهوية) ص 63.
- 23 — مسفر بن علي القحطاني، سؤال التدبير رؤى مقاصدية في الإصلاح المدني ط1. بيروت: 2014، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص 115.
- 24 — جبرار لوكليرك، سوسيوجيا المتقنين، ص 87.
- 25 — سلمان بونعمان، النهضة اللغوية وخطاب التلهيج الفرנקفوني في نقد الاستعمار اللغوي الجديد حالة المغرب. بيروت: 2014، مركز نماء للبحوث والدراسات، سلسلة: مراجعات في الفكر العربي المعاصر (6) ص 184 (بتصرف).

- 26 — حسن محمود الشافعي "الرّبط بين القرآن والعربية أهمّ وسائل تحقيق الأمن اللّغوي" أعمال الملتقى الدّولي. الرّياض: 2014، كلية اللّغات والترجمة بالتعاون مع مركز الملك بن عبد العزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربية. مُلتقى جامعة نايف الأمنية: 9-11 سبتمبر 2014، مُلتقى (دور التّعليم والإعلام في تحقيق أمن اللّغة العربية) ص 44.
- 27 — ينظر كتابنا: هكذا رقى الفرنسيّون لغتهم، فهل نعتبر؟. الجزائر: 2014، منشورات مخبر الممارسات اللّغوية، بتيزي-وزو.
- 28 — عبد السّلام المسدي، الهوية العربيّة والأمن اللّغوي، ط1. قطر: 2014، المركز العربي ودراسة السياسات، ص 235-236.

ترسيم المازيغية = حل أم عقد؟

— المقدمة: تعيش الجزائر واقعاً لغوياً متعددًا في الاستعمال اللغوي الفعلي، لا في الاستعمال اللغوي القوي، وهذا عبّر استعمالات لغوية يومية يُمارسها الجزائريون: استعمال تعليمي — استعمال إداري — ممارسة شفاهية، والغالب في هذه الاستعمالات اللغوية استعمال اللغة العربية بفصيحتها ودارجها؛ وهي لغة الخطاب الرسمي، ولغة الإدارة والمدرسة والإعلام في القوة لا في الفعل. وبقيت هذه اللغة تقرب إلى الرسمية بفعل الإدارة الخفية، واستعمالها المقصود للغة الفرنسية. وأما لغة الحاضر الغائب؛ فهي تلك اللغة الموروثة التي صانتها الألسنة من عوادي الدّخيل ونكل الاستعمار. اللغة المازيغية الوطنية التراثية، والتي بقيت شفاهية في التداول، ودخلت سوق التدريس باحتشام، ولم تتلّ التعميم والشمول والترسيم في الحال. وأما لغة الحاضر الحاضر، فهي الموسومة باللغة الأجنبية في الفعل، لا في القوة؛ باعتبارها لغة النخبة. ومن وراء هذا لم نرَ تراتبية لغوية حقيقية؛ يحتكم إليها الجزائريون في استعمالاتهم اللغوية؛ تميّزهم كباقي الأمم فيعيشون شبه صراع لغوي غير مُعلن؛ وهو عبارة عن فوضى استعمال لغوي بالفعل.

وفي هذه الفوضى اللغوية الخارجة عن الحدود الدستورية، وعن الاستعمال الفعلي لأعماق الجزائر نجد اللغة الفرنسية (لغة العدو بالأمس) تتصدّر وتأخذ مواطنة اللغتين الوطنيتين: العربية + المازيغية بفعل التسامح في تطبيق قوانين الجمهورية، وتسويق المسألة إلى الزمن الذي لا يأتي؛ على اعتبار أنّ المسألة اللغوية من الأمور الشكّلية. ومن خلال واقعنا اللغوي تعيش الجزائر — من خلال مُتففيها الناطقين بالفرنسية والمازيغية الحراك الثقافي لفرض ترسيم المازيغية في دستور عام 2015م، على اعتبار أنّ ذلك هو الحلّ للتشنّج اللغوي الظاهر القائم منذ سنة 1980م، فالمشكلة اللغوية تحلّ عن طريق ترسيم المازيغية لغة ثانية إلى

جانب العربية. وهناك من النخبة المعربة من يرى بأنّ ترسيم المازيغية سوف يُدخل الجزائرَ في مشكلة أخرى، أو في الفوضى اللغوية التي ما لها من مخرج وسوف تأخذ مجرى آخر أعقد وأشدّ وأنكل، بل ستعرف الجزائرُ متاهاتٍ لغويةً من خلال الفعل التّرسمي -إذا حدث- وتطرح هذه النخبة مشكلات ترسيم المازيغية كما يلي:

1- هل نحن - الجزائريين - بحاجة الآن إلى ترسيم لغة ثانية، أو أنّ ترسيم المازيغية سوف يُخرجنا من التّخلف؟ ألا يدخل إثارة المسألة -في هذا الوقت- في باب تحريك الفتنة النّائمة؟

2- ألا يُعدّ البتّ في مسألة ترسيم المازيغية أمراً مُستعجلاً، وبخاصّة في مسألة ذات خصوصية مُجتمعية، فالأمرُ يحتاج إلى توافق وطني، وإلى هدوء عامّ، حتى تُطرح المسألة بصفة طوعية، ودون ضغطٍ ولا إكراه؛ لأنّ المسألة اللّغوية هي تنميط أجيال لاحقة، فلا يجب التّسرّع في هذه المسألة؟

3- ألا يدخل ترسيم المازيغية في باب إسكات بعض ساكنة المناطق المُنادية بالتّرسيم، وربّما تحت ضغوط دولية، وتحصل الاستجابة البسيطة دون دراسات علمية، واستشارات قبلية، علماً أنّ المسألة اللّغوية تحتاج إلى تهيئة لغوية، وإلى حوار وطنيّ قبليّ، ومن ثمّ إلى استفتاء شعبيّ عامّ؟

4- ما هي المازيغية التي يقع الإجماعُ عليها، وفي الجزائر مازيغيات، وكيف تُفرض على الشّعب الجزائري مازيغية منطقة، أو مازيغية مُصطنعة، ونعرف أنّ اللّغة المُصطنعة مألّها الانقراض.

5- أو ليس ترسيم المازيغية يعني القطيعة مع العرب، ومع تراثنا العربي، بل قد يكون مدعاة للتّماهي مع الذات الغربية على أساس أنّنا لا ننتمي إلى العروبة لساناً وجغرافية وحضارة، كأنّنا لنا خصوصياتنا اللّغوية التي تفصلنا عن الأمة العربية؟

6— أَلَمْ يَتَصَوَّرِ السِّيَاسِيُّونَ مَا سَوْفَ تَوُولُ إِلَيْهِ الْجَزَائِرُ مِنْ فَوْضَى لُغَوِيَّةٍ، بَعْدَ تَرْسِيمِ لُغَتَيْنِ، وَمِنْ تَجَاذِبِ مَنَاطِقٍ، وَمِنْ فَوْضَى لُغَوِيَّةٍ، وَالَّذِي قَدْ يُوَدِّي إِلَى خَلْخَلَةِ الْأَوْضَاعِ الْإِنْسَاجِيَّةِ بَيْنَ الْجَزَائِرِيِّينَ. وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ مِفْتَاحَ مُطَالَبَةِ بَعْضِ الْمَنَاطِقِ بِالْحُكْمِ الْمَحَلِّيِّ؟

7— أَلَا يُعَدُّ تَرْسِيمُ الْمَازِيغِيَّةِ إِلَى جَانِبِ الْعَرَبِيَّةِ مَطْيَّةَ الْمَنَادَاةِ بِالْفَرَنْسِيَّةِ، وَهُوَ بَابُ الْحَنِينِ إِلَى لُغَةِ (Voltaire فُولْتِير) لَيْسَ إِلَّا، وَيَكُونُ تَحْتَ طَائِلَةِ الْفَشَلِ التَّرْسِيمِيِّ الَّذِي تُخَلِّقُ لَهُ مُسَبِّبَاتُهُ؟

8 — كَيْفَ نَرْفَعُ شِعَارَ تَرْسِيمِ لُغَةٍ ثَانِيَّةٍ، فِي هَذَا الْوَقْتِ الَّذِي تَسْعَى الْأُمَمُ الْمُتَّحِدَةُ التَّقْلِيلَ مِنْ اعْتِمَادِ اللُّغَاتِ، وَفِي ظِلِّ انْقِرَاضِ الْكَثِيرِ مِنَ اللُّغَاتِ؟

9 — أَلَا يَعْنِي تَرْسِيمُ الْمَازِيغِيَّةِ؛ أَنَّنَا -نَحْنُ الْجَزَائِرِيِّينَ- لَا نَتَوَاصَلُ فِي مَا بَيْنَنَا، عِلْمًا أَنَّ لُغَةَ التَّوَاصُلِ الْجَمْعِيِّ حَالِيًّا هِيَ: الْعَرَبِيَّةُ، وَنَلْتَجِئُ إِلَى الْفَرَنْسِيَّةِ فِي الْمَصْطَلَحَاتِ الْعِلْمِيَّةِ؟

11 — أَلَمْ نَسْأَلْ أَنْفُسَنَا مَعَ مَنْ نَتَوَاصَلُ؟ مَاذَا نَفِيدُ مِنْ هَذِهِ اللُّغَةِ؟ وَإِلَى مَنْ نَقْدَمُ الْإِنْتِاجَ الْأَدْبِيَّ؟

12 — أَلَمْ يَوْجَدْ فِي وَطَنِنَا سِتَّةَ آدَاءَاتٍ، مَا هُوَ الْأَدَاءُ النَّمُودَجِ الْمُتَّبَعِ؟ وَمَا هُوَ نَمَطُ الْخَطِّ الَّذِي تُكْتُبُ بِهِ؟ أَسْئَلُهُ شَائِكَةً، أَوْ لَيْسَ ذَلِكَ مَا قَدْ يَدْخُلُنَا فِي حُرُوبِ اللُّغَاتِ؟

13 — أَلَمْ نُفَكِّرْ فِي تِلْكَ الْفَاتُورَةِ الْمَالِيَّةِ الْكَبِيرَةِ الْمُكَلِّفَةِ فِي التَّهْيِئَةِ اللَّغَوِيَّةِ وَفِي تَرْجُمَةِ الْوُثَائِقِ، وَفِي مُلْحَقَاتِ اللُّغَةِ الرَّسْمِيَّةِ مِنْ تَوْفِيرِ اللَّغَوِيِّينَ وَالْأَعْوَانِ وَاللَّوْحَاتِ وَ...؟

وَمِنْ خِلَالِ هَذَيْنِ الرَّأْيِ؛ أُرِيدُ تَقْدِيمَ أَفْكَارٍ لِلْمُخْطَطِّينَ وَأَهْلِ الْقَرَارِ، وَكُلِّ مَنْ يَهْمُهُ الشَّانُ اللَّغَوِي فِي الْجَزَائِرِ، بِاعْتِبَارِي مُتَّقَفًا جَزَائِرِيًّا، وَأَحْمَلُ هَمَّ الشَّانِ الْعَامِّ كَمَا أَعِيشُ هَذَا الْحِرَاكَ اللَّغَوِي الْمُنَادِي بِتَرْسِيمِ الْمَازِيغِيَّةِ، وَفِي ذَاتِ الْوَقْتِ أَعِيشُ هَذَا الصَّرَاعَ اللَّغَوِي أَوْ الْفَوْضَى اللَّغَوِيَّةَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ الدَائِمِ، وَفِي الْمَكْتُوبِ

الرّسمي وغير الرّسمي. ولذا حقّ عليّ تقديم أفكار لصاحب القرار، وكان عليّ كذلك الحديث عن المسألة وهي في الصورة الافتراضية. وما سوف أقدمه لا ينفي رأيي من يقول بضرورة التّرسيم، ولا يُساند من يقول: إنّ ترسيم المازيغية فوضى ومتاهة. فأبني عبارة عن محاذير نروم أن تكون في بال صاحب القرار؛ باعتبار أن ترسيم لغة ثانية في أيّ بلد له محاسنه وله مساوئه، ولهذا كان علينا التّخطيط والتّخطيط ثمّ التّخطيط، والاحتراز والتّحرّج وتصور الفشل. ومن هنا، تجدر الإشارة إلى ضرورة تركيز التّفكير؛ حيث نعي أين نضع أرجلنا قبل الحسم؛ كي لا نعيش المغامرة. علماً أن ترسيم لغة ثانية تحصل تحت طائلة الحالات الخصوصية جداً جداً، والتي تكون حلاً لفئة وطنية، أو تعمل تلك اللّغة الثانية على حلّ قضايا التّواصل، وتكون من باب الإضافة النّوعية للغة الرّسمية الأولى إذا كان لها فقر لغوي أو علمي، وعند ذلك تسهّل الحلول، وتهون المصاريف.

1 - معنى رسمية اللّغة: في العادة ترسم اللّغة الوطنية والتي ينصّ عليها الدستور أو المواثيق الوطنية، ويمكن أن يكون في البلد أكثر من لغة واحدة رسمية. وصفة الرسمية تأخذ جوهر الأوليّة وإقامة المؤسّسات والعمل بها في كلّ المرافق العمومية، وتكون لسان حال الدولة، ولغة الخطاب السياسي، وما يتبع ذلك من تمثيل في الداخل والخارج. اللّغة الرّسمية هي لغة الرّمز أو المركز أو القرار واللّغة الجامعة. وتختار الدّول رسمية اللّغة من مواثيقها ومراجعتها الحضارية أو التاريخية أو العلمية أو الثّورية... ويكون لها صفة الاحترام والتّقديس، وتعمل الدّولة على النّفقة من أجل ترقّيتها والدفع بها لتكون لغة المعاملات الدائمة للمجتمع. وأحياناً لا ينصّ على دستورية لغة من اللّغات، ولكن تظهر آثار الدّولة في المحافظة عليها والعمل على تمثيتها واستعمالها في مختلف المجالات، وهذا ما هو منصوص في رسمية اللّغة الإنكليزية التي لم ينصّ عليها الدستور الأمريكي، ولكنها محترمة من كلّ الأمريكان، ولا جدال فيها، ولا جعلها في جدول مناقشتها إذا كانت أو تكون صالحة للاستعمال وما يتبع ذلك. "... إنّ دستور الولايات المتحدة وقوانينها لا

تتصّ على رسمية اللّغة الإنجليزية. ولكن مكانة اللّغة وقوّتها لا تستمدان من نصوص التشريعات بقدر ما تتبعان من الممارسة والفعل وسياسة الدولة اللّغوية المعلنة أو المضمرة، فمنذ 1906م وحتى اليوم يتطلّب منح الجنسية الأمريكية من المرشّح مهارة معيّنة في استعمال اللّغة الإنجليزية. وإنّ الحكومة الأمريكية تتفق سنوياً مبلغ 1,5 بليون (ألف وخمسمائة مليون) دولار على التربية اللّغوية يخصّص معظمه لإحلال اللّغة الإنجليزية محلّ لغات الأقليات، ومن نتائج ذلك مثلاً، أنّ لغات الهنود الحمر آخذة في الانقراض؛ بحيث لم يبقَ منها حالياً إلّا نصفها، ويتوقّع المختصّون أنّه في خلال الخمسين سنة القادمة لا يبقى منها على قيد الحياة سوى 20 لغة¹. ويضاف إلى هذا ما سوف يؤدّي إليه التّعّدّد اللّغوي من إفراط في المصاريف وتضخيم الميزانية والمعاملات المبتلية، وهذا ما دفع الكثير من الأمم إلى تقليص اللّغات إلى الحدّ الأدنى "لقد بيّن تقرير قايا نكور وجماعته (2012) عن السياسات اللّغوية الرّسمية للأقاليم الكندية بتقدير كلفاتها وفوائدها، أنّ الأقاليم العشرة تتفق ما يناهز 900 مليون دولار سنوياً على الخدمات الثّنائية الحكومية، وينضاف إلى هذا الرقم رقم الإنفاق الحكومي الفيدرالي على الثّنائية الذي يصل إلى 1,5 بليون، وهذا يعني أنّ مجمل الإنفاق الحكومي الكندي على الثّنائية الرسمية يصل إلى 2,4 بليون تُستخلص من الضرائب التي يُؤديها المواطنون؛ أي بكلفة 85 دولاراً لكل مواطن².

2 - اللّغة الرّسمية والتّعّدّد اللّغوي: جميل أن تتعدّد لغوياً، والأجمل هو أن تحافظ على الموروث الطبيعي، وعلى فعل الأجداد، وتبحث عن تطوير هذا التّعّدّد اللّغوي بما يخدم الجميع، ويحافظ على التماسك والتّعايش، ويسمح بالتّواصل في الهدوء والاطمئنان، فلا نحتاج إلى التّرجمان بين الجزائريين. ومن هنا يجب الإقرار بأنّ التّعّدّد اللّغوي في بعض أبعاده يجعل التّواصل صعباً، وربّما يفتح بعض الجراح، وقد يخلق بعض المشاكل، وربّما في بعض المقامات تخلق بيئة لغوية غير صحيّة، حيث تحصل الحوادث اللّسانية "قضية التّعّدّد اللّغوي إذن ليست

دائماً مرادفة لتتوّع البيئة اللّغوية الطبيعي الموحى بالغنى والمتّشح برداء السّلام والتّسامح والتّعايش والوئام. بل قد يتحوّل المشهد إلى حلبة صراع وحقل من الألغام. وفي مثل هذا الوضع تقتضي الحكمة التّمييز [...] بين ما هو نعمة وما هو نقمة، وما هو بيئة نقية ينبغي أن نحافظ عليها ونقبلها بتتوّعها واختلافها وما هو تلوّث ينبغي أن نعرف كيفية التّعامل معه³. فتلاحظ الكلفة المادية التي تتفق في بلد فيه ثنائية لغوية، أو لسنا في غنى عن هذه المصاريف التي لا نجني من ورائها إلّا التّجاذب، ومن ثمّ اللّهُف وراء احتلال مواقع اللّغات.

3 - معايير فرض اللّغة: تعمل مُعظم الأمم على فرض لغة المُعاملات والإدارة والتّعليم والخطاب السّياسي، وفي العادة تميل إلى اللّغة الوطنية؛ وهي لغة وطن ما يعني غير مستوردة نتيجة الغزو أو الاستعمار، فتعمل بعض الأمم على إنزالها منزلتها الشّرّفية والمقام الأوّل، وتقوم بتعميمها والعمل بها، وتخلق نفسها على لغتها فقط، ومن وراء ذلك نرى هذه الأمم تعمل على الاتّفاق/ الفرض الفعلي للّغة الجامعة، والتي تجعلها لغة رسميّة؛ يتمّ بها قضاء كلّ الأمور الرّسمية والتّواصلية والتّدرّسية والبحثية. وهناك أمم تفتتح على لغة/ لغات أجنبية فتجعلها لغة رسميّة إلى جانب لغتها، أو تجعلها نافذة تستفيد منها. وإذا كان في البلد أكثر من لغة، ولم يقع الإجماع على لغة واحدة، فهناك معايير واعتبارات تقوم بها الأمم لحلّ المسألة اللّغوية باعتماد:

1/3 - معيار قِدَم اللّغة/ لغة الأجداد.

2/3 - معيار المُتفق عليه من قبل السّلف، ولا رجعة فيه.

3/3 - معيار الخروج من الاستعمار، والعمل على إحياء اللّغة الوطنية؛ لغة

الشّخصية والمواطنة.

4/3 - معيار الجانب الديني الجامع.

5/3 - معيار الجانب العلمي والحضاري والتّاريخي.

6/3 - معيار ترسيم لغة العاصمة.

7/3- معيار أو عامل الثّورة أو التّغيير.

8/3- معيار اعتماد أكثر من لغة وطنية لغة رسمية: لغتان - ثلاث لغات - أربع لغات.

9/3- معيار عدد السّكان، والنّظر إلى لغة الأغلبية.

10/3- معيار الإبقاء على لغة المُستعمر.

11/3- معيار المُهاجرين والمواطنين.

12/3- معيار الانتماء الحضاري والتّاريخي والجوّاري.

13/3- معيار التّعدّد اللّغوي، وفيه مَراتب مُتعدّدة:

13/3-1 - لغة أعلى/ أقوى - لغة دنيا، فشتان بين: لغة فيل، ولغة بعوضة.

13/3-2 - لغة علم/ حضارة أعلى من لغة غير علمية.

13/3-3 - لغة مشتركة، ولغة محلية...

والملاحظ في كلّ ما سردناه، بأنّه لا توجد وصفة مُعيّنة أخذتها الأمم لعلاج المسألة اللّغوية، أو وصفة تعمل على ترسيم اللّغة الثّانية/ الثّالثة/ الرّابعة، بقدر ما توجد نماذج وأنماط واجتهادات الشّعوب والأمم. فبعض الأمم نجحت في حلّ مُعضلاتها اللّغوية؛ وهذا ما يُلاحظ في كلّ الدّول المتقدّمة: الدّول الكبار اقتصادياً ومن يسمّون بـ G8، ووصل هذا العدد الآن إلى G20. وبصفة عامّة؛ هم كبار العالم في التّنمية البشريّة، وفي إنتاج التّكنولوجيا. وبعض الدّول لم تفلح في حلّ قضاياها اللّغوية؛ فبقيت تعيش الفوضى اللّغوية أو التّبعية المُطلقة، وهذا ما هو ملموس في الدّول التي خرجت من الاستعمار الإنكليزي، فسنت في برامجها التّعدّد اللّغوي، وفيها دولٌ تراجع عن اللّغات الوطنيّة، فأصبحت تابعةً للتّاج البريطاني لغويّاً. ودولٌ فقيرة مُعدّمة تابعة للاستعمار الإسباني أو الهولندي، فهي لم تولّ المسألة اللّغويّة ما يجب أن تولّيّه، فتعيش على اللّغات الأجنبيّة. ودول تريد استرجاع اللّغات الوطنيّة، ولكن لغة المستعمر بقيت سائدة، بمرافقة فعل النّخبة الوطنيّة، فجعلت تلك النّخبة المجتمع يعيش صراعاتٍ داخليةً وثقافيةً بين ترقية

اللغات الوطنية، وبين عدم التّصلّ من لغة المستعمر بالأمس، وهذا ما نجده في تلك الدّول التي استعمرتها فرنسا، أو عند تلك الدول التابعة لنظام الفرنكفونية. ونجد دولاً أخرى تنتظر إلى ربح الوقت في اختيار اللّغة المتقدّمة بدل إحياء/ تهيئة اللّغة الوطنية. وبعض الدّول تنتظر إلى المسألة اللّغوية من باب التّواصل فقط، ولا شيء مهمّ في جانب الشّخصية أو المواطنة، فهي من المسائل التي عفا عليها الزّمان... والحاصل في هذا، نرى فرضَ لغة نمطية على أنّها النّمودج الذي يسود في البلد؛ باعتماد معيار من المعايير السّالفة الذكر، ولدينا نماذج فرض من مثل:

— فرض تعريب الدواوين من قِبَل الخليفة (عبد الملك بن مروان).

— فرض اللّغة الفرنسية من قِبَل المَلِك (فرانسوا الأوّل) ومن جاء بعده من اليعاقبة.

— فرض توحيد اللّغات الألمانية في لغة واحدة هيّا لها العالمان (الأخوان غريم) معجماً سمّاه اللّغة الألمانية الموحّدة.

— فرض اللّغة العبرية الموحّدة من قِبَل الباحث (يهودا بني أليعازر) بمعجم اللّغة العبرية الحديثة.

— فرض التّخلّي عن الحرف العربي من قِبَل المقدّس (كمال أتاتورك).

— فرض الزعيم (ماو تسي تونغ) لغة الهان (لغة بكين) سنة 1949 أثناء انتصار الثورة الشيوعية.

— فرض الفتنمة اللّغوية من قِبَل الرئيس (هُو شي مينو).

— فرض اللّغة الإسبانيّة في غالبية دول أمريكا اللاتينية بحكم الاستعمار الإسباني.

— فرض العولمة للّغة الإنكليزية لعلّميّتها.

ومن هذا الفرض نرى المسألة اللّغوية تأخذ أبعاداً مسكوتاً عنها، ولكن القافلة تسير دون صعوبات، ونجحت الكثير من اللّغات في البلاد التي انتشرت فيها وهناك من البلاد التي لم تستسغ الفرض، ولم يقع الاتفاق على اللّغة المُعتمدة

فبقيت المسألة اللغوية شائكة، بل إن بعض الأمم عاشت وما زالت تعيش صراعات بينية؛ بفعل غياب اللغة المتفق عليها، أو اللغة المشتركة. وهذا هو البقاء في المربع الأول، فلا تحصل الانطلاقة لما هو أبعد. وتبقى المسألة اللغوية من العوائق التي تُقرمِل الوصول إلى المستقبل وإلى الاستشراف؛ بفعل ما يُسمّى الصراع اللغوي/ الفوضى اللغوية والتي لا نريد أن تسودَ عندنا في الجزائر، وهي غير موجودة قبل أواخر القرن الماضي؛ فهناك لغة جامعة (العربية) إلى جانب لغات شفاهية وظيفية، ولها مناطقها، ولم يقع الاهتمام بترقيتها؛ لأنّ ناطقيها أهملوها بطوّع نفسي مقبول، وهذا من فعل الأجداد، فنحن لسنا في موقع محاسبتهم، كما أنّه لم تقع الشكاوى في التّعدي اللغوي بتاتاً من قبل لغة على لغة، ولم يقع الضيم في التبادل والتكامل اللغوي والحضاري. فهناك تكامل لغوي في وطننا: لغة رسمية لها محالها، لغات وطنية لها وظائفها، لغة أجنبية لها حدودها، إلّا أنّ هناك بعض الحوادث اللسانية بدأت تظهر في وقتنا المعاصر من قبيل:

— قلة الاعتزاز باللغة الرسمية، وعدم احترام المادة الثالثة من الدستور؛
— التّعدي الصّارخ للفرنسية التي تأخذ مساحات يومية على حساب اللّغات الوطنية.

— طغيان الفرنسية في الاستعمال العام، واقتصار النخبة الوطنية عليها؛ على أنّها اللغة الأجنبية الأولى والوحيدة، وهي لغة العلم والحضارة، ولا يقطر العلم إلّا منها، فلا مفرّ منها.

— ظهور المطالبة بإنزال المازيغية منزلة العربية، ما دام إنّها لغة وطنية.
— طغيان الفوضى في الاستعمال اللغوي من قِبَل الإعلام، وعدم الاهتمام باللّغات الوطنية.

— ظهور الفوضى اللغوية والتي لم تعطِ لنا الصورة المميّزة في لغاتنا.
بالفعل، ومن وراء ذلك تعيش الجزائر - في وقتنا المعاصر - الصراع اللغوي الموسوم بالفوضى اللغوية، وفي هذا المقام لا أراهن على التاريخ ولا على الدستور

ولا على القانون؛ لأنّ المسألة مُنتهية في التّاريخ وفي الدستور وفي القانون علماً أنّ "الرّهان على القانون لا يحلّ الإشكال، ولا يهب الأمازيغية حقوقها المنشودة، بل القوانين هي أطر مرجعية لتنفيذ الإرادة المُجتمعية"⁴. ولذلك أريد المحافظة على المرجعيات الوطنية، واعتبارها من المواثيق الأخلاقية التي يجب أن تُحترم؛ مثلما فعلت أمريكا ومملكة بريطانيا، فلم تتصّأ على دستورية اللّغة الإنكليزية، ولكنهما يُوليّانها كلّ التقديس، وهي لغة الجميع التي تُحترم بصورة أخلاقية. ولذلك نروم الخروج من هذه الفوضى بأقلّ الأضرار، وبخاصّة ما نشهده من تجبيش وتجنيد من قبل النّخبة الفرنسية/ المازيغية من حراك يومي؛ مُستغلين وسائل الإعلام الثقيلة وبكلّ ما لها من حمولة وضغط، وهم يُلحّون بأنّ الدّستور الجديد لا بدّ أن ينصّ صراحة على ترسيم المازيغية لغة ثانية إلى جانب العربية المُرسّمة منذ دستور 1963 وسيكون ذلك سلماً أو عبّر مظاهرات شعبية مناطقيّة. كما يُنادي بعض المغتربين عن منطقة القبائل بالحكم الكونفدرالي على غرار نموذج الإسبان ويجيّدون شباباً في مناسبات لنشر ثقافة العداء لكلّ ما هو عربي، بما فيها مسح/ تخريب اللافتات المكتوبة بالعربية. علماً أنّ بعض ساكنة هذه المنطقة تُغازلها السّلطة في كلّ مطالبها لما لهم من نفوذ أجنبي، وبخاصّة عند فرنسا، وهذا خوف المناداة بالحقوق اللّغوية للأقليات، وهذه الحقوق منصوص عليها في قرارات الأمم المتّحدة، وإن لم يكن ذلك؛ قد يكون تحت وقع بعض المعارضة البسيطة والتي ما فتئت تُنادي بترسيم المازيغية.

وفي الحقيقة تعيش الجزائرُ بعضَ الصّراع/ التّناحر في المسألة اللّغوية، بل يمكن تسميتها بالمشكلة اللّغوية؛ حيث تُطالب جهاتٌ وطنية، وبعضُ الأحزاب بترسيم المازيغية إلى جانب العربية، ونجد النّخبة الفرنسية تُهلّل لهذا الأمر بدعوى أنّ هذا المطلب هو شرعي على اعتبار أصل لغة ساكنة شمال إفريقيا. بالفعل تطرح المسألة على ضوء أنّ البربر هم أصل ساكنة شمال إفريقيا كما تنصّ عليه الكتب التي درسناها، علماً أنّ لكلّ أصل أصلاً، وأصلنا من تراب، وهي أطروحة

ميتافيزيقية غيبية، يطرحها من يسمّون أنفسهم بالحدثيين، فهل ما يزال الحداثي يطرح مسألة الأصل؟ وأرى الحداثي هنا يطرح نمط الفكر الأسطوري وما قبل التاريخ أو ما قبل العقل. وعلى هذا، فكلّ طرح لمسألة الأصل لا محلّ له وطرحها يدخل في الرجعية والتخلّف والفكر الاستعماري الصهيوني "غير أنّ الإيديولوجيات الطبقيّة الرجعية ومنها الاستعمارية اليوم، سرعان ما ترتدّ على ذلك التّراث لتعيد إنتاجه، وبالتالي توظيفه لا عقلياً لخدمة مصالحها الاستغلالية والتسلّطية⁵". إنّ جميع ساكنة الشمال الإفريقي هم شعوب مغاربية، قرّروا مصيرهم وهو أحرار، وهذا منذ خمسة عشر قرناً، بمنطق الذوبان في وحدة الإسلام، ولغة الإسلام، وأرض السلام، وكلّ بحث في الجذور والأصول يدخل في الهيمنة وسيطرة الفرنكفونية؛ وهي إيديولوجية عنصرية ثقافياً، وإرهابية سياسياً. ولا يعني هذا الانتصار لفريق ضد فريق، وإنّما الانتصار للعقل والمنطق الذي يستوجب علينا طرحه للقارئ، وبخاصّة أنّ الطبقة المعرّبة تحجّم عن الإدلاء برأيها صراحة إن لم نفهم بأنّ هذا عندها يعين إمضاء شهادة وفاة غير مُعلنة للعربية في الجزائر. ومن هذا القبيل، فهناك من يرى بأنّ ترسيم لغة ثانية في الجزائر سيؤدّي إلى تفتيت الهوية الجزائرية؛ لأنّ أيّة لغة لا تأخذ مكانها الرّسمي في فراغ، فهي ليست مفردات تُتعلّم أو تظهر في اللافئات، بل هي ثقافة وتوجّه وقيم، وما يترتّب على ذلك من وُجdan للمشاهد أو للمتعلّم، ومن خلالها يمكن أن يحصل النّشّج للغة من اللّغات، بل ان تكون هناك المقارنات، وعند ذلك لا يحصل ما هو مطلوب من التّرسيم، ولا هو من التّفعيل، وسيحصل انخفاض المستوى إلى ما هو أدنى من الحاضر، حيث نرى تلاميذنا وطلابنا في هذا الوقت أميين في استعمال اللّغتين: العربية + الفرنسية، فإذا زدنا له لغةً ثالثة ورسمية؛ فيصبح أمياً بالثلاث، وبذلك ينشّت ارتقاء التّعليم والاستعمال اللّغوي، ويُزجّ بالتعليم في متاهة المتاهات ويحوّل دون جودة التّعليم والاستعمال.

4 - الوعي بالمسألة اللغوية: إن الوعي بالمسألة اللغوية أو بالمشكلة اللغوية جزء من الحل، فإن يقع الاعتزاز باللغات الوطنية فهو ضروري، بل يُعدّ شأناً أمنياً لا يقلّ عن الأمن العسكري والمائي، وسوء الوعي بالمسألة اللغوية هو الذي يعكس طغيان اللغة الأجنبية، وظهور الغربة اللغوية، وتسييد النخبوية، وذلك ما قد يؤدي إلى حروب اللغات، وظهور الخلافات البيئية، بل هي مفتاح الحروب الداخلية. وإن تخليّ الدول العربية عن القيام بواجب المواطنة اللغوية هو الذي عكس هذا الطفح الذي بدأ يظهر في جسم الأمة العربية، وهو سرطانٌ خطيرٌ يجب أن يُحارب في البداية؛ لأنّ دُولاً تقدّمت؛ حيث جعلت من لغاتها شيئاً مذكوراً، ودُولاً ما تزال تُراهن على اللغات الأجنبية، فهي في ذهاب وإدبار، ومصيرها إلى الخلف مدرار. وأخوف ما أخافه في هذه المسألة، أن تحصل من ورائها صراعات في فضاء الاستعمال، وقد تخلق الإثنيات من العدم، وتتصارع اللغتان (العربية والمازيغية) في الإدارات والمحال والساحات العامة؛ لأنّه لا يمكن أن تُعطي لكلتا اللغتين نفس الحقوق والمساحات؛ فهناك اللغة الفيل La langue éléphant واللغة الذبابة La langue moustique كما يقول (جان لوي كالفي Jean Louis Calvet) فلا يمكن التسوية بينهما بتاتاً، وقد يكون ذلك مفتاحاً للتجزئة، فكما قيل: "إنّ البلاد المُجزّأة لغوياً بشكل كبير بلاد فقيرة دائماً" والبلاد المُجزّأة لغوياً تتحمّل نفقات الكلفة الاقتصادية والنفسية والمعرفية، وتسجيل التأخر في كلّ المناحي، فهل نحن بحاجة إلى الرجوع إلى الخلف، ولكي نرجع إلى الخلف؛ يعني تقدّمنا، فهل تقدّمنا فعلاً؟ فنحن في الخلف دائماً، فإذا تراجعنا نسقط، فهل من سقوط أكثر من هذا. وهنا المصير المجهول في حرب اللغات الذي تحدّث عنه الدكتور أبو القاسم سعد الله؛ "إذا دخلنا في حرب اللغات، وأخاف أن تكون متابعة لتطبيق قول De Gaulle إذا كنّا خرجنا عسكرياً من الجزائر؛ فإنّنا ثقافياً لا نزال وسنبقى". ودو غول الذي صرّح في قضية فصل الصحراء الجزائرية وتكون تابعة لفرنسا، والخيار بينها وبين بقاء الفرنسية، فقال: "لو يتعيّن عليّ أن أختار بين بترول الصحراء، وبقاء

اللغة الفرنسية في الجزائر لاخترت بقاء اللغة الفرنسية". أليست المسألة لها منحي خلق مشكلة في الجزائر، يعني خلق بؤرة إيديولوجية، أو إمبريالية لغوية؛ هدفها خلق النعرة المميّنة بين العربية والمازيغية لبقاء الفرنسية، ولذل نرى موت لغات البلد بتدريس وتعليم اللغة الأجنبية بشكل قوي، وبدافع المبادلة اللغوية لا بدافع الاطلاع والتثقيف، وهذا هو سلوك اللغة الفرنسية؛ حيثما حلت في البلد إلا وتركت نفّتها المميّنة، بل تترك البلد يعيش على الاستنزاف، وبين التذبذب في أخذ القرار حيث تتدخل الفرنكفونية في المسائل التربوية والبحث العلمي، وتساوم الشعوب على لغاتها.

5 - الواقع اللغوي: يحتاج الموضوع إلى علاج علني يتقدّم فيها المختصّون بحجج علمية تعمل على الإقناع السياسي، مع تقديم منهجيات السير في الخرائط اللغوية للاستعمال اللغوي والانسجام الجمعي؛ للوصول إلى المحافظة على الهدوء وإلى تغيير سلّمي ونوعي يقبل به الجميع، وهذا ما يجب أن يكون بإشراف كافة المعنيين للإدلاء برأيهم لما للمسألة اللغوية من أهميّة. وكان لا بدّ من الضبط اللساني من خلال إنشاء مؤسسات تقوم على ترقية اللغات؛ بإنزال اللغات حسب مقامها الطبيعي، وبحسب خرائطها اللغوية، ومدى استعمالها في المحيط العام، وهذا للخروج من فوضى الصراع اللغوي في فوضى الاستعمال اللغوي، إلى ضبط هذه الفوضى بقوانين صارمة؛ تنزل اللغات الوطنية محلّها المناسبة بشكل يجنبنا التجاذب والصراع والغلبة.

إنّ الواقع اللغوي في الجزائر لا يحتاج إلى وصف؛ بقدر ما يحتاج إلى ضبط أطر الاستعمال اللغوي، ومدى أهميّة ترقية اللغات الوطنية بالتعليم الذي يُعدّ استثماراً بالفعل والقوّة، فلا يحتاج أن يعرف القارئ مدى أهميّة اللغة الوطنية في التعليم "إنّ نمو العلم وتقدّمه يعني تزايد المعرفة والمعلومات، وهذا النمو ينعكس على تحسّن عوامل الإنتاج؛ فالتعليم يرفع من قدرة الإنسان على زيادة الإنتاج وتحقيق مُعدلات عالية للنمو الاقتصادي؛ فاليابان مثلاً، بالرغم من نقص الموارد

الطبيعية لديها، وعدم كفاية رؤوس الأموال، استطاعت الوصول إلى مرحلة الانطلاق الذاتي، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويرجع ذلك إلى أثر التعليم ودوره في الاقتصاد الياباني. أما الجزائر ومعظم البلدان العربية التي حاولت الاستثمار البشري، فقد أثبتت تجاربها التي ركزت على الاستثمار المادي فشل هذا الأسلوب في تحقيق التنمية المرجوة؛ حيث كانت هذه البلدان تعتمد على الوفرة النسبية لعنصر العمل، استناداً إلى فكرة أن ندرة الموارد الاستثمارية هي سبب التخلف⁷. ومن هنا لم تفلح المخططات التنموية في إنتاج منظومة تربوية وطنية راقية مخططات لم تعمل على دفع التعليم إلى مصاف الرقي؛ رغم ما يأخذه قطاع التربية والتعليم من ميزانية الدولة. وبالفعل فإن السوق اللغوية الاستعمالية في الجزائر لا تخرج عن تعليم العربية الفصيحة والفرنسية، ومؤخراً تعليم المازيغية في مناطق محدودة، واستعمال الدارجة في الاستعمال العام. وكان من الأجدر بنا أن يقع الحديث باستفاضة في منهجيات واستراتيجيات المسألة اللغوية، لما لها من فاك الخناق عن التعدد اللغوي، وعن الصراعات اللغوية بين العربية والفرنسية ومن ثم المازيغية، وما يحدث حالياً بين متحدثي اللغات الوطنية واللغة الأجنبية. وهذا الأمر يعود في أساسه إلى غياب أو ضعف السياسة اللغوية، ونقص في آليات السياسة التربوية التي لم تعمل على دمج وسائل الحداثة بالتراث، والانتقال بالمتعلم من متعلم مُستهلك إلى متعلم مُنتج، ومن لغة فقيرة إلى لغة مُنتجة يقصدها المتعلمون وتكون وسيلة استثمار حقيقي، ولها مقامها في سوق الاستعمال. وفي كل هذا نرى المسألة اللغوية تعيش شبكة العلاقات المفقودة الحلقات، فلا السياسي (صاحب القرار) استمع للمختص، ولا المختص (منتج الأفكار) أبدى النصيحة للسياسي وغابت أو اندمعت تلك العلاقة التي تخدم المصلحة الوطنية؛ علاقة المتقف بالسلطة التي تعمل على الرقي بالبلد؛ بالاستماع إلى الرأي المخالف، والعمل بطريق المزج بين أفكار العالم المنتج المقرون بالمشاريع، والمخططات الخماسية التي تسنها

الحكومات. ومن هنا، فنرى ضرورة الاستماع للأطراف المعنية كي نفيذ منها وعلى صاحب القرار الفصل.

1/5 – رأي المختصين: إنّ الحديث في كلّ مرّة عن رأي المختصين، لهو حقيقة يُراد بها باطل؛ فالمختصّ يُلْتَجأ إليه لإبداء رأيه، فهو لا يُخطّط؛ حيث التّخطيط سياسي في المقام الأوّل؛ لما له من اقتراح آليات: الوقت والبشر والمال والتّنفيد والمتابعة، وهذه ليست من صلاحية المختصّ، وعلي المختصّ أن يبيد رأيه فقط؛ لأنّ المختصّ تنضح أفكاره من لغته، ومن توجّه ثقافته، ومن قناعاته الشّخصية، ولهذا يُستشار في التوجّه العامّ الذي يأخذه السّياسي، وليس من حقّه الاعتراض ولا صنّع القرار. فالمختصّ يقدّم المنهجية لا المنهاج، وهذا بناءً على الصورة الموضّحة أدناه:

المختصّ	السّياسي
يعمل المختصّ على تقديم منهجية التّطبيق	يعمل السّياسي على فرض توجّه لغوي
يقوم المختصّ بتجسيد كفاءات تطبيق الأراضية	يقدم السّياسي أراضية عامّة لسياسة لغوية
على المختصّ تطبيق التوجّه لا المناقشة	يستقي السّياسي التوجّه اللّغوي من الدستور/ الثورة/ الاستشارة
يطبق المختصّ توجهات السّياسي دون مناقشة	يستشير السّياسي المختصّ

6 – تحديد المصطلحات: لماذا الحديث عن تحديد المصطلحات؟ كان لا بدّ من فكّ لغز (لغة أمّ/ اللّغة الأمّ) على اعتبار أنّ المُنادين بإقصاء العربية من اللّغات الوطنية؛ يرون بأنّها لغة أجنبية في بلاد المغرب، فهي ليست لغة أمّ، وليست اللّغة الأمّ. وجاء فرَضُها من قبل رجال البعث العربي في دولة الاستقلال سنة 1963 والآن لا بدّ من إعادة البلد إلى لغة البلد، ولغة البلد هي المازيغية. ويبدو لي بأنّ

هذا القول لا يقوله إلا من أراد بنا فتنة، وهو قول يبقى مُعلقاً بقائله؛ حيث لا أساس له من الصحة، ولذلك على المُختصين توضيح هذه المصطلحات في الحدود التي يراها أهل اللسانيات:

1/6- لغة أم: *Langue maternelle/La langue de la mère* : وهي لغة

المنشأ التي يفطر عليها الإنسان في بيته الأول، ويطلق عليها كذلك اللغة الأهلوية وهي لا تتعلم أبداً، حيث تكتسب بالفطرة. وهذه اللغة يستبطن الطفل نظامها اللغوي؛ بفعل الاحتكاك المتواصل، وينتج بها أنماطاً بفعل قدرته اللغوية الفطرية انطلاقاً من النموذج المثالي، وقد تكون هي اللغة أم/ اللغة الأصل، وقد تكون لهجة أو لغة محلية أو وطنية، وقد تكون مكتوبة، وقد لا تكون.

وفي واقعنا اللغوي الجزائري يواجه الطفل منذ مراحل الاكتساب التعليمي الأولي واقعاً لغوياً دقيقاً، فيه اللغة العربية الفصحى؛ بمثابة لسان طارئ بالنسبة إلى المحلية التي هي اللسان الطبيعي المكتسب بالفطرة، ويؤدي أحياناً هذا الوضع إلى الصراع؛ طالما اطرّد لدى بعض الفئات المجتمعية، أي إن الطفل من خلال الأسرة والمجتمع يكتسب لغة أم/ اللغة أم بشكل ازدواجي، وقد يشكّل له ذلك انفصاماً لغوياً، وهذا خطر على تعلم لغة أم/ اللغة أم. ونجد هذا الوضع ذاته بالنسبة للطفل المازيغي الذي اكتسب العادات اللغوية في لغته، ولما يدرس العربية يجد أحياناً بعض الصعوبة في اكتساب عادات لغوية جديدة، ومع كل هذا يرى المختصون بأن لغة أم/ اللغة الأم لا تدخل الضيّم على تعلم اللغة الأولى، طالما أنها لا تُدرّس، ولا يحسب الطفل على لغته الأولى (لغة أم) "ويعدّ الفرد من الناطقين بتلك اللغة، على الرغم من أنه يمكن أن يعدّ من الناطقين بعدد من اللغات، وإذا كان قد تعلمها بلا دراسة رسمية، وإنما بطريقة طبيعية في العائلة أو المجتمع، كما يحصل لدى الطفل المزدوج اللغة من أبوين يتكلمان لغتين مختلفتين، أو لدى طفل يعيش في بيئة متعدّدة اللغات"⁸.

2/6- اللغة الأم Langue mère: نسبة إلى الأم، وما ترمز إليه من عطف وأمان

وأصالة وجذور، فحنان الأم لولدها فطري، وحبّ الولد للغة فطرية، والولد عندما يفطم يعرف لغته التي يستطيع أن يُضحّي من أجلها كما يضحّي على أمّه الغالية. كما سُمّيت هذه اللغة باللغة الأصلية، وهي تلك اللغة التي قد تكون اللغة الأمّ اللغة الرسمية التي وقع الإجماع عليها، ونصّ عليها الدستور، أو حصلت عن طريق الاستشارة الوطنية (الاستفتاء) ويمكن أن يكون للبلد الواحد أكثر من اللغة الأمّ (الرسميات) ولها وظائف إدارية على وجه الخصوص، إلا أنّ الدول التي اعتمدت تعدّد الألسنة الرسمية لها أنظمة سياسية مناطقية مثل: جنوب أفريقيا/ سويسرا/ بلجيكا/ إسبانيا/ كندا... وإنّ اللغة الأمّ لها وضع اعتباري متميّز عن اللغات المحلية أو الأجنبية، ولها طابع الحماية القانونية بفعل المؤسسات التي تقوم على تأهيلها وتعميمها.

الفروق بين لغة أم واللغة الأمّ

لغة أمّ	اللغة الأمّ
تُكتسب من الأسرة	تُكتسب من الأسرة والتلفاز والمجتمع والمدرسة
عامية/ محلية، وطنية	لغة مهذّبة/ فصحي
اكتسابها طَبَع	اكتسابها تطبّع
لغة وظيفية محلية	لغة محلية علمية إدارية رسمية
مستواها دارج أو لغة وطنية	لغة مستواها أعلى من الدارجة
لها أطلس لغوي محدود	أطلسها اللّغوي واسع
ثقافتها محدودة	ثقافتها واسعة
غير معيارية	لغة معيارية
لسان غير مهيمن لا يحتفظ بتكامل نسقه إلاّ في الجماعة التي يستعمل فيها	لسان مهيمن مسيطر وشرعي يكتسب شرعيته من الفئة العريضة لمستعمليه وللقوانين الحامية له

ناطق هذا اللسان في مواجهة اللسان	ناطق هذا اللسان لا يعدل عن لسانه
الجماعي، يعدل عن لسانه	إلا تتازلاً للغات الأجنبية

وإضافة إلى هذا، هناك فرق لغوي يجب الانتباه إليه:

- **اللغة الأم:** التعريف هنا بالألف واللام، وهو أقوى من غيره، وأكد بالوصف. والمعرف أقوى من المنكر، والتعريف عام ومعروف، ولا يحتاج إلى سند تكميلي.
- **لغة أم:** التعريف هنا بالإضافة، هو أدنى من التعريف بالألف واللام، ويدخل في مسوغات الابتداء بالنكرة، والنكرة أضعف من المعرفة؛ لأنه يحتاج إلى سند نحوي تكميلي.

كما يُضاف في هذا المقام؛ تلك التعريفات المصطلحية التي ينظر إليها كل باحث، وحسب النظرة الأنوية/ المستقبلية التي يستهدفها؛ فالعالم اللساني له تعريفه والسياسي له تعريفه، والمجاهد له تعريفه، والفقير له تعريفه... وتأخذ هذه التعاريف في العادة الأبعاد التربوية أو السياسية أو العلمية، ولتأكيد النظرة المراد تبليغها من وسيلة اللغة. وفي دراسة قمتُ بها سنة 2004، كنتُ قد قدّمت تعريفاً للغة الأم من وجهة المعنيين كما يلي:

- 1 — **التعريف التقليدي:** وهي لغة الأم المربية *Langue maternelle*، أي تلك اللغة التي يسمعها من أمّه في البيت في المراحل الأولى من الاكتساب اللغوي.
- 2 — **التعريف المنشئي:** تلك اللغة التي يسمعها في محيطه العام، وتشمل لغة أهل الدار والتلفاز والألعاب اللغوية التي يتعامل بها.
- 3 — **التعريف السياسي:** هي لغة الدستور، وتعلو فوق كلّ الادعاءات التي يتواصل بها المجتمع. وهي اللغة الرسمية، باعتبارها رمزاً للوحدة الوطنية.
- 4 — **التعريف الديني:** هي لغة الدين، وتملك سلطة الأنموذج، وتمارس نفوذاً لا يتوفر لباقي اللغات.
- 5 — **التعريف الشعبوي:** لغة المساواة وتكافؤ الحظوظ، وهي كلّ لغة تواصل في البلد.

6 — التّعريف اللّساني: نقلت قول الأستاذة الفرنسية Louise Dabène والتي

تقول: "هي تلك اللّغة التي يتلقّاها في المحيط المدرسي مهما تكن الوضعية الشرّعية لتلك اللّغة، والتي يعيش فيها التلميذ"⁹ وقد مثّلت لذلك باللّغة العربية في الجزائر¹⁰. وما ينطبق على الجزائر ينطبق على الدّول الحديثة التي خرجت من الاستقلال ومعها تركة لغة المستعمر، فهي تنوء بحمل هذه التّركة التي تبقى في نظر الكثير تركةً يجب التّخلّص منها، مثل التّخلّص من أهلها، فهي تكملة للاستقلال في عمومه. وهناك توضيح آخر أريد وضعه في هذه التّرسّمة.

اللّغة الأمّ	لغة أمّ
لغة تؤخذ عن طريق المُحاكاة أو التّعليم	لغة تؤخذ عن طريق المحاكاة
قد تكون اللّغة الأمّ هي لغة أمّ	قد تكون لغة أمّ هي اللّغة الأمّ
قد تكون اللّغة الأمّ لغة مُتبناة/ لغة أجنبية	لا تكون لغة أمّ إلاّ لغة وطنية
صيغة نحوية وصفية (صفة)	صيغة نحوية وصفية (مضاف إليه)
اللّغة الرّسمية المُعتمدة في الدستور	اللّغة المحليّة/ الدارجة غير منصوص عليها
لغة التّدريس والإعلام والخطاب الرّسمي	لغة محلية وظيفية
قد تكون للغة الأمّ أكثر من لغات الأمّ	ليس للغة أمّ إلاّ لغة واحدة/ دارج
تتعدّد اللّغات الأمّ في دول تُرسم أكثر من اللّغة الأمّ — نموذج كندا — هولندا — بلجيكا. سويسرا...	قد ترسم لغة أمّ في مناطقها. نموذج إسبانيا — الهند — جنوب إفريقيا...

3/6 — اللّغة الوطنيّة: هي لغة الوطن بحكم التّاريخ والإرث الوطني ولغة

الأجداد، والفعل الحضاري الموروث منذ القديم. وهي لغة لم تأت بالغزو ولا

بالفرض، وهي لغة الساكنة الأصليين، وتمثل الهوية/ لغة جهوية/ لغة أقلية... فهي لغة ليست وافدة رغم أنها لا تحمل الصيغة القانونية. وفي العادة، فإنّ اللغة الوطنية فوق اللغة المحلية؛ لأنّ المحلية قد تكون الدارجة، بينما اللغة الوطنية أعلى وأكثر في المساحة التي يتواجد فيها الساكنة، وقد تكون اللغة الوطنية لغة رسمية، وفيها تتمثل:

3/6-1 — لغة أمّ: وهي تلك اللغة الأصلية الموروثة بفعل التاريخ والجغرافية والاستعمال العفوي من قبل الأولين.

3/6-2 — اللغة الأمّ: هي تلك اللغة الرسمية التي تستعمل في المدارس، وينصّ عليها الدستور، وهي لغة الخطاب الرسمي والمدرسة والإعلام. وقد نجد في بعض البلاد أكثر من لغة أمّ، مثلاً: لغة أمّ 1/ لغة أمّ 2/ لغة أمّ 3...

3/6-3 — اللغة الأمّ 2: هي تلك اللغات المحلية، وهي في العادة لغة محكية كالدارج عندنا أو المازيغيات، وهي من اللغات الوطنية، وبعضها لها مستوى من مستويات اللغة الأمّ 1.

وهناك من لا يفرّق بين اللغة المحلية، وبعدها اللغة الوطنية، وفي الحقيقة هناك فروق، وهناك قواسم مشتركة. فتفرق اللغة الوطنية عن المحلية، بأنّ اللغة المحلية لا تكون لغة رسمية ولا وطنية، بينما اللغة الوطنية يمكن أن تكون لغة رسمية وإذا وقع الاعتراف الدستوري بالوطنية تترقى. اللغة المحلية لا تُقام لها المؤسسات، بينما يمكن أن تكون للغة الوطنية مؤسسات، ولكنها ليست مثل مؤسسات اللغة الرسمية. اللغة المحلية يمكن أن يمنع التحدّث بها في المؤسسات الرسمية: الإدارة/ المحاكم/ الكتابة الرسمية... بينما اللغة الوطنية حق استعمالها في مناطقها في مؤسسات الدولة، عدا استخراج الوثائق الرسمية.

4/6 — اللغة الرسمية: إنّ اللغة الرسمية: وهي تلك اللغة التي ينصّ عليها في الدستور، أو تنصّ عليها قوانين البلد، وكلمة (الرسمية) فيها لغة محلية، وهي رسمية في تلك المنطقة، ولكنها ليست رسمية في كلّ البلاد مثل حال (اللغة

الكاتلانية) في منطقة (كاتلان) في إسبانيا. اللغة الرسمية هي لغة ينصّ على استخدامها في الدستور، وغالباً ما تكون هي لغة التعليم ولغة التأليف والثقافة، ولغة التعامل الرسمي والاجتماعي (اللغة الأم). تأتي في العادة اللغة الرسمية من الأبعاد الكبرى للتوجهات الوطنية لطموحات الشعب، وفي بعض البلاد تأتي عن طريق الاستفتاء. ورسمية اللغة تأتي من التخطيط اللغوي الذي تنصّ عليها الأبعاد الوطنية في مراميها الكبرى. وهي في العادة لغة الإدارة والخطاب الرسمي، ولغة كلّ المعاملات الوطنية والدولية، ولها مؤسسات تعمل على ترقيتها، ودستور يعمل على حمايتها. لا تخضع اللغة الرسمية للتصويت حالة ما رُسِّمت بشكل من الإشكال، بل يحصل أحياناً بعض المراجعات والتعديلات التي لا تمسّ بجوهر اللغة، بل بكيفيات تطبيقها وتعميم استعمالها.

إنّ اللغة العربية هي (اللغة الرسمية) الوحيدة في كلّ الدّول العربية، عدا موريتانيا التي يقرّ دستورها برسميتها إلى جانب اللغة الفرنسية، كما أنّها اللغة الرسمية في الأمم المتّحدة مع لغات: الإنكليزية + الروسية + الصينية + الإسبانية + العربية + الفرنسية، كما سنّت لها الأمم المتّحدة اليوم العالمي للغة العربية ويصادف 18 ديسمبر من كلّ سنة، وهو اليوم الذي أصدرت فيه الجمعية العامّة للأمم المتّحدة قرارها رقم 3190 والذي يقرّ بموجبه إدخال اللغة العربية لغة رسمية، ولغة العمل في الأمم المتّحدة، وهذا في 18 ديسمبر 1973 وسنّت الألكسو الأوّل من مارس (1) اليوم العربي للغة العربية. كما تُعدّ العربية بين اللّغات السّبع الأكثر انتشاراً في الشّابكة، ويتحدّث بها حالياً أكثر من 422 مليون نسمة، ويُصلي بها ما يقارب من مليارين من البشر، وهي لغة المساجد والكنائس المسيحية في الوطن العربي، وكتبّت بها أكثر الأعمال الإبداعية والفكرية والفلسفية اليهودية في العصور الوسطى، وفي هذه اللغة خاصيّة لا توجد في كثير من اللّغات العالمية وهي: خاصية التّرادف والتّضاد والمشاركة اللفظي، وتتماز بظاهرة المجاز والطباق والجناس والمقابلة والسّجع والتّشبيه ومختلف فنون البلاغة.

وفي كلّ ما ذكرتُ، فإنّ هناك من أصحاب التّلهيج من يرون بأنّ ترسيم اللّغة العربية في الجزائر تمّ في ظروف دولة الاستقلال، وتجوّهلتِ القضية اللّغوية التي نادى بها الزعماء السّياسيون عام 1949، وتركت مسألة الحسم فيها إلى غاية الاستقلال، وكان النّفكير من رجال الاستقلال بأن يكون للمازيغية محلّ في التّرسيم ولكن سيطرة العرّوبيين في دستور طرابلس 1963م، غيّب حقّ المواطنة اللّغوية وكان ذلك هو الخرق الأوّل للمواطنة اللّغوية. ولذلك يرون بأنّ ما تمّ هو اللّغة المرسمّة، وليس اللّغة الرّسمية، فيجعلون الفرق بين المصطلحين كما يلي:

الرقم	اللّغة الرّسمية	اللّغة المرسمّة
1	لغة من نتاج ثورة شعبية عارمة: — ثورة فرنسا= ترسيم لغة جزيرة فرنسا. ثورة الجزائر= ترسيم العربية. ثورة الفيتنام= القتّمة. ثورة الإسبان= القشتالية...	من نتاج فكر زعيم، أو قائد هتلر= كفاحي. القذافي= الكتاب الأخضر. كاسترو= الاشتراكية. ماو= الكتاب الأحمر. لينين= الاشتراكية
2	من إرادة الشّعب	من فرض/ وضع الحاكم
3	الشّعب مصدر السّلطة	الحاكم مصدر السّلطة
4	تمرّ عن طريق دستور توافقي	تمرّ عن طريق دستور فئوي
5	لا بدّ أن يُستفتي فيها الشّعب	يُستفتي عليها في المؤسّسات المعيّنة/ المُنتخبة
6	تأتي نتيجة ثورة عسكرية/ فكرية	تأتي عن طريق انقلاب

لا يحتاج الأمر إلى النّقاش؛ لأنّ الثّورة الجزائرية لم يّفدها زعيم، كما أنّ ما تمّ من ترسيم العربية لم يقم على فكر إيديولوجي، ولا على نظرية زعيم؛ فالزّعيم الوحيد هو الشّعب الذي رسّم العربية عن طريق ممثليه في أوّل دستور لدولة الاستقلال، وتمّ ذلك عن طريق الاستفتاء الوطني. فلا نريد مزيدة في هذه المسألة

وهي إيديولوجية مقبنة، لا يراد بها إلا تخريب الجزائر التي تغدق عليهم، وهم يجحدون وينكرون.

5/6- اللغة الوطنية: هي اللغة الأصل الحقيقية، وفي شمال إفريقيا هناك لغات قُدمى؛ حيث كان الساكنة يستعملونها قبل المازيغية، ومن ثم جاءت المازيغية التي تعود إلى حكم ملوك البربر، فهي اللغة الوطنية التي لم يكن لها وجود في دواليب الممالك البربرية، ومن بعد جاءت العربية، فأصبحت لغة وطنية، بدليل أن الساكنة هم الذين أحلوها محلّ المازيغية، ودون مشكل لغوي مطروح، وبقيت المازيغية في أداء وظائفها التقليدية، وأحلت العربية في المجال العلمي والأدبي والسياسي.

وإنّ اللغة المحلية لها عند بعض الأمم مواصفات اللغة الوطنية، ولو أنها تسمى بلغات المناطق، وهي لغات فرضت نفسها، أو وجدت كلغات عامة للتفاهم في مناطق محدودة وتسمى لغات وطنية، وقد تُصبح اللغة الوطنية لغةً مشتركة أو رسمية إن حصلَ فيها إنتاج علمي، وأُقرّت في الدستور. ولا نعني باللغة الوطنية تلك اللغة التي تتكلمها فئة محدودة من الناس أو طائفة، فهي ليست Patois . وإنّ اللغة الوطنية في عمومها لها امتداد جغرافي وبشري واسع، ولها سمات مشتركة بين اللهجات المنبثقة عنها، والخلافات بينها طفيفة، وتكون الخلافات في مستوى الأصوات، وليس في الجانب التركيبي. **فهل اللغة المحلية/ اللغة الوطنية = لغة أم أو هي اللغة الأم؟**

6/6 - اللغة الثانية: إنّ ما يُطلق عليه مصطلح (اللغة الثانية) على أول لغة يتعلّمها الطفل في المدرسة بعد مرحلة الطفولة، ومع هذا، فإنّ الخلاف قائم بين من يرى أنّ اللغة الثانية تُطلق على (اللغة الأجنبية) وهناك من يُطلقها على العربية الفصحى بالنسبة للمجتمعات العربية المتعدّدة اللغات (اللغة الأم) وقد سبق للتلميذ أن أخذَ لساناً غير اللسان العربي، وهناك من يرى أنّ العربية الفصحى هي اللغة الأم وليست لغة أجنبية؛ باعتبار أنّ التلميذ يتعلّم أول لغة هي العربية؛ لأنّ

الدارجة/المزابيغية لا تُتعلّم بل تُكتسب. وهذا ما تتحو إليه أكثر الدراسات المعاصرة، ومن هنا فإنّ اللّغة الثّانية -على العموم- تُطلق على أوّل لغة أجنبية تُتعلّم خارج اللّغة الرّسمية، أو الوطنية.

وإنّ موضوع تعلّم اللّغة الثّانية يدخل في مجال علم اللّغة التطبيقي للدلالة على مفاهيم مُتعدّدة؛ فتارة للدلالة على ثاني لغة يتعلّمها التّلاميذ، إلى جانب لغته مثل الفرنسية في المغرب العربي، وتارة على لغة رسمية ثانية في بلد ما كحال الفرنسية في منطقة Quibec كيبك، وتارة على لغة أخرى يستعملها النّاس في البيت كالمزابيغية في الجزائر وفي المغرب. ولإزالة الغموض في تحديد مسألة اللّغة الثّانية، أرى أن يكون المنطلق من محيطنا الجزائري الذي نبحت فيه المعطيات التالية:

- التّحديد العلمي للغة أمّ: هل هي العربية الدارجة، أو المزابيغية.
- هذه اللّغة أمّ يجب أن تكون مكتسبة، حسب المختصّين، فلا تأتي لغة أمّ من التّعلّم.
- هل اللّغة العربية هي لغة الأمّ؟ إذا كان ذلك كذلك فإنّ اللّغة الثّانية هي اللّغة الفرنسية.
- هل المزابيغية هي لغة أمّ؟ إذا كان ذلك كذلك؛ فإنّها تتعلّم الآن في المدارس فمن هي اللّغة الثّانية قياساً لها؟ هل العربية، أو اللّغة الأجنبيّة؟
- هل الدارجة هي لغة أمّ؟ إذا كانت هي لغة الأمّ، فمعنى أنّ اللّغة الثّانية هي العربية الفصحى/ المزابيغية.

ومن هنا، فنرى إشكالية لغة أمّ: اللّغة الأمّ لم يقع الاتفاق في معناها، ولهذا فإنّ العرف الأكاديمي يقتضي بأنّ لغة أمّ هي ذلك اللّسان المحلّي الخاصّ، واللّغة الأمّ هي ذلك اللّسان العامّ الذي قد يصبح اللّسان المشترك، وقد يصير في مقام اللّغة الرّسمية. ولا يعني به اللّغة الثّانية إلّا من خلال الموقع الذي يأخذه المتعلّم داخل دائرة العُرف التّربوي. وبذا يعرف الباحثون تعلّم اللّغة الثّانية: بأنّه خلق مجموعة

جديدة من العادات اللغوية، أي العادات السلوكية التي تشكلت في الطفولة، ولا بدّ وأن تتدخل في تشكيل عادات جديدة قامت المادة التعليمية التي نتجت عن عمليات التحليل اللغوي على مجموعة من الافتراضات تم مناقشة بعضها بالتفصيل في وقت سابق من هذا الفصل، تلك الفرضيات هي:

- 1- التحليل المقارن يقوم على نظرية لغوية، تدّعي أنّ اللغة مجموعة من العادات، وأنّ تعلّم لغة أجنبية يعني تعلّم مجموعة جديدة من العادات.
- 2- مصدر الخطأ الأساسي في إنتاج اللغة الثانية عند المتعلّم هو اللغة الأمّ.
- 3- يمكن التّحسّب للأخطاء في التعلّم والإنتاج اللغوي إذا ما لاحظنا الفروق بين اللغة الأمّ واللغة الهدف.

- 4 - بقدر الاختلافات تكون الأخطاء التي ستحدث.
- 5 - الشيء الذي يجب أن يفعله المتعلّم في تعلّم لغة أجنبية هو تعلّم الفروق ويمكن أن يتجنّب التّشابهاً ويهملها؛ لأنّ لغته الأولى ستوفّر لها عليه.
- 6- السهولة والصّعوبة في تعلّم لغة ما تتبعان من التّشابهاً والاختلافات بين اللغة الأمّ واللغة الهدف¹¹.

وهذه المعطيات التي يجب أن تتحدّد تحديداً علمياً، وبعد ذلك نفهم أبعاد لغة أمّ/ اللغة الأمّ، فهل العربية من نوع: لغة أمّ/ اللغة الأمّ؟

6/7- الدارجة/ اللهجة Dialecte: والدارجة دوارج/ دارجات، ولقد كان مُنطلقها من الفروق الفردية بين متكلّم وآخر، وهذه الفروق تنقشّى في إقليم مُعيّن لتُصبح طابعاً يميّز لهجته عن سائر الأقاليم المجاورة. والدارجة هي لهجة جغرافية أو اجتماعية أصابها التحريف، ونزلت عن مستوى الفصحى، والفرق بينها وبين الفصحى في المكانة الاجتماعية التي تُحظى بها؛ فهي مستوى بسيط تأتي وفقاً لمواقف كلامية في مجال الحياة اليومية، تختلف عن الفصحى، ولا يقف في العادة أبناء الجماعة اللغوية من الدارجة/ العامية موقف الاحترام، ولذا لا تستخدم في الكتابة الرّسمية، ولا في الحياة الثقافيّة؛ لأنّها لغة بسيطة عادية يتفاهم بها الشعب

مُشفاهة، وتختلف عن لغة الكتابة، وهذا ما يظهر في الثنائية التي تعرفها الدول العربية (اللغة العربية) Diglossie. حيث نجد مُستويين من الخطاب هما:

• **الخطاب العالي:** يتمثّل في اللغة الأدبية المكتوبة، وتُستعمل في مقام الانقباض والتّشخّص، ولها بُعد واسع للتّواصل مع الغير، ومع كلّ ناطق بالعربية كما تُستعمل في الخطاب الرّسمي أحياناً، وفي مخاطبة من هو أعلى مقاماً أو من تحترمه.

• **الخطاب البسيط، أو الأدنى:** ويتمثّل في اللهجة التي لا تكون عادة مكتوبة ولها محالها الوظيفية البسيطة، ولها حدود ضيّقة.

وتجدر الإشارة بأنّ الأبحاث اللّغوية المعاصرة قد قصّرت في حقّ دراسة اللّهجات، فلم تخرج من طوق الفصحى، فالأحرى بالباحثين أن يأخذوا العبرة من اللّغويين العرب القدامى الذين جابوا الفياقي والجال لمشافهة سكان أعالي السافلة/ سافلة الأعالي، وسبق لأبي عمرو بن العلاء تـ 154 هـ أن قال: "لا أقول قالت العرب إلا ما سمعتُ من عالية السّافلة، وسافلة العالية" يريد ما بين نجد وجبا الحجاز؛ حيث قبائل: أسد وتميم وقيس، وهذيل، وبعض قبائل طيء وكنانة. ويجب التّنبية في هذه النّقطة بأنّه أحياناً يُطلق مصطلح اللّهجة على اللّغة؛ كما كان يطلق في القديم، فقد قالوا: لغة تميم ولغة هذيل؛ يقصدون لهجة تميم ولهجة هذيل وهذا شاهدهم المعروف "روى الزّبيدي قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمّا وضعته ممّا سمعته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كلّّه فقال: لا، فقلت: كيف نصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟ فقال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات"¹².

إنّ الاهتمام باللّهجات يعني معرفة خصائص كلّ لهجة، ومعرفة درجة قُربها من الفصحى، ومعرفة الحدود الفاصلة بين الفصحى العامية، من أجل العمل على إيجاد وسائل التواصل بينهما لتعود الدارجة إلى أمّها الفصحى. ويجب التّنبية كذلك إلى أنّ الخلاف قائم بين اللّهجة/ العامية عن اللّهجة الفئويّة Patois وهو مصطلح

فرنسي؛ يعني لهجة فئة اجتماعية محدّدة، تتحقّق من خلالها تمايزها لهجياً من سواها من الفئات، ويعني أيضاً احتواء هذه اللهجة الفئوية كلمات لا تُفهم خارج تلك الفئة. وقد تنجرّ عن اللهجة مواصفات لهجية أخرى ناتجة عن انتماء جغرافي أو اجتماعي أو ثقافي، ولا تبتعد كثيراً عن اللهجة الأمّ إلا في صيغ ومواصفات صوتية أو صرفية أو معجمية.

وإنّ العربية الدارجة: هي مستوى تعبيرى يتخاطب به العرب عفويّاً في الحياة العامّة، وهو مستوى غير انقباضي عند العرب القدامى؛ لأنّها تتّصف بالخفة والاختزال والاختلاس والإشمام، بل هي عربية فقدت بعض الخصائص الموجودة في الفصحى مثل الإعراب، ولكنها ليست لغة جديدة/ أجنبية مثلما يجوز للبعض أن يسميها قياساً على اللّغات المتفرّعة من اللاتينية. فهم يرون مثلاً أنّ الفرنسية المتفرّعة عن اللاتينية لغة جديدة، وهي إذاً أجنبية في منظور اللسانيات. هذا صحيح في منظور قياس اللّغات المنبثقة عن اللاتينية؛ حيث لا تُستخدم اللاتينية إلاّ في العبادات، وهي لغة غير مفهومة ومُقطّعة عن اللّغة الأصل، ولكن بالنسبة للعربية الفصحى أو الدارجة فهما غير مقطوعتين من بعضهما البعض؛ فالفصحى لغة العبادات ولغة التّعامل اليومي والإداري، وقد يصدق هذا القول عند المسلمين الذين لا يستخدمون العربية الفصحى إلاّ في صلواتهم. وأمّا الدارجة فهي لغة التّعامل اليومي، وليست بعيدة عن الفصحى بحيث نجد فيها 80 % من المفردات هي هي في الفصحى¹³. وهل هذا يقلّل من قيمة اللّغة؟ يرى الأستاذ (عبد الرحمن الحاج صالح) بأنّ اللّغات البشرية أوضاع اجتماعية، تصطلح عليها الجماعة وتغيّر فيها بالزيادة والنقص. وكلّ اللّغات يُصيبها التّحوّل الذي يأتي لأسباب الخفة فهو طبيعي جداً فالتّحوّل اللّغوي عبر الزمان هو قانون طبيعي عام، ولا تقلت من ذلك أيّة لغة في الدنيا منذ أن خلق الإنسان، وقد بيّن ذلك اللسانيون في زماننا ودرسوا ظواهر التّحوّل الزماني دراسة وافية تقريباً¹⁴. والدارجة العربية هي لغة التّخاطب؛ فهي أسرع تغيّراً عبر الزمان من غيرها لأنّها تستعمل بالمشافهة العفوية

في أغلب الأحوال، وهذا ما أشار إليها كلٌّ من Ferguson / J . Fishman / J . Gumpaz وعدّوا هذا نوعاً من الازدواجية، ورأوا بأنّ هذا عادٍ؛ لأنّه يحصل في معظم أو في كلّ لغات الدنيا؛ شرط ألا يكون الفرق شاسعاً بين مستوى الكلفة (المنقبض) وهو مستوى حديث الخاصّة/ النخبة، أو لغة الكتابة، والمستوى العام حديث الطبقات الشعبيّة البسيطة، وأنّ يحصل التفاهم إلى حدّ بعيد بين المستويين. وعلى الدراسات الحديثة أن تسعى لردم هذا الشّرخ بين المستويين، وتفعيل محور الأميّة، وجعل الفصحى لغة التّخاطب العادية، وتأخذ مكان العامية، وعند ذلك تتجسّد المقولة اللّسانية: اللّغة وضع واستعمال لذلك الوضع. ومن هنا، هل العربيّة الدارجة = لغة أم – اللّغة الأمّ؟

8/6 – اللّغة الطّبقية: يضمّ كلّ مجتمع عناصر بشرية مختلفة، وكلّ عنصر من المجتمع له ظروفه الخاصّة في التّنشئة اللّغوية الاجتماعيّة، لذا يستخدم كلّ عنصر اللّغة استخداماً مُستمدّاً من البيئة والأعمال التي يزاولها. وهكذا فلكلّ نشاط في المجتمع لغة تميّزه، ولكلّ مهنة أو صناعة لغة، ولكلّ الحرفيين لغةً مشتركة ضيّقة يتعاملون بها في حدود معدودة، وهي لغة خارج اللّغة المشتركة "نشأت هذه اللّغات بفعل الانعزال الذي يحسّ به أفراد الجماعة اللّغوية الخاصّة عن المجتمع العامّ، وقد يكون هذا الانعزال من شأن الحرفة التي يعيشون منها، وقد يكون نتيجة إحساسهم بالعداء للنّظام العامّ، فهم يحاولون أن يخفّوا أغراضهم تحت كلمات مُشوّهة المعنى أو مُشوّهة الصّيغة، ولكنها تؤدّي الغرض الذي صيغت من أجله"¹⁵ فاللّغة الطّبقية هي مجموعة من العبارات والتّراكيب اللّغوية التي تميّز جماعة من الناس يعملون في حرفة معيّنة، وتُسمى لغة الحرفيين من مثل: لغة الحدّادين/ لغة التّجار/ لغة البنّائين/ لغة الفنّانين... وتسمى كذلك اللّغات الطّبقية؛ وهي تلك اللّغات التي تستعملها الجماعات المُتحيّزة والطوائف أو العصابات وأصحاب المهن. وإنّ هذه اللّغة لها ألفاظ خاصّة لا يدركها إلّا أصحاب المهنة، أو من يعرف سرّ المهنة. وهذه اللّغات لم تلقَ العناية الكبيرة للنظر في خصائصها ودراسة أسباب انتشارها

وتطوّر ألفاظها. كما تُعرّف لغة هذه الطبقات باللهجة ذات الطوابع المتميّزة، فمن خصائص لغتها أنّها تشوّه أصوات بعض الكلمات وقوانينها الصرفية، كما تستعير كلمات من اللغة العامية وتستعملها استعمالاً مجازياً، وتستمد كلمات من اللّغات الأجنبية. فهل اللغة الطبقية = لغة أم – اللغة الأمّ؟

9/6 – اللغة المحليّة Langue régionale: هي اللغة أمّ وقد تكون اللغة الأمّ بالنسبة لأهلها، ولها استعمال إقليمي، كما لها قابلية التّحكّم بين ناطقيها؛ تستعمل لأداء وظائف يومية في منطقة مُعيّنة، أو بين جماعة من الجماعات، وفي العادة تكون شفاهية، وتخلو من الأدبية، ولكنها لا تخلو من امتلاكها لعامل التّراث والثّقافة والفولكلور. ونجد اللغة المحليّة في بعض مقاطعات إسبانيا (كاتالانيا مثلاً) هي اللغة الرّسمية جهويّاً، وليس لها تمثيل (ترسيم) وطني، وفي كثير من المقاطعات في دول إفريقية. وهل اللغة المحليّة = لغة أمّ، أو تساوي اللغة الأمّ؟

10/6 – اللغة الأجنبيّة Langue étrangère: وتسمّى عند بعض الباحثين اللغة الثانية **Langue seconde** وهي كلّ لغة أجنبيّة يتعلّمها الفرد بعد لغته الأصليّة: لغة أمّ/ اللغة الأمّ. وتتميّز بأنّ لها مقاماً ثانوياً في تخطيط السّياسة اللّغوية، يُلتجأ إليها لتنمية التّفاهم الدولي، واكتساب المصطلحات الفنيّة والعلمية والمهنيّة، كما تُحظى اللّغات الأجنبيّة بوضع مُتميّز على مستوى ديداكتيكي D L E وبوضع خاصّ في التّعليم؛ كونها تستقي مادّتها من مصادر مُتعدّدة، وتبنّي أنظمة وبرامج وطرائق تعليميّة معاصرة. ولقد نالت اللّغات الأجنبيّة في البلدان العربيّة خطوة معتبرة لما لها من تقدّم تكنولوجي، ولما تنتجه من التّقنيات المعاصرة، وكان لبعضها المقام الأسمى في الاستعمال اليومي أو الإداري (بلدان المغرب العربي) نظراً لارتباط ذلك بالفترة الاستعماريّة التي غدّت الارتباط النفسي بهذه اللغة، ونجد الفئة النّخبية تدافع عن تواجدها وبقائها في تدريس العلوم. وهل اللغة الأجنبيّة = لغة أمّ، أو اللغة الأمّ؟

— **الخلاصة:** استناداً إلى الآراء السالفة الذكر، وإلى إعمال الفكر اللساني في معطيات اللغات أم/ اللغات الأم، فإنني قد بصرتُ بمجموعة من الخلاصات، وهي كما يلي:

— هناك تداخل في مصطلحات: لغة أم/ اللغة الأم. فاللغة أم= الدارجة، كما تساوي المازيغيات؛

— اللغة العربية= لغة أم في دوارجها. واللغة الأم في رسميتها.

— العربية الفصحى= اللغة الأم بحكم الدستور والقوانين والمؤسسات؛

— العربية الفصحى والدارجة لها نفس المقام الوطني ما للغات المازيغية السابقة عليها؛

— اللغة الأجنبية + اللغات المحلية+ اللغات الطبقية لا تنتمي إلى اللغة الأم؛

— المازيغيات لغات أم، واللغات الأم، ولا فرق بينها وبين العربية في الدلالة والمكانة؛

— لا جدال في أن المازيغية مكوّن هُوياتي في بلاد المغرب بامتياز؛

— المازيغية مازيغيات؛ وهذه اللغات الوطنية الست لا جدال في أنها لغات وطنية، ولها قليل من هذه المزاي، ولكنها لا تجمع كلّ المزاي إلا لغة واحدة وهي اللغة العربية الفصحى؛

— المازيغيات لغات وطنية لا يمنع استخدامها في محال نطقها، وفي بعض الخصوصيات، ومن الضروري العمل على ترقيتها؛

— المازيغيات لغات وطنية لا تقوم بالوظائف الكبرى أبداً، وليست لها مستويات اللغة الجامعة؛

— ضرورة بلورة مقترح أطر مرجعية لسياسة لغوية مندمجة تحافظ على ركائز المشترك الوطني والمجتمعي دون التفريط في الانفتاح على ثقافة العصر؛

— ضرورة الوصول إلى الحلول المقبولة في إطار الاعتراف بكون اللّغة العربية رصيذاً جماعياً ومحوراً مشتركاً، وليست تعبيراً عن انتماء إثني أو جهوي أو إقليمي؛

— أهمية تمتين جذور التّواصل وهي قائمة وممتينة، لا العمل على إحداث وسوسة تعمل على قرصها ونخرها، ومن ثمّ نسقط في الهاوية، فنريد أسلوب التّعامل مع الخصوصية اللّغوية في دائرة المواطنة والفهم الإسلامي الجيد من خلال التّعاقد على أرضية مشتركة بنبذ كلّ أشكال الخلاف؛

— العربية الفصحى هي لغة الامتياز الدامغة، بل هي لحمة المجتمع في حدود جغرافية كلّ بلد، وفي جغرافية العالم العربي والإسلامي.

وفي تحصيل حاصل، فإنّ العربية الفصحى = اللّغة الأم؛ باعتبار المتلاعين بها لغة أولى ولغة أساس، وكذلك هي لغة الأمّة بمواطنتها وبموقعها من اللّغات المحلية باعتبارها اللّغة الجامعة، والتي يقول عنها الودغيري "هناك حقيقتان لا ينبغي المكابرة بإنكارهما، ومن يفعل ذلك فإنّما يخادع أو يغالط. الأولى: هي أنّ التماسك الاجتماعي أحد الأسس الضّرورية لنجاح التّمية الشّاملة والمتوازنة في أيّ بلد من العالم إنّما يشنّد حبله ويتقوّى منته مع وحدة اللّغة، ويضعف ويلين بقدر ما في المجتمع من تعدّد لغوي يفتّت جهده ويرهن عظمه ويهزل نسيجه. وإذا كانت كلّ لغة بمجتمع مهما كان صغيراً فمعنى ذلك أنّ كلّ بلد يتكوّن من لغات عدة هو بلد مكوّن من مجتمعات صغيرة متعدّدة... وكلّما تكاثرت هذه المجتمعات أو المجموعات الصغيرة المنعزلة عن بعضها، وتضاعف عددها زادت العقبات، وأصبحت عملية التّفاهم بينها صعبة ومعقّدة إلّا بوجود خيوط ناظمة قوية وقواسم مشتركة ولاحمة بين مختلف مكوّناته المجتمعية التّقافية والعرقية، تقوم بتذويب الاختلافات الموجودة بينها تدريجياً، واللّغة المشتركة هي أهمّ هذه الخيوط الناظمة والعصابات اللاحمة"¹⁶. كما خلّصت أكثر الدراسات إلى أنّ تعليم لغتين معاً؛ سيكون أداء المتعلّمين ضعيفاً، وأنّ تعلّم لغة واحدة أفضل. كما تشير تلك الدراسات أنّ أطفال

اللّغتين يعانون من بعض المصاعب، والإعاقة اللّغوية المرتبطة باجتهادهم من أجل التّمكّن والتّأقلم في نظام لغتين.

7- **اللّغة الجامعة:** إنّ اللّغة الجامعة تمثّل المُشترك المجتمعي بناءً على تراكمات حضارية وتاريخية، وتتوفّر على الاستجابة للهوية والتّنمية، فأمريكا متّقدمة اقتصادياً وثقافياً ولغوياً؛ لأنّ الخمسين (50) ولاية لها لغة مُشتركة، كما لم تضع المسألة اللّغوية محلّ مناقشة، أو وقع التّداول على لغة البلد، رغم أنّ دستورها لم ينص عليها، ولكن كلّ نصوصها ومعاملاتها باللّغة الإنكليزية؛ إذاً تحصيل حاصل هي اللّغة الرّسمية. ويجب العلم بأنّ اللّغة الجامعة لا تمنع التّعّد اللّغوي إذا كان المقصود منه تعدّداً قيمياً أو ثقافياً، كما لا يعني الاختلاف الجهوي بل إنّ القيم في مجتمعنا غير متغيّرة بتغيّر اللّغات؛ لأنّها تنتمي إلى فضاء مرجعي واحد، كما لا يعني التّعّد الإقليمي أو الإثنية من عرق واحد. وبذا؛ فإنّ اللّغة الجامعة تحتاج إلى تدبير لسياسة لغوية متّعدّدة بلغة جامعة، وهذا هو البيت الذي يجمعنا ويحمينا من الانقسام، فهناك **هوية وطنية جامعة**، ولغة مشتركة، وتاريخ واحد، ومستقبل واحد، أليس من المناسب قراءة مسار التّنوّع في إطار المصالحة مع المواطنة اللّغوية، وفي إطار اللّغة المشتركة، واستعمال اللّغات الوظيفية في إطار وظيفي تداولي خاص؛ وهو موجود حالياً يحتاج إلى ترقية وتطوير، وهو فهم معاصر للمواطنة اللّغوية بسنّ قوانين التّعّد اللّغوي في إطار الاعتراف بالخصوصيات ضمن المجال العام؛ والذي يعني الاختلاف داخل نواظم الوحدّة وفي إطار الحفاظ على الذات الدينية، ومراعاة العمق الاستراتيجي، والبُعد الجغرافي والاستعمال الوظيفي للغات، وهذا ما نريده أن يكون، ولا ينبغي التّنوّع الذي قد يرسّخ للتّجاذب السّياسي والإيديولوجية العاقر. ولا يحصل التّكامل بين اللّغتين (العربية والمازيغية) إلا بتحقيق انسجام لغوي بيني؛ فلا تقدّم نوعي لأية لغة إذا وقع إقصاء لغة من قبل لغة، بدعوى وجود لغة مرتبط بموت لغة، كما لا يمكن أن يقع التّكامل إلّا بتوزيع أدوار كلّ لغة، وتوزيع المهام، فكلّ واحدة محلّ عليها

العمل ضمنه، والخروج من التجاذب والتخالف. ونحن بحاجة إلى تخطيط سياسة منسجمة مع الذات الوطنية، تُراعي مختلف الأبعاد اللغوية والحضارية والتاريخية وكلّ التكامل الجمعي. وفي هذا المجال يقول الباحث الفاسي الفهري: "إنّ التخطيط اللغوي يروم عادة اختيار اللغة أو اللغات وفي كلّ اختيار لغوي ينبغي مراعاة:

1 — المواقف الشعبية من كلّ لغة، ومن التعلّم بصفة أعمّ، ومن التعلّم بكلّ لغة خاصّة.

2 — مناسبة اللغة للانتشار الواسع.

3 — قيمتها من منظور المستعملين.

4 — طاقتها المعجمية والنحوية... إلخ.

— لوجستيك الوضع بالنظر إلى المسافة الفعلية بين الواقع التشريعي والأمكنة التي يمكن فيها التنفيذ، والكلفة النسبية والصعوبة النسبية للتحرك بين التشريع والتنفيذ، والفروق بين المركز — المدينة ومناطق الهامش — القروية، بما في ذلك:

أ — نقل الكتب والأدوات من مركز الإنتاج إلى الهامش القروي البعيد.

ب — إمكانية تنقّل المفتشين والعاملين المكلفين بمعاينة النّجاح — الفشل، ومعالجة الخلل في البرامج والأطر والمنهاج.

— هل اللغة الوطنية هي لغة التلاميذ والمدرّسين والإداريين في الهامش؟

— أمور سياسية محضة، مثل موقف الحزب السياسي المهيمن من اللغة ومستعملها، مقارنة مع أحزاب الأقلية، واحتمال استمرار المقترح التشريعي واستقراره لمدة معقولة، وإمكان تمويله، وقيام تراض في الرأي العامّ حول السياسة التي تدعم المخطّط رغم تعدّد المتغيّرات التي يصعب أن تؤخذ كلّها بعين الاعتبار¹⁷

هي محاذير أو احتياطات يجب أن تُوضع في الحسبان عند ترسيم اللغة الثّانية وهي حمولة كبيرة على كاهل الدّولة، وعلى كاهل المجتمع، فلا بدّ من تقديم توضيحات معنوية ومادية، والمهمّ في الأمر أن يحصل الانسجام الجمعي، ولا تهمّ

التكاليف المادية، إذا كان ذلك حلاً لقضية جدّ حسّاسة قد تؤدّي بالوطن إلى التفتّت وسبق أن قال (Jack Lang جاك لانج) وزير فرنسي سابق للتربية: "إنّ اللغة الوطنية هي التي تبيننا وتوحّدنا، وكلّ طفل ينبغي أن يتمكّن من الدخول إلى هذا البيت المشترك، ويشعر فيه بالراحة، ويحسّ بأنّه موجود في بيئته الذي لا يتمكّن من دخوله مهمّشاً"¹⁸. كما يجب الإقرار في وقتنا المعاصر، بأنّ الوجود اللّغوي لا يحصل باللّغة الأضعف، فلا بدّ من لغة تقف ندّاً للندّ أمام اللّغات الحاملة للعلم والفنّ والفكر، وفي هذا المجال تبقى (العربية الفصحى) هي اللّغة الوحيدة المؤهّلة لتقف ندّاً للندّ اللّغات الأجنبية، فلا يُخاف على افتراسها، وبخاصّة إذا زاد الاهتمام بتطويرها علمياً، كما أنّ الانسجام لا يمكن أن تضمنه اللّغة الأجنبية أو كلّ اللّغات الوطنية، ومن شروط اللّغة الجامعة كما يقول العارفون:

"أ- أن تكون اللّغة الأكثر انتشاراً من حيث الاستعمال والأكثر تجذّراً في وجدان المجتمع؛

ب - أن تكون حاملة للمعرفة أو مؤهّلة لذلك أكثر من غيرها؛

ج - أن تكون ذات حمولة ثقافية ورمزية تاريخية وحضارية عميقة، وتجربة طويلة؛

د - أن تكون الأكثر - من بين اللّغات المستعملة - قدرة على مواجهة اللّغات الأجنبية، والوقوف في مواجهتها للندّ، وذلك حتى لا يسهل افتراسها والقضاء عليها كما حدث لعدد من اللّغات الصغرى في إفريقيا وغيرها من البلاد؛ حتى عجزت تلك اللّغات عن الصمود في وجه لغات الاحتلال من مثل الفرنسية والإنكليزية فانتهت إلى الخضوع التام والاستسلام الكامل؛

هـ - أن تكون صالحة للتواصل بين أكبر عدد ممكن من أبناء الشعوب العربية والإسلامية؛ لأنّ كلّ بلد عربي هو جزء لا يتجزأ ماضياً وحاضراً ومستقبلاً من هذه الأمّة؛

و — أن تكون صالحة للاستعمال في التعليم والإدارة والاقتصاد والإعلام، وكل مرافق الحياة العامة والخاصة؛

ز — أن تكون مؤهلة لتستعمل في توطين المعرفة وإنتاجها وتوليدها؛

ح — أن تكون بمثابة الأمّ الحاضنة للجميع، والبيت المشترك الذي يسكنه الجميع، وكأنّهم أفراد بمثابة الأمّ الحاضنة للجميع، ويتساوى فيه الجميع دون إحساس أحد منهم بالتهميش أو النقص أو الإبعاد¹⁹.

يجب أن نذكر بأنّ العربية الفصحى تجرّ وراءها تاريخاً كبيراً من المؤلّفات والحضارة والتراث، فلا يجب مقارنتها بلغة في مرحلة التّقييد الأولي، كما لا يمكن معاملتها بالندية، فهنا التّساوي هراء، بل ديماغوجية عرجاء من حيث إنّ اللّغات ليست على درجة واحدة في الوظائف وفي المردود وفي المنفعة، وإنّ البلاد المتقدمة، وفيها تعدّد لغوي تضطر في آخر الأمر إلى أخذ لغة قوية قادرة على القيام بوظائف التّماسك الجمعي، وتكون لغة العلم والتّعليم، وتُعطي لها الصّدارة. وفي الجزائر لغات وطنية متعدّدة، فما هي اللّغة التي يمكن أن يكون لها التّماسك؟ وهل لها قاعدة علمية وأدبية ومستعملة، فلا نجد لغة تتوفّر على شرط الانسجام أبداً.

8 — تحديد العناصر المكوّنة للهوية اللّغوية في الجزائر: لا يجب أن ينحصر النّقاش في المسائل اللّغوية بالبحث في الأمور السّياسية والإيديولوجية عبر الحفر في التاريخ لإرضاء جميع الأطراف، فإذا سائرنا هذا، فنعلم بأنّ الجزائر مرّت بها عناصر من الأندلسيين واليهود والإسبان والأتراك الذين كان لهم وجود في هذه البلاد، وما تركوه من أثر لساني، وهذا من التّاريخ المطوية أوراقه، وما يجب البحث فيه بين البربر والعرب الذين تصاهروا في هذا الوطن الذي أصبح فيه الجميع عرباً وبربراً، والفرق غير ثابت، ولا إثنية كائنة، وكلّ تجاذب في المسألة يؤدّي إلى البلبلة والشرّ، فلسنا مع المُعربّين المُقْصّبين لتاريخ البربر، ولا مع البربريين الذين يتّخذون مبدأ العدوانية تجاه العربية، على أساس أنّ مواطنة

المازيغية أخذتها العربية، وأما الفرنسية لم تعمل على سلب المواطنة، بقدر ما كانت لسان حال ردّ الحقوق اللّغوية للمازيغية.

لا يمكن أن يحصل رضا الجميع، ولكن عبر دستور توافقي لا بدّ أن يرضخ من لم ينل المرغوب أو لم تعجبه هذه الآراء، وإني أنشد الغيورين للإدلاء برأيهم في هذه المسألة التي تحتاج منّا إلى تجنيد كلّ العاملين في الشأن العامّ، وهي قضية الجميع. ونقرّ بأنّ المازيغية تستهل أن تكون لغة رسمية باعتبارها رصيذاً مشتركاً للمغاربة، ولا بدّ من إدماجها في منظومة التّربية والتّعليم والإعلام والحياة اليومية؛ لتتمكّن مستقبلاً من أداء وظيفتها كلغة رسمية ثانية، ولكن بشرط المحافظة على التّراتب اللّغوي الذي يخلق الأمن اللّغوي، وهذا الأخير لا يتحقّق عبر لغات متعدّدة، وتسييد العربية الفصحى؛ فهي الوحيدة التي تحقّق الأمن للمواطن الجزائري؛ القائم على التفكير المشترك بدل التّركيز على الخصوصيات الضيّقة التي يمكن أن تجد لها مكاناً في تعابير مختلفة ومعترف بأصالتها، وهي اللّغة المشتركة "إنّ اللّغة المشتركة يمكن أن تكون حجر الزاوية في بناء وحدتنا كما كان لسان القرآن حجز الزاوية في تكوين أمتنا"²⁰. فلغة واحدة مشتركة تنفي البحث عن مجال التّكثير في الانفصال، وتنفي الإلغاء، وكلّ صوّر الهدم، وما لا يدخل في أبعاد الهوية والمعرفة والاستراتيجية. فالعربية لغة اكتسبت من القرآن البقاء؛ لا تشاركها لغة أخرى في قدرتها على التّجدّد والدوام، وفيها البعد النّفسي والروحي، ولغة المليارين من البشر في عبادتهم، فكيف نخلق لها ضرةً تماثلها، أو نتصوّر التّخلي عنها، أليس هذا جنون وانتحار؟

9 – نماذج عالمية في اعتماد اللّغة الرّسمية: هناك نماذج كثيرة، ولكن هناك نموذجان ناجحان، بل إنهما من النّماذج السائدة في العالم وهما:

1/9 – نموذج الدّولة الوطن Etat-Nation : وهو النّموذج الذي أخذت به أكثر البلاد؛ حيث يحتفظ باللّغة الرّسمية الواحدة لا غير، ولا تُقبل اللّهجات، ولا تتقدّم فيها اللّغات الأجنبيّات، ويكون تعليمها في مرحلة متأخّرة بعد أن يتشبع التلميذ

بقواعد وتشبيك آليات لغته، ومن ثمّ يفتح على اللّغات. وتعتبر فرنسا النّموذج النّاجح والأمثل، وعبر هذا النّموذج تشكّلت فرنسا عن = لغة واحدة + أمّة واحدة + دولة واحدة، وبذلك "تشكّلت الأمّة الفرنسية بتشكّل لغة وطنية من لهجة الأوّل Langue d'Oil بإرادة الملك فرانسوا الأوّل، على حساب اللّهجات الأخرى"²¹ كما أنّ في أورپا لم يحصل توحيد الأمّة لغوياً إلّا باستعمال القوّة والقهر والتّصفية لكلّ من يتكرّر للغة الوطنية.

2/9 - نموذج التّرابية اللّغوية: وهو اتّخاذ لغة رسمية واحدة، وهي القاسم المشترك بين السّكان، وتكون لغة عامّة، ومطلوب تعليمها وتعلّمها والمحافظة عليها، بل الاعتزاز بها، وهي لغة الخطاب الرّسمي والإدارة والإعلام والمدرسة. وهناك لغات وطنية اختيارية في مناطقها فقط، دون أن تتال الفرض، وتكون بساعات محدودة، بعد إنجاز الساعات الرّسمية للغة الرّسمية. وهذا النّموذج ناجح للغة الوطنية في أرضها وعلى ترابها، وأراه يعطي اللّغات الوطنية مكانها الطبيعي، كما يمكن استعمالها في جميع المجالات، بل ستستعيد وظائفها في لاحق من الزمان، كما أنّ هذا المبدأ هو الذي يتيح مبدأ المحافظة على الهوية الوطنية بما لها من خصوصية، والانفتاح على الكونية في التّعليم التّأهيلي والعالي بما يوجد في اللّغة الجامعة، مع ما تضعه الدّولة من تعليم اللّغات الأجنبيّة.

وإنّ كلا النّموذجين لهما إيجابيات ولهما سلبيات، ولكن إيجابيات النّموذج الدّولة الوطن/ النمط المركزي أفضل بكثير، كما أنّ اقتباس نموذج ما يحتاج إلى أعمال العقل والتّأصيل لنموذج مرجعي يُراد به التّعبير عن الانسجام في السّياسة اللّغوية والخروج من الفوضى اللّغوية التي يعيشها الجزائري. ومهما أخذنا بنموذج من النّماذج ولو أنّها جيّدة يحتاج إلى تكييف وإلى تعديل، فاستساخ نموذج يؤدّي إلى الذوبان. والغاية من هذا ضمان الوحدّة الوطنية مُراعاة للأبعاد الحضارية والتّاريخية.

وبالنسبة للجزائر، فإنّ النموذج الذي سرّنا عليه، وهو نموذج جيّد؛ نمط المركزية اللسانية، وهذا قائم في معظم الدّول، وبخاصّة المتقدّمة منها، وفرنسا من هذا النّوع؛ يقوم على سياسة لغوية واحدة، ولغة رسمية واحدة، ولا تتنافس اللّغة الرّسمية أيّة لغة. وهو نمط قديم وجيّد؛ حيث يجمع السّكان على لغة مألوفة مشتركة، دون تنافس استعمال اللّغات المحلية في مسموع الكلام وفي الإعلام شرط أن تحصل الترجمة. ولكن لا يعني أنّ هذا من المقدّس، إذا حصلت معطيات تجعل هذا النموذج متحرّكاً، فيمكن اعتماد اللّغة الرّسمية الثّانية بمحاذير كبيرة. فلا ننسى أنّ ترسيم المازيغية؛ يعني أنّ تدخل في مجال التّماهي المجالي بين اللّغة والجغرافية؛ حيث يحصل تدبير التّعّد اللّغوي بين اللّغات كلّ في مجالها الجغرافي وهذا المجال مكّيف، وليست له نتيجة لغوية علمية، بل يدخل في إيديولوجية مُتماهية مع كلّ الألسنة ذات الخصوصية الناطقية، وهذا ما نجده في سويسرا وبلجيكا.

ولنتمكّن من النّجاح، لا بدّ من سنّ سياسة لغوية فاعلة وقابلة للتّحقيق، وعبر سنين متقاربة، وفيها الوعي بخطورة عدم الاهتمام باللّغات الوطنية والتي هي قوام الحاضر وبناء المستقبل ومرجعية الأمة، ولغة أمّ واللّغة الأمّ واللّغة الجامعة، ولذا من الضروري دراسة المبادرات واستكناه التّجارب النّاجحة، ورسم مخططات على الآماد الثّلاث، والعمل على تطبيقها حرفياً، وتجنيّد الإعلام لمعاوضة التّخطيط من أجل تعليم مزدوج ناجح، ورسم سياسة لغوية شاملة ومنسجمة مراعية للأبعاد الحضارية والتّاريخية والعلمية، والانسجام الجمعي بين اللّغة الحاملة للقرآن الكريم "السياسة اللّغوية لا يحدّها التّنوّع اللّغوي فحسب، بل هناك ثلاث ديناميات متكاملة دينامية التّعّد اللّغوي، ودينامية الوحدة أو التّوحيد أو المّعيرة، ودينامية التّنوّع. وفي الاتّحاد الأوروبي هناك شعار (الوحدة في التّنوّع) وهناك دعم أساسي للتّعّد اللّغوي (كما حدّده) وفي نفس الوقت، هناك دعم للغات الرّسمية على حساب اللّغات المحلية. تعارض التّعّد مع التّنوّع غالباً ما يؤدّي إلى تبنّي التّعّد، والهاجس

اقتصادي بالأساس، وهاجس الشغل هاجس التنوّع هو الحقوق والعدالة اللّغوية والاندماج، وهاجس الوحدة يميل إلى اللّغة المعيارية الرسمية الجامعة على حساب اللهجات الإقليمية أو المحلية ذات الخصوصية²². ومع كلّ هذا، فإنّنا بحاجة إلى سياسة لغوية تُصفي مشروعية التطوّر والبقاء والسير نحو الأفضل. فلا بدّ من سنّ سياسة لغوية يتمّ من خلالها التّعامل مع اللّغة والفروق اللّغوية بين السّاكنة؛ يعني اعتراف الدولة بسياسة تتبعها في مجال الاستعمال اللّغوي، كما يعني أن تعمل الدّولة في إطار سياسة لغوية على حماية اللّغة/ اللّغات الرّسمية، وإقامة المؤسّسات ونشرها على نطاق واسع، عكس اللّغات المحلية أو الوطنية. ويبدو لي بأنّه كي يتحقّق لنا ذلك نأخذ بنموذج الاستقلالية الجهوية، وهو أقلّ الخسائر وهو نموذج "لا تعتمد مركزية لسانية مُعدّدة مُلتزمة بالحدود التّرابية. ففي هذا النّموذج توجد لغة رسمية واحدة مع اعتماد اللّغات المحلية لغات رسمية في المناطق التي توجد بها ... وهو كحل تاريخي لتنظيم الصراع الموسّع، مما يجعل إقليم الحكم الذاتي أقلّ من دول وأكبر من جهات، مع ملاحظة أساسية هي أنّ التّقسيم الجهوي يتطابق مع توزيع المجموعات اللّسانية المتواجدة على أراضي الدولة²³. ويعدّ النّموذج الثّاني بالنّسبة للجزائر هو الأمثل؛ حيث تكون اللّغات المحلية في مناطقها النّاطقة بها، ولا تفرض على المناطق الأخرى، وتكون لها الخصوصيات في مناطقها في التّعليم والإعلام والإدارة.

10 — مخاوف ترسيم المازيغية: وما نخافه من التّرسيم هو:

- رفض العربية لغة رسمية؛
- فصل الدين عن الدولة؛
- إعطاء صفات المُفاضلة للمناطق الناطقة بالمازيغيّات؛
- الدّعوة إلى الحكم الكونفدرالي، أو إلى التّداول لتركيبة الدّولة المركزية؛
- إضعاف الدّولة المركزية؛
- أدجلة المازيغية، وتكثيف المطالب التي لا تنتهي، إلى حدّ الابتزاز؛

— استعمال المازيغية ورقة ضغط سياسية ترفع في المحافل الدولية باسم الحقوق اللغوية أو حقوق الأقليات.

ولماذا هذه المخاوف؟ فنحن نعرف بعضنا البعض، يجمعنا التّخلف، فإذا تركنا الأمور دون قيود، فسوف ينفلت الأمر، لأنّه سيحصل القصور في النظرة التّرسيمية؛ لأنّنا بلّديين؛ ننظر إلى المسألة المازيغية من باب ترسيم المازيغية= إقصاء العربية، واعتماد الفرنسية لغة أجنبية مؤقتة، ثمّ اعتماد الفرنسية والمازيغية لغتين رسميتين. وهذا ما يلمس من أولئك البربريين المُنادين بالإقصاء وشغلهم الشّاغل إقصاء العربية، والتّسامح العلني مع الفرنسية، فهناك تصوّر مُستأسد إقصائي. وأنصوّر أنّ كلّ إدماج للمازيغية لا يمكنه احترام المُقوّمات الثلاثة: السّيادة الوطنية، والتّعدّد الهويّاتي، والانتماء الحضاري. كما لا أنصوّر أنّ المسألة تفلت من الدخول في التّجاذب الهويّاتي والسّجالات الإعلامية، وهذا جيّد إذا كانت القضية من باب الاختلاف في المنهجية، ولكن قد تصل إلى الخلاف في المبدأ، وهنا الدخول في الفوضى اللّغوية، وفي حرب اللّغات والمقامات، ومن ورائها تخريب البيوتات.

1/10 — ترسيم المازيغية لغة ثانية: في هذا المقام، لا يمكن نكران المازيغية بأنّها لغة ساكنة شمال إفريقيا وهي لغة الوطن الأمّ؛ وقد توزّعت آدائها كما يلي: المازيغية لغة ساكنة شمال إفريقيا+ الهيروغليفية لغة ساكنة مصر+ النوبية لغة ساكنة السّودان، — ولا بدّ من توضيح هذه المسألة؛ ففي الجزائر فقط هناك ستّ لغات مازيغيات، وفي المغرب ثلاث آداءات، بل هناك من يرى أنّ العدد يتجاوز الخمسين (50) لغة، ففي الأربع عشرة دولة الحالية التي توجد فيها الجيوب اللّغوية المازيغية لغات ولغات، وفي كلّ لغة آداءات، تختلف من منطقة إلى أخرى فيصعب التّفاهم بينها، ووسيلة التّواصل لا تكون إلّا عن طريق لغة وسيط. ومع ذلك فإنّ المازيغية لغة الأجداد والتّراث، وحضارة البربر في سابق من الزّمان وحصل أن ترك السّلف بعض الآثار القيّمة وتحتاج إلى تثمين، كما تركوا ما هو

مادي وما هو معنوي، كما حصل الانسجام الجمعي بينهم وبين العرب بالتراضي إلى درجة الذوبان في بعضهم البعض، ومن هنا يصعب التمييز بينهم، فلا إثنية عرقية، بل تاريخ مشترك وحضارة واحدة، ومصير واحد، ومستقبل مشترك.

لا يمكن أن يتكرر أيّ جزائري للغته المازيغية، فهي تراثه، ويعتزّ به، وبخاصّة إذا كان يدخل في الإضافة والنوعية. فالمازيغية إذا لم تتعارض مع العربية لا مانع من ترسيمها، وبخاصّة إذا عملت على:

- تعزيز المواطنة اللّغوية المشتركة؛
 - تعزيز المواطنة اللّغوية الوظيفية؛
 - تجنّب استعمال اللّغات الأجنبية؛
 - تعزيز الانتماء الحضاري والبُعد العربي والديني في منظومتنا التربوية؛
 - عدم الوصول إلى الاستغناء عن اللّغة العربية؛
 - عدم الدخول في حرب اللّغات؛
 - عدم إجراء التفاضل اللّغوي.
- والمازيغية في وقتنا الحالي بحاجة إلى:
- تهيئة أولية في قواعد نحوها؛
 - تنقية معجمها من الدّخيل؛
 - الاتفاق على خطّ كتابتها.

لستُ ضد ترسيم المازيغية؛ إذا كانت تحمل الخطاب الوطني والمواطنة المازيغية في أبعادها القديمة التي تحترم لغة القرآن، وتُنزّلها المقام الأعلى، ولكنني ضد الذين يُتاجرون بالمازيغية ويستعملونها ورقة ضغط، بل يفتحون المجال للتعاون الأجنبي المرفوض. نعم لترسيم المازيغية التي تحتفظ بخمسة عشر (15) قرناً من التّمازج والتّصاهر والأخذ والعطاء، مع مازيغية التّواصل بين تراثنا الضخم الذي دُوّن بالحرف العربي، مع مازيغية تقرأ أنّ بداية الحضارة ضاربة في الأعماق، وأنّ حضارتنا لا تبدأ من وقتنا المعاصر. أنا مع مازيغية تقرأ بأنّ لها

أصالةً إسلاميةً مُمتدةً منذ الفتح الإسلامي. نعم لمازيغية تأتي عن طريق المجتمع الجزائري بالاقتراع، أو من برلمان مُنتخب؛ وألحّ على أنّ البوابة الطبيعية إلى تغيير سلمي هو الذي يقرّ حقّ الأغلبية، ويضمن الخصوصية اللغوية.

11 - من ينهض باللغة/ اللغات الرّسمية؟ إنّ الدّولة هي التي تنهض باللغة/ اللّغات الرّسمية، أو ما سمّاه المسدي "بعلوية اللّغة العربية من حيث هي التعبير الأسمى عن الهوية الحضارية"²⁴، كما أنّ دعم التّعريب، واستعمال العربية في كلّ مجالاتها من خصوصية الدّولة، وأنّ الاعتزاز بها من خصوصيات الدّولة والمجتمع المدني، وهذا يعني دعم المعرفة ونصرة اللّغة، والنّهوض يكون بالمشاريع الوطنية والقومية، وبالتّخطيطات التّربوية. وفي هذا المقام من واجبات المؤسّسات المختصّة وعلى رأسها مجامع اللّغة العربية، ومراكز البحوث، ومخابر اللّغات أن تعمل على دعم اللّغات الرّسمية بما تنتجه من أفكار. فبالنسبة للعربية هناك مؤسّسات مجمّعية تقوم بعملها، ونحتاج إلى تجسيد عمل المجمّع الجزائري للغة العربية، وإلى تلك الأعمال التي تقوم بها المحافظة السامية للأمازيغية. وإنّ دور المجمعين هامّ في التطوّر وفي المراقبة والتّصحيح، وبخاصّة في التّربية والإعلام، بل يجب أن يتعدّى ذلك إلى مساعلة الحكومات في مشاريعها اللّغوية وفي نوعية الخطاب المُستعمل من قبل المُسيّرين، وعلى المجامع تأسيس خلايا السّماع، وحلّ المشاكل اللّغوية المطروحة، والإسهام في التّعزيز اللّغوي، ومُحاربة الإساءة أو الاستخفاف اللّغوي، لا يعني أنّ المجامع تصبح شرطة اللّغة، بل تعمل على تقديم الرّشد اللّغوي السّهّل، والتّوجيه العلمي السّليم، وسنّ سبل حماية اللّغة من الانحراف والتّهجين. كما تحتاج اللّغات الرّسمية إلى مصدر التّمويل؛ ويكون من الدّولة في المقام الأوّل، ويفترض أن يكون إسهام الشركات ظاهراً، وإسهام القطاع الخاصّ لا بدّ منه، وفي إسرائيل تُسهم كلّ الشّركات العامّة والخاصّة بنسب تعطي خصيصاً للمؤسّسات التي تعمل على ترقية اللّغة العبريّة، مع السّماح للهيئات أن تتال موضعها، وتشجيع المنافسة على تقديم المشاريع. كما تحتاج اللّغات الرّسمية

إلى مشاريع طموحة تولّد من النّخبة وتتولاها الدّولة الوطنية، وفي الوقت الحالي لا يقع العول على المجتمع المدني؛ فلمّا يتسلّح بعد بفكر حمل الشّأن العامّ، كما أنّ النّخبة غير جاهزة لتقديم الوعي اللّغوي، وزرع ثقافة التّثوير في المجتمع.

وإنّ مسألة احترام اللّغات الوطنية ضرورة لا مفرّ منها، ويكون ذلك عن طريق وسائل الردع، وإلاّ لن يحصل الاعتزاز باللّغات الوطنية في غياب الأمر والنّهي ولا يعني هذا التّخويف، ولا سنّ عقوبات أو إغرام المُخالفين، ولكن أدعو إلى اعتبار احترام اللّغات من احترام المجتمع، فما فائدة ترسيم لغة دون أن تحترم وتنال تطبيقاً. ولا فائدة من وضع قوانين دون تطبيق ودون ردع، فكما وقع تجنيد الشّرطة لفرض احترام استعمال حزام الأمن، وتجنيد آلاف الشباب لمناصرة الفريق الوطني في (أم درمان) أيصعب تطبيق احترام اللّغات الرّسمية؟ والجزائر تملك ما تملك من الامكانيات البشرية والمادية. ولماذا هذا التّشدّد؟ لأنّ الأمة الجزائرية لا تقوم لها قائمة إلاّ باحترام لغاتها، وإلاّ سوف يأتي زمان يُعلن فيه عن الاختراق اللّغوي، وسوف ينالها الخطر الذي قد يصل إلى موت اللّغات الوطنية؛ بسبب التّسامح المؤدّي أحياناً إلى ترك لغات البلد، والالتجاء إلى اللّغات الأجنبية على أنّها المُنقذ، وهذا ما حدث للغة الإبرلندية التي تنقرض الآن شيئاً فشيئاً، وكان يتكلم بها الملايين، ولها ماضٍ عريق، ولها أدب وتدرس بكثافة في المدارس، كما تموت اللّغة إذا هبّ ناطقوها كلّهم إلى استعمال لغة بديلة وأهملوها، أو أُجبر شعبٌ على استعمال اللّغة قهراً، أو ترك لغته قمعاً وسجناً.

— الخاتمة: وفي الحقيقة صدّرت طرائقنا، وسُمرت بمسامير حادة لا تجعلنا نتقدّم، فبدأننا نضيع ونُدفن في مقبرة التّهجي اللّغوي، في غياب المرجعيات التّقافية وهذا ما بدأ يظهر في مجتمعنا المشحون لغوياً ما يلبث أن ينفجر؛ بسبب عدم توحيد التّكثير، وضعف المرجعيات السّياسية والدينية والقومية والوطنية كما قد تكون التّقافات والمرجعيات المتعدّدة والهويات الفرعية سبباً في التّشتيت؛ لأنّها لم تتسجم ولم تتصالح ولا تقبل بعضها البعض. وبذلك لا نزال نعيش القهقري

وبدخولنا المجهول لا شك أننا لا نخرج من الأنفاق المظلمة، إلا بقبول بعضنا البعض، وبالتخطيط اللغوي السليم؛ الذي لا إقصاء فيه للغة من اللغات الوطنية. فنحن مجتمع متعدد اللغات، فوحدتنا في هذا التعدد.

ومن وراء ما بصرتُ به من تقديم أفكار، وما قدّمته من الاختلاف بين الرأيين: نعم لترسيم المازيغية — التّائي في ترسيم المازيغية. وجاء السؤال المركزي هل ترسيم المازيغية في الجزائر يكون حلاً أو عقداً؟ ومن خلال تلك الأفكار يمكن أن أقول: قد يكون ترسيم المازيغية في الجزائر حلاً لبعض التّشنجات اللّغوية التي نسمعها في منطقة القبائل بالخصوص، ولكن لا نسمع نغمة التّرسيم في مناطق أخرى ناطقة بالمازيغية بتاتاً، بل هي مناطق مُتناغمة مع العروبة لا مع المِزوعة. وقد يكون التّرسيمُ عقدةً ومشكلةً يُدخل الجزائر في عُقدٍ وصعوبات، وظهور الخلافات، والتّماهي في الخصوصيات؛ المؤدية إلى التّجاذبات.

ومن وراء هذه الأفكار والآراء، أقول: تعدّ اللّغة العربية الأقدَر على استيعاب وتمثيل مختلف التّحوّلات اللّسانية والاجتماعية بصورة عامّة، ولغة الضاد تجمعنا وهي لغة كلّ العصور "تعلّموا العربية فإنّها تثبت العقل، وتزيد في المروءة". وإنّه لا وحدة وطنية دون لغة وطنية جامعة = كما أنّه لا سيادة وطنية دون دولة مركزية، فهل تريدون أن نصبح يميناً وليس سعيداً، وهل أنّ أباعنا كانوا على خطأ عندما تخلّوا عن المازيغية لصالح العربية، وأنّ ثلاث عشرة (13) دولة مازيغية بساكنتها اختاروا الإسلام ديناً، والعربية لغةً، وحكموا أنفسهم، وحافظوا على وحدتهم، فلماذا لم يعتمد ملوك البربر المازيغيّة/ المازيغيات لغةً دولهم، بدءاً من ماسينيسا ومن جاء بعده؟ لماذا لم يكتب القديس (أغستين) كتبه بمازيغية من المازيغيات "فمن أجل الوحدة الوطنية واللّغوية لتُقبر لغتي وتُفنى قريتي.

الهوامش:

1 — علي القاسمي، السياسة الثقافية في العالم العربي. بيروت: 2012، مكتبة لبنان ناشرون، دار صايغ، ص 82.

- 2 — عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية بحثاً عن بيئة طبيعية، عادلة ديمقراطية وناجحة. بيروت: 2013، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، ص 259.
- 3 — عبد العلي الودغيري، لغة الأمّة ولغة الأمّ عن واقع اللّغة العربية في بيئتها الاجتماعية والتّقافية. بيروت: 2014، دار الكتب العلمية، ص 7.
- 4 — فؤاد بوعلي، مقاربات في المسألة اللّغوية بالمغرب، ط1. الرباط: 2015، مطبعة طوب بريس، ص 67.
- 5 — إبراهيم أحمد ملحم "القصة التّرابطية قراءة في تجربة "احتمالات" لمحمد أشويكة" مجلة الملتقى. المغرب: 2013، وزارة الثقافة، العدد 29، ص 154.
- 6 — فلوريان كولماس، اللّغة والاقتصاد، تر: أحمد عوض. الكويت: 2000، عالم المعرفة، العدد 263، ص 69.
- 7 — حسن بن العاربة "دور التّعليم في النّمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر" مجلة مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: 2013، عدد (الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل) سلسلة كتب المستقبل (64).
- 8 — على القاسمي "الطفل واكتساب اللّغة بين النّظرية والتّطبيق" محاضرة أقيمت في مؤتمر مجمع اللّغة العربية. دمشق: 2007، المؤتمر السنوي السّادس، ندوة: لغة الطّفل والواقع المعاصر.
9 - Repère sociolinguistique pour l'enseignement des langues. Paris : 1994, Hachette livre.
- 10 — صالح بلعيد "اللّغة الأمّ، والواقع اللّغوي في الجزائر" الجزائر: 2004، دار هومة للطّبع والنّشر والتّوزيع، ص 5-8 (بتصرّف).
- 11 — سوزان جاس+ لاري سلينكر، تعلّم اللّغة الثّانية، تر: محمد الشرقاوي، ط1. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، رقم 53، ص 63.
- 12 — أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي الزّبيدي، طبقات النّحويين واللّغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. القاهرة: 1973، ص 34.
- 13 — عبد الرحمن الحاج صالح "العاميات العربية ولغة التّخاطب الفصيحة" محاضرة أقيمت في ملتقى المجلس الأعلى للغة العربية. الجزائر 4-5 جوان 2007، ملتقى: الفصحى وعامياتها.
- 14 — عبد الرحمن الحاج صالح "العاميات العربية ولغة التّخاطب الفصيحة" محاضرة أقيمت في ملتقى المجلس الأعلى للغة العربية. الجزائر 4-5 جوان 2007، ملتقى: الفصحى وعامياتها.
- 15 — عبد الصبور شاهين، في علم اللّغة العام، ط4. سورية: 1984، مؤسسة الرسالة، ص 178.

- 16 — عبد العلي الودغيري، لغة الأمة ولغة الأم، عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية، ط1. بيروت: 2014، دار الكتب العلمية، ص 29-30.
- 17 — عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية والتخطيط مسار ونماذج، ط1. الرياض: 2014، مطبوعات مركز الملك بن عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية، ص 14.
- 18 — يُنظر كتابه. Qu'apprend-on à l'école élémentaire ? Les nouveaux programmes.
- 19 — عبد العلي الودغيري، لغة الأمة ولغة الأم، عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية، ط1. بيروت: 2014، دار الكتب العلمية، ص 35.
- 20 — طه جابر العلواني، لسان القرآن ومستقبل الأمة القطب، ط1. القاهرة: 2006، مكتبة الشروق، ص 26.
- 21 — عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية والتخطيط مسار ونماذج، ط1. الرياض: 2014، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية، ص 7.
- 22 — الفاسي الفهري، السياسة اللغوية والتخطيط مسار ونماذج، ط1. الرياض: 2014 منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية، ص 68.
- 23 — فؤاد بوعلي، مقاربات في المسألة اللغوية بالمغرب، ط1. الرباط: 2015، مطبعة طوب بريس، ص 81.
- 24 — عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، دراسة وتوثيق، ط1. بيروت: 2014 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 105.